















# عبد الناصر وأنشطة مارس ١٩٥٤

دراسة للدكتور عبد العليم رمضان

962.053

رمضان  
ع







# عيد الناصر وأزمة مارس

دكتور عيد العظیم رمضان



لاخراج والاشراف الفنى

محمد سليم



## مقدمة

تمثل هذه الدراسة التاريخية محاولة لاستعادة تكتات الاحداث التى أدت الى أزمة مارس ١٩٥٤ ، واعادة تركيبها من جديد ، لتصبح أقرب ما تكون من الصورة الفعلية التى تمت بها عند وقوعها . وذلك بالاستعانة بآثارها البعثرة فى التشريعات المختلفة والقرارات والاوامر الرسمية والبلاغات والبيانات والخطب والتصريحات والمؤتمرات والمفاوضات والمباحثات والاحكام القضائية والفتاوى القانونية والمحكمات والروايات التى يرويها شهود العيان والمذكرات المنشورة ومقالات الراى والاخبار الموثوق بها والمعلومات المدفونة فى صدور الناس . وتستمد أزمة مارس اهميتها فى تاريخ مصر المعاصر ، من انها الأزمة التى حددت مصير ثورة ٢٣ يوليو بصورة حاسمة بعد ان كادت الثورة تتأرجح بشدة بين الفناء والبقاء . وتعتبر هذه الأزمة من الناحية الفعلية البداية الحقيقية لتاريخ مصر الناصرية . فقبل هذه الأزمة كان الحكم فى مصر غير خالص لعبد الناصر ، بل كانت المسئولية موزعة بدرجة كبيرة بينه وبين رفاقه من اعضاء مجلس قيادة الثورة . ولكن بعد الأزمة ، انفرد عبد الناصر بالحكم لأ شريك له فيه ، واصبحت المسئولية واقعة عليه برمتها ، فى اطار العلاقة الضرورية بالجيش ، فى نظام يفتقر الى المشاركة الشعبية الفعالة فى الحكم . وفى أزمة مارس ، غابت شمس الديمقراطية الليبرالية فى مصر ، بعد ان تهيأت لها الفرصة لأول مرة لتشع اشعاعها الصحيح ، دون ان تحجبها غيوم الحكم الاوتوقراطى الذى ظل



يلبد سماء مصر منذ قيام دستور ١٩٢٣ ، واختلى من المسرح السياسي كأنما بقوة ساحرة ، أكبر حزب شعبي شهدته البلاد في تاريخها الحديث والمعاصر ، وهو حزب الوفد . وانتقل الصولجان السيلفي من يد البورجوازية الزراعية الكبيرة بصورة نهائية إلى يد الجناح العسكري من البورجوازية الصغيرة .

وقد ترتب على أزمة مارس نتائج فادحة بالنسبة للعلاقة بين مصر والسودان . حيث أثر الشعب السوداني بعلمها النجاة بنفسه من محيط السياسة المصرية المضطرب ، وانتقلت قياداته بين عشية وضحاها من معسكر « الاتحاد » إلى معسكر « الانفصال » . وكان لاختفاء شخصية اللواء محمد نجيب ، الذي ولد ونشأ في السودان وتوثقت بينه وبين السودانيين أواصر القرى والنسب ، تأثير كبير في هذا الصدد . حتى إذا ما برزت الناصرية بوجهها الوطني التقلبي الصليب ، لتلتف حولها الشعوب العربية في شرق الأرض ومغربها، كانت مركب الانفصال قد مضت بالسودان بعيدا .

ونقطة البداية في أزمة مارس هي قيام ثورة ٢٣ يوليو . ولكنها نقطة رمزية ، أما نقطة البداية الحقيقية فجزء منها يمتد إلى ما قبل الثورة ضاربا جذوره في العهد القديم ، والجزء



الآخر ينتهي لما بعد الثورة • وبالنسبة للجزء الذى ينتهى لما قبل الثورة ، فهو الذى يتعلق بالقوى الاجتماعية والسياسية التى انلحرت فى مارس ١٩٥٤ ، وعلى رأسها حزب الوفد وأما الجزء الذى ينتهى لما بعد الثورة ، فهو الذى يتعلق بالقوى التى قامت بالثورة ذاتها ، بانتماءاتها الطبقية والايديولوجية وانقساماتها • كما يتعلق بالقوى التقسيمية التى اختلفت مواقعها من الثورة •

ولما كانت الاحداث التاريخية الكبرى ، التى ينطق عنها تاريخ الشعوب ويتخذ لنفسه مساراً جديداً ، لاتقع ببعض الصلحة ، وانما تصنعها بدقة ، وتمهد لها بعناية ، مجموعة ضخمة من العوامل التى تسيرها قوانين صارمة تجعل التغيير والتحويل امراً مقضياً ، فلذلك لا نستطيع ان نعتبر نتيجة أزمة مارس بعض صلحة ، حتى ولو كان بعض صناعتها يعتقدون ذلك ، بل علينا فى هذه الدراسة المحدودة ان نحدد بدقة العلوم الطبيعية ما أمكن ، لماذا كانت هذه النتائج امراً محتوماً •

وكان قد سبق لى ان اصدرت كتابى : « الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر » ، الذى تناولت فيه احداث الفترة من ثورة ٢٣ يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ • ولكنى تناولتها من زاوية مختلفة ومن نافذة مختلفة • فقد تناولتها من زاوية الصراع الطبقي بين البورجوازية الزراعية الكبيرة التى ظلت



تحكم مصر على مدى المائة سنة السابقة على ثورة ٢٣ يوليو .  
وبين الجناح العسكري من اليورجوازية الصغيرة الذي انتزع  
من يدها الحكم بعد قيام الثورة . الامر الذي تطلب منى  
بطبيعة الحال تخفيض فصلين لمعالجة نشأة وتطور الطبقة  
اليورجوازية الكبيرة . اما فى هذه الدراسة فانى اهتم بصفة  
خاصة بالعلاقات المتصارعة الدائرة فى البناء الفوقى بين حركة  
الجيش من جهة وبين القوى الاجتماعية وطلانها السياسية  
المثلة فى الوفد والشيوعيين والاخوان المسلمين من جهة اخرى  
فضلا عن الصراع الدائر داخل حركة الجيش ذاتها بين قياداتها  
المتنوعة الانتماء الطبقي والايديولوجى . ومن اجل ذلك فقد كان من  
الضرورى ان تختلف النافذة التى اطل منها على الاحداث . وفى  
دراسة تتناول صراعا بين طبقتين ، من الافضل دائما ان نكون  
من نافذة عالية تحيط بمعالم الصراع دون ان تفرق فى دواماته  
اما بالنسبة لدراسة تعالج علاقات متشابكة بين قوى متصارعة ،  
فان الضرورة تقتضى العكس . لذلك فانا فى هذه الدراسة  
الحالية لا انظر الى الاحداث التاريخية من نافذة قريبة فحسب ،  
بل اجوس خلالها ، انقب فى آثارها ، واعايش ابطالها  
وصناعها .

ومن المحقق ان محاولة كتابة تاريخ مصر المعاصر ، وكتابة  
ثورة ٢٣ يوليو بالذات ، هى من قبيل ركوب الصعب ، وهى  
اشبه بالغوص فى بحر هائج مضطرب بالعواصف والانواء بحثا  
عن حطام سفينة غارقة ، واعادة تركيبها من جديد ! وكثيرا



ما ساءلت نفسي : لماذا لا ألبا الى مرفا القرن التاسع عشر  
الامين فى تاريخ مصر ، ببحثا تتوفر فيه الوثائق المصرية  
والاجنبية وتكون نتائجها العلمية شبه محقة ؟ على انى قدرت ان  
الامكانيات المتاحة حاليا لكتابة تاريخ هذه الفترة ، بينما غالبية  
ابطالها وصناعها على قيد الحياة ، ربما كانت افضل من وقت  
لاحق حين تكون شموسهم التى ادفأت ارض مصر بالحركة  
والنضال قد غربت، وغابت معها اجزاء هامة وقيمة من تاريخ مصر  
غير المكتوب . ولعل القارىء الكريم سوف يرى اننى لهذا  
السبب قد اهتمت اهتماما خاصا فى هذه الدراسة بهذه  
المصادر الحية من تاريخ مصر الى جانب الوثائق الاخرى ، حيث  
عقدت جلسات مطولة مع عدد كبير من الشخصيات التاريخية، معظمهم  
من لعب ادوارا فى النضال السرى من اجل مصر وثوراتها  
وحريتها وجماهيرها الكادحة . . واستطيع ان ازمع انه بدون  
العون الكبير الذى لقيته منهم والذى اوجه لهم من اجله خالص  
شكرى وتقديرى ، ربما كانت كثير من الصفحات التاريخية  
الواردة بفصول هذا الكتاب ، قد سقطت الى الابد فى غياهب  
النسيان .

وقد رايت من مقتضيات الامانة العلمية من جانبى ، ووفاء  
بعق الباحثين فى تاريخ مصر الحديث والمعاصر على من جانب  
آخر ، ان الحق بعض المحاضر التى دونتها للجلسات التى  
عقدتها مع الشخصيات السياسية السالفة الذكر بهذا الكتاب ،  
بالاضافة الى بعض الوثائق التاريخية الهامة والتى تتعلق



بموضوع البحث ، كما اهتمت كالعادة بتسجيل الحواسي  
بالعناية الواجبة . واعترف بأن ما يحصلونى الى هذا الاهتمام  
جزئيا هو اننى اريد أن اؤكد تقليدا علميا يغفل عنه كثير من  
الباحثين الآن للأسف الشديد ، وهو تقليد اثبات مصادر البحث  
وهوامشه بكل عناية ودقة . فإى اساءة للعمل العلمى أكبر من  
اغفال هذا التقليد الاكاديمى الذى يعبر عن امانة الباحث  
وتواضعه واعترافه بالفضل لكل من ساهم بلبنة فى بناء  
دراسته ؟ حتى لو استفل بعض الباحثين ذلك اسوا استفلال !  
وفى كل مرحلة من مراحل هذه الدراسة المتواضعة ، كان  
يطاردنى على اللوام ذلك السؤال الكبير الذى كان يطارد  
المؤرخ الالمانى « ليوبولد وائكه » وهو ؟ « كيف حدث التاريخ  
بالفعل ؟ نعم : « كيف حدث التاريخ بالفعل ؟ » ولكنى لم  
أفضل « محو ذاتى » كما كان يفضل وائكه « فكى اجعل صوت  
الاحداث التاريخية وحدها مسفوعا » لاننى فع « كاسيرر » فى  
أن « المؤرخ اذا امكنه طمس ذاته ، لم يستطع أن يحقق  
موضوعية عليا ، واذا لحرم نفسه من اداة الفكر التاريخى  
كله . لانى حين اطفى نور تجربتى الشخصية لا استطيع أن  
ارى تجربة الاخرين ولا أن احكم عليها !

دكتور عبد العظيم رمضان

مصر الجديدة فى ١٨ مايو ١٩٧٦ .



## الفصل الاول

### يوم ٢٣ يوليو بين الانقلاب والثورة

لعله يمكننا الآن ، بعد مرور ما يقرب من ربع قرن على قيام ثورة ٢٣ يوليو ، أن نلقى نظرة بحث متأنية بعيدة عن الهوى على يوم ٢٣ يوليو ، لنستكشف من خلالها ما اذا كان هذا اليوم المشهود فى تاريخ مصر ، يوما أريد به ثورة أم انقلاب ! ذلك اننا نرى بحق أن تفسير أزمة مارس ١٩٥٤ ، لا يمكن أن يتم بنجاح الا من خلال الرجوع الى ذلك اليوم .

والحقيقة التاريخية التى نستخلصها من دراستنا لهذا اليوم ، هى انه لم يكن على وجه التحقيق ثورة ، وانما كان انقلابا . بل نذهب الى أبعد من ذلك فنقول انه كان انقلابا محدودا ايضا ! اما كيف تحول هذا اليوم الى ثورة اجتماعية شاملة بعد ذلك ،



فهذا متعلق بالظروف والتطورات التي أوصلتنا الى أزمة مارس ١٩٥٤ ، ثم تجاوزتها على مسيرة الثورة .

وفي الواقع اننا لانكاد نرى ثورة اختلطت فيها عناصر الثورة Revolution بعناصر التطور Evolution كما اختلطت في ثورة ٢٣ يوليو . حتى ليكاد يصدق القول انها ثورة تمت بطريق التدرج . وليس بطريق الطفرة والفجاءة !

واذا نحن اتفقنا على ان الانقلاب ، في أبسط تعريف له ، هو ما يستهدف قلب نظام حكم أو اسقاط حاكم ، وان الثورة هي ما تستهدف اسقاط طبقة ، فان ثوار ٢٣ يوليو تم يكونوا في ذلك اليوم يستهدفون أكثر من القيام بانقلاب محدود لاسقاط حاكم هو فاروق ، مع اجراء بعض التطهير والاصلاح في الحياة السياسية ، ومع الاحتفاظ بنظام الحكم السابق الذي أرساه دستور ١٩٢٣ !

وبمعنى آخر ، ان ثوار ٢٣ يوليو لم يستهدفوا الاستيلاء على السلطة ومباشرة الحكم ، وانما استهدفوا فقط اسقاط فاروق ، ثم تسليم الحكم بعد ذلك الى نفس الطبقة التي كانت تحكم قبل الثورة ، وهي الطبقة البورجوازية الكبيرة ! وقد كفانا الرئيس الراحل عبد الناصر مشقة حشد الأدلة لاثبات هذه الحقيقة ، حين استخدم لفظ « انقلاب » بالذات في وصف حركة الجيش التي قام بها ، في مقال نشر بمجلة التحرير يوم أول أكتوبر ١٩٥٢ بعنوان : « كيف دبرنا هذا الانقلاب ؟ » ، ثم في خطابه يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ امام اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطني حين قال :

«يوم ٢٣ يوليو لم يكن في خاطرنا بأي حال من الاحوال أن نستولي على الحكومة . ولكن كنا نعبر عن امل الشعب في القضاء على الملكية الفاسدة والقضاء على حكم اغوان الاستعمار .. وكنا نعتقد اننا قد نستطيع ان ننفذ المبدأ السادس أو



الهدف الاساسى من اهداف الثورة، وهو اقامة حياة ديمقراطية  
نظمئن لها ويظمئن لها الشعب . ولكن كان لنا طلب واحد ،  
وهو اننا حين ننفذ الهدف السادس . . لم يكن بأى حال من  
الاحوال أن نهمل الاهداف الخمسة الاخرى . فطالبنا أن تتعهد  
الاحزاب ، وأن يتعهد الوفد بالذات بوضع هذه الاهداف  
موضع التنفيذ (١) .

ومن الطريف أن رئيس مجلس قيادة الثورة فى ذلك الحين  
وهو اللواء محمد نجيب ، كان يظهر كراهيته لكلمة « الثورة »  
ويفضل عليها كلمة « النهضة » ! بل لقد اعلن « محاربة كل  
شئ يرمى ان أى تغيير فجائى أو غير فجائى يقدر المستطاع » (٢)  
وقد استفز هذا الموقف طه حسين ، فكتب مقالا بعنوان «روح  
الثورة » ، لام فيه اللواء محمد نجيب لهذا التفضيل . وقال :  
ان كلمة « الثورة ادق معنى وأصدق دلالة واجود تصويرا  
للحياة التى نحيها منذ شهور » ثم طالب الثورة بأن تقدم  
، الاقدام الجريء السريع على طائفة من الاعمال الاصلاحية  
الخطيرة التى تهيب للشعب فى كل يوم صدمة نفسية ليعلموا  
ان حياتهم قد تغيرت حقا » (٢) .

على كل حال ، فنظرا لان الثورة ، كما ذكرنا ، لم تكن  
تستهدف الاستيلاء على الحكم وتسلم السلطة ، فقد كان من  
الطبيعى ألا تكون وراءها أيديولوجية ! ويعترف بذلك جمال  
عبد الناصر . ففي خطابه فى الاجتماع الاول للجنة  
التحضيرية للمؤتمر الوطنى قال :

« احنا ظروفنا جت ان التطبيق الثورى ، تطبيقنا الثورى ،  
يمكن سابق النظرية » . وفى نفس الخطبة قال : « ما كناش  
مطلوب منى ابدأ فى يوم ٢٣ يوليو انى اطلع معايا كتاب  
مطبوع واقول ان هذا الكتاب هو النظرية . مستحيل ! لو  
كنا قصدنا نعمل الكتاب ده قبل ٢٣ يوليو ، ما كناش عملنا  
٢٢ يوليو ، لان ما كناش نقدر نعمل الغيلتين مع بعض » (٤) .



وفي الحقيقة أن منشورات الضباط الاحرار قبل الثورة تخلو من الاهتمام بقضايا التغيير الاجتماعي الذي تحقق فيما بعد على يد ثورة ٢٣ يوليو ذاتها ، وعلى نحو يثير الدهشة . ففيما عدا النص على « اقامة عدالة اجتماعية » في الوثيقة المسماة : « أهداف الضباط الاحرار » وهو نص لم يفصل تفصيلا واضحا كما يقول خالد محيي الدين (٥) فإن اهتمام الضباط تركز في القضاء على الاستعمار الاجنبي ، وعملائه الخونة في الداخل ، ورفض الاحلاف ، واتباع سياسة الحياد ، والغاء معاهدة ١٩٣٦ (وقد حقق الوفد هذا الهدف) ، واقامة جبهة وطنية في الداخل ، واقامة جيش وطني يسمح فيه للمجنود بالترقي الى رتبة الضباط . وهي اهداف سياسية وطنية بحثة كما هو واضح .

وتتضح الصورة اكثر اذا عرفنا هذه الحقيقة التاريخية التي تكشف عنها النقاب ، وهي ان الاصلاح الزراعي الذي اعطي للثورة اسمها منذ البداية ، والذي يعد الخطوة الاولى في طريق تحولها من «انقلاب» الى «ثورة» ، لم يكن من فكر الضباط الذين قاموا بثورة ٢٣ يوليو ، وانما كان من فكر القسوى السياسية السابقة على الثورة ، والتي قدمته في برامجها بعد قيام الثورة . كما أن مشروع الاصلاح الزراعي لم يكن من وضع الضباط الاحرار ، وانما كان من وضع الدكتور راشد البراوي (٦) .

ذلك ان الثورة بعد نجاحها ، كانت قد طلبت من الاحزاب السياسية القائمة تقديم برامجها « ليكون الشعب على بينة من امره » . وكان من الطبيعي أن تفرض المسألة الزراعية نفسها على برامج هذه الاحزاب ، امتدادا للاهتمام المتصاعد بها قبل الثورة ، ولذلك انقسمت برامج الاحزاب ازاء المسألة الزراعية الى قسمين :

الاحزاب التقليدية التي مارست الحكم ، وهي : الوفد ،

والاحرار الدستوريون ، والسعديون ، والحزب الوطني ،  
وقد اتفقت - فيما عدا الحزب الوطني الذي وقف موقفا  
خاصا - على الاخذ بطريق الضرائب التصاعدية على جميع  
الدخول . ذلك أن هذا الحل كان يناسبها باعتبارها احزابا  
تتكون من عصابات زراعية بالدرجة الاولى ، لان الضرائب  
التصاعدية سوف تطبق على كل من كبار رجال الصناعة  
والتجارة وكبار الملاك سواء بسواء ، وفي الوقت نفسه فانها تدع  
لكبار الملاك الاحتفاظ بسيطرتهم السياسية .

ثانيا - الاحزاب الراد يكالية التي لم تمارس الحكم . وهي :  
الاخوان المسلمون ، والحزب الوطني الجديد لفتحى رضوان ،  
والحزب الاشتراكي لابراهيم شكرى ، وحزب الفلاح لاحمد  
قطب . وقد اتفقت على الاخذ بطريق تحديد الملكية . ففي برنامج  
الاخوان المسلمين أعلن بوضوح أنه : « لاسبيل الى اصلاح جدى  
فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية الفردية » . وفى  
برنامج الحزب الوطنى الجديد نص على : « وضع حد  
أعلى للملكية الفرد الواحد » . وأما الحزب الاشتراكي  
فقد قدم ابراهيم شكرى صورة من مشروعه الذى سبق ان  
قدمه الى مجلس النواب فى فبراير ١٩٥٠ ، ويقضى بأن « تنتقل  
الى الدولة ملكية ما يزيد على خمسين فدانا » . اما حزب  
الفلاح ، فقد نص على « وضع حد للملكية الزراعية لا يزيد على  
خمسين فدانا » . وقد وقف الحزب الوطنى القديم ،  
ورئيسه عبد الرحمن الرافعى موقفا خاصا ، وهو : « وضع حد  
لزيادة الملكية الزراعية ، اما بوضع حد أعلى لنصابها ، أو بجعل  
ايراد ما يزيد على هذا النصاب داخلا فى نطاق ما تستوعبه  
الدولة من الضرائب التصاعدية » (٧) .

على هذا النحو ، يكون حل المسألة الزراعية فى رأى القوى  
السياسية القديمة ، والذي ظهر فى برامجها فى اوائل عهد  
الثورة ، قد تبلور فى اتجاهين : ( الأول ) رفع الضريبة بشكل



نصاعدي . ( والثاني ) تحديد الملكية الزراعية . وحتى يوم ٣ اغسطس ١٩٥٢ كان الرأي الرسمي يميل الى ترجيح جانب الضرائب التصاعدية كما تبين من تحريات جريدة المصرى فى ذلك الحين . فند كتبت فى اليوم التالى تقول : « أشرنا الى الابحاث التى تجريها الدوائر الوزارية بشأن التقريب بين الطبقات او بين الثروات . وقلنا ان هناك اتجاهين لتحقيق هذه الغاية : أولهما ، تحديد الملكية ، وثانيهما ، فرض ضرائب تصاعدية على الارباح . ويؤخذ من المعلومات التى حصلنا عليها ان الاتجاه الثانى هو الراجح ، وذلك لاسباب وجيهة نتلخص فيما يلى :

اولا - ان مصادر الثروة فى البلاد لم تستغل استغلالا علميا .

ثانيا - اننا فى حاجة ماسة الى تشجيع الحافز الشخصى فى العمل والاقتصاد .

ثالثا - ان مصر محتاجة الى رؤوس الاموال الاجنبية .

رابعا - ان المصلحة تقتضى ان يسير اصلاح سيرا وثيدا حتى لا تحدث طفرة قد تسبب نكسة . وهذا ما يتفاداه المصلحون (٨) .

فى نفس هذا اليوم ٤ اغسطس ، برز دور الدكتور راشد البراوى فى ترجيح اتجاه تحديد الملكية . فقد كتب مقالا هاما بعنوان : « تحديد الملكية الزراعية ، أم رفع الضريبة التصاعدية عقد فيه موازنة موضوعية بين الاتجاهين ، وانتهى الى ترجيح تحديد الملكية الزراعية ، على اساس انه يودى الى القضاء على سلطان الطبقة التى ساندت النظام القديم ، والى اتجاه رؤوس الادوال الى الاستثمار فى الصناعة بدلا من التكالب على شراء الارض ، وخلق طبقة راضية من صغار الملاك ، فضلا عن هبوط اثمان الارض والايجارات » (٩) .

وقد كان تأثير مقال الدكتور راشد البراوى فاصلا . فقد توجه اليه عقب هذا المقال الضابط الحر احمد حمروش ، في الاسكندرية ليصحبه الى القاهرة . وقد استقبله في المحطة كمال الدين حسين حيث توجه به الى اجتماع لمجلس الثورة كان منعقدا في القبة . وهناك دعى الى عرض فكرته ، فعرضها ودافع عنها ، وكانت تقضى بتحديد الملكية بمائتى فدان كحد اقصى . وقد اقتنع جمال عبد الناصر بالفكرة ومعه البعض . بينما عارض الفكرة آخرون . وفي النهاية كلفه عبد الناصر بعمل مشروع لقانون الاصلاح الزراعى ، فعكف الدكتور راشد البراوى على اعداد المشروع ، وقدمه الى عبد الناصر في نفس الليلة ، حيث ناقشاه سويا ، ثم عرض المشروع على مجلس الثورة ( ١٠ ) .

يتبين من ذلك أن فكرة الاصلاح الزراعى لم تكن محل اجماع الضباط ، وقف منها البعض موقف التأيد ، وعارضها البعض الآخر ، وكان على رأس المعارضين محمد نجيب . وقد شرح موقفه في مذكراته فقال : « لقد عارضت المشروع المقدم في مجلس الثورة . وقد شرحت وجهة نظرى ، وكانت تتلخص في انى لا اريد الطفرة ، وان رأى ان يتم اعادة توزيع الارض تدريجيا بفرض ضرائب تصاعدية ، بأن تزيد الضرائب زيادة كبيرة على الاراضى التى تزيد مساحتها على مائتى فدان ، مما سيجعل اصحابها يسارعون فى التخلص منها ببيعها ، والمشروع كما قدم يستلزم انشاء وزارة للاصلاح الزراعى واجهزة ادارية كثيرة ، مما سيكلف الدولة اموالا كبيرة . مع أن الضرائب التصاعدية ستزيد دخل الخزانه العامة ، بينما سيثقل كاهل الفلاح ببيروقراطية الموظفين الجدد . وكان رأى عدم اثارة العداوة بين اصحاب الأرض القدامى والفلاحين المالكين الجدد للأرض ، مما سيثير حدة الصراع الطبقي ، وهو ما كنت أعمل جاهدا على تجنبه بلادنا ويلاته ، كما ان تفتيت الملكية بهذه الطريقة المتسعة سيجعل الانتاج



ينخفض» (١١) . كذلك عارض المشروع رشاد مهنا ، الذى على الرغم من انه اعلن موافقته تحت ضغط رأى الغالبية مؤكدا انه سوف يتعاون معها ، الا أنه لم يلتزم بقوله ، وبدأ يهاجم المشروع فى مجالسه وفى اتصالاته (١٢) .

على كل حال ، فمن الغريب ان هذا المشروع ، على الرغم من أنه لم يكن من فكر الثورة أو اعدادها ، كما رأينا ، كان هو الركيزة التى استندت اليها الثورة فى محاربة الاحزاب الليبرالية واتهامها بالرجعية ، رغم أن هذه الاحزاب جميعها قد قبلت المشروع دون استثناء ! (١٣) .

مع ذلك ، فان هذا المشروع الذى صدر لم يكن يستهدف تصفية الطبقة الزراعية الكبيرة تصفية اقتصادية ، وانما كان يستهدف تصفيتها سياسيا فقط . بمعنى أنه لم يستهدف الاستيلاء على ثروتها ، وانما تحويل ثروتها العقارية الضخمة، الى ثروة منقولة متضخمة كذلك ! وقد وضع عبد الناصر هذا المشروع فى موضعه الصحيح بقوله : « لم يكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت هو الثورة الاجتماعية ، ولكن الاصلاح الزراعى فى ذلك الوقت كان دليلا على الحاجة الى الثورة الاجتماعية وعلى الالحاق عليها . وكان تعبيرا عن آمال الفلاح وكفاحه الطويل من أجل التحرر (١٤) » .

على كل حال ، فقد ترتب على تحول قيادة الثورة من فكرة تسليم الحكم الى يد البورجوازية القديمة الحاكمة ، الى فكرة البقاء فى الحكم والتصدى لعملية التغيير الثورى ، أن أخذت تنشأ تدريجيا الظروف والملابسات التى أدت فى النهاية الى أزمة مارس ..

## حواشي الفصل الأول

---

- (١) مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر ،  
القسم الثالث ص ٥٧٥ .
- (٢) المصري في ١٢ نوفمبر ١٩٥٢ .
- (٣) التحرير في أول ديسمبر ١٩٥٢ .
- (٤) مجموعة خطب وتصريحات . . الخ ، المرجع السابق ص ٥٨٥ - ٦ .
- (٥) خالد محيي الدين ، أثر التراث الاشتراكي في التكوين الفكري  
للضباط الاحرار ، مقدمة كتاب الدكتور رفعت السعيد : تاريخ الفكر  
الاشتراكي في مصر ، ص ١٦ .
- (٦) انظر محضر اقوال خالد محيي الدين في ملاحق الكتاب .
- (٧) - الدكتور عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ،  
منذ ثورة ٢٣ يوليو الى ازمة مارس ١٩٥٤ ، الفصل الخامس .
- (٨) المصري في ٤ أغسطس ١٩٥٢ .
- (٩) الزمان في ٤ أغسطس ١٩٥٢ .
- (١٠) محضر اقوال الدكتور راشد البراوي في ملاحق الكتاب . وقد نشر  
هذا المشروع في جريدة المصري يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ (انظر ملاحق الكتاب) .
- (١١) محمد نجيب : كلمتي للتاريخ ، الطبعة الاولى بيروت (ص ١٠٦ - ١٠٧)
- (١٢) نفس المصدر .
- (١٣) الدكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .
- (١٤) خطاب عبد الناصر في الاجتماع الاول للجنة التحضيرية للمؤتمر  
الوطني يوم ٢٥ نوفمبر ١٩٦١ .





## الفصل الثانى

### الثورة بين الديمقراطية والديكتاتورية

قلنا أن تحول انثورة الى البقاء فى الحكم ، كان نقطة البداية فى أزمة مارس بالشكل الذى تمت به . ذلك أن أزمة مارس فى نهاية الامر لم تكن الا محاولة من القوى الوطنية القائمة لاجبار الثورة على احترام وعودها الدستورية التى أعلنتها عند قيامها . ولكن هذا يقتضى منا أن نتبع العوامل والاسباب التى أدت بالثورة الى هذا التحول ، لأننا سوف نكتشف أن هذه العوامل والاسباب ذاتها ، انما هى جزء أساسى من العوامل والاسباب التى باعدت بين انثورة والقوى الليبرالية والتقدمية لوقت طويل ، واتجهت بالثورة اتجاهاها الدكتاتورى المعروف .

وهناك مجموعتان من الاسباب : المجموعة الاولى ، وتتصل بالقوى السياسية القديمة المعادية للوفد والحياة النيابية ،



والتي التفت حول الثورة وأرادت احتواءها . والمجموعة الثانية ، وتتصل بافتقار الثورة الى ايدولوجية ثورية ، الامر الذى حرمها لفترة طويلة من القدرة على التمييز الطبقي .

وبالنسبة للقوى المعادية للوفد ، فيمكن تصور أى خطر أحست به من قيام ثورة تضع الدستور على رأس شعاراتها ، وتهتم أكبر حصن كان تلوذ به وهو القصر ، فتزيح بذلك أكبر عائق يقف فى طريق الحياة الليبرالية السليمة . لقد بدا لهذه القوى وكان الثورة قد قامت فى وجهها بالذات ، بنفس الدرجة التى قامت بها فى وجه القصر ، وأن الوفد سوف يستمتع بحكم طويل مستقر لا تهدده فيه اقالة ، ولا ترحزحه عنه مؤامرة فى الظلام .

وهذا يفسر كيف وقفت غالبية هذه القوى فى وجه أكبر وأهم فرصة شهدتها البلاد منذ ثورة ٢٣ يوليو لعودة الحياة الليبرالية ، وهى المتمثلة فى دعوة البرلمان الوفدى الاخير الى الاجتماع لاعلان اسماء الاوصياء امامه حسبما يقتضى الدستور .

وكانت مشكلة الوصاية على العرش أول مشكلة واجهت الثورة بعد عزل الملك السابق فاروق ، حين ترك قبل سفره مظروفا مختوما بأسماء الاوصياء (١) . فانه لما كان الدستور قد نص فى المواد ٥١ و ٥٢ و ٥٥ على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم الا بعد أن يؤدوا لدى المجلسين مجتمعين اليمين باحترام الدستور وقوانين الامة المصرية والمحافظة على استقلال الوطن وسلامة أراضيه والاخلاص للملك ، وأنه اثر وفاة الملك يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة ، فاذا كان المجلس منحلًا ، وكان الميعاد المعين فى أمر الحل لاجتماع المجلس الجديد يتجاوز اليوم العاشر ، فان المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه . وأنه من وقت وفاة الملك الى أن يؤدى خلفه أو أوصياء العرش

اليمن ، تكون سلطات الملك الدستورية لمجلس الوزراء يتولاها باسم الامة المصرية وتحت مسئوليته (٢) — فلذلك ، ولما كان الدستور لم يتضمن نصوصا تتصل بحالة التنازل على العرش، فقد اختلف انراى : هل تطبيق المواد الخاصة بالملك المتوفى على حالة الملك المعزول ، ومعنى ذلك دعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد طبقا للدستور كيما يوافق على تعيين اوصياء العرش ويحلفوا اليمن الدستورية امامه ، أم تعتبر هذه حالة خاصة تواجه باجراء جديد ، وعندئذ لايدعى البرلمان الوفدى المنحل ؟

كانت وجهة نظر الوفد ، كما عبر عنها فى ذلك الحين ، هى دعوة البرلمان السابق الى الاجتماع لاعلان أسماء الاوصياء امامه (٣) . وقد قابل مصطفى الفحاس على ماهر يوم ٣٠ يوليو . وأطلعه على آراء ثلاثة من رجال القانون الوفديين فى هذه الناحية الدستورية (٤) ، وقد أورد محمد نجيب فى مذكراته أن هؤلاء القانونيين قدموا فتوى بذلك الى على ماهر ، وأرسلوا صورة منها اليه (٥) . وقد بلغت ثقة الوفد فى سلامة هذا الاجراء ان نشرت جريدة المصرى فى اليوم التالى طرد فاروق من البلاد ، أى يوم ٢٧ يوليو ، تقول أنه أصبح فى حكم المقرر دعوة البرلمان المنحل الى الاجتماع خلال عشرة أيام ، كما يقضى بذلك الدستور ، لتفض امامه رسالة الملك السابق الخاصة بمن اختارهم أعضاء فى مجلس الوصاية .

على أن القوى المناوئة للوفد لم تلبث أن سارعت لاحباط هذه المحاولة . فقد اتخذت قرارات بمعارضة دعوة البرلمان الوفدى الى الاجتماع . ففى يوم ٣١ يوليو سارع مكرم عبيد الى رئاسة مجلس الوزراء حيث اجتمع بكل من على ماهر وسليمان حافظ ، ثم أعلن المندوبى الصحف أنه يرى أن الملك المعزول قد انزل من فوق العرش ، وحدد له موعد لتوقيع وثيقة هذا التنازل وموعد لمغادرة البلاد نهائيا ، فمن حق



الشعب اذن أن يختار ممثليه الذين تكون لهم الكلمة في أمر الاوصياء على العرش : خصوصا وأن هذه الوصية لمدة ١٨ سنة . ثم قال : ان كل ما ينصل بالظروف انحاضرة يستدعى حتما اجراء انتخابات حرة مباشرة لتقول الامه قونتها الحقه بلسان ممثليها الحقيقيين . تم تم تلبث « الكتلة الوفدية » أن أصدرت برياسة مكرم عبيد قرارا ذكرت فيه انه لما كان الملك السابق قد عزله الشعب عن العرش ، فان وصيته لانكون محل اعتبار بعد عزله . فاذا خلا العرش بعزله أو بتنازله بأمر الشعب ، فلا محل لقياس هذه الحالة على حالة الوفاة ، لأن الملك يموت وهو مستكمل كافة سلطات الملك ، ومن بينها حق الايضاء على العرش ، في حين أن الملك المعزول يفقد بعزله حقوق الملكية ، فليس له بالتالى أن يوصى أو يعين مشرفين على العرش الذى عزل منه . ثم طالبت القرارات باعادة الحياة النيابية في موعدها مطهرة من كل زيف ، على أن يترك للبرلمان الجديد مهمة تعديل الدستور (٦) .

وفى اليوم التالى ، كانت اللجنة العليا للحزب الوطنى تجتمع لتختار فتحى رضوان رئيسا للحزب ، ولتناقش مسألة مجلس الاوصياء . ثم اعلنت معارضتها لدعوة البرلمان الوفدى المنحل ، بل هاجمت هذا البرلمان . فقد اعلنت انه : « من العيب ، بل من التناقض ان نلتمس فى نصوص الدستور حكما لحالة عزل الملك واختيار اوصياء على العرش . . ولا يجوز عقلا ان يسمع لهذا البرلمان حكم فيما جاءت به الثورة ، وقد يكون هذا البرلمان شريكا للملك المعزول فى اخطائه وآثامه انتهى استوجبت عزله وأثارت غضب الشعب عليه . فنحن اذن لا نخالف الدستور عندما لا نوافق على دعوة البرلمان المنحل ، وانما نحن ننزل على أحكام الدستور » . ثم استطردت لجنة الحيزب الوطنى قائلة : انه لايشوتها « أن تقرر ان البرلمان السابق أصبح معدوما . فان الدستور يقضى بضرورة دعوة الناخبين الى انتخاب أعضاء المجلس الجديد فى نفس قرار

الجل . وقد خالفت الوزارة السابقة ( وزارة نجيب الهلالي )  
ذلك الحكم ، وسكت نواب الأمة على هذه المخالفة ، وأهدروا  
نصا من نصوص الدستور بتخاذلهم وتراخيهم في أداء واجبيهم .  
وليس مفهوما اليوم أن يطلبوا من النظام الجديد الذي جاء  
ليقتضى على عيوب ذلك النظام القديم بكل أخطائه أن يرد لهم  
سلطتهم التي تهاونوا في الدفاع عنها . (٧) .

أما الإخوان المسلمون فقد اعتبروا أن الدستور لم يعد له  
وجود « من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه » . ومعنى ذلك  
عدم دعوة البرلمان الوفدى أو غيره للاجتماع ! وطالبوا بدستور  
جديد يستمد مبادئه من مبادئ الاسلام . وقد ورد في البيان  
الذى أصدروه ، أنه « لما كان تصرف الحكام قد أهدر الدستور  
نصا ومعنى ، وكان من طبيعة الثورات الناجحة أن تسقط  
الدساتير التى تحكم الأوضاع السابقة عليها ، فإن الدستور  
المصرى يكون قد أصبح لا وجود له من ناحية الواقع ولا من  
ناحية الفقه . مما يقتضى المسارعة الى عقد جمعية تأسيسية  
لوضع دستور جديد على أساس أنه تعبير عن عقيدة الأمة  
وارادتها ورغبتها ، وسيجى لحماية مصالحها ، لا على أنه منحة  
من الملك . وسيترتب على إعادة اصدار الدستور بطبيعة الحال .  
أن يستمد مبادئه من مبادئ الاسلام الرشيدة فى كافة شئون  
الحياة » (٨) .

بل لقد وقف موقف المعارضة من تطبيق الدستور بعض  
القانونيين ، مثل الدكتور السيد صبرى ، الذى كتب عدة  
مقالات عن « الفقه الثورى » وأوضح فى مقاله الاول الذى نشر  
فى أواخر شهر يوليو ١٩٥٢ أن زعماء الانقلاب ليسوا مقبدين  
بنصوص الدستور الخاصة بتعيين الاوصياء ، لانه من المسلم  
به فقها انه اذا حدث انقلاب سياسى فى بلد ما وكلل بالنجاح ،  
فإن الدستور القائم يسقط فورا من تلقاء نفسه وتنبخ  
أحكامه » (٩) .



فى ذلك الحين كان يسـانـد الرأى بعدم دعوة البرلمان  
الوفدى ، عدوان لدودان للوفد يتمثلان فى على ماهر رئيس  
الوزراء ، وسليمان حافظ وكيل مجلس الدولة ومستشار  
الرأى لرياسة مجلس الوزراء ، وهو من رجال الحزب الوطنى  
القديم . ويتأثيرهما اجهضت فرصة عودة الحياة البرلمانية  
وتحول مسار الثورة الى الاحتفاظ باتسـلطة والحكم .

وفىما يختص بعلى ماهر ، فان ماضيه الطويل فى خدمة  
الحكم الأوتوقراطى ومجاربة الوفد وضرب الحياة النيابية ، كان  
لابد أن يؤثر فى سياسته تجاه الثورة . فقد كان على ماهر  
صاحب الفتوى فى أول اقالة فى تاريخ الحكم النيابى فى  
مصر ، وهى اقالة مصطفى النحاس باشا فى يونية ١٩٢٨ .  
وعندما مات الملك فؤاد ظهرت مواهبه فى خدمة مولاة الجديد  
فى مسألتى عدم بلوغ الملك سن الرشـد ، وعدم أهليته لإدارة  
أمواله الخاصة . فقد استـصدر فتوى بأن فاروق ، الذى لم  
يبلغ بعد السابعة عشرة من عمره « يعتبر راشدا من الناحية  
الشخصية والمالية » ! ثم أخذ يساعده على أن يكون طاغية

ودكتاتوراً ، فكانت على يديه الاقالة الثانية لمصطفى النحاس  
فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧ ( ١٠ ) . على أن فاروق لم يلبث  
أن تمرد على وصاية على ماهر ، واختار طريقه فى الطغيان  
بمعاونة عناصر أخرى ، مثل أحمد حسنين باشا وحاشيته من  
الخدم . وبذلك حصـد على ماهر ثمار ما زرع عقوقا وجحودا !

وعندما قامت الثورة واختارت على ماهر رئيسا للوزارة ،  
أراد أن يكرر مع الضباط نفس الدور الذى لعبه مع فاروق . فمن  
الثابت - كما ذكرنا - أن انضباط لم تكن لديهم نوايا لاستلام  
الحكم ، وانما كانت توجه خطواتهم مشاعر وطنية تعمل على  
انقاذ البلاد من الملك الطاغية . واعلاء كلمة الدستور وحكم  
الشعب . وكان فى وسع على ماهر أن يشجع هذه الميول  
الديمقراطية فى الضباط ويرعاها ، ويمد يده الى الحياة النيابية

بعد أن قبضها عنها طوال حياته السياسية . ولكن نزعته الى الحكم الدكتاتوري تغلبت عليه ، خصوصا بعد أن أصبح مجلسه يجمع بين السلطة التشريعية وسلطة الملك الدستورية الى جانب السلطة التنفيذية . فقد عبر عن عدائه للحياة النيابية لجريدة « لوموند » الفرنسية حيث ذكر أن « النظام البرلماني الذي كان متبعاً في مصر لم يستطع أن يؤدي أية خدمة للبلاد ، لأنه كان متأثراً بمناورات الاحزاب السياسية التي كانت تنطوي على الانانية وتهدف الى خدمة مصالحها دون العناية بخدمة البلاد ، ( ١١ ) . وقد نسي على ماهر أن يسجل دوره الاساسي في فشل هذا النظام البرلماني .

ولم يلبث على ماهر أن اسفر عن عدائه لعودة الحياة النيابية في بيان عام وجهه الى « شعب وادي النيل » يوم ١١ أغسطس ١٩٥٢ ، هاجم فيه الاحزاب والحياة البرلمانية هجوما شديدا ، وأعلن أن الاحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها . وقد ورد في هذا البيان الهام قوله :

« منذ قامت الحياة البرلمانية وتعددت الاحزاب بتقاليدها التي عرفتموها ، طافت بآبلاذ محن وأحداث جسام ، وظلت الاحزاب السياسية في شغل شاغل بالتنافس بينها ، واعدة انها متى آلت اليها مقاليد الحكم ستؤدي الى هذا الوطن أكبر الخدمات ، ولكنها ما تكاد تصل اليه حتى يسام الشعب حكمها ، ويضيق ذرعا بأساليبها . . . وقد تعذر بسبب الحزبية تكوين جيل من رجال الدولة المحنكين في السياسة والاقتصاد والاجتماع والعمران ، كما تعذر استكمال أسباب الاستقلال وتحقيق الجلاء . واحتدمت الخصومة بين رجال الأحزاب حتى بلغت حد الجريمة ، وعرفت مصر الاغتيال السياسي ، ولم يكن معروفا فيها من قبل . . . وكان الامل معقودا على البرلمانات في انخلاص من المحن والكوارث التي نزلت بالبلاد . . . لكن البرلمانات المتعاقبة لم تقم بهذا الواجب المقدس ، بل خضعت للحكومات



في غير مصلحة عامة ، بدلا من أن تكون الحكومات خاضعة لها . . بل لقد أصبح الدستور نفسه في ظل هذه البرلمانات مصدر ضعف وفوضى . بدلا من أن يكون مصدر قوة ونظام . ثم طلب الى الزعماء أن يبينوا للشعب « أن الاحزاب بوضعها الحاضر مقضى عليها . فاما تنظيم وازدهار ، واما انهيار وزوال ! » (١٢) .

على أن أسند ما كشف عن نية علي ماهر في عدم عودة الحياة البرلمانية ، حين أغفل في بيانه الاشارة الى ماتم الاتفاق عليه بينه وبين الضباط من تحديد شهر فبراير ميعادا لاجراء الانتخابات للبرلمان ، الامر الذي استفز الضباط الى اصدار بيان باسم القيادة العامة للقوات المسلحة في نفس اليوم ، يعلنون فيه أن « حركة الجيش التي بدأها وأعلنها حربا على الفساد ، لا بد وأن تحقق هذا الغرض . وتعد الشعب وعدا صريحا قاطعا بأنه لن يقف أمامها أى عائق في سبيل تحقيق حياة دستورية سليمة . ولقد تم الاتفاق مع رئيس الحكومة من قبل على أن تجرى الانتخابات في شهر فبراير ، لاعطاء فرصة كافية للحكومة لتطهير أداتها ، والاحزاب لتطهير صفوفها تطهيرا كاملا شاملا ، حتى تنعم البلاد في ظل الدستور بحكم نيسابى سليم » (١٣) .

ولقد كان موقف علي ماهر من دعوة البرلمان الوفدى الى الانعقاد لمناقشة مشكلة الاوصياء أنموذجا لسياسته تجاه عودة الحياة النيابية ، ذلك أن علي ماهر ، الذي تمكن في عام ١٩٣٦ — كما رأينا — من استصدار فتوى صريحة تجعل من فاروق « راشدا من الناحية الشخصية والمالية » رغم عدم بلوغه السابعة عشر من عمره ، أخذ يعمل العكس في سنة ١٩٥٢ ، أى يقيم الصعاب في وجه دعوة البرلمان الوفدى المنحل ، الامر الذي دعا الدكتور وحيد رافت الى طلب عرض الناحية الدستورية في الوصاية على قسم الرأي مجتمعاً لمجلس الدولة (١٤) .

وقد كانت وجهة نظر الدكتور وحيد رافت : أن الاجتماع منعقد فى بلجيكا على انطباق المادة ٥٢ على حالتى الوفاة والتنازل عن العرش على حد سواء . وانه على ذلك جرت السوابق فى بلجيكا : فعندما تعذر على الملك ليوبولد الثالث مباشرة سلطاته الدستورية بسبب الحرب العالمية الثانية ، تولى السلطات الدستورية للملك أخوه الامير شارل بوصفه وصيا على العرش ، بالنظر لان الملك بودوان كان لا يزال وقتئذ قاصرا . وقال الدكتور وحيد رافت : ان احكام الدستور المصرى مشابهة لاحكام الدستور البلجيكى فى هذا الصدد .

وعند ذلك كتب على ماهر الى سليمان حافظ ، وكيل مجلس الدولة ، يطلب رأى فيما اذا كان الدستور قيد واجه حالة نزول الملك عن العرش ، مثلما واجه حانه وفاة الملك فى المادة ٥٢ ، « وان كان لم يواجهها بحيث يتعين اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب ، فهل يمكن تقصيرا للمدة التى يمارس فيها مجلس الوزراء سلطات الملك ، التفكير فى نظام لوصاية مؤقتة على العرش تنتقل اليه هذه السلطات ؟ » (١٥) . ونلاحظ هنا ان البديل الذى يقدمه على ماهر لدعوة البرلمان الوفدى المنحل الى الانعقاد ، او لاجراء انتخابات جديدة فى ميعاد لا يتجاوز شهرين - وهو بديل متفق عليه ! - هو اقامة نظام وصاية مؤقتة على العرش دون تحديد مدة زمنية معينة لتوليها مناصبه او لاجراء انتخابات جديدة .

وهنا كان الدور على سليمان حافظ . فقد طلب عرض الامر على قسم الرأى مجتمعاً ، ودعا رئيس المجلس الدكتور عبد الرزاق السنهورى : والذى كان من وزراء الحزب السعدى عند توليه رئاسة مجلس الدولة ، الى حضور الاجتماع ، ظاهرياً استناداً الى « اهمية المسائل المطلوب الرأى فيها » ، وفعلياً لمساندة رأيه فى عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل للانعقاد . وفى يوم ٣١ يوليو اجتمعت الجمعية

العمومية لقسم الرأى تحت رئاسة الدكتور عبد الرزاق السنهورى ، وانتهى الاجتماع باجماع تسعة اصوات ضد صوت واحد ، هو صوت الدكتور وحيد رافت ، الى أن دعوة مجلس النواب الوفدى المنحل الى الاجتماع ، لا يعد غير صحيح فقط ، بل ومخالف للدستور ايضا ! « وافقى بعدم وجود مانع قانونى من ايجاد نظام لوصاية مؤقتة تنتقل اليها من مجلس الوزراء ممارسة سلطات الملك الدستورية ، الى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة هذه السلطات ، وبإمكانية تقرير هذا النظام للوصاية المؤقتة باستصدار تشريع يضيف الى نصوص الامر الملكى العادى فى ١٣ ابريل ١٩٢٢ ( والخاص بحالة زوال ولاية الملك عن الملك بسبب اصابته بمرض عقلى ) نصا جديدا يكون هو المادة ١١ مكررا ، يقضى بأنه « فى حالة نزول الملك عن العرش ، وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، يجوز لمجلس الوزراء اذا كان مجلس النواب منحلا ، ان يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش ، من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها فى المادة ١٠ (١٦) تتوافر فيهم الشروط المبينة فيها ، وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة ، بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء ، سلطة الملك ، الى ان تتولاها هيئة الوصاية الدائمة وفقا لاحكام المواد الثلاث السابقة (١٧) ولاحكام المادة ٥١ من الدستور » (١٨) .

تمثلت خطورة هذه الفتوى لقسم الرأى بمجلس الدولة فى أمرين :

الأمر الاول : عدم دعوة البرلمان الوفدى المنحل الى الانعقاد . وكانت دعوة هذا المجلس الى الانعقاد من شأنها أن تدبر عجلة الثورة فى الطريق الدستورى .

الأمر اثنائى : موقفها من اجراء الانتخابات الجديدة بعد قرارها بعدم دستورية دعوة البرلمان المنحل . فقد سلمت بامتداد فترة الحكم بدون برلمان الى أى مدى ترتئيه الحكومة



القائمة مناسبة لاجراء الانتخابات . بقولها في الفتوى : « لم يبق اذن - بعد أن تبين أنه لا تجوز دعوة مجلس النواب المنحل الى الاجتماع في حالة النزول عن العرش - الا المبادرة الى اجراء الانتخابات العامة بمجرد التمكن من اجراء هذه الانتخابات ، حتى يوجد مجلس نواب جديد في الميعاد الدستوري ، فيتيسر اذ ذاك دعوة البرلمان الى الاجتماع للنظر في تعيين أوصياء العرش ! والموافقة على تعيينهم ! فواضح أن عبارة « بمجرد التمكن من اجراء هذه الانتخابات » لم يكن لها محل في الفتوى مع عبارة الميعاد الدستوري . ثم تمضي الفتوى أكثر فتقول : « فاذا رأت الحكومة أن الضرورة تقضي بمضي وقت غير قصير قبل أن تتمكن من اجراء هذه الانتخابات ، وأرادت أن تتخفف من السلطات الاستثنائية التي تمارسها في الوقت الحاضر فلا يبقى مجلس الوزراء يمارس سلطات الملك الدستورية الا أقصر وقت ممكن حصرا للضرورة في أضيق نطاقها ، فانه لا يوجد مانع قانوني من ايجاد نظام لوصاية مؤقتة » . وهنا يتضح التناقض ، فان الفتوى تستند في موافقتها على نظام الوصاية المؤقتة الى رغبة الحكومة في التخفف من السلطات الاستثنائية ، مع ان نظام الوصاية المؤقتة لم يقصد به غير استمرار وتقنين الاجراءات الاستثنائية .

على كل حال ، فان الفتوى لم تقنع أحدا في ذلك الحين ، حتى في داخل مجلس قيادة الثورة . فقد اعترض عليها جمال عبد الناصر حتى قدم استقالته (١٩) ، كما أعرب محمد نجيب عن عدم موافقته عليها هو الآخر ، فهو يقول في مذكراته : « الحقيقة أنني لم أكن في أعماقي مستريحا لصحة هذه الفتوى - دستوريا ، وكنت اميل الى رأى الدكتور وحيد رافت . ولكنني لم أشأ أن اتخذ موقفا غير ديمقراطي عندما وجدت أغلبية كبيرة أيدت هذا الاتجاه في قسم الرأى مجتمعيا بمجلس الدولة ، وان الحكومة أيضا وافقت عليه ، وأغلبية أعضاء مجلس القيادة رحبوا به (٢٠) » .

وعلى كل حال ، فتتضح البواعث الحقيقية وراء الفتوى فيما  
أورده سليمان حافظ في مذكراته تعليقا عليها قائلا : « باء  
الوفد بالخيبة ، وبؤت مع السنهوري بالفوز بما كنا نبغيه من  
على ماهر (٢١) . وعلى هذا النحو كانت تختلط الاغراض الشخصية  
والصراعات الحزبية بالفتاوى القانونية لتدفع بعجلة الثورة  
بعيدا عن أهدافها الدستورية .

في تلك الاثناء ، كانت هناك شخصية أخرى تلعب دورا  
هاما في انجهاض فرصة عودة الحياة النيابية ، بالتحالف مع  
سليمان حافظ ، وهو فتحي رضوان . وطبقا لروايته  
لضيء الدين ببيرس ، التي نشرتها مجلة «روز اليوسف» فيما بين  
٢١ يوليو وأول سبتمبر ١٩٧٥ ، فقد أفوج عنه على ماهر باشا  
من الاعتقال بعد قيام الثورة ، تحت اعتقاد أنه على صلة برجال  
الثورة ومن المقربين اليهم ، ليستعين به في التفاهم معهم .  
وكان الذي ادخل هذا الاعتقاد غير الصحيح في روعه ، هو  
صديقه سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة . وسرعان ما أصبح  
الصديقان يكونان محورا ضد الوفد والحياة النيابية .

فقد سارع فتحي رضوان الى انتهاز ظروف الافراج عنه  
وما بدا أنه مقرب من رجال الثورة ، في القفز على رئاسة  
الحزب الوطني واحتواء الحزب نفسه . فاجتمع يوم أول  
أغسطس ١٩٥٢ باللجنة العليا للحزب الوطني ، التي قررت  
اعفاء اللجنة الادارية للحزب من العمل فيه ، واختيار فتحي  
رضوان رئيسا للحزب الوطني . وقد فوجئت اللجنة الادارية  
للحزب بهذا الاجراء ، واجتمعت في اليوم التالي في غيبة رئيس  
الحزب حافظ رمضان ، لاثبات وجودها ، ولتصدر بيانا  
ببرنامج الحزب (٢٢) . ولم يلبث الحزب الوطني أن رفع قضية  
يختصم فيها كل من فتحي رضوان وسليمان حافظ ، ويطلب  
« الغاء الحزب الذي سمي بالحزب الوطني الجديد الذي ألفه  
فتحي رضوان » . وقد أطلق على هذه القضية - كما يقول

الرافعي - اسم قضية « الاغارة على الحزب الوطني » ، وترافع  
الرافعي مع محمد زكي على أمام محكمة القضاء الاداري بجلسة  
١٣ ديسمبر ١٩٥٢ ، وقال : « ان تأليف الحزب الوطني الجديد  
هو محاولة للاستيلاء على الحزب الوطني ، لا على اسمه فقط » .  
وقد أيد مفوض الدولة وجهة نظر عبد الرحمن الرافعي وقال  
في مذكرته : ان على المحكمة أن تمنع الغاصب من استعمال  
اللفظ البارز في الاسم (٢٣) . ولم يلبث قانون حل الاحزاب  
السياسية أن أنهى القضية .

لم يلبث فتحي رضوان بعد اغارته على اتحزب الوطني ، ان  
أخذ يسعى لرد الجميل لصديقه سليمان حافظ ، عن طريق  
محاولة استغلال علاقته القديمة بالبكباشي أنور السادات الذي يقول  
عنه أنه « كان موشكا أن ينضم الى اللجنة العليا للحزب  
الوطني » . فقد انتهز فرصة حضور السادات في رفقة اللواء  
محمد نجيب لمقابلة علي ماهر باشا ، وطلب اليه تحديد موعد  
لمقابلته . وفي المقابلة التي تمت بينهما أخذ فتحي رضوان  
يتدخل فورا في تأليف مجلس الوصاية ، ويرشح سليمان  
حافظ عضوا فيها . وروايته في هذا الشأن أبلغ من كل  
كلام . يقول :

«خرج الملك . ولم يكن باقيا. الا أن أقابل أنور السادات  
لأفضي اليه بالشئ الوحيد الذي كان يشغلني ، وهو تأليف  
مجلس الوصاية ! وعلى باب ثكنات مصطفى باشا ( قيادة  
الاسكندرية ) خرج لي السادات مرهقا ، ولكن محتفظا بلمعة  
عينيه . وكان الى جواره ضابط علمت فيما بعد انه حسين  
الشافعي . وهنأت السادات بما تم ، وقلت له : ماذا تنوون  
بشأن مجلس الوصاية ؟ . فسألني السادات : من ترشح ؟

قلت : سليمان حافظ ! فبدت الدهشة على أنور السادات  
وسألني : هذا الرجل القصير القامة ؟ قلت : نعم . قال : هو  
ايه بالضبط ؟ قلت : وكيل مجلس الدولة . فعاد السادات .



يسألنى : وايه الى جابه فى الحكايات دى ؟ قلت : لان قانون مجلس الدولة يجعل من وكيل المجلس المستشار القانونى الرسمى لرئيس الوزراء . فقال البكباشى أنور السادات : آه . قالها طويلة ممطوطة ، ثم استطرد : بقى كده ؟ وبترشحه ليه لمجلس الوصاية ؟ . فقلت له : لثلاثة أسباب : أولا ، لأنه وطنى حارب الانجليز بالسلاح ، واتهم فى قضية مقتل السردار وكان عنقه قاب قوسين أو ادنى من المشنقة ، وليس هناك شخص فيما اعلم فى قوة أعصابه وتماسكه . ثانيا ، لأنه رجل اشتغل بالحياة العامة كمحام من الطراز الاول ، فاختلط بالناس اختلاطا حقيقيا مؤثرا وفعالا . وثالثا ، لانه صاحب أصفى عقل قانونى فى مصر ، فاذا أضفت اليه نزاهته وتجرده من المصلحة وتواضعه الغريب ، لكان مزيجا من الوطنية والقانون والسياسة ! قال السادات : وايه رأيك فى بهى الدين بركات ؟ فقلت له على الفور : سليمان حافظ أصلح . وقال لى السادات : ربنا يعمل الى فيه الخير . وتصافحنا وانتهى الحوار ، ! (٢٤) .

على هذا النحو كان فتحى رضوان يرد الجميل لصديقه سليمان حافظ . ولما كان هو نفسه لا يزعم أنه تناول موضوعا آخر غير سليمان حافظ مع أنور السادات ، فكان مقابله للبكباشى أنور السادات كانت لهذا الغرض وحده ، وهو غرض شخصى صرف كما هو واضح ، والا لتناول أعضاء مجلس الوصاية جميعهم .

على كل حال ، فلم تحدث هذه المقابلة للبكباشى أنور السادات اثرا ، اذ استقر رأى على تأليف مجلس الوصاية من الامين محمد عيد المنعم ، وبهى الدين بركات ورشاد مهنا (٢٥) ومن ثم فلم يعين سليمان حافظ عضوا فى مجلس الوصاية كما كان يطمح فتحى رضوان ، ولكنه سوف ينتهز فرصة أخرى قريبة ليرشح سليمان حافظ لرياسة مجلس الوزراء !

مهما يكن من أمر ، فقد مضى محور فتحى رضوان - سليمان حافظ فى العمل لتحقيق هدفين : صرف الثورة عن أهدافها الدستورية حتى لا يعود الوفد الى الحكم . واسقاط وزارة على ماهر . وفى حين أن الاتفاق كان تاما بين الاثنين حول النقطة الاولى ، فقد كان هناك خلاف حول النقطة الثانية . . فقد كان سليمان حافظ يعمل على جر رجل الضباط الى الحكم ، بينما كان فتحى رضوان ، وهو السياسى المحنك القديم ، يكره دخول الضباط الوزارة ، ويرى أن تكون كلها مدلية من عناصر معادية للوفد ، تمهيدا لعودة الجيش الى ثكناته . يقول فتحى رضوان فى روايته .

« انتقل ( سليمان حافظ ) الى معنى آخر افزعنى ، اذ قال : عايزين تدعيم وزارة على ماهر باثنين من الضباط ، لأن زهير جرانة كان يقوم بأعمال وزارتين هما الشئون الاجتماعية والمواصلات ، فممكن نسند احدى الوزارتين لضابط ، ونشوف وزارة ثانية لضابط كمان ، لأن بينى وبينك وزارة على ماهر موش عاجبانى » .

ويعلن فتحى رضوان على ذلك بقوله : « وبدون ان أنسب لنفسى الاطلاع على الغيب ، فانى صرخت فى وجه سليمان حافظ مرة أخرى صيحة احتجاج ، وقلت له ان هذا اتجاه سيئ » (٢٦) .

وفى الحق أن فتحى رضوان كان يسعى لهدم وزارة على ماهر باشا بطريقة أخرى ، هى اظهارها فى مظهر الوزارة العاجزة التى لم تغير شيئا ! يقول فى روايته لضياء الدين بيبرس :

« كانت وزارة على ماهر قد قضت عدة أسابيع ، سارت الأمور خلالها على نحو ازعج الناس جميعا . اذ بدا لفترة من الزمن أن كل شىء باق على ما كان عليه ، وكأن الملك كان مجرد قطعة شطرنج عمادية على الرقعة ، لا يموت كل شىء بموتها .

وطلبت من علي ماهر موعدا على مضض ، اذ كنت أنوى أن أقول له في ذلك الموعد جملة واحدة لا يستغرق القاءها عليه سوى دقيقة ، كما كنت أريد أن أجرى عليه تجربة انسانية ، أتأمل فيها التغيير الذي سيصيب علي ماهر من حيث علاقته بي ، بعد أن أصبحت غير ذي نفع له . ولقد كانت تجربة ممتعة حقا . ذهبت الى علي ماهر في الموعد المضروب ، فاذا بي أبقى في انتظار الاذن لي بالدخول ساعتين . . . وبعدها دعيت لمقابلة علي ماهر ودعاني الى الجلوس . قلت له مبتسما في هدوء : يا باشا أنا لا أنوى أن أجلس . . . واستطردت : اننى واحد ممن يتساءلون : هل عزل الملك ؟ وتغيرت ملامح علي ماهر وسألنى : يعنى ايه؟ قلت: أنا لاأكاد أرى مظهرا واحدا من مظاهر التغيير . سلام عليكم، وتوجهت لتوى نحو باب الخروج»! (٢٧)

ولم يكن ما ذكره فتحى رضوان عن وزارة علي ماهر صحيحا، بل كان متجنيا . ففي الحقيقة ان هذه الوزارة قد شهدت حشدا من مظاهر التغيير التى نقلت البلاد من عهد الى عهد . فالى جانب طرد فاروق ، وتأليف هيئة الوصاية المؤقتة للعرش من الامير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات ورشاد مهنا ، فقد الغيت الرتب والالقاب المدنية ، والفى تصريف الحكومة بالاسكندرية واننقائها الى القاهرة ، وصدر مرسوم بالعفو الشامل عن جرائم العيب فى الذات الملكية ، وصدر مرسوم بقانون بتعديل قانون الشركات المساهمة بما يسمح لرأس المال الاجنبى بالاحتفاظ بـ ٥١٪ من الاسهم تشجيعا لرءوس الاموال الأجنبية على الاستثمار ، كما طلب الى الاحزاب تقديم برامج جديدة ، فأخذت تقدمها تباعا ابتداء من أول أغسطس ، ثم طلب الى الاحزاب تطهير نفسها ، فتفجرت هذه الاحزاب بالتحالفات الجسيمة ، كما ظهر مشروع اصلاح الزراعى وجرت مناقشته على كافة المستويات . هذا علما بأن وزارة علي ماهر لم تمكث فى الحكم أكثر من شهر ونصف الشهر ، وهى مدة



لو كانت جمودا مطلقا ، لما كانت كافية لانزعاج فتحى رضوان  
بل « انزعاج الناس جميعا » على حد قوله !

وفى الواقع اننا اذا تعرضنا للتغيرات التى طالب بها فتحى  
رضوان نفسه ، تبريرا لاسقاط وزارة على ماهر ، لما وجدنا  
فيها شيئا من الثورية ، بل هى من النمط الاصلاحى الحزبى  
القديم الذى يليق بالنظام الذى هوى ، وليس بنظام جديد  
ينقل البلاد من مرحلة « الانقلاب » الى مرحلة « الثورة » .  
ففى أعقاب مقابله لعل ماهر ، كان فى مقابلة أخرى مع  
عبد الحكيم عامر ، يقول انها تمت بطريق الصدفة ، وكان  
واسطته فيها عبد المنعم النجار ، من الضباط الاحرار ، الذى  
عرض عليه تهيئه هذا اللقاء . وفى هذه المقابلة يقول فيها انه  
« تحدث حديثا مفصلا لم ينقطع خلال ساعة كاملة او مايقرب  
من الساعة ، وضع بعدها عبد الحكيم عامر رأسه بين يديه ،  
وأطرق منتنبا نحو الارض ، وبدا عليه أنه كان مستغرقا فى  
الاستماع ومتأثرا غاية التأثير » . ثم عرض عليه أن يعيد تكرار  
حديثه على اسماع زملائه ، فوافق على ذلك . وفى اللقاء الذى  
هياه عبد الحكيم عامر مع مجلس القيادة مجتمعا ، استطاع  
فتحى رضوان ببلاغته الخطابية التأثير على شبان يعترف انهم  
كانوا « يتصرفون تصرفات لا كلفة فيها ولا تظاهر ، وقد  
أعطوني آذانهم ووجدانهم وانتباههم وتفكيرهم بلا مقاطعات  
تقريبا » .<sup>١٠</sup> وقد أوضح فى هذا الاجتماع - حسب قوله :  
« أن الثورة قد اسلمت عنقها وروحها الى من لا يؤمن بها ،  
ولا يمكن أن تؤدي رسالتها بهذه الطريقة » ، وأخذ يعرض  
آراءه فى التغيير الثورى كما يجب أن يكون ، وقد لخص فتحى  
رضوان بنفسه هذه الآراء فى الآتى :

- على ماهر يجب أن يذهب !

- يجب أن تشكل وزارة جديدة من الشباب الوطنى . صاحب  
الماضى الوطنى المتمتع بكفاية فنية .

- الوزارة يجب أن يكون رئيسها سليمان حافظ !
- يجب انشاء وزارة للدعاية .
- يجب الاعتناء الكامل بجهاز الاذاعة وتغيير برامجه فلسفة وتخطيطا وتنفيذا واسلوبا .
- يجب تغيير النظرة الى الصحافة وتزويدها بدم جديد وبأساليب تحرير جديدة .
- الاصلاح الادارى يجب أن يكون هدفه سريعا وبسيطا .

ولا شئ عن أهم قضيتين تشغلان البلاد فى ذلك الحين وتحتاج اليهما ، وهما : قضية الديمقراطية السياسية ( عودة الحياة النيابية ) وقضية الديمقراطية الاجتماعية ( الاصلاح الزراعى ) . نعم لاشئ فيما عدا اسقاط وزارة على ماهر ، وتشكيل وزارة جديدة برئاسة صديقه سليمان حافظ واجراء بعض الاصلاحات فى الاذاعة والادارة والدعاية !

وعلى كل حال ، ففى اليوم التالى لهذا اللقاء بأعضاء مجلس القيادة ، وكان فتحى رضوان قد تأكد « مائة فى المائة من أن ساعات وزارة على ماهر قد اصبحت معدودة ، !تقابل مع سليمان حافظ ، الذى طلب اليه الحضور الى مجلس القيادة قائلا : « الوزارة الجديدة يجرى تشكيلها ، وانت مدعو للمشاركة فيها . وفكرتك اخذوا بها وفاتحونى فى أن أتولى رئاسة الوزارة ، ولكن أنا قلت لهم : أن الوزارة كبرت وتحتاج الى شخصية دولية لا الى شخصية ادارية ، ولذلك اقترحت عليهم أن يكون محمد نجيب هو رئيس الوزارة الجديد . وصرخ فتحى رضوان - على حد قوله - قائلا : « عملت كده ليه ؟ انت لسه عند فكرة ادخال انضباط فى الحكومة ؟ فقال سليمان حافظ يرد على صرختى : محمد نجيب رجل مدنى ، لماذا تحسبه على العسكريين ؟ » ( ٢٨ ) .

وهذه القصة يؤكد لها محمد نجيب فى مذكراته مع اختلاف يسير . فهو يروى قائلا أنه : « ظهر اقتراح جديد بترشيح

سليمان حافظ رئيسا للوزارة ، ولكنه ( سليمان حافظ ) اعترض في اصرار قائلا انه رفض منصبا وزاريا عرضه عليه على ماهر عند التعديل ، وانه يفضل موقعه مستشارا قانونيا لرئيس الوزراء خاصة وأن الفراغ الذي سيتركه على ماهر لن يستطيع سليمان حافظ أن يملأه على حد تعبيره . وفوجئت باقتراح تعييني رئيسا للوزارة من الدكتور عبد الرازق السنهوري بدعوى أن ولايتي لرئاسة الحكومة وقيادة الثورة في وقت واحد خير ضمان لدوام التعاون بين الهيئتين . واعتضت على ذلك اعتراضا شديدا موضحا بأن هذا يتناقى مع المبادئ التي استقر أمرنا عليها ، وهي ابعاد الجيش عن الحكم ، وأنه سوف يعتبر سابقة لانعرف ماذا تجره بعد ذلك ( ٢٩ ) .

على كل حال . فقد بقي أن نوضح الاسباب الحقيقية لتأثر ضباط الثورة بفتحى رضوان ، وتسليمهم بأرائه ، خصوصا في اقالة على ماهر ، وفي تشكيل وزارة جديدة من الشباب الوطنى صاحب الماضى الوطنى « . ثم تنصيبه وزيرا في الوزارة الجديدة . وفي الواقع أن ذلك لم يكن حبا في فتحى رضوان ، وانما كراهة في الوفد . ففي ذلك الحين كان على ماهر قد انتهى دوره التاريخى بعد أن فقد مبرر بقائه . واستغنى ضباط الثورة عن خدماته . وكان جانب كبير من الضباط قد تفتحت شهيتهم للحكم كما رأينا - وبات من الضرورى لذلك التخلص من الوفد . ولما كان من المتعذر الاستعانة بأحد من أحزاب الاقلية في هذه المهمة ، لأن هذا يعطى للثورة لونا رجعيا ، وكانت في ذلك الحين لاتزال ترفع لواء الدستور ، فهنا يأتى دور فتحى رضوان . ففتحى رضوان كان خصما لدودا لحزب الوفد ، وقد كرس جزءا كبيرا من تاريخه النضالى في محاربة الوفد . ولكنه يتميز بأنه لم يتلوث بالدخول في وزارات اتقصر كما تلوث غيره من أعضاء الحزب الوطنى . ويتميز أكثر من ذلك بأنه كان يقود الجناح التقدمى



في الحزب الوطني مع نور الدين طراف . ومن ثم فهو أصلح أداء هذه المهمة من على ماهر الذي كان له تاريخ طويل في التعاون مع القصر واستمداد سلطته منه ، وله أطماع خاصة يسعى لتحقيقها . وقد أدى السيد فتحى رضوان هذه المهمة بجدارة مع صديقه الحميم سليمان حافظ . ولذلك لا ندهش اذا رأينا أن فتحى رضوان يرشح للوزارة الجديدة سبعة من زملائه ، فيقبلون على الفور - على حد قوله .

وعلى كل حال ، فبإقالة وزارة على ماهر وتأليف وزارة محمد نجيب يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ تكون الثورة قد بدأت أولى خطواتها على طريق التصدى لمسئولية الحكم والتخلي عن أهدافها الدستورية . وتكون قد بدأت الحلقة الأولى فى سلسلة الظروف التى أدت الى أزمة مارس كما ذكرنا . ذلك أن هذا التحول كان محتما أن يفضى الى تصادم الثورة مع الاحزاب الليبرالية ، ومع الاحزاب الراديكالية على السواء ، بعد أن بدا لهذه القوى أن الثورة قد استمرت الحكم ، وانها تتحول الى دكتاتورية عسكرية تقوم فى البلاد مقام أوتوقراطية القصر . ولما كان تقييم الوفد للموقف يقوم على أن الثورة لم تكن ثورة الجيش وحده ، لأنه ثار باسم الشعب ، فهي ثورة الشعب كله فى سبيل زد الطغيان ومن أجل عزل الملك لأنه كان يعتدى على الحياة الدستورية ، فان استئثار انثورة بالسلطة قد بدا فى نظر الوفد بمثابة اعتداء على حق الشعب فى أن يحكم نفسه بنفسه ، وحرمان له من ممارسة حريته وإرادته . ومن ثم أصبح الصدام بين الوفد والثورة محتوما ، مما يقتضى أن نتناوله بعناية خاصة .

## حواشي الفصل الثاني :

- (١) انظر كتاب على ماهر باشا المؤرخ ٣٠ يوليو ١٩٥٢ الى وكيل مجلس الدولة ( الاهرام في ٢ أغسطس ١٩٥٢ ) .
- (٢) مجلس الشيوخ ، الدستور والقوانين المتصلة به ص ١٢ ( المطبعة الاميرية ببولاق ١٩٣٨ ) .
- (٣) تصريح فؤاد سراج الدين للأهرام في أول أغسطس ١٩٥٢ .
- (٤) المصري في ٣١ يوليو ١٩٥٢ .
- (٥) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٤٦ ، المصري في ٣١ يوليو ١٩٥٢ .
- (٦) انظر تصريحات حكيم عبيد ، وقرارات الكتلة الوفدية ( الاهرام أول أغسطس ١٩٥٢ ) .
- (٧) قرارات اللجنة العليا للحزب الوطني برئاسة فتحى رضوان ( الاهرام في ٢ أغسطس ١٩٥٢ ) .
- (٨) انظر بيان الاخوان المسلمين عن اصلاح المنشود في العهد الجديد، في ملاحق الكتاب .
- (٩) دكتور السيد صبرى : الفقه الثورى ونتائجه ( الاهرام في ٣٥ أغسطس ١٩٥٢ ) .
- (١٠) دكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ الى ١٩٤٨ . الجزء الاول (دار الوطن العربى - بيروت) .
- (١١) حديث على ماهر باشا لجريدة « لوموند » الفرنسية ( الاهرام في ١٠ أغسطس ١٩٥٢ ) .
- (١٢) بيان على ماهر باشا الى شعب وادى النيل ( الاهرام في ١١ أغسطس ١٩٥٢ ) .
- (١٣) بيان القيادة العليا للقوات المسلحة ( الاهرام في ١١ أغسطس ١٩٥٢ ) . وقد وصف محمد نجيب في مذكراته شدة وقع بيان على ماهر على الضباط في مجلس القيادة بقوله : « كنا مجتمعين في مجلس القيادة ساعة

اذاعة البيان ، واحداث البيان نوعا من الاحتجاج شمل اعضاء المجلس كله .  
وفى غمرة من عدم تحديد على ماهر لموعده الانتخابات رغم اتفائه معنا على  
ذلك ، قررنا اذاعة بيان يتعارض مع بيان على ماهر ويحدد شهر فبراير  
موعدا لاجراء الانتخابات ( محمد نجيب : نفس المصدر ص ٤٩ ) .

(١٤) المصرى فى ٢٨ يوليو ١٩٥٢ .

(١٥) انظر كتاب على ماهر باشا الى وكيل مجلس الدولة فى ٣٠ يوليو  
١٩٥٢ ( الاهرام فى ٢ اغسطس ١٩٥٢ ) .

(١٦) تنص المادة العاشرة من الامر الملكى رقم ٢٥ لسنة ١٩٢٢ الصادر  
فى ١٣ ابريل ١٩٢٢ على ان تؤلف هيئة وصاية العرش من ثلاثة يختارهم  
الملك لولى العهد القاصر بوثيقة تحرر من اصلين يودع احدهما بديوان  
الملك ، والآخر برياسة مجلس الوزراء ، وتحفظ الوثيقة فى ظرف مختوم ،  
ولا يفتح الظرف وتعلن الوثيقة الا بعد وفاته امام البرلمان ، ويجب فيمن  
يعمل فى هيئة الوصاية ان يكون مصريا مسلما ، وان يختار من بين المطبقات  
الآتى ذكرها .

١ - افراد الاسرة المالكة واصهارهم الاقربون .

٢ - رؤساء مجلس الوزراء الحالى والسابقون .

٣ - رؤساء مجلس النواب الحالى والسابقون .

٤ - الوزراء او من تولوا مناصب الوزارة .

٥ - رئيس وأعضاء مجلس الاعيان وكذا رؤساؤه السابقون .

وهذا اذا نص الدستور على انشاء مجلس اعيان ، على ان هذا  
الاختيار لا ينفذ الا اذا وافق عليه البرلمان .

(١٧) . يقصد بعبارة : «المواد الثلاثة السابقة» المواد : ٩ ، ١٠ ، ١١ .  
وقد اوردنا نص المادة ١٠ فى الحاشية السابقة . اما المادتان ٩ ، ١١  
فتنصان على الآتى :

المادة ٩ - يكون للملك القاصر هيئة وصاية للعرض تتولى سلطة الملك  
حتى يبلغ سن الرشد .



المادة ١١ - إذا لم يتوفر التعيين المنصوص عليه في المادة السابقة  
( العاشرة ) فيعين البرلمان هيئة وصاية للعرش .

(١٨) انظر نص الفتوى في ملاحق الكتاب . وقد حضر اجتماع الجمعية العمومية لقسم الرأي كل من : سليمان حافظ ، وكيل المجلس ومستشار الرأي لرياسة مجلس الوزراء ، وأبو العينين سالم ، مستشار الرأي لوزارة الداخلية ، وعبد المحرم ، مستشار الرأي لوزارة المواصلات ، ووحيد رافت ، مستشار الرأي لوزارة الخارجية والعدل ، وعبد العزيز خيرالدين ، مستشار الرأي لوزارتى التجارة والصناعة والزراعة ، وحامد عبد الكريم ، مستشار الرأي لوزارة الشؤون الاجتماعية والمعارف ، وعبد الرحمن نصير ، مستشار الرأي لمصالح الحكومة بالاسكندرية ، وعمر لطفى مستشار الرأي لوزارتى الشؤون البلدية والقروية والصحية ، وطه عبد الوهاب ، مستشار الرأي المساعد لوزارتى الأشغال والحربية والبحرية ..

(١٩) انظر رواية خالد محيى الدين فى (الطليلة عدد يناير ١٩٧٥) :

(٢٠) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٤٧ .

(٢١) اورد هذا النص من مذكرات سليمان حافظ المودعة لدى صديقه الدكتور مصطفى مرعى : أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ج ١ ص ٢٣٥ .

(٢٢) المصرى فى ٢ ، ٣ اغسطس ١٩٥٢ .

(٢٣) عبد الرحمن الرافعى : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ص ٥٥ ( النهضة المصرية ١٩٥٩ ) .

(٢٤) فتحى رضوان : اسرار حكومة يوليو ، كما رواها لضياء الدين بيبرس ( روز اليوسف ) فى ٢١ يوليو ١٩٧٥ .

(٢٥) تعتبر رواية محمد نجيب عن مسألة تعيين رشا مهنا عضوا فى مجلس الوصاية ، مما يستحق المناقشة . فهو يذكر انه بعد صدور فتوى مجلس الدولة فى مسألة الوصاية المؤقتة ، « بدأنا نحدد اسماء أعضاء مجلس الوصاية » . وبرز اسمان لايعترض عليهما هما : الامير محمد عبد المنعم وبهى الدين بركات باشا . وعندما اقترح اسم رشاد مهنا اعترضت على

اساس اننا لا نريد ان نزع بالجيش فيما لا يخلق له . كما ان موقف رشاد من ناحية طلبه النقل الى العريش وهو سكرتير نادى الضباط في وقت الازمة مع الملك ، كان مازال عالقا بنفسى . ولكن زملائى فى المجلس الحوا على فى القبول ، فقبلت ، وعين يومها رشاد مهنا وزير للمواصلات بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريا ، ( محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٤٧ ) . على انى حين حقت روايته فى ضوء الوثائق الاخرى ، تبين ان مهنا قد عين وزيرا للمواصلات يوم ٣٠ يوليو ١٩٥٢ . ونشرت جريدة « المصرى » هذا الخبر فى عددها الصادر فى اليوم التالى ٣١ يوليو . بينما عقدت جلسة مجلس الدولة يوم ٣١ يوليو . وصدرت الفتوى يوم اول اغسطس . وبذلك يكون تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات سابقا . وليس لاحقا ، لفتوى مجلس الدولة . وبالتالى فلا يمكن بداهه ان يكون مترتبا عليها حسب رواية محمد نجيب . ولا كنا نستبعد اختلاق هذه الرواية من جانب محمد نجيب ، لانها مرتبطة فى ذهنه بموقف اعترضه على مسألة تعيين رشاد مهنا عضوا فى مجلس الوصاية ، فان الامر لا يخرج عن احتمالين : اما ان فتوى مجلس الدولة كانت امرا مقرا من قبل اجتماع مجلس الدولة يوم ٣١ يوليو ، وكان مجلس القيادة يعرف ذلك مسبقا ويتصرف على هذا الاساس ، وحينئذ يكون اجتماع مجلس الدولة عبارة عن تمثيلية على الراى العام . او يكون سليمان حافظ قد ضمن لمجلس القيادة موقف قسم الراى قبل اجتماعه بها لا يخرج عن الفتوى التى صدرت ، ويكون اجتماع قسم الراى امتحانا لقدرة سليمان حافظ والدكتور السلهورى ومدى سيطرتهما عليه وفرضهما الراى الذى يرتثيان .

وعلى كل حال ، فلدينا رواية اخرى تعزز رواية اللواء نجيب فى مسألة ارتباط تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات بتعيينه عضوا فى مجلس الوصاية . وهى على لسان فتحي رضوان فى ذكرياته التى ادلى بها الضياء الدين بيبرس ، فيقول : ان رشاد مهنا زاره فى اعقاب الثورة شاكيا من تجاهل قيادة الثورة له . طالبا منه التدخل لصالحه . « واتفقنا على ان نتقابل فى اليوم التالى بشار الحزب الوطنى الجديد . ولكن فى اليوم التالى نفسه نشرت الصحف تعيين رشاد وزيرا للمواصلات ، وفهمت ان تعيينه فى الوزارة كان

خطوة دستورية تمهد لمضويته في مجلس الوصاية » .  
ولما كان تعيين رشاد مهنا وزيرا للمواصلات سابقا على صدور فتوى  
مجلس الدولة - كما ذكرنا ، فان تساؤلنا الذي طرحناه يبقى قائما دون  
جواب .

- (٢٦) فتحي رضوان : المرجع السابق .
- (٢٧) نفس المصدر ( روزاليوسف في ١١ اغسطس ١٩٧٥ ) .
- (٢٨) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٥٢ .





## الفصل الثالث

---

### حزب الوفد .. والثورة

#### حزب الوفد عند قيام ثورة ٢٣ يوليو :

وحزب الوفد عند قيام الثورة ، وعلى عكس ما جرت به تحليلات الكثير من الكتاب والباحثين ، لم يكن ممثلا للطبقة الوسطى ، ويقصد بها الطبقة انبورجوازية الصغيرة ، وانما كان ممثلا لجبهة عريضة تمتد شمالا من كبار الملاك العقاريين ، الى صغار الملاك الزراعيين جنوبا ، ومن أقصى « اليمين » شرقا الى أقصى « اليسار » غربا . وهذه الجبهة الطبقيّة والايدولوجية العريضة كانت تمثل صيغة التحالف التي تعثرت بعدها هيئة التحرير ، وبعدها الاتحاد القومي ، وبعدها الاتحاد الاشتراكي في تمثيلها ، لأنها جبهة نبتت من أسفل ، ولم تفرض من أعلى .

على أنه لما كان كل تحالف أو جبهة يضم قوة تؤهلها ظروفها التاريخية المرحلية لقيادة التحالف ، ففي ظل اقتصاد زراعى كذلك الذى كان يسود مصر فى ذلك الحين ، وفى ظل وسائل انتاج على تلك الدرجة من التأخر ، وفى ظل علاقات انتاجية تتسم بمزيج من الاقطاعية والرأسمالية ، كانت طبقة كبار ملاك الارض هى القوة الاكثر نفوذا ، وكانت بالتالى هى المسيطرة فى الجبهة الوفدية .

وبفضل سيطرة هذا الجناح الزراعى للبورجوازية المصرية الكبيرة على الوفد فلم يكن بد من أن يصطبغ الوفد فى سياسته الاقتصادية والاجتماعية بأيدولوجية هذا الجناح لحد كبير . بل لم يكن بد من أن يتأثر تنظيم الوفد السياسى نفسه بهذه الايدولوجية .

ويتمثل تأثير سياسة الوفد الاقتصادية والاجتماعية بأيدولوجية هذا الجناح فى بعض المظاهر ، التى قد تبدو لأول وهلة متعارضة متنافرة ، ولكنها فى جوهرها منسجمة ومتوافقة . وتبرز منها المظاهر الآتية :

- أولا - العزوف عن التدخل لبناء الصناعة المصرية .
- ثانيا - النزعة للتدخل للحد من استغلال الرأسمالية الصناعية الكبيرة للطبقة العمالية .
- ثالثا - معارضة الاصلاح الزراعى .

وفيما يتصل بالامر الاول ، فمن المحقق - كما كتب الدكتور حافظ عفيفى - أن الحركة الصناعية المصرية قبل الثورة انما نجحت بأقدام القليل من المصريين ممن أوتوا حظا من الشجاعة ، ومن الأجانب المقيمين فى مصر ، وبفعل الحوادث التى لم يخلقها أحد . ولم تكن فى بدايتها من عمل الحكومات المصرية أو نتيجة سياسة مرسومة مقررة لتشجيع الصناعة (١) . ويكفى نظرة على الاتفاق الحكومى العام فى ذلك العهد لادراك هذه الحقيقة . فقد كان معظمه يتركز فى المجالات التقليدية

التي تعنى بها الحكومة ، كالحفاظ على نظم الري وتوسيعها ،  
وكتأمين الخدمات الصحية والصناعية ، والاستثمار في السكك  
الحديدية وتأمين الطاقة الكهربائية (٢) .

وهذا العزوف من جانب الجناح الزراعي للبرجوازية المصرية  
الكبيرة عن التدخل لبناء الصناعة المصرية أمر يمكن تفسيره  
في ضوء خوف هذا الجناح مما سوف يحمله المجتمع الصناعي  
في جوفه من خطر الصراع الطبقي ، واقتناعه بأن الشعوب التي  
تقوم على الزراعة وحدها تعيش بمنأى عن المنازعات التي تنشأ  
في المجتمعات الصناعية . هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن  
هذا الجناح كان يعرف أن قيام أية نهضة صناعية يتوقف على  
تحرير الاموال المحبوسة في الملكيات الكبيرة . ومعنى ذلك  
وضع حد أعلى للملكية . ولم يكن هذا الجناح مستعدا للقبول  
بهذا الاجراء كما سوف نرى .

أما فيما يتصل بالامر الثاني ، وهو نزعة الوفد لانصاف  
الطبقة العمالية ، فلم يكن لدى الجناح الزراعي المسيطر على الوفد،  
وهو الذي لم تكن له مصالح تذكر في الشركات الصناعية ،  
ما يدعو له لعدم الاستجابة لمطالب الطبقة العاملة ، والتقدم  
لحمايتها من استغلال الرأسماليين الصناعيين المصريين والاجانب،  
خصوصا وأن الوفد كان يعتمد في نجاحه في الانتخابات على  
أصوات هؤلاء العمال لحد لا يستهان به . فضلا عن ذلك ، فإن  
الوفد - كما ذكرنا - كان جبهة تمتد حدودها الطبقيّة  
والايدولوجية امتدادا شاسعا ، وبالتالي فإن القوى التقدمية  
في الجبهة كانت تستطيع اسماع صوتها واحداث تأثيرها ،  
دون أن تجد ما يعوق هذا التأثير من جانب الجناح الزراعي  
الكبير . ففي عهد فؤاد سراج الدين الاقطاعي ، كان العمال  
يستطيعون أن يجدوا من الاستجابة لمطالبهم مالا يمكن أن  
يحلموا به في عهد اسماعيل صدقي الرأسمالي .

لذلك نرى أفضل التشريعات العمالية في عهد ما قبل ثورة

٢٣ يوليو قد صدرت في عهد حكومات الوفد . ويكفى أنه في عهد حكومات الوفد اعترف لأول مرة بنقابات العمال . وفي عهد حكومات الوفد زيدت أجور العمال وربط لها حد أدنى ، وشكلت اللجان لتحديد أجور العمال ، والتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال . وحملت حكومات الوفد الشركات الكبرى على انشاء المساكن لعمالها ، كما استصدرت أهم قوانين العمل ، كقانون التعويض عن اصابات العمل والتأمين الاجباري ضد اصابات العمل ، وقانون العمل الفردي ، وقانون العمل المشترك . هذا فضلا عن بعض القوانين والتشريعات الاخرى الاقل أهمية (٣) .

أما فيما يتصل بالامر الثالث ، وهو معارضة الاصـلاح الزراعي . فعلى الرغم من أن البورجوازية المصرية كانت قد أعربت أثناء المؤتمر الاقتصادي الاول الذي عقد في عام ١٩٤٦ عن الاضرار التي تلحق باقتصاد مصر من استمرار نظام الملكيات الزراعية الكبيرة على النحو الذي كانت عليه ، وقررت أن يقوم المؤتمر بدراسات شاملة لتحديد حجم الوحدة الزراعية الانتاجية المثلى ، بحيث لا تكون ممعنة في السعة ، ولا ممعنة في الضيق (٤) ، إلا أن جناح كبار الملاك في الوفد وقف قبل الثورة موقفا ثابتا من مسألة الاصـلاح الزراعي ، هو موقف المعارضة . وقد تمكن من يفرض رأيه واتجاهه على آراء واتجاهات القوى الوفدية الاخرى .

وقد تمثل هذا الرفض بصورة مثيرة عندما قدم محمد خطاب عضو الحزب السعدي الصـابي الذي كان يتردد على « دار الابحاث العلمية » في الوقت الذي كان يديرها فيه الماركسيان شهدي عطية الشافعي ومحمد عبدالمعبود الجبيلي ، اقتراحه بوضع حد أعلى للملكية الزراعية لايزيد عن ٥٠ فدانا . فعلى الرغم من أن المشروع لم يكن يسرى على الماضي ، أو يجب الحقوق المكتسبة لكبار الملاك في ذلك الحين ، أو يسرى على ذريتهم ، بل كان الغرض منه وضع حد لزيادة الملكيات الكبيرة . فقد اقترح



محمد صبرى أبو علم ، سكرتير الوفد العام ، على الدكتور محمد حسين هيكل ، رئيس حزب الاحرار الدستوريين والذي كان فى ذلك الحين رئيسا لمجلس الشيوخ ، أن ينقل المشروع للجنة . وكان هذا النقل مفهوما بينه وبين هيكل باشا لوأد المشروع ، كما صرح أبو علم بنفسه ! وكان الوفد قد جمع هيئته قبل ذلك . ولم يجمع على قبول المشروع بل انه اتخذ منه « موقفا أكثر تشددا من موقف الحكومة السعدية » باعتراف صبرى أبو علم أيضا ! (٥) .

وعلى هذا النحو يكون الوفد قبل الثورة ، قد أثبت نفسه عقبة فى سبيل تحقيق « الثورة البورجوازية الديمقراطية » ، التى تعد الخطوة الاولى والاساسية لتحقيق الثورة الاشتراكية . وقد استمر على هذا الموقف حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو .

هذا فيما يتصل بسياسة الوفد الاقتصادية والاجتماعية ، ومدى تأثيرها بايديولوجية جناح كبار الملاك . أما فيما يتصل بتنظيم الوفد ، فانه فى ذلك الحين كان قد أخذ يتحلل وتتسرب اليه عناصر قيادية ليس لها من الرصيد الوطنى ما يؤهلها لشغل مركزها الخطير . ولعل الكثيرين سوف يدهشون حين يعرفون أن الوفد الذى كان يعد أكبر حزب ليبرالى فى البلاد ، والذى ظل على مدى ثلاثين عاما قلعة ديمقراطية حصينة وأداة نضال شعبى رهيب ، ضد القصر واعتداءاته الدستورية - كان تنظيمه الداخلى يقوم على مزيج غريب من الليبرالية والدكتاتورية . فقد كان هذا الهيكل التنظيمى يقوم على ثلاثة محاور :

- أولا : هيئة الوفد المصرى .
- ثانيا : الهيئة الوفدية العامة .
- ثالثا : لجان الوفد .

وبالنسبة لهيئة الوفد ، فانها كانت تماثل مجلس ادارة الحزب فى الاحزاب الاخرى . ونظرا لأن الوفد لم يكن يعتبر

نفسه حزبا ، وكان يصبر على أنه وكيل الأمة جميعها ، فلذلك لم يطلق على هيئته اسم مجلس ادارة الحزب .

أما الهيئة الوفدية العامة ، فكانت تنقسم الى قسمين :  
١ - الهيئة الوفدية البرلمانية ، وتتكون من الشيوخ والنواب الوفديين الذين يقومون فى النيابة . . وكانت هذه الهيئة تضم ما يقرب من ٣٠٠ عضو أو أكثر .

٢ - أعضاء الشيوخ والنواب السابقين الذين لم يتجدد انتخابهم ، ومرشحو الوفد فى الانتخابات الذين لم ينجحوا . . وكان عدد أعضاء الهيئة الوفدية العامة فى سنة ١٩٥٢ يبلغ ٥٥٠ عضوا .

أما لجان الوفد ، فكانت تنقسم الى ثلاثة أقسام :  
١ - لجان الوفد العامة فى المحافظات والمديريات .  
٢ - لجان الوفد المركزية فى المراكز .  
٢ - لجان الوفد الفرعية فى القرى .

وكان لكل لجنة من لجان الوفد الفرعية رئيس وسكرتير وأعضاء ينتخبهم الوفديون فى القرية . وكان رؤساء لجان الوفد الفرعية أعضاء بحكم مراكزهم فى لجنة الوفد المركزية، التى كانت تضم أيضا بعض ذوى الجاه والشهرة فى «المركز» وكان رؤساء لجان انوفد المركزية كذلك أعضاء بحكم مراسم فى لجنة الوفد العامة بالمحافظة أو المدينة التى تضم كذلك من ترى ضمهم من الشخصيات المعروفة .

وفى طول هذا البناء التنظيمى المحكم وعرضه ، كانت القاعدة الديمقراطية غائبة . فقد كان أعضاء «هيئة الوفد» يتم تعيينهم بالاختيار من قبل أعضاء نفس «الهيئة» . وليس بالانتخاب من قبل القاعدة الوفدية ، وكانت «هيئة الوفد» ذاتها هى التى تعين أيضا أعضاء «الهيئة الوفدية» باختيارها لهم أولا كمرشحين فى الانتخابات ، ثم يكتسبون العضوية فى

الهيئة الوفدية بعد ذلك ، سواء نجحوا أو لم ينجحوا ، وكان عضو لجنة الوفد المركزية أو العامة يعين كذلك بالاختيار وليس بالانتخاب .

ولقد كان الوفد يبرر تعيين أعضاء هيئته بالاختيار بالاستناد الى قانون الوفد الذى صدر فى ١٣ نوفمبر ١٩١٨ ، حيث كانت المادة الثامنة منه تنص على أن « للوفد أن يضم اليه أعضاء آخرين مراعىا فى انتخابهم الفائدة التى تنجم عن اشتراكهم معه فى العمل » وقد استمر هذا العمل معمولا به أربعة وثلاثين عاما رغم تغير الظروف التى قام فيها الوفد ، ورغم المتغيرات التى طرأت على التنظيم نفسه .

وطبيعى أن هذا الوضع كان موضع استياء الوفديين الشباب الذين شهدوا تسرب عناصر لا يؤهلها رصيدها الوطنى الى صفوف الوفد . ولكن الوفد كان يبرر ذلك بحجة وجيهة ، هى أنه يجب أن يكون حرا فى اختيار من يستطيع تمويل خزينته ! فالعمل السياسى يحتاج الى أموال ضخمة ، والوفد يحصل على هذه الاموال من جيوب أعضائه ، وليس من جيب الدولة بطبيعة الحال . ، لقد كان عضو الهيئة الوفدية البرلمانية يدفع اشتراكا شهريا بسيطا لا يتجاوز جنيهين وهو اشتراك لا يكون حصيلة . تكفى للانفاق على العمل السياسى . ولذلك كان من الضرورى أن يعين الوفد فى هيئته بعض ذوى الثراء لتمويل نشاطه السياسى وليستطيع مواجهة الانفاق الهائل على أوجه نشاطه . ومن هنا فلو ترك الامر للانتخابات ، فقد تسقط كثير من العناصر التمويلية ، مما يؤدى الى عجز الوفد عن أداء وظيفته (٦) .

على كل حال ، فقد كانت هذه هى صورة الوفد الاجتماعية والسياسية والتنظيمية عند قيام ثورة ٢٣ يوليو . فكيف كان تأثير الثورة فى هذه الصورة !

## علاقة الوفد بثورة ٢٣ يوليو :

مرت علاقة الوفد بثورة ٢٣ يوليو بثلاث مراحل :

- أولا - مرحلة الترحيب
- ثانيا - مرحلة التحفظ
- ثالثا - مرحلة المعارضة والمقاومة

وفيما يتصل بالمرحلة الاولى ، فيمكننا تفسير ترحيب الوفد بالثورة اذا عرفنا أن الشعارات التي اطلقتها الثورة في أيامها الاولى عن احترام الدستور والعمل لصالح الوطن في ظل الدستور ، كانت لاتدع مجالا للشك لدى قادة الوفد في أن الثورة انما قامت لطرد فاروق وحده ، وتمهيد الطريق لعودة الوفد الى الحكم . وهو ما كانت تعنيه الثورة بالفعل .

ولقد كان النحاس باشا في اوربا للعلاج ومعه فؤاد سراج الدين باشا سكرتير الوفد العام ، عندما سمع بأنباء الثورة . فلم يخف ابتهاجه ، ولكنه لم ينو قطع علاجه والعودة . على أنه بعد أن ألح كل من احمد ابو الفتح وابراهيم فرج وجميل سراج الدين في طلب عودتهما لكي يعلنوا تأييد الوفد للثورة ، على أساس أن هذه هي «رغبة اخواننا ضباط مجلس الثورة» . ( لم يكن فاروق قد طرد بعد ) ، فقد خرج مصطفى النحاس عن مألف عودته من السفر بحرا ، وعاد بالطائرة ومعه فؤاد سراج الدين ليتوجها من المطار مباشرة الى مجلس الثورة لاعلان تأييدهما (٧) .

على انه تلك الاثناء كانت الثورة قد أسقطت فاروق عن عرشه ، وطرد قبيل مجيء رئيس الوفد وسكرتيه ببضعة ساعات فلم تعد حاجتها الى تأييد الوفد بنفس الدرجة التي كانت عليها قبلا ، خاصة وأن البلاد قد أظهرت فرحتها وابتهاجها بالثورة وطرد فاروق ، ولذلك فقد تبدى أثر هذا



## التغير في استقبال الضباط للنحاس وسراج الدين بشي من الفتور (٨) •

ولم تلبث العلاقات بين الوفد والثورة أن دخلت في مرحلة اختبار حقيقي بظهور مشروع قانون الاصلاح الزراعي في الأفق • وطبقا لما رواه فؤاد سراج الدين ، فان النحاس كان قد طلب اليه مقابلة اللواء محمد نجيب ، لاستعجال تنفيذ وعود الثورة بعودة الحياة النيابية • ولكن اليوزباشي عيسى سراج الدين ، وهو من الضباط الاحرار ، أبلغه أن ضباط مجلس قيادة الثورة يريدون الاجتماع به • وتم اللقاء بالفعل في منزل عيسى سراج الدين بالزيتون ، حيث حضره جمال عبد الناصر ، وصالح سالم ، وعبد الحكيم عامر ، وعبد اللطيف البغدادي ، وكمال الدين حسين ، والقائمقام أحمد شوقي وغيرهم • وفي هذا اللقاء نوقشت مسائل كثيرة ، ثم طرح على بساط المناقشة مشروع الاصلاح الزراعي وطلب الى سراج الدين ابداء رأيه •

وقد رد سراج الدين بأنه يود قبل أن يبدى ملاحظاته ، أن يؤكد أنه سوف يقبل المشروع ، سواء بالملاحظات أم بغيرها ، ولكنه يود أن ينبه الى بعض السلبيات التي قد تعترض المشروع ثم ذكر من هذه السلبيات أن تنفيذ المشروع سوف يترتب عليه تدهور الثروة الزراعية ، نظرا لأن المالك الصغير الذي سوف توزع عليه الاراضي لا يملك ما يملكه المالك الكبير من امكانيات بناء الحظائر وتربية الاعداد الكبيرة من الماشية • كذلك فان تنفيذ المشروع سوف يترتب عليه تدهور رتب القطن بسبب ضعف امكانيات الفلاح الفنية • وقد استمر هذا الاجتماع حوالي ست ساعات ، وانضم اليه في مراحلها الاخيرة كل من أحمد ابو الفتوح وابراهيم طلعت اللذين كانا بالاسكندرية •

ولم تلبث أن تلت هذه المقابلة مقابلة ثانية بين الدكتور

راشد البراوى وفؤاد سراج الدين . وقد جاء الدكتور البراوى كما يعتقد سراج الدين موفدا من قبل الضباط لمعاودة الكلام فى المشروع ، وتمت المقابلة فى بيت عبد العزيز البراوى بالدقى ، وهو صهر فؤاد سراج الدين . وفى هذا الاجتماع ، أوضح الدكتور البراوى أن انضباط انما يريدون بالمشروع القضاء على العصبية العائلية فى الريف ، وسيطرتها على الفلاحين ، بما لها من ثروة عقارية . وقد رد سراج الدين بأن العصبية العائلية فى الريف لا تقوم على الثروة وحدها ، وانما تقوم على عوامل أخرى أكثر أهمية . وضرب المثل بدائرة أرمنت ، التى سقط فيها أحمد عبود باشا أمام شخص يدعى أبو المجد الناظر . وقال أن عبود باشا يمتلك فى هذه الدائرة التى هى باسمه عدة آلاف من الأفدنة ، واما أبو المجد الناظر فلا يملك شيئا ، وانما يستأجر عشرين فدانا من تفتيش عبود باشا ، كذلك فإن الوفد قد ترك لعبود باشا هذه الدائرة الامر الذى يعنى انه « مرشح الوفد غير المعلن » وأما أبو المجد الناظر فهو مرشح « السعديين » الذين هم من أحزاب الاقلية فى البلاد ، ومع ذلك فقد نجح أبو المجد الناظر وسقط عبود المليونير . فما معنى ذلك ؟ معناه أن هناك عوامل أقوى من الثروة العقارية تقوم عليها العصبية العائلية فى الريف ، وهى فى حالة أبو المجد ، تتمثل فى قدم عائلته فى المنطقة ، وكثرة عدد أفرادها ، وخدماتهم للناس .

ثم تحدى سراج الدين البراوى أن يأتى بأحصائية من مجلس النواب تثبت أن النواب انذين دخلوا المجلس منذ عام ١٩٢٤ الى عام ١٩٥٢ كانوا جميعهم من كبار الملاك ، أو حتى ممن يملكون مائتى فدان فقط . وكان تقدير سراج الدين لنسبة هؤلاء النواب انها لا تتجاوز خمسة فى المائة الى عدد النواب الذين لا يملكون هذا العدد من الافدنة (٩) .

على أن هذا المنطق لم يقنع الدكتور البراوى الذى افهم سراج الدين أن انضباط مصممون على تنفيذ المشروع . أو على

حد قوله لى : « قلت له ان أية معارضة من قبل الوفد للمشروع لن تكون مجددة ، لأن مجلس الثورة مصمم عليه ، واخشى أن المعارضة له سوف تعطى مجالا للدكتاتورية (١٠) .

ولم تلبث قيادة الثورة أن قدمت مشروع تحديد الملكية العقارية للحكومة ومجلس الدولة . فوضعت الوفد ، ومعه الاحزاب الاخرى ، وجهها لوجه أمام المشروع .

وكان من الطبيعى أن تنقسم قيادة الوفد ازاء المشروع . أما مصطفى النحاس فكان فى صف المشروع ، ولم يكن لديه ما يدعو لمعارضته فلم يكن يملك شيئاً . وقد أعلن عبد السلام فهمى جمعه أنه يوافق تماماً على تحديد الملكية الزراعية ، وأنه يعتبره من أجل الاعمال التى فكر فيها الجيش والحكومة . كما صرح عبد الفتاح حسن لجريدة « ال تمبو » الايطالية ، بأن الوفد يفضل تحديد ملكية الاراضى الزراعية على زيادة الضرائب ، وأن هذا التحديد ينبغى أن ينفذ بواسطة خبراء فنيين بعد دراسة مستفيضة للموقف الاقتصادى . وأما سراج الدين فكان قد أعلن رأيه بأنه يقبل المشروع سواء بالتحفظات أم بغيرها . وكانت الغالبية فى هيئة أعضاء الوفد فى صف المشروع . وانتهى الرأى فى الاجتماعات التى عقدها الوفد . وبعد استعراض آراء الاقلية المعارضة ، الى اعلان الوفد موافقته على المشروع «من حيث المبدأ» ، مع ابداء «ملاحظات وتعديلات» عليه ابلاغها الى الجهات المسئولة (١١) .

واما هذه الملاحظات والتعديلات التى أبدتها الوفد ، فكانت تتمثل فى اعطاء الملاك مهلة خمس سنوات للتصرف فى المقدار الزائد مع فرض ضرائب تصاعدية أثناء هذه المدة تصل الى ٩٠ فى المائة . وترك الاراضى البور المستصلحة فى يد اصحابها فترة من الزمان ، حتى يتمكنوا من استعواض ما انفقوه فى اصلاحها . وضرورة التفرقة بين الاراضى الخصبة والاراضى الأقل خصوبة فى تحديد الحد الاعلى للملكية ، حيث أنه لا وجه

للمقارنة بين مائتي فدان في المنوفية ، ومائتي فدان في برارى الدلتا . كذلك ابدى الوفد رأيه بموجب التفرقة بين من له أولاد ومن ليس له أولاد . وما يلاحظ أن قانون الاصلاح الزراعى قد صدر فى ذلك الحين متضمنا الكثير من هذه الملاحظات بالفعل (١٢) .

وفى يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ أعلن الوفد تبنيه سياسة الاصلاح الزراعى فى برنامج الذى أصدره فى ذلك اليوم . ( وهو البرنامج الثانى منذ قيام الثورة ) . فقد أعلن فى الجزء الخاص بالسياسة الزراعية قبوله للاصلاح الزراعى فى عبارة لا تحتل أى لبس أو ابهام ، فقال :

« يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى يتفق مع ما يهدف اليه من اشباع العدالة الاجتماعية ، والتقريب بين الطبقات ، وتشجيع استثمار رؤوس الاموال فى الصناعات، والاتجاه نحو تصنيع البلاد، والعمل على ايجاد الصناعات (١٣) . على هذا النحو أظهر الوفد أنه قد استيقظ للتاريخ ، ولكن استيقاظه جاء متأخرا ، فان قيادة الثورة فى ذلك الحين كانت قد عدلت عن تسليم الحكم للقوى السياسية القديمة ، وآثرت أن تتولاه بنفسها . وكانت دعوة التطهير التى أطلقتها هى الاداة التى استخدمتها لشق صفوف الأحزاب وتهديم أركانها . وقد ابتلع الطعم بسهولة كل من حزب السعديين وحزب الوفد . وأما حزب الاحرار الدستوريين فكان أذكى ، فقد طلب أن يتم التطهير على يد سلطات قضائية (١٤)

ولا يمكن تقدير مدى الصدع الذى أصاب صفوف الوفد من جراء التطهير الذى أجراه . فقد اجتمع وناقش التطهير ، وكان سراج الدين معترضا ( ١٥ ) ، ولكن النحاس وبقيّة الاعضاء وافقوا . وقرر الوفد طرد كل من عبد اللطيف محمود، والدكتور حامد زكى ، وحسين الجندي ، وأحمد قرشى ، وأحمد عثمان حمزاوى . ومحمود عثمان حمزاوى . وشحاته متولى .



وسليمان عبد الفتاح • والدكتور أمين المغربي • وعبد الرحيم  
مكاوى • ويحيى محمود مصطفى • وحسن السيد فودة • ومهنا  
امام قرشى • ومهنا شريف قرشى •

وقد كان التطهير لأسباب تصل بالنزاهة كما كان لأسباب  
تتعلق بعدم الانضباط الحزبى ، فمثلا خرج أحمد قرشى باشا  
فى تطهير الوفد ، لانه كان قد خرج على الوفد بانضمامه الى  
نجيب الهلالى باشا ، رغم أنه كان رئيس لجنة الوفد العامة  
بأسيوط ، كما اتهم الدكتور محمد صلاح الدين الدكتور حامد  
زكى باغشاء اسرار مجلس الوزراء الوفدى وفتح باب الحملة  
ضد رئيس مجلس الدولة واتخاذ موقف معارض للوفد فى  
القضية الوطنية والاتصال المستمر بالسفير البريطانى  
وباقى سفراء الدول الاجنبية ، ومحاربة بعض موظفى القصر  
أيام كان وزيرا للمالية باتنيابة • وأما أسباب فصل  
عبد اللطيف محمود فلتبوت اتجاره فى بورصة القطن اثناء  
توليه منصب وزير الزراعة • وأما حسين الجندى فلتكالبه على  
ارضاء الملك ومحاباته ، وتبرير منحه لقب « السيد » واثبات  
نسبه الى النبى • وبالنسبة لأعضاء البرلمان الذين فصلوا  
من الهيئة الوفدية على وجه العموم ، «فلاتجارهم بعضويتهم فى  
البرلمان فى عقد صفقات تعود عليهم بالربح » - حسب تعبير  
المصدر الوفدى فى ذلك الحين (١٦) •

ولم يلبث الوفد أن تقاسمته الاطماع الشخصية ، وأخذت  
الصفوف التالية ترنو الى الصفوف الاولى ، وتتطلع الى طرد  
أصحابها والحلول محلهم • وظهرت ثلاث مجموعات رئيسية :

### المجموعة الاولى :

ويتزعمها عبد السلام فهمى جمعة • • وفيها أحد الحضرى  
وبعض أعضاء الوفد والهيئة الوفدية • وكان عبد السلام  
جمعة يطمح فى أن يخلف مصطفى النحاس •

## المجموعة الثانية :

ويتزعمها الدكتور محمد صلاح الدين • وفيها عبد الفتاح حسن وبعض الاعضاء • وكان صلاح الدين يطمح أن يخلف فؤاد سراج الدين •

## المجموعة الثالثة

وفيهما أحمد أبو الفتح وإبراهيم طلعت ، وبعض شباب الوفد ، وكانت تحمل في رأسها مشاريع الإصلاح العصرية (١٧) وكانت قيادة الثورة تراقب اتحالة في غبطة • وصرح اللواء محمد نجيب للصحف بأنه « غير راض عن الطريقة التي اتبعها الوفد في تطهير صفوفه ، وأن عناصر الفساد في الوفد لا تزال موجودة في القيادة ، وانها لم تمس » (١٨) ! وكان يقصد أن التطهير لم يتناول قيادة الوفد العليا ( هيئة الوفد المصري ) •

وفي نهاية الاسبوع الاول من سبتمبر ، خطت الثورة عدة خطوات هامة في هدم النظام القديم والتصدي لمسئولية الحكم • فقد أقيل على ماهر باشا كما ذكرنا من رئاسة الوزراء يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، وتولاها محمد نجيب • ثم قبضت الثورة على زعماء الاحزاب ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام وإبراهيم عبد الهادي • وأصدرت القانون رقم ١٧٩ لسنة ١٩٥٢ بضرورة إعادة تنظيم الاحزاب السياسية ، والزامها بإيداع أموالها في مصارف للصرف منها ، ويقضى بعقاب الامناء على هذه الاموال بالحبس اذا تخلفوا ، والزم الاحزاب باعادة تكوينها وفقا لاحكامه ، وتقديم اخطار بذلك لوزير الداخلية مشفوعا ببيان عن نظام الحزب وأعضائه المؤسسين وموارده المالية ، وأعطى القانون وزير الداخلية حق الاعتراض على تكوين الاحزاب مع عرض الأمر على محكمة القضاء الاداري (١٩) •

واهتز الوفد بعنف ، وأحس بالخطر على الحياة الدستورية فسارع الى تطوير نظامه بما يناسب العصر الذى ظل يتجاهله والذى جعلته الثورة يفيق عليه . فتخلص أولا من العيوب الاوتوقراطية فى هيكله التنظيمى ، وقرر أن تكون جمعياته العمومية مكونه من جميع أعضاء الهيئة الوفدية ، يستوى فى ذلك البرلمانيون وغير البرلمانيين ، ويكون من اختصاصها اختيار الرئيس وهيئة المكتب وأعضاء الوفد ، الذين سيكونون بمثابة الهيئة التنفيذية . ثم قام النحاس بحل الهيئة الوفدية ، وأعاد تكوينها من الاعضاء القدامى ومن يريد الانضمام اليها من المصريين . ثم استدار الى برنامج ليصوغ منه مايعتبر أكثر البرامج الليبرالية تقدما فى ذلك الحين . فقد احتوى على شعارات الثورة فى اصلاح الزراعى ، الى جانب مبادئه الاصيله . ثم مضى بكل ذلك خطوة أخرى الى الأمام ، فأعلن أن الوفد «هيئة سياسية ديمقراطية اشتراكية تلتزم بتوزيع موارد البلاد الاساسية والسيطرة عليها بطريقة تحقق الرخاء العام . ومنع تركيز الثروة ووسائل الانتاج على نحو يضر بالمصلحة العامة . وتعميم نظام التأمين الاجتماعى فى جميع البلاد بمساهمة الحكومة وأصحاب الاعمال والشركات . واستكمال التشريعات العمالية . وتجديد القرية المصرية فى مدة أقصاها عشرون عاما . وتعميم شبكة الطرق المرصوفة فى سائر البلاد فى مدى خمس سنوات . واعادة تشكيل المجلس الاقتصادى الاعلى ، وتزويده بالعناصر الفنية ذات الكفاية . وتعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا ، وزيادتها على الايرادات والتركات الكبيرة مع التوسع فى اعفاء ذوى الدخل المحدود » .

كما أعلن الوفد التزامه فى حقل السياسة الخارجية برفض أية صورة من صور الدفاع المشترك . واثمسك بعروبه فلسطين . والعمل على تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة ومجلس الأمن الدولى فيما يختص بحق اللاجئين العرب فى

العودة الى وطنهم واسترداد ممتلكاتهم • وتأييد شعوب افريقيا في جهادها لنيل سيادتها واستقلالها • ودعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية وتأييد سياستها في الدفاع عن قضايا الحرية والاستقلال • وانتمسك بجامعة الدول العربية، والعمل على توطيد أركانها (٢٠) •

وقد أعتقد الوفد أنه قد ذل العقبات التي تقف في وجه عودة الحياة الدستورية • ولكن هذا التشكيل الجديد • وهذا البرنامج القوى التقدمي • لم يقلح في أن يحجبنا عن عين قيادة الثورة النفاذة التصديعات التي حدثت في بناء الوفد بفضل حركة التطهير • والأطماع التي كانت تختلج في صدور الصفوف الثانية للمحلول محل الصفوف الأولى • ولما كانت قيادة الثورة قد انحاز جزء كبير منها الى جانب البقاء في الحكم وممارسة التغيير • فقد كانت الخطة التي اتبعتها هي مزيد من الضغط حتى ينهار البناء الكبير •

وفي ذلك انحنى كان الوفد قد ارتكب غلطته الفاحشة بالتخلي عن فؤاد سراج الدين ومحمود سليمان غنام • اللذين كانا في المعتقل حينذاك • فعندما أعاد الوفد تكوينه استبعدهما «بصفة مؤقتة» حتى يتبين موقفهما • وكان فؤاد سراج الدين في ذلك الحين يتعرض لضغط شديد في المعتقل لتقديم استقالته من الوفد • ولكنه رفض حتى مناقشة المبدأ • فلما رأى أن الوفد يتخلي عنه على هذا النحو • قدم استقالته من معقله من الوفد ومن الهيئة الوفدية «نهائية وغير مشروطة» (٢١) •

ولقد كان التخلي عن فؤاد سراج الدين هو التنازل الثاني للوفد • بعد تنازله الأول المتمثل في قراره باستبعاد بعض أعضاء الهيئة الوفدية في حركة التطهير • وهذه التنازلات تعتبر جديدة على الوفد • الذي كان يقف صامدا في مواجهة أي ضغط • سواء من الداخل أو الخارج • لذلك لا غرو اذا أغرت هذه التنازلات الثورة بالمطالبة بالمزيد •



وكان من الطبيعي أن تكون الخطوة الثانية هي المطالبة برأس النحاس نفسه . فقد أبلغ سليمان حافظ ، انذى كان يقوم فى ذلك الحين بدور الاداة القانونية التنفيذية للثورة تارة ، وبدور المبتدع والمخطط تارة أخرى - الدكتور محمد صلاح الدين بانه يجب استبعاد اسم مصطفى النحاس من كل تنظيمات الوفد الجديدة ، على اعتبار انه « دمل فى قلب الوطن يجب أن يفقع » (٢٢) .

وبهذا الشكل تكون قيادة اثورة قد اتبعت الاسلوب التقليدى فى ضرب الوفد ، وهو ضرب زعامته فكتب احمد ابو الفتح يقول : من له مصلحة فى التخلص من مصطفى النحاس أكثر من الانجليز ؟ (٢٣) . وكان الانجليز فى ذلك الوقت يهاجمون النحاس . وقد وصفته محطة لندن بأنه « الرجل الذى أساء الى العلاقات بين مصر وبريطانيا بالغاء معاهدة ١٩٣٦ وتركه الشبان من المصريين يعيشون فسادا فى منطقة قناة السويس » (٢٤) . وقد كتب « ايوار » فى « الدبلى هيرالد » يتنبأ بالسقوط النهائى للنحاس وسرج الدين وقال : « وعندما تجيء هذه النهاية ، ستكون ايضا نهاية حقبة فى تاريخ مصر . لان النحاس كسيد وزعيم للوفد ، كان سواء فى الحكم أو خارجه مسيطرا على السياسة المصرية منذ ربع قرن . ولاشك أن أفول نجم النحاس أهم بكثير من اختفاء فاروق » (٢٥) . وفى ذلك الحين أخذ الوفديون يهتزون فى جميع انحاء القطر بالاجتماعات والاتصالات التى أسفرت عن نتيجة اجماعية هي أن يكون النحاس باشا رئيسا للوفد أو لا يكون هناك وفد .

ثم اتخذت المسألة أبعادا تتعلق بالعلاقة بين مصر والسودان . فقد أدلى اسماعيل الازهرى رئيس الحزب الوطنى الاتحادى ، الذى يطالب بالاتحاد مع مصر ، بتصريحات يعارض فيها استبعاد مصطفى النحاس من رئاسة الوفد . كما أدلى محمد نور الدين بتصريحات مشابهة (٢٦) .

وقد تعزز موقف الوفد بهذه التصريحات الجنوبية ، وبمساندة أنصاره ، فأعلن تحديه السافر لاعتراض سليمان حافظ على اسم النحاس ، وقرر فى اجتماع عقده يوم ٢٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، ألا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية .

على أن قيادة الثورة لم تهتز لهذه الوقفة الصارمة . لقد أدركت أن بناء الوفد الشامخ الذى ظل صامدا فى وجه القصر والاحتلال على مدى أربعة وثلاثين عاما ، لن يصمد فى وجه أعاصير الثورة الجديدة . لذلك أعلن « مصدر رسمى » فى ذلك الحين أسفه لأن يلجأ الوفد الى مثل هذه المناورة ، وهذا التهليل الاجوف ، لا لشيء الا لرغبته فى استثناء رئيسه وبعض أعضائه من تطبيق قانون الاحزاب الذى وافقوا عليه (٢٧) .

ووقف الوفد يواجه أعظم تحد فى تاريخه حائرا . فهل كان فى استطاعته تحريك الجماهير ضد الثورة ؟ ولكن تحت أى شعار ؟ هل يحرك الفلاحين باسم قبوله قانون الاصلاح الزراعى ؟ ولكن الثورة هى التى أعلنت المشروع وأصرت عليه ، ثم ان جزءا كبيرا من أعضاء الوفد كانوا من كبار الملاك . هل يحرك الجماهير باسم ترحيبه بعزل فاروق عن العرش ؟ ولكن الثورة هى التى عزلت فاروق هل يحركها باسم قبوله لالغاء الرتب والالقاب ، ولكن الثورة هى التى استصدرت هذه القوانين بذلك . بل ان الوفد لم يستطع أن يسبق الثورة برفع شعار الجمهورية .

وفى ذلك الحين تحدث الثورة مصطفى النحاس باشا فى شعبيته فى الوجه البحرى ، وفى بلدته سمنود بالذات . فقد قام اللواء محمد نجيب برحلة الى الاقاليم استقبل فيها استقبالا حماسيا لم يحظ به من قبل سوى زعيم الوفد نفسه ، وصرح بعدها بأنه « قد شعر أن الشعب قد سئم الساسسة الذين يعدونه ولا يفون بما سكبوا فى سمعه من الوعود » (٢٨) . ثم تراجع الوفد تراجعاً الاكبر ، فقرر العدول عن قراره

السابق بآلا يقدم اخطاره الى وزير الداخلية ، لأن هذا القرار كان يتضمن انتهاء وجوده السياسى . وقسم اخطاره الى وزير الداخلية يوم ٦ أكتوبر ١٩٥٢ ، وجعل على رأسه عبد السلام فهمى ، وجعل مصطفى النحاس رئيسا فخريا له مدى الحياة وازاء هذا التنازل ، قدم كل من أحمد أبو الفتح و ابراهيم طلعت وصلاح الدين محمد تهاى وحسن صبرى غنام استقالاتهم (٢٩) .

ولم تلبث الثورة أن أهوت بسيف الحل على عنق الوفد والاحزاب الأخرى . فقد أصدرت فى يوم ١٦ يناير مرسوما بقانون يقضى بحل الاحزاب ومصادرة أموالها لصالح الشعب وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات (٣٠) .

وقد أرادت الثورة بهذا المرسوم أن يكون شهادة رسمية بوفاة الوفد ، ولكن حدث ما لم تكن تتوقعه ، فقد أثبتت الايام أن هذا المرسوم كان شهادة ميلاد جديدة . ذلك ان الوفد لم يكن أكثر من مبادئ وتاريخ طويل فى الحرية الفردية والدستور والنضال الوطنى ، وقد استطاع أن يستوعب كما رأينا شعارات الثورة فى الاصلاح الزراعى فى برنامج الجديد ، فضلا عن منطلقات جديدة فى حقل السياسة الخارجية والداخلية . ومثل هذا الحزب لا يموت بمرسوم ، وانما يموت حين يفقد مبرر بقائه بانقضاء المرحلة التاريخية التى يعبر عنها ، وظهور مرحلة جديدة تتطلب قوى ثورية جديدة تحمل أعباءها وتمضى بها الى الامام . وفى ذلك الحين لم تكن قد تبلورت بعد ايدولوجية الثورة فى مواجهة ايدولوجية الوفد ، لذلك سرعان ما بدأ اجراء الثورة فى نظر جماهير غفيرة من المصريين ، وحتى داخل مجلس قيادة الثورة ذاته ، مقدمة لديكتاتورية عسكرية ، وجاءت ضربات اثورة الأخرى التى وجهتها الى الإخوان المسلمين والشيوعيين ، فتمهد بذلك السبيل لازمة مارس ١٩٥٤ .

### حواشى الفصل الثالث

- (١) دكتور حافظ عفيفى : على هامش السيامة ، بعض مسائلنا القومية ( القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٨ ) .
- (٢) باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادى فى مصر ( دار الكتاب العربى ١٩٧٠ ) ترجمة خيرى حماد .
- (٣) انظر البرنامج الاول للوفد الصادر فى اول اغسطس ١٩٥٢ ، فى ملاحق الكتاب .
- (٤) مجموعة اعمال المؤتمر الاقتصادى الاول ص ١٠٧ (مطبعة مصر ١٩٤٧)
- (٥) مجلس التسيوڭ : دور الانعقاد العادى الحادى والعشرين ، جلسة يوم ١٦ يوليو ١٩٤٦ ، محمد خطاب ، مسجراتى . الطبعة الاولى ( المكتبة السعيدية .
- (٦) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين فى ملاحق الكتاب ، انظر ايضا قانون الوفد فى كتاب : الدكتور عبد العظيم رمضان : تطور الحركة الوطنية فى مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ .
- (٧) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين فى ملاحق الكتاب .
- (٨) نفس المصدر .
- (٩) نفس المصدر .
- (١٠) محضر حديث مع الدكتور راشد البراوى ، فى ملاحق الكتاب .
- (١١) دكتور عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر .
- (١٢) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين فى ملاحق الكتاب .
- (١٣) انظر البرنامج الثانى للوفد فى ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ ، فى ملاحق الكتاب .
- (١٤) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .
- (١٥) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين ، فى ملاحق الكتاب .
- (١٦) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .
- (١٧) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين ، فى ملاحق الكتاب .



- (١٨) تصريعات اللواء محمد نجيب ( المصرى فى ١٩ اغسطس ١٩٥٢ ) .
- (١٩) وزارة العدل : التشريعات الصادرة خلال الستة شهور الاولى لعهد التحرير ، من ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى ٢٣ يناير ١٩٥٣ ، ص ١٦٧ وما بعدها ( المطبعة الاميرية ) ١٩٥٣ .
- (٢٠) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ، انظر ايضا البرنامج الثانى للوفد الصادر يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢ فى ملاحق الكتاب .
- (٢١) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين فى ملاحق الكتاب ، المصرى فى ١٦ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٢) المصرى فى ٢٢ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٣) المصرى فى ٢٤ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٤) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٥) الاهرام فى ١٤ اغسطس ١٩٥٢ .
- (٢٦) المصرى فى ٢٥ سبتمبر ١٩٥٢ .
- (٢٧) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور .
- (٢٨) حديث محمد نجيب مع احد المراسلين الاجانب ( المصرى فى ٣ اكتوبر ١٩٥٢ ) .
- (٢٩) المصرى فى ٧ اكتوبر ١٩٥٢ .
- (٣٠) انظر المرسوم بقانون رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٣ ( وزارة العدل : المرجع المذكور ص ٨٠٩ ) المصرى فى ١٧ يناير ١٩٥٣ .



## الفصل الرابع

### الشيوعيون والثورة

تبناً علاقة الضباط الاحرار بالتنظيمات الشيوعية فى مصر قبل ثورة ٢٣ يوليو . وكانت التنظيمات الشيوعية الرئيسية فى مصر عند قيام الثورة تتمثل فى التنظيمات الآتية :

- ١ - الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى ( حدثو ) .
- ٢ - الحزب الشيوعى المصرى .
- ٣ - طليعة العمال .

وبالنسبة لحدثو ، والتي نشأت أصلاً فى مايو ١٩٤٧ من اتحاد تنظيمين شيوعيين ظهرا اثناء الحرب العالمية الثانية وهما : الحركة المصرية للتحرر الوطنى ايسكرا (١) فكان

قد تشكل بها جناح عسكري ، أو قسم للجيش ، كانت تتولاه  
لجنته تضم خالد محيي الدين ويوسف صديق والقاضي احمد  
فؤاد (٢) . ويذكر لطفى . واكد فى نشأة هذا الجناح انه ظهر  
من انضمام بعض الميكانيكيين المصريين الجويين وضباط الصف  
الى « حدتو » ، ثم انضمام احمد حمروش فى عام ١٩٤٥ لتتكون  
به أول خلية من الضباط تابعة للتنظيم (٣) . ومعنى هذا  
الكلام ان الجناح العسكري لحدتو قد نشأ فى عام ١٩٤٥ ، أو  
قريب ذلك ا على انه من الثابت انه فى هذا التاريخ لم يكن  
تنظيم « حدتو » قد ظهر بعد ، وانما كانت هناك - كما ذكرنا -  
الحركة المصرية للتحرر الوطنى ، ايسكرا . وفى الواقع ان  
انضمام عمال سلاح الطيران وضباط الصف ، وعلى رأسهم  
سيد سليمان رفاعى ، انما كان الى الحركة المصرية للتحرر  
الوطنى منذ أواخر ١٩٤٢ ، ولم تضم احدا من الضباط .  
وكانت « ايسكرا » هى التى ضمت بعض الضباط ، ومنهم  
احمد حمروش . وبعد اتحاد التنظيمين فى ١٩٤٧ فى تنظيم  
واحد هو « حدتو » ، توالى انضمام الضباط .

ومن المحقق ، من اتصالاتنا بأعضاء التنظيمات الشيوعية  
المختلفة فى تلك الفترة ، أن حدتو كان هو التنظيم الشيوعى  
الوحيد قبل الثورة ائذى عنى بالتغلغل داخل الجيش وانشأ  
قسما خاصا به . وقد اخذت خلايا حدتو فى الجيش تتزايد  
حتى بلغ عدد اعضائها من الضباط حوالى مائة ، بين عضو  
ومرشح - حسب تقديرات لطفى واكد - ، ولكن احمد حمروش  
وهو مصدر هام لانه كان فى قيادة قسم الجيش بحدتو ، يرى  
أن هذا التقدير مبالغ فيه كثيرا ، وأن عدد الضباط لم يتجاوز  
ثلاثين ضابطا . وعلى كل حال ، فقد كان هذا أعلى رقم وصلت  
اليه حدتو ، فعند طرح القضية الفلسطينية والتزام التنظيمات  
الشيوعية المصرية بتحليل الحزب الشيوعى السوفيتى للقضية  
الفلسطينية ، رفض عدد من الضباط المنضمين الى خلايا حدتو  
هذا التحليل ، فاستقالوا . (٤)



على ان قسم الجيش ، الذى خرج فى ذلك الحين بسيما من ارباب السعديين ، ظل يلعب دوره داخل الجيش ، حتى اذا ما اتخذ تنظيم « الضباط الاحرار » شكله التنظيمى المستقل فى اوائل سنة ١٩٥٠ ، فى المناخ الديموقراطى الذى هيأته حكومة الوفد ، اصبح قسم الجيش همزة الوصل بين حدثو وتنظيم الضباط الاحرار . فقد استطاع أحمد فؤاد أن يخلق علاقة طيبة مع جمال عبد الناصر ، بعد ان تعرف عليه عن طريق خالد محيى الدين ، وساهمت حدثو فى دعم الضباط الاحرار وفى اجراءات تأمينها (٥) .

ولم تلبث ظروف الغاء المعاهدة فى ٨ اكتوبر ١٩٥١ ، وما تلاها من معركة القنال ، ان وثقت ما بين حدثو وتنظيم الضباط الاحرار . فقد حدث نوع من التنسيق المحدود بين الضباط الاحرار وبين الكتائب التى أنفها الشيوعيون والوفديون والاشتراكيون . وقد لعب الضباط الاحرار دورا هاما فى تدريب هذه الكتائب التى كانت تمارس الكفاح المسلح فى القناة (٦) ويقول زكى مراد انه كان هناك اتفاق بين حدثو والضباط الاحرار على تسليح تشكيلاتهم وتدريبها عسكريا . ويذكر من هؤلاء الضباط : جمال عبد الناصر ، وخالد محيى الدين ، واحمد حمروش ، ولطفى واكد (٧) .

فلما احترقت القاهرة يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، وفرض على البلاد حكم اربابى مباشر برئاسة القصر ، واخذت المعتقلات فى الهاكستيب فى القاهرة والنزهة فى الاسكندرية تمتلئ بالمعتقلين من الوفديين والاشتراكيين والشيوعيين وانصار السلام والحزب الوطنى الجديد ، توطدت العلاقة بين « حدثو » وتنظيم الضباط الاحرار ، باعتبارهما ابرز تنظيمين سرين فى ذلك الوقت (٨) ويذكر احمد طه أن بعض المطلوب القبض عليهم من الشيوعيين بعد حريق القاهرة ، كان يجرى تهريبهم وممارستهم نشاطهم داخل القاهرة بواسطة عربات الجيش (٩) فى هذا الوقت ، بعد حريق القاهرة ، وفى جو الارهاب

الصارم ، استقر امر طباعة المنشورات التي يصدرها تنظيم الضباط الاحرار وتوزيعها بأجهزة «حدثو» (١٠) . وكان قد تم شراء آلة رونيو للطباعة من تبرعات الضباط الاحرار ، وتولت لجنة سلاح الفرسان ، وعلى رأسها خالد محيي الدين . شراءها باسم صديق لليوزباشي جمال الدين منصور يدعى شوقي عزيز ، ووضعت في بيته . ومن هناك صدر أول منشور للضباط الاحرار بعنوان « نداء وتحذير » وارسل الى جميع ضباط الجيش الذين تم جمع عناوينهم بواسطة ضباط التنظيم عن طريق البريد . وكان ذلك في اكتوبر ١٩٥٠ . ثم نقلت آلة الرونيو الى منزل حسن ابراهيم ، ثم الى منزل عبد الرحمن عنان ، حيث طبع المنشور الثاني ، وقامت لجنة المشاة برئاسة عبد الناصر بتوزيعه على صناديق البريد . ولكن البوليس صادره . فنقلت آلة الرونيو الى منزل البكباشي حمدي عبيد ، حيث تولى القاضي احمد فؤاد عضو تنظيم حدثو كتابة عناوين الضباط بخط يده . واستمرت العملية على هذا النحو ، فكان عبد الناصر وخالد محيي الدين واحمد فؤاد يقومون بكتابة المنشور ، ثم يتولى احمد فؤاد كتابته على الآلة الكاتبة ، ثم يقوم عبد الناصر وخالد محيي الدين بطبع المنشور على آلة الرونيو عند البكباشي حمدي عبيد بمنزله بالجيزة ، ثم توزع المنشورات في ظروفها المعدة من قبل على صناديق البريد . وفيما بعد عندما استمرت مصنعة ادارة البوليس السياسي للمنشورات ، كان يتم التوزيع باليد عن طريق الضباط في الوحدات المختلفة . ثم رأى اصدار مجلة اخبارية لتأكيد صفة التنظيم العسكرية ، تجمع اخبار الجيش التي لا يمكن ان تتوافر الا لضباطه ، والتعليق عليها . وقد أطلق على هذه المجلة اسم « صوت الاحرار » ، وكانت تطبع خلف كل منشور . وكان آخر منشور طبع هو الذي تضمن اهداف الضباط الاحرار ، وقد وزع على مختلف شعب الضباط الاحرار (١١) .

على كل حال ، فبعد حريق القاهرة - كما ذكرنا - استقر أمر طباعة منشورات الضباط الاحرار وتوزيعها بأجهزة حدثو . ويذكر زكى مراد ، عضو المكتب السياسى لحدثو ، ان حدثو أعدت للضباط الاحرار مطبعة خاصة زودتها بعمال الطباعة اللازمين لها . وعلى هذه المطبعة نشر برنامج الضباط الاحرار الذى يتضمن النقاط الست المشهورة (١٢) . وقد كان هناك ضابط اتصال يأخذ مطبوعات الضباط ويسلمها لتنظيم الضباط الاحرار ، الذى يسلمها بدوره الى مجموعة اسمها مجموعة توزيع المنشورات ، كان خالد محيى الدين مسئول هذه المجموعة من الضباط الاحرار (١٣) .

وعلى هذا النحو ، كانت العلاقة بين تنظيم الضباط الاحرار وحدثو قد بلغت ذروتها فى تلك الفترة الواقعة بين ٢٦ يناير و ٢٣ يوليو ١٩٥٢ . ويروى زكى مراد من أدلة توطد الصلة بين التنظيمين فى هذه الفترة ان تنظيم الضباط الاحرار كان يعتزم تنفيذ الحركة فى مارس ١٩٥٢ ، ولكن عندما عرض الامر على حدثو ، دارت مناقشات انتهت الى تأجيل الموضوع تحت نصيحة قيادتها التى رأت الانتظار حتى تتضح المعارضة (١٤) . ويؤيد أحمد طه هذه الرواية ، فيقول : ان الانقلاب كان محددًا له يوم ٢٣ مارس ١٩٥٢ ، وكنت فى قسم الموسكى وأعرف أنه سيحدث انقلاب فى ٢٣ مارس . وكان هذا سببا فى سحب الحكومة الجيش الى ثكناته بعد نزوله فى حريق القاهرة . وترتب على ذلك تدبير عمليات اغتيال من جانب السراى (١٥) .

ونجد تعزيزا لما ذكره زكى مراد وأحمد طه فيما أورده ثروت عكاشة . فقد ذكر انه « فى أواخر مارس ، جاءنى خالد محيى الدين ليخبرنى ان سبعة من ضباط الجيش سيستغنى عن خدماتهم ، وان جمال عبد الناصر واحد منهم . فتركت عملى متوجها مع خالد الى منزل جمال . وهناك قررنا ضرورة القيام بعمل ايجابى مباشر . ولما كانت اورطة من السيارات

المدرعة تحت قيادة حسين الشافعي ، وكان قد انضم اليها في خريف عام ١٩٥١ ، فقد توجهنا الى منزله مباشرة ، وبعد ان اطلعناه على الموقف قبل أن تكون اورطته تحت اوامرنا في أية لحظة . غير انه في خلال ثلاثة ايام من الاسـتعداد لمواجهة الموقف ايجابيا ، لم نترك بوضوح ما نريد ، انما كنا ندرك تماما ان شيئا ما لابد أن يحدث لتغيير الاوضاع (١٦) .

وعلى كل حال ، فتنفق كل القيادات الباقية من تنظيم حدثو ، والتي اتصلنا بها ، على ان التنظيم كان يعرف بقيام الثورة قبل وقوعها ، وانه تم اخطاره في هذه المرة لا لأخذالرأى، وانما لمجرد الاخطار ، حيث كان الامر سباقا بين الضباط والملك على الضربة الاولى . ويذكر فتحى خليل ان احمد حمروش ابلغ سيد سليمان رفاعى قبل سفره الى الاسكندرية بتحريك الجيش خلال ساعات ، وبناء على ذلك تم اعداد بيان بتأييد الثورة اشرف على طبعه سيد سليمان رفاعى . وكان البيان بعنوان : « الى الرفاق فى المستويات » وقد وصف حركة الجيش بقيادة الضباط الاحرار بأنها حركة وطنية تهدف الى الخروج من حالة التقهقر فى القضية الوطنية ومواجهة الفساد . وطلب الى الرفاق تأييد هذه الحركة عن طريق خلايا المنشآت العمالية والجماهيرية وفي الاحياء على الاسس الآتية :  
١ - البدء فورا فى اعداد الشعب لاستئناف الكفاح المسلح فى القنال .

٢ - عودة البرلمان الوفدى المنحل الى ممارسة عمله ، والسعى لتشكيل حكومة جبهة وطنية متحدة من كل القوى السياسية الوطنية وفى مقدمتها الشيوعيون .  
٣ - الافراج عن جميع المسجونين والمعتقلين السياسيين فورا (١٧) .

وقد صدر هذا البيان مساء ٢٣ يوليو ووزع مع ساعات الصباح الاولى . وطبقا لما يقوله زكى مراد ، فقد طلب حدثو



الى الجماهير تشكيل لجان وطنية لحماية حركة الجيش من محاولات الاستعمار والقصر . فشكلت بالفعل فى خلال اسبوع أو اسبوعين أكثر من اربعين لجنة وطنية فى احياء مختلفة (١٨) ومعنى ذلك أن قيادة حدثو كانت تفكر فى النموذج الروسى فى تأليف السوفيتات .

هذا على كل حال فيما يتصل بالعلاقة بين تنظيم حدثو وتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة . أما فيما يتصل بالحزب الشيوعى المصرى ، فيذكر مصطفى طيبة ، عضو اللجنة التأسيسية للحزب ، أن احمد فؤاد قد وعده قبل الثورة بتوصيله بالضباط الاحرار ، وذلك لايجاد صلة منظمة معهم . وقد هيا له بالفعل مقابلة مع أحد الضباط الذين يرجح مصطفى طيبة انه قد يكون عبد الناصر (١٩) . وهذا الكلام الذى يذكره مصطفى طيبة عن احمد فؤاد قد يبدو غريبا نظرا لما تبين لنا من انه ينتمى لتنظيم حدثو ، ولكن الدكتور فؤاد مرسى يزيل هذه الغرابة ، فيقول ان احمد فؤاد فى الشهور السابقة على قيام حركة الجيش ، لم يكن على صلة بحدثو فقط ، بل كان على صلة بالحزب الشيوعى أيضا (٢٠) ويضيف أن احمد فؤاد قام بجس نبض الحزب الشيوعى المصرى بخصوص حركة الجيش ولكن الحزب ابدى تخوفه من حركة يقوم بها الجيش . « فمع اننا كنا نتفائل بالتكوين الطبقي للجيش ، الا انا كنا نخشى أن يكونوا متحركين من جهات أجنبية ، لكثرة الانقلابات العسكرية فى العالم الثالث بعد الحزب العالمية الثانية ، مما كان يدعونا للحذر من حركة الجيش (٢١) . على أن الحزب مع ذلك كانت تأتية منشورات تنظيم الضباط الاحرار ، فينشرها فى مجلته السرية « زاية الشعب » (٢٢) .

اما بالنسبة للعلاقة بين تنظيم « طليعة العمال » وتنظيم الضباط الاحرار ، فيروى ابو سيف يوسف ، انه عندما حدث انقسام فى تنظيم حدثو قبل الثورة ، انضم جزء منه الى تنظيم « طليعة العمال » . وكان هذا الجزء يتكون من مدنيين

وعسكريين من الضباط الاحرار . وكان المسئول عن عدا  
الجزء هو حمدى ابو العلا ، الذى كان وكيلا للنياحة . ويقول  
ان البعض قد اكسد له ان عبد الناصر كان من بين هؤلاء  
الضباط (٢٢) . ويذكر أحمد صادق سعد ان منشورات  
الضباط الاحرار كانت تصل لتنظيم « طليعة العمال »  
وخصوصا منشور النقاط الست المشهور . وانه فى احدى  
الفترات ، كان أحد أفراد التنظيم على علاقة ببعض الضباط فى  
الجيش ومنهم عبد الناصر (٢٤) .

على كل حال ، فان هذه الصلة بين تنظيم الضباط الاحرار  
والتنظيمات الشيوعية قبل الثورة ، كان لابد أن تترك تأثيرها  
على موقف حركة الجيش من الشيوعيين بعد نجاحها . فمذ يوم  
٢٥ يوليو فتحت المعتقلات ، وتم الافراج عن المعتقلين من  
الشيوعيين وغيرهم من القوى الوطنية الاخرى ، باستثناء عدد من  
الشيوعيين يقدرهم محمد نجيب بـ ١٧ شخصا ، بينما يقدرهم  
زكى مراد وأسعد حلیم ، الذى كان فى معتقل الطور حينذاك  
بـ ١٤ شخصا ، وهو الاقرب للصحة .

ويقول زكى مراد انه قيل فى تفسير بقاء هذا العدد من  
الشيوعيين أنه بتأثير المباحث العامة ، ولكن عرف فيما بعد  
أنهم كانوا خميرة للضغط (٢٥) .

على انه اذا كان تنظيم حدتو قد وقف من حركة الجيش  
موقف التأييد منذ لحظة قيامها ، فان التنظيمين الآخرين ،  
وهما الحزب الشيوعى المصرى وطلیعة العمال ، كان لهما موقف  
مختلف . وبالنسبة للحزب الشيوعى ، فقد استمر ثلاثة أيام  
يخاطب الحركة مخاطبة ودية فى المنشورات التى كان يصدرها  
يومية . وقد دعا فى هذه المنشورات الى تأخى الجيش مع  
الشعب باطلاق الحريات كاملة ، والافراج عن المسجونين  
السياسيين ، واستئناف الكفاح المسلح ضد الانجليز . ودعا  
الجماهير الى النزول الى الشوارع تأييدا للجيش . على ان

الاورامر التي صدرت من الحركة بمنع المظاهرات ومنع التجمهر ، اعطت للحزب اىحاء بانها حركة عسكرية بحتة . وجاءت مسألة السماح لفاروق بمغادرة البلاد ، لتعطى للحركة شكلا متهادنا . فعلى حد قول الدكتور فؤاد مرسى : « كنا نرى ضرورة محاكمة فاروق ، لانها محاكمة نظام بأكمله » . ولم نكن نود ان نرى تلك المعركة التاريخية الدائرة بين الشعب المصرى وبين الاقطاع والملكية على مدى اجيال ، تصفى على هذا النحو المؤسف بالسماح لفاروق بمغادرة البلاد ، ! وقد كانت مسألة بقاء النظام الملكى وعلان احمد فؤاد الطفل ملكا على مصر ، من العوامل الاخرى التي اثارت الحزب لانه كان يرى اعلان الجمهورية . كما ان دور السفارة الامريكية فى الحركة قد اعطى لها بعدا يمينيا . وعلى ذلك ، فقد هاجم الحزب الشيوعى حركة الجيش فى تقرير اعده تحت عنوان : « الخديعة الكبرى » وأخذ ابتداء من يوم ٢٦ يوليو يقف موقفا عدائيا من الحركة (٢٦) .

اما تنظيم « طليعة العمال » ، فقد اتخذ موقفا متحفظا منذ البداية . وقد دفعه لهذا التحفظ بعض الامور .

الامر الاول : أن تحليله للموقف قبل الثورة ، قد دفعه الى توقع قيام انقلاب عسكرى يمينى من قبل القصر نفسه . فقد تحدث الملك فاروق فى تلك الاثناء عن الاستعانة بفرقة سنغالية . وصحيح ان قادة الانقلاب لم يكونوا هم نفس الاشخاص الذين توقعهم التنظيم ، مثل حيدر وغيره ، ولكن وجود الملك فى الايام الاولى ، ألزم الحزب بالوقوف موقفه التحفظ .

أما الامر الثانى فيتصل بطبيعة التنظيم من ناحية ارتباطه القوى « بالطليعة الوفدية » وبالوفد عموما . ولذلك كان عليه ان ينتظر ليتعرف على موقف الثورة من الوفد ومن قضية الديمقراطية والحريات بصفة عامة (٢٧) .

الامر الثالث : أن الانجليز لم يقوموا بأى تحرك مضاد لحركة الجيش فى ذلك الحين ، رغم وجودهم على بعد بضعة كيلو مترات من القاهرة ، الامر الذى اثار الشكوك حول الحركة وحول رضا الانجليز عنها .

الامر الرابع : انه كانت هناك صلة وثيقة بين حركة الجيش والسفارة الامريكية عن طريق على صبرى ، وكانت خطوات الحركة تبلغ أولا بأول للسفارة الامريكية وللسفير كافرى (٢٨)

ولم تلبث حوادث كفر الدوار ان جاءت فى أواخر الاسبوع الثانى من شهر اغسطس ، أى بعد مرور ثلاثة اسابيع على قيام حركة الجيش ، ومسارعته بالاعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى ، لتدفع بالعلاقة بين التنظيمات الشيوعية وحركة الجيش الى مستوى جديد .

وبالنسبة للحزب الشيوعى المصرى وطلبة العمال ، فان اعدام خميس والبقرى قد حسم الموقف بالنسبة لهما تماما . فقد انتقلا فورا الى المعارضة النشطة لحركة الجيش ، وان اختلفت تحليلاتهما لها ، فبينما اعتبرها الحزب الشيوعى « انقلابا عسكريا ذا طبيعة فاشية » ، فان تحليل « طليعة العمال » لم يستخدم لفظ فاشيه . فكما يقول أبو سيف يوسف : « كنا نعرف أن الفاشية لها مواصفات أخرى لا تنطبق على الثورة ، فكنا نصفها بأنها « دكتاتورية عسكرية » (٢٩) .

اما حدثو ، فكان لها موقف مختلف لقد كان تحليلها لحركة عمال مصانع كفر الدوار ، انها وان كانت حركة مطالب شرعية ، الا ان استخدام سلاح الاضراب فى ذلك الوقت قد استفادت منه الرجعية فى تحويل الاضراب الى حركة تخريب لتشويه الوجه الحقيقى للحركة العمالية امام الجيش ، واحداث فرقة تصل الى حد وجود دم بين الطرفين . لذلك فان جهود حدثو قد تركزت فى ذلك الحين على تبرئة مساحة الحركة العمالية من تهمة التخريب والصاقها بالرجعية (٣٠) . فقد



اجتمعت الهيئة التأسيسية لاتحاد نقابات عمال انقطر المصري ، وسكرتيرها احمد طه ، واصدرت بيانا ذكرت فيه انها تستنكر بشدة الاعمال التخريبية التي شجع عليها اذئاب الاستعمار والمأجورون ومتيرو الفتن والقتل ، وانها تهيب بولاة الامور أن يأخذوا المارقين والمندسين في صفوف العمال بالشبهة الكفيلة بوقف دسائسهم (٣١) . ويقول عبد المنعم الغزالي أن اصابع الاتهام كانت تشير بوضوح الى مأمور مركز كفر الدوار الذي كان على صلة بالشركة والى ابن حافظ عفيفى (٣١) . وبالفعل فقد قبض على أمين حافظ عفيفى الذى كان موظفا فى مصانع كفر الدوار ، وأجرى التحقيق مع مأمور مركز كفر الدوار بعد أن أدلى أحد المحامين بمعلومات لمكتب المخابرات العسكرية . بأن المأمور كان فى المركز عند وقوع الحادث ، ولكنه لم يتم بواجبه على قمع الحركة ، بينما ذكر المأمور أنه كان ينتظر الاوامر من المديرية فى هذا الشأن ! وقد ذكرت جريدة الاهرام التى نشرت هذا الكلام فى عددها الصادر يوم ٢٠ أغسطس ١٩٥٢ ، ان متحدثا رسميا نلقيادة العليا للقوات المسلحة قد أدلى بتصريح خاص بالقبض على أمين حافظ عفيفى قال فيه : « ان هذا اجراء رأت السلطات صاحبة الشأن فى هذا الموضوع القيام به ، وانه من الطبيعى ان لدى هذه السلطات المبررات الكافية لهذا الاجراء » .

وفى الحق أن جميع الظواهر كانت تطمئن قادة حدثو الى براءة خميس والبقرى من انتهم الملتصقة بهما . بل ان الادلة فى هذا الشأن كانت من الوضوح لدرجة ان موسى صبرى ، الذى كلف بالدفاع عن مصطفى خميس وقتذاك ، لم يجد فى ظروف القضية التى بين يديه ما يدفعه الى التماس الشفقة من المحكمة ، بل التماس « العدل والبصديق » . فقد قرر أن « هناك يدا دنسة أرادت ان تظهر العمال الابرياء فى مظهر يفسر بأنه معارضة لحركة الجيش ، ولكن العمال الابرياء الذين أيدوا حركة الجيش بكل قوتهم ، لم يمسوا مصانعهم بأى أذى

وانما وقع الاعتداء على بعض السيارات وبعض الحجرات في الفناء الخارجي ! وتساءل عما كان يفعله حفظة الامن وما هي معلوماتهم عن التدبير قبل وقوعه ، وما هي اجراءاتهم لقمع ما حدث ؟ . وأوضح أن المتهم كان يهتف مع المتظاهرين بحياة محمد نجيب بشهادة أكثر الشهود ، وأن تهمة القتل العمد مع سبق الاصرار لاسند لها من أقوال الشهود فان جريمة القتل وقعت في مظاهرة غير التي كان فيها المتهم ، ووقعت على بعد كيلو متر ونصف كيلو منها ! وفضلا عن ذلك فانه قبض على المتهم قبل اطلاق النار على الجنديين اللذين قتلوا في الحوادث ، على ما جاء على لسان أكثر الشهود ! وقال ان الغرض المذكور في وثيقة الاتهام ، وهو القتل مع سبق الاصرار ، ليس هناك أى دليل على أن المتهم أو غيره كان يعلم بهذا الغرض . وانتهى بقوله أنه لا يلتمس من المحكمة شفاعاة بل عدلا وصدقا ، فان كل كلمة قالها لم يحد فيها عن جادة الحق والعدل (٣٢) .

لكل هذه الاسباب ، كان قرار المحكمة العسكرية المشككة برياسة عبد المنعم أمين ، باعدام مصطفى خميس ومحمد البقرى ، له وقع الصدمة على الرأى العام وعلى حدتو خاصة بسبب صلاتها بحركة الجيش . ولذلك فقد اتجهت جهود حدتو فى ذلك الحين الى منع تنفيذ الاعدام بأى وسيلة . وقد سارعت الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات بعقد مؤتمر تحضيرى للمؤتمر العام فى الاسكندرية ، وتوجه أعضاء المؤتمر الى مقر القيادة العسكرية فى ثكنات مصطفى باشا . حيث قابلوا البكباشى عاطف نصار ، مندوب القائد العام ، وقدم له أحمد طه سكرتير الهيئة التأسيسية وعضو اللجنة المركزية « لحدتو » ما اتخذته المؤتمر من قرارات فى هذا الشأن (٣٣) . ويقول أحمد طه أن التنظيم حصل على وعد من بعض أعضاء مجلس الثورة بعدم تنفيذ الاعدام (٣٤) . ويؤكد هذا القول زكى مراد الذى يذكر أن بعض أعضاء مجلس

الثورة القرييين من « حدتو » مثل خالد محيي الدين وعبد الناصر ويوسف صديق ، كانوا يرون حكم الاعدام لايعلو أن يكون « طلبة عيار لاحداث دوشسة » وان الاعدام لن يتم (٣٥) . ويتفق ذلك مع ما ذكره لي خالد محيي الدين من أنه كان معارضا لتنفيذ حكم الاعدام وكان معه في هذا الموقف جمال عبد الناصر ويوسف صديق (٣٦) .

فلما تم تنفيذ حكم الاعدام زغم ذلك ، أضعف هذا الحد كبير من موقف حدتو . فلقد كانت تلك هي المرة الاولى في تاريخ الحركة العمالية في مصر التي تم فيها اعدام عمال بسبب عمل نقابي (٣٧) . فضلا عن ذلك فان محمد خميس كان مناضلا سياسيا ، تقديما فقد كان عضوا في تنظيم « طليعة العمال » قبل الثورة (٣٨) . وكان معروفا انه يضحى به على مذبح ارضاء الأمريكان والرأسمالية المصرية التي أزعجها اتحاد كل الازعاج ، لقد اكتفت « حدتو » بالاحتجاج على الاعدام ، فكانت أول برقية احتجاج هي التي قدمتها موقعا عليها من محمد علي عامر ، ولكنها لم تطلق النار على حركة الجيش ، فضلا عن اصرارها على عدم تحقيق مآرب الرجعية في الواقعة بين الحركة العمالية والجيش ، فان بعض الامل كان لايزال باقيا بفضل جهود الضباط اليساريين وموقف عبد الناصر . فيذكر عبد المنعم الغزالي أنه في تلك الاثناء صدر قرار من اللواء نجيب باعتقال جميع الشيوعيين الموجودين في مدينة الاسكندرية لمنعهم من المرور بالمصانع والوحدات الجماهيرية ، ولكن قيادة الاسكندرية اتصلت تليفونيا بعبد الناصر ، كما أجرت حدتو الاتصال بعبد الناصر ، فألغى القرار (٣٩) .

ولم يلبث تطور الاحداث بصدد قانون تنظيم الاحزاب السياسية يوم ٩ سبتمبر ١٩٥٢ ، ان اتاح الفرصة لحدتو لتكوين حزب علني يضم جميع العناصر الديموقراطية والوطنية التقدمية تحت اسم « حزب التحرر الوطني » . فتكونت لذلك

لجنة كان فيها كامل البندارى ويوسف حلمى وأحمد طه وغيرهم لاعداد برنامج الحزب . ولكن قانون الغاء الاحزاب دهم الحزب بينما كان يتأهب لاعلان وجوده فى مؤتمر كان يعد له يضم كافة المندوبين من أنحاء مصر لمناقشة البرنامج والتصديق عليه (٤٠) .

وسرعان ما أخذت القوى اليمينية داخل مجلس قيادة الثورة تدفع بالثورة بعيدا عن « حدتو » ففى ذلك الحين صدر القانون رقم ٢٤١ يوم ١٦ أكتوبر بالعفو الشامل عن الجنايات والجناح والشروع فيهما التى ارتكبت لسبب أو لغرض سياسى وتكون متعلقة بالشئون الداخلية للبلاد فى المدة بين ٢٦ أغسطس ١٩٣٦ و ٢٣ يوليو ١٩٥٢ (٤١) . وقد أفرج عن الجميع فيها عدا الشيوعيين المشار اليهم . ولما كان القانون ينص فى المادة الثانية منه على أنه فى ظرف شهر من تاريخ العمل به يعلن النائب العام كشفا فى الجريدة الرسمية بأسماء من شملهم العفو من المحكوم عليهم والمتهمين الذين لم تزل قضاياهم فى دور التحقيق أو امام المحاكم ، وفى خلال الشهر التالى يجوز لمن يرى أنه أغفل ادراج اسمه أن يتظلم الى النائب العام ، ويترتب على رفع التظلم الى المحكمة ايقاف اجراءات المحاكمة اذا كانت الدعوى امام المحكمة (٤٢) . فقد سارع هؤلاء الى رفع التظلمات يطلبون فيها الافراج عنهم . وقد نقل المعتقلون فى الطور الى القاهرة لحضور تظلماتهم ، ولكن الثقة فى النظام كانت قد تخلصت لحد كبير ، ولذلك فقد هرب عبد الستار الطويلة وجمال غالى عند وصول القطار الى القاهرة ، ثم هرب أسعد حلیم ومبارك عبده . فضل ، وحليم طوسون ، وأربعة آخرون من قسم روض الفرج الذى وضعوا فيه (٤٣) . وقد تحقق ما كانوا يتوقعونه ، فقد نظرت التظلمات بالنسبة للآخرين ، وترافع عنهم المحامى أحمد شوقي الخطيب ولكن المحكمة رفضت التظلمات بحجة هزيلة هى ان الشيوعيين ليسوا سياسيين وانما هم اقتصاديون ، ولا يكونون



سياسيين الا عند استيلائهم على السلطة ! (٤٤) .

وفى ذلك الحين كان موقف حركة الجيش من الأحزاب يستفز هجوما ضاريا عليها من الحزب الشيوعى وطلبة العمال . ذلك أن الحركة لم تميز بين الأحزاب الديمقراطية والتقدمية ، مثل الوفد وانتظيمات الشيوعية ، وبين الأحزاب الرجعية ، بل ساوت بين الجميع ، فظهرت موقفا عدائيا للديمقراطية والحياة النيابية بأسرها (٤٥) . وكان موقفها من الوفد خاصة ، مما لقى أشد التنديد من طليعة العمال . نظرا لارتباطها كما ذكرنا بالطلبة الوفدية وباتوفد عموما (٤٦) .

وفى الوقت نفسه كانت العلاقة بين حدثو وحركة الجيش تتعرض لازمات بسبب قضية الديمقراطية والحرية . يقول عبد المنعم الغزالي أنه يذكر لقاء عقدين ممثلى حدثو وعبد الناصر فى منزل أحمد فؤاد ، وقد حضره كل من سيد سليمان رفاعى (سكرتير عام حدثو) ، وكمال عبد الحليم وزكى مراد ، ومعهم سعد كامل ويوسف حلمى وكان اجتماعا طويلا محور الكلام فيه قضية الديمقراطية والحرية . وقد استمع عبد الناصر أكثر لما تكلم الى مختلف وجهات النظر التى أبديت ، والتى كانت تلح على ضرورة الاعتماد على الجماهير الشعبية وتنظيمها وإطلاق الحريات وحرية الأحزاب (٤٧) .

وجاءت النهاية فى يناير ١٩٥٣ ، حين أصدرت الثورة قرارها بحل الأحزاب ، ثم وجهت ضربتها الى الشيوعيين فى تنظيم حدثو ، باعتقالهم وإغلاق صحفهم ، كما شنت حملة اعتقال واسعة شملت جميع القوى الوطنية التقدمية ، حتى بلغ عدد المعتقلين ١٠٢ . منهم ٤٨ شيوعيا ، و ١٥ لهم علاقات بالأحزاب المنحلة ، وعلى رأسهم فؤاد سراج الدين وإبراهيم طلعت (٤٨) . واعتقل أحمد حمروش ضمن مجموعة ضباط المدفعية ورشاد مهنا رغم عدم صلته بهم . ويقول حمروش ان القبض عليه كان انذارا لأعضاء المكتب السياسى لحدثوالذى كان

مكونا من ميكانيكى الطيران سيد سليمان رفاعى والشاعر كمال عبد الحلیم والعامل محمد شطا والمحامين زكى مراد وأحمد الرفاعى والسودانى عبد الخالق جهينة . فلم يسقط أحد منهم (٤٩) . واستطاع عبد المنعم الغزالي الهرب . ليقبض عليه فيما بعد فى مايو ١٩٥٣ (٥٠) .

وقد كان ذلك نهاية العلاقة الخاصة بين حركة الجيش وحدتو . فقد وضع لحدتو أن الجناح الدكتاتورى فى مجلس الثورة . والذي كان يتركز بصفة خاصة حول مجموعة الطيران : جمال سائى ، وحسن ابراهيم ، وعبد اللطيف البغدادى ، قد انتصر ، ولذلك اجتمع المكتب السياسى ، وقرر مهاجمة حركة الجيش وعلان خيانتها لمبادئها التى اعلنتها ، وانتصار القوى الرجعية والاسـتعمار الأمريكى . كما قرر المكتب نزول « حدتو » تحت الارض مرة أخرى ، ومحاولة تعبئة القوى الوطنية فى جبهة وطنية سرية هذه المرة . وأصدر نداء الى الاحزاب والقوى الوطنية بضرورة العمل من أجل إسقاط الدكتاتورية وعودة الحياة الديمقراطية ، واستئناف الكفاح المسلح ضد الانجليز . ثم أصدرت حدتو مجلة «الكفاح» السرية التى انتظمت فى صدورهما ( ٥١ ) .

ولقد كانت دعوة حدتو الى تعبئة القوى الوطنية الديمقراطية فى جبهة وطنية ديموقراطية ، بداية دخول فكرة الجبهة مرحلة جديدة . ذلك أن شعار الجبهة الوطنية الديمقراطية شعار قديم لحدتو ، وقد برز بصفة خاصة فى سنة ١٩٥١ لحماية النضال الشعبى المسلح فى القنال . ثم عاد فطرح فى أعقاب نجاح حركة الجيش لحمايتها وتأمينها . ولما لم تستجب الاحزاب للدعوة فى ذلك الحين ، فقد قامت حدتو بتكوين هذه الجبهة على مستوى العمال والطلبة والفلاحين (٥٢) .

أما على مستوى العمال، فقد نشطت الهيئة التأسيسية للاتحاد العام للنقابات وسكرتيرها أحمد طه للعمل . وهذه الهيئة هى

نفسها « اللجنة التحضيرية » التي كانت قد دعت قبل الثورة الى عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد العام للنقابات يوم ٢٧ يناير ١٩٥٢ ، ولكن حريق القاهرة الذي حدث فى اليوم السابق له قد منع عقده ، مما أشاع بين الكثيرين أن الحريق انما دبر لمنع اعلان العمال اتحادهم ! وقد اتخذ العمال وقتذاك قرارهم بتحويل اللجنة التحضيرية الى « هيئة تأسيسية » لاتحاد النقابات ، ولم تلبث ظروف الارهاب بعد حريق القاهرة أن جمدت نشاط هذه الهيئة . ولكن بعد نجاح الثورة ، وبسبب الصلة بين حدثو وحركة الجيش ، فقد انتعش نشاط اللجنة من جديد . ولذلك فلم تكده تسمى ثلاثة أسابيع على قيام حركة الجيش ، حتى كانت اللجنة تعقد فى الاسكندرية مؤتمرا تحضيريا للمؤتمر العام ، حضره عدد كبير من ممثلى النقابات فى الاسكندرية ومندوبى السكرتارية العامة فى القاهرة . ولما كانت تجرى فى ذلك الحين محاولات الرجعية لاستغلال حوادث كفر الدوار فى ايجاد قطيعة بين حركة الجيش والحركة العمالية ، فقد توجه أعضاء المؤتمر الى مقر القيادة العسكرية فى ثكنات مصطفى باشا - كما ذكرنا - لتنبيه قيادة حركة الجيش الى ما يدبر من المؤامرات ، واعلان تأييدهم لحركة الجيش وتبليغها ما اتخذه من قرارات (٥٣) .

وفى نفس الوقت ، كانت تجرى محاولات حدثو لتأسيس جبهة وطنية ديمقراطية على مستوى الطلبة ، ويقول عبد المنعم الغزالى ، الذى كان مسئولاً عن تأسيس هذه الجبهة ، انه أمكن تأسيس جبهة من الطلبة الوفديين والاشتراكيين والشيوعيين (فيما عدا الحزب الشيوعى والاخوان المسلمين) . وكان برنامجها يتلخص فى تأييد حركة الجيش ضد الاقطاع والرجعية ، واستمرار النضال ضد الاستعمار، والتحرر الوطنى، والغاء الاجراءات الاستثنائية والاحكام العرفية ، وحرية الصحافة ، الى جانب مطالب متعلقة بحصانة الجامعة وحرية الحركة الطلابية . وقد استطاعت هذه الجبهة أن تدفع

بمرشحيتها الى النجاح فى انتخابات اتخابات جامعات الاسكندرية وعين شمس والقاهرة ، فى اغلب الكليات مثل الآداب والعلوم والهندسة (٥٤) .

ولقد كانت هذه الجبهات - كما رأينا - علنية . وهدفها تأييد حركة الجيش وتأمين مسارها الديمقراطى التقدمى . ولكن بعد انتصار الجناح الرجعى فى قيادة مجلس الثورة كما ذكرنا ، انتقلت الدعوة للجبهة الى مرحلة أخرى ، وهى مرحلة الجبهة «السرية» ، بهدف محاربة حركة الجيش . وفى الفترة بين يناير ومارس أجرت حدتو الاتصالات بالوفدين والاخوان المسلمين وأجنحة من مصر الفتاة ، بالإضافة الى دعوة التنظيمات الشيوعية الأخرى الى تنسيق العمل حول نقاط الاتفاق الجبهوية . ولكن دعوة التنظيمات الشيوعية لم تنجح بسبب شدة الاختلافات النظرية فيما بينها . ولكن بالنسبة للوفدين ، فقد استجاب مصطفى النحاس لدعوة اقامة جبهة وطنية ديمقراطية مع الشيوعيين ، وعين النائب الوفدى البارز حنفى الشريف مندوبا عنه . وانايت حدتو عنها فى الاتصال كلا من أحمد الرفاعى وكمال عبد الحليم ، ثم زكى مراد بعد القبض على الآخرين فى ابريل . وبالنسبة للحزب الاشتراكى ، فإن قيادته فى ذلك الحين كانت ترى أن الحزب قد حل ، وكانت تنصح بالانضمام الى هيئة التحرير . ولكن كان يعارضها فى ذلك تيار آخر من بعض العناصر اليسارية ، مثل ابراهيم يونس ، كان يرى ضرورة انضال ضد الدكتاتورية بأى ثمن ، وقد قبلت هذه العناصر الانضمام الى الجبهة الوطنية . كما جرى الاتصال بالاخوان المسلمين عن طريق عبد الحفيظ الصيفى الذى كان يحمل فكرا تقدما . وقد قبل الاخوان الدخول فى الجبهة بطريقتهم الخاصة فى عدم التورط . فقد أبدوا تعذر اصدار بيان بانضمامهم الى جبهة من الشيوعيين والوفدين ! ولكنهم سمحوا لمندوبى الجبهة بالاتصال بشباب الاخوان المسلمين من الطلبة . وجرى التنسيق بالفعل بين



الجبهة وهؤلاء الشباب والطلبة الذين يذكر منهم زكى مراد -  
فتحى البوز (٥٥) .

وربما يفسر هذا الكلام التصريح المشهور الذى أفضى به  
الهضيبى وقال فيه : ان الشيوعية لا تقاوم بالعنف والقوانين  
وأنة لا مانع لديه ، من أن يكون لهم حزب ظاهر ، وان الاسلام  
كفيل بضمان وسلامة الطرق التى تسلكها البلاد . وقد  
استشهد يوسف صديق بهذا التصريح أثناء أزمة مارس ٥٤ ،  
للبرهنة على أن الشيوعيين الموجودين بمصرهم الآن قوة لا يمكن  
انكارها ، الا اذا أردنا الهرب من الواقع ، وانهم كمصريين  
اهم الحق فى مناقشة آرائهم كغيرهم من المواطنين (٥٦) .

وقد بدأت الجبهة الوطنية الديمقراطية نشاطها فى أول  
اجتماع بين مندوب « حدتو » أحمد الرفاعى ومندوب الوفد  
حنفى الشريف ، بأصدار بيان يعلن تأسيسها تحت شعار  
استئناف النضال المسلح ضد الاحتلال البريطانى ، ويعلن  
نقاط الاتفاق الجبهوية الآتية :

عودة الجيش الى ثكناته - وعودة الحياة النيابية - وتأمين  
حريات الشعب الديمقراطية وفى مقدمتها حرية حمل السلاح  
ضد العدو - وتأمين حقوق التنظيم النقابى والسياسى للمطبقات  
الشعبية - وتأمين حقوق العمال الزراعيين فى تكوين نقاباتهم  
والفلاحين فى تكوين اتحاداتهم - وبناء علاقات مضر مع الدول  
ضد الاحتلال البريطانى .

وكان يتولى توزيع منشورات الجبهة الى جانب شباب  
حدتو ، شباب الوفد الذى كانت تجربة العمل السرى جديدة  
عليه . ويذكر الدكتور رفعت السعيد أنه عقد اجتماعا فى  
حلوان حضره أحمد السقا سكرتير خاص مصطفى النحاس ،  
وكان أبو بكر سيف النصر ، وهو ابن حمدى سيف النصر  
باشا ، يأتى بعربته لاستلام منشورات لتوزيعها ! (٥٧) .

وفى الفترة من تاريخ انشاء الجبهة بين حدثو والوفد حتى نوفمبر ١٩٥٣ تاريخ القبض على اعضائها ، استطاعت الجبهة ان تقود حركة معارضة سرية نشطة ضد نظام الحكم الدكتاتورى الذى اقامته حركة الجيش . فحين اعلنت الجمهورية فى ١٨ يناير ١٩٥٣ ، أصدرت الجبهة منشورا تحت عنوان : « نريد جمهورية ولكن ديمقراطية » . هاجمت فيه المضمون الدكتاتورى للجمهورية الجديدة ، كما اصدرت كتيبا من ٣٥ صفحة يوم ٧ سبتمبر بمناسبة مرور عام على اعدام خميس ، زينت غلافه بصورة خميس بعنوان : « ٧ سبتمبر ، خميس لم يمت » ، كذلك هاجمت الجبهة اعلان تشكيل محكمة الثورة يوم ١٥ سبتمبر ١٩٥٣ فى بيان طويل (٥٨) .

وفى ذلك الحين كانت المفاوضات بين مصر وبريطانيا تزود القوى الوطنية الديمقراطية بمادة للهجوم على حركة الجيش . فكما يقول الدكتور فؤاد مرسى ، فان هذه المفاوضات قد كشفت مدى فهم حركة الجيش للقضية الوطنية . فقد كان هذا الفهم يقوم على أنها قضية جلاء ، ونيست قضية استعمار اقتصادى . ولذلك كانت حركة الجيش تستعين فى مفاوضاتها مع الانجليز بالامريكيين ! دون أن تدرك انها بذلك انما تستبدل استعمارا باستعمار (٥٩) .

وقد وقفت الجبهة الوطنية الديمقراطية من مسألة المفاوضات مع انجلترا ، موقف المتربص . فحين جرت اتصالات بين المستر هانكى ، القائم بأعمال السفارة البريطانية ، وبين قيادة الثورة فى شهر اغسطس ١٩٥٣ ، نمت الى علم الجبهة انه تم الاتفاق على بقاء عشرة آلاف خير انجليزى فى القاعدة ، وان الحلاف انما يدور حول ما اذا كان عليهم ان يرتلوا الملابس العسكرية أو المدنية ، ولذلك سارعت الجبهة الى اصدار منشور تحذر فيه المصريين من هذا الخطر . ويقول زكى مراد ان هذا المنشور ازعج قيادة حركة الجيش لدرجة ان صلاح سالم سارع بنفسه الى دار الاذاعة لنفيه ! (٦٠) . وقد اعترف عبد الناصر بدور الشيوعيين

فى الحيلولة دون الوصول الى اتفاق مع بريطانيا فى ذلك الحين  
ففى تصريح له وكالة أنسا الايطالية ، قال عن نشاط الشيوعيين  
فى مصر أنه : كلما بدا من الممكن الاتفاق مع لندن قام  
الشيوعيون - وعددهم ليس كبيرا ، ولو انهم منظمون تنظيما  
جيذا ، ويزاولون نشاطهم تحت ستار المطالب الوطنية - قاموا  
بحملة تهدف الى الحيلولة دون الوصول الى أى اتفاق (١١) .



فى ذلك الحين ، كانت الظروف فى الريف تعطى حدتو  
والمنظمات الشيوعية الاخرى ، مثل الحزب الشيوعى المصرى ،  
حقلا خصبا للعمل . وفى الحق ان الصدام بين كبار الملاك  
والفلاحين كان قد بدأ يظهر بعد صدور قانون الاصلاح الزراعى  
واتخذ منذ وقت مبكر مظهرا دمويا فى بلدة كمشيش ، التى  
كانت عائلة الفقى قد استطاعت خلال الصراع انطويل على  
الارض ، ان تستولى على ملكية خاصة بلغت ١٢٠٠ فدان من  
أرض القرية ، أى أكثر من نصفها ! وتفرض بذلك اساليب  
القهر والظلم الاقطاعية على الفلاحين على مدى اجيال . فحين  
تقدمت حركة الجيش بمشروع قانون الاصلاح الزراعى ، سقط  
هذا القانون على رؤوس عائلة الفقى كالصواعق ، فى الوقت  
الذى ارتفعت فى سماء كمشيش صرخات الذين عذبوا والذين  
استغلوا ونهبوا وقتلوا اراضيهم . وبدأت نذر الثورة . فطبقا  
لتحقيق النيابة فى ذلك الحين ، فان احد الطلبة كان يجلس فى  
مأتم ، وبعد انتهاء العزاء ، وقف وألقى خطبة قال فيها : « يا أهل  
كمشيش : لقد آن لنا ان نسترد أرضنا التى اغتصبها منا  
العمدة وأسبرته . ان اسرة العمدة اخذت ارضكم فى حوض  
« الاتمان » . ان حكومة السعديين كانت تحمى هذه الاسرة  
وتتستر على ظغيانها واستبدادها » واخذ الفلاحون بعدها  
يرددون قصصا عن الطغيان فى كمشيش ، وكيف كانت أسرة  
الفقى تستولى على أراضى الناس بالقوة ، ولكن بطرق قانونية  
يصعب الطعن فيها !

وتهيات الظروف ليرفع فيها فلاحو كمشيش صرخاتهم ،  
ويعربوا فيها عن مشاعرهم . فطبقا للشكوى التى تقدم بها  
الفلاحون فى هذا الصدد ، فان اهل القرية سمعوا ان بعض  
ضباط الثورة فى طريقهم الى « زاوية البقل » ، وهى قرية احد  
ضباط الثورة ، وهو القائم مقام احمد شوقي . فتجمعوا على طول  
الطريق ، يهتفون للثورة ورجالها ، ثم هتفوا بسقوط الاقطاع  
وبحياة الابطال الذين أعادوا الارض لاصحابها . ولكنهم لم  
يكادوا يعودون الى كمشيش ، حتى كان العمدة ووالده وأسرتهم  
وزبانيته فى الانتظار ، وسبق الفلاحون الى الدوار ، وضربوا  
ضربا مبرحا !

وفى هذه المرة ، تشجع الفلاحون ، واستكتبوا أحد الطلبة  
من ابناء القرية بشكوى ، وتوجهوا بها الى نقطة « البتانون » ،  
وهى قرية تتاخم حدودها كمشيش ، وطلبوا فيها التحقيق مع  
الوجيه صلاح الفقى ، ووالده احمد اتقى عضو مجلس النواب  
السابق . وتولت النيابة التحقيق .

وكبر على العمدة ان يشكو الفلاحون ، فأرسل خفراء من  
العربان واصحاب السوابق ، الى الحقل المجاور لارضه ، وبدأوا  
فى استفزاز الفلاحين . وطبقا لاقوال الفلاحين : قالوا لنا ان  
العمدة هو سيدنا وتاج راسنا . ثم قالوا لنا انهم سوف يعرفون  
كيف يؤدبوننا حتى لا نقدم شكوى ضد سيدنا العمدة ! .

وتداعت الاحداث ، ووقع الصدام غير المتكافئ وجاء العمدة  
وحرسه المسلح ، واطلقوا النار على الفلاحين ، وسقط أربعة  
عشر فلاحا مخرجين بدمائهم ، بينهم امرأتان . لقد خضب الدم  
أرض كمشيش لأول مرة منذ ثلاثين عاما . وتوجه رجال  
الصحافة لتحقيق الحادث . وتقابل احدهم مع وكيل الدائرة  
لاستكمال تحقيقه الصحفى . وقال وكيل الدائرة :

« اسمع ! بعض الناس هنا فى كمشيش يحقدون على من  
وهبهم الله سعة فى الارض . وهؤلاء قلة خيل اليهم ان قانون



تحديد الملكية الذي حطم الاقطاع معناه ان يصبح اكلب مثل السبع ! ان الكلب لن يستطيع ان يسير أبدا بجوار السبع . هل تفهم ؟ »

وحين انتهى تحقيق الصحفيين ، وققت سياراتهم وسط مئات من الفلاحين الذين احتشدوا حولها ، وأصواتهم تتعالى ، قولوا لمحمد نجيب ينقذنا ! قولوا لمحمد نجيب احنا صبرنا ثلاثين سنة وقد نفد صبرنا ! (٦٢) .

ولم تلبث ان تزايدت الاضطرابات في انحاء الريف ، حتى ليتمكن القول ان عام ١٩٥٣ هو عام الاضطرابات والقلق الخطيرة في الريف بين كبار الملاك والفلاحين . وقد قدم كمال الحناوى فى مقاله تحليلا صادقا للموقف فى الريف على النحو الآتى :

« ظن كثيرون ان صدور قانون الاصلاح الزراعى قضى على الاقطاع بجميع مظاهره . ولكن هذا اظن ينقصه الكثير من التبصر والنظر العميق . فان وراء هذه الآلاف من الافدنة التى شملها القانون ، عقليات قد عاشت فى ظل الاقطاع ، وتشربت بمبادئه وفلسفته ، ولم يعد من اليسير عليها ان تسير بمبادئ العهد الجديد . وهذه العقليات لاتزال - مع الاسف - تقيس الامور بمقاييسها القديمة البالية . هذه الظاهرة المؤسسة الجديرة بالعلاج والرقابة ، تبدو بشكل واضح فى تصرفات العمدة من الملاك الكبار ، الذين لم يمسه قانون الاصلاح الزراعى ، فبقيت لهم ولأسرهم أراضيههم كاملة ، اما لأنها فى حدود الثلاثمائة فدان ، أو لأنهم وزعوها من قبل على ابنائهم وافراد أسرهم ، فلم ينطبق عليهم القانون ! اولئك العمدة من الملاك لم يتغير أسلوب معاملاتهم لاهل القرى ، ومازال اهل القرى يثنون ويضجون بالشكوى من مظالمهم ، ويطالبون بعلاج (٦٣) . »

ويروى زكى مراد بعض الامثلة مما لجأ اليه الملاك مع المستأجرين الذين كانت في ايديهم الارض لمدة طويلة ، فيقول : « انهم عمدوا الى التحايل على قانون الاصلاح الزراعى لطرد هؤلاء المستأجرين عن طريق ارسال انذارات اليهم والحصول على توقيعاتهم باستلامها ، ليكون من حقهم استصدار حكم بطردهم . واستطاعوا بذلك طرد عدد كبير من هؤلاء المستأجرين بالقوة الجبرية » . (٦٤) . ونجد تأكيدا لما ذكره زكى مراد فى تقرير هام عن الحالة فى الريف نشرته مجلة التحرير فى ذلك الحين ، اشارت فيه الى التوتر الذى يسود بعض المناطق من جراء الخلاف بين المالك والمستأجر ، وذكرت أن أسباب هذا الخلاف ترجع الى ان كثيرا من الملاك وجدوا ان فئات الايجار التى حددها القانون مجحفة بهم . وكان هؤلاء الملاك يؤجرون اراضيهم كلها وبسعر يصل الى ٦٠ جنيها لفدان قبل حركة الجيش ، مما جعلهم لا يفكرون فى زراعة الارض لحسابهم . اما الان ، فالملاك يفضلون زراعة اراضيهم لحسابهم ، لان فى هذا مضاعفة لايراداتهم . وقد لاقى الكثير من الملاك ارهاقا شديدا فى سبيل تحصيل الايجار ، لان الفلاحين اعتقدوا ان الارض ستصبح ملكا لهم ! مما اضطر الملاك الى الالتجاء للمحاكم ، ورفعوا دعاوى استغرقت الكثير من وقتهم . وقد استغل بعض الملاك هذا الموقف ، وخاصة ان القانون اباح لهم انذار الفلاحين ، لاخلاء الارض ليزرعوها بأنفسهم ، مع العلم بأن القانون قد حدد مقدار الارض التى يمكن للمالك ان يزرعها بالنصف فقط . حتى بلغ متوسط الانذارات الموجهة الى الفلاحين مائة انذار فى كل قرية تقريبا (٦٥) .

وقد انتهزت حدثو فرصة تحايل الملاك لطرد المستأجرين عن طريق الانذارات ، فاصدرت جريدة مصرية باسم « صوت الفلاحين » لتوعيتهم . وقد انتشرت انتشارا واسعا بين الفلاحين . وقد طلبوا اليهم عدم تسلم الانذارات ، وفى حالة البلاد التى تسلم فيها الفلاحون الانذارات ، المقاومة عند تنفيذ الحكم . وقد

جرت معارك عنيفة فى الدقهلية وانشرقية والغربية سقط فيها شهداء من الفلاحين . وقامت معركة فى ميت أبو الحسن ، قبض فيها على ٧٠ فلاحا ، ولكن أمكن اطلاق سراحهم فى اليوم التالى تحت تأثير تدخل حدتو لى وكيل النيابة الذى كان شاكيا تقديميا ، وافهامه حقيقة الصراع (٦٦) .

على كل حال ، فى ذلك الحين تشكلت محكمة عسكرية عليا برئاسة القائمقام احمد شوقى ، قائد قسم القاهرة ، للنظر فى قضيتين شيوعيتين فى شهر يوليو ١٩٥٣ . وقد طلب الدفاع استدعاء محمد نجيب وجمال عبد الناصر وصالح سالم وانور السادات لسماع اقوالهم ، ولكنهم لم يحضروا (٦٧) . ويذكر مصطفى طيبة ، الذى كان يحاكم فى احدى هاتين القضيتين ، ان مجموعة كبيرة من المحامين كانت تقوم بالدفاع عن المتهمين الشيوعيين ، ومنهم محمود سليمان غنام ، واحمد الحضرى ، وموريس ارقش ، وكان محمود سليمان غنام متحمسا للدفاع عنه ، لدرجة انه حين قبض على غنام فيما بعد أيضا ، طلب الى مصطفى طيبة ان يصر على استدعائه من انسجن للدفاع عنه ! وقد كان هذا التحمس من جانب محمود سليمان غنام ، مما اخذ عليه واعتبر دليلا على صلاته بالحركة الشيوعية ! فقد كانت أولى التهم التى وجهت اليه امام محكمة الثورة ، هى انه « فى غضون عام ١٩٥٣ ، اشترك فعلا فى نشاط جماعة سرية ذات مبادئ هدامه ترمى بوسائلها غير المشروعة الى مناهضة الحكم الحاضر والاسس التى قامت عليها الثورة » ! (٦٨) .

ومن الطريف فى هذه المحاكمة ، أن القائمقام احمد شوقى كان فى ذلك الحين يأخذ جانب محمد نجيب فى صراعه ضد مجلس قيادة الثورة . ولذلك فقد اهتم بالجانب الديموقراطى للمحاكمة ، وكان يحرض الصحفيين على نشر ما يدور داخل الجلسة . على أنه فى احدى المرات ، بعد أزمة مارس ١٩٥٤ ، حين توجه المتهمون الى المحكمة مع حراسهم لنظر قضيتهم ،

أعيدوا بعد اخطارهم بأن القاضى احمد شوقي قد تم اعتقاله ! (٦٩) .

وفى يوم ٣ نوفمبر ١٩٥٣ تمكنت قيادة حركة الجيش من توجيه ضربة قاصمة للجبهة الوطنية الديموقراطية ، بالقبض على المجموعة ، وعلى رأسها ، حنفى الشريف ، وابو بكر سيف النصر ، ومحمد شطا ، وابراهيم يونس ، وسعد كامل ، ودكتور فؤاد منير . ومن قبل كان قد تم القبض على احمد الرفاعى وكمال عبد الحليم . ولم يبق من اللجنة المركزية الاساسية لحدتو سوى زكى مراد . ويقول انه سعد كثيرا فى ذلك الحين حين تمكن احمد طه من الهرب من سجنه فى بنى سوف وجاء الى القاهرة . ولذا اصدر بيانا باسم حدتو يقول : « اذا كنتم اخذتم منا فلانا وفلانا وفلانا . . فقد استرددنا احمد طه من وراء السجون » ! ولكن ذلك لم يستمر الا لأجل . فلم يلبث ان قبض على زكى مراد فى ٢٧ نوفمبر ، ثم قبض على احمد طه ومحمد خليل قاسم فى أوائل ديسمبر ، ووضع افراد التنظيم والجبهة فى حبس انفرادى لمدة ثلاثة شهور (٧٠) . الامر الذى ادى الى اصابة كل من مصطفى كمال صدقى وكمال عبد الحليم وعبد الرحيم صدقى بالجنون ، حيث جرى علاجهم بالصدمات الكهربائية ، وقد شفى كمال عبد الحليم ، ولم يشف مصطفى كمال صدقى حتى وفاته ، كما لم يشف عبد الرحيم صدقى بعد ذلك (٧١) .

وقد استمر القبض على الشيوعيين فى كل مكان . فاعتقل بالمعادى أمين أحمد شكرى (٧١) واعتقل بقسم الدرب الأحمر جرجس موسى ومعه آخرون (٧٢) . واعتقل بقسم الدرب الأحمر أحمد سعيد بيومى (٧٣) . وفى شبين الكوم اعتقل كل من وجيه احمد جاد وعبد المعطى عبد المنعم محمود (٧٤) . كما اعتقل فى عابدين فوزى عبد الحميد المازنى (٧٤) وفى أوائل مارس ١٩٥٤ تم القبض على ٣٧ من الحزب الشيوعى المصرى ، ومنهم موظفون وعمال وطلبة ، كما ضبطت خلايا شيوعية فى طنطا .



وكفر الزيات وشبر البلد (٧٥) . وعلى هذا النحو كان الشيوعيون  
يجنون ثمرة تأييدهم للثورة قبل قيامها وبعد قيامها سجننا  
وتشريدنا !

على أن التطور الذى كانت تمر به العلاقات بين عبد الناصر  
والاخوان المسلمين فى ذلك الحين ، وبينه وبين اللواء محمد  
نجيب من جهة أخرى ، كان يهيب ظروفا جديدة للعلاقات  
بينه وبين الشيوعيين . فقد أخذ يخفف عنهم الحبس  
الانفرادى تحت ضغط تزايد اعداد المعتقلين من الاخوان . وبعد  
حركة سلاح الفرسان وبلوغ الازمة ذروتها ، وتبين انحياز  
الاخوان المسلمين كلية الى اللواء محمد نجيب فى مظاهراتهم  
المشهورة فى ٢٧ - ٢٨ فبراير التى فرضت رجوعه على مجلس  
الثورة ، بدأت المفاوضات مع الشيوعيين فى السجن الحربى .

فقد أوفد عبد الناصر عنه الضابط حسين عرفه ، رئيس  
المباحث الجنائية العسكرية بالبوليس الحربى ، وأحد ضباط  
المخابرات الآخرين يدعى أحمد محمود ، حيث جرت عدة لقاءات  
مع زعامات حدثو : زكى مراد ، وكمال عبد الحليم ، وأحمد  
رفاعى ، وأحمد طه . ومحمد شطا ، وغيرهم . بهدف إعادة  
تقدير موقف حدثو تجاه الثورة فى مقابل التعاون بين الطرفين  
ويقول أحمد طه أن حسين عرفه اعترف له بأن السبب فى  
انقلاب حركة الجيش على الشيوعيين واعتقالهم منذ أوائل  
يناير ، هو أنها كانت تعقد آمالها على الأمريكيين فى المفاوضات  
مع الانجليز ، وقد تصورت انها بضرب الشيوعيين سوف  
تكسب تأييدهم ، ولكن بعد أن مضى عام من المفاوضات دون  
جدوى ، فقد تبين لحركة الجيش انها قد خسرت ، وانه من  
الضرورى إعادة العلاقات مع الشيوعيين لمواجهة مطالب النضال  
المسلح ضد الانجليز (٧٦) . ويقول زكى مراد أن حسين عرفه  
قد أخذ يركز على الطابع الوطنى للثورة وعلى تقديميتها الممثلة  
فى قانون الإصلاح الزراعى ، وعلى سعى الرجعية لتصفية  
حركة الجيش وعودته لشكائاته لاعادة عقارب الساعة الى

الورد (٧٧) . كذلك فقد وجه نظر قادة حدثو الى الوفد المصرى الذى توجه حينذاك الى موسكو لاجراء محادثات اقتصادية . وكان أحمد فؤاد عضوا فيه ، كمؤشر على تقدمية النظام (٧٨) . وبالنسبة للحريات فقد تذرع بأنه لا توجد حريات ديمقراطية فى بلد مستعمر ! وانه من الضرورى تحرير البلد أولا ثم تحرير المواطن ثانيا ! وقد أفلح حسين عرفه فى اقناع زعماء حدثو بالطابع الوطنى والتقدمى للثورة ، ولكن بالنسبة للديمقراطية ، فقد كان رد القيادات أنه لا يمكن تعبئة القوى الوطنية من غير حريات ديمقراطية ، وأكدوا على انحراف حركة الجيتس عن برنامج انضباط الاحرار . وقد سألهم عما اذا كانوا يريدون تصفية الثورة وعرض عليهم الاتفاق على برنامج يتم على اساسه تحرك الشيوعيين بكامل حريتهم (٧٩) .

وقد اجتمعت قيادات حدثو وناقشت المسألة فى ضوء متغيرات الموقف ، وكان رأى أن هناك جديدا طرا على المسرح السياسى ، هو أن الأمريكان لم يعطوا مصر شيئا ، وهذا يعنى هزيمة المخطط الأمريكى للفصل ما بين الثورة وبين القوى التقدمية ، ولا ينبغى أن يهزم هذا المخطط الأمريكى والشيوعيون يعيدون عن الثورة . كذلك كان رأى أن القوة الرئيسية فى حركة الضباط الاحرار هى قوة وطنية ديمقراطية ، فضلا عن أن هناك جديدا فى العلاقات الخارجية لاقامة علاقات مع البلدان الاشتراكية ، وهذا يعنى أن هناك بالحتم اتجاهها للاصطدام مع الاستعمار والتعاون مع المعسكر الاشتراكى ، وفى هذه الحالة لا يمكن الا أن يكون الشيوعيون مع الثورة فى معركتها ضد الاستعمار (٨٠) .

وبناء على ذلك فقد أعدت قيادات حدثو بيانا تحدثت فيه عن العلاقة بين النضال الوطنى وحريات الشعوب . وألححت الى وجود بؤادر تقدم من جانب النظام ، ودعت القوى الوطنية الى الوحدة حول برنامج من نقاط ثلاث : استمرار النضال الوطنى ضد الاستعمار البريطانى ، المكاسب الاجتماعية كقانون الاصلاح

الزراعى وقانون الايجارات وغيرها ، تأمين الحياة الديمقراطية (٨١) . ويقول عبد المنعم الغزالى : ان اتيان كان مكونا من أسطر قليلة وقد قلنا فيه : اننا نرى تغييرات جديدة فى اتجاهات مجلس قيادة الثورة ، وأن السياسة الخارجية فيها عداء للاستعمار وعداء للرجعية ، واتجاه فى العلاقات الخارجية الى المعسكر الاشتراكى . واننا نحى هذه السياسة الخارجية ونطالب بالافراج عنا لنمارس دورنا فى النضال ضد الاستعمار والرجعية . ووجهنا البيان الى مجلس قيادة الثورة ، وسلمناه الى ادارة السجن بعد أن وقع عليه ما يقرب من عشرين عضوا منهم ، كمال عبد الحليم ، وشريف حتاتة ، وأحمد طه ، ومحمد شبطا ، وحليم طوسون ، وأحمد الرفاعى ، وعبد المنعم الغزالى وكل المسجونين فى السجن الحربى (٢٨) .

على أن هذا البيان ، الذى عرف باسم « بيان السجن الحربى » لم يلبث أن أثار ضجة فى صفوف حداثو ، كما أثار استياء التنظيمات الشيوعية الأخرى . ذلك أن الخط العام لجدتو فى ذلك الحين كان يقوم على أساس تصفية الثورة وعودة الجيش الى ثكناته . وهو خط كان ينسجم وقتذاك مع الخط العام للقوى الوطنية الديمقراطية الأخرى . ولذلك فسرعان ما أدينت مجموعة السجن الحربى محليا وعالميا ، وترتب على البيان انقسام حداثو وظهور ما سمي « بالتيار الثورى » (٨٣) .

ويذكر صلاح حافظ فى توضيح الانقسام : أن قواعد حداثو طلبت عقد مؤتمر لمحاكمة من أصنروا البيان ، فجرت اتصالات بين القيادة المؤقتة والقيادة المعتقلة فى شأن عقد هذا المؤتمر ، وحصلت مناقشات داخل السجن وافقوا على أثرها على عقده ، ولكنهم عادوا بعد مناقشات أخرى ، فقرروا رفض انعقاد المؤتمر ! مما أثار غضب القواعد ، وظهرت نزعات متطرفة أدت الى تمزيق التنظيم (٨٤) .

على هذا النحو لم يتمخض شيء في العلاقة بين عبد الناصر وحدثو بمفاوضات السجن الحربى . ولم تسفر الا عن نتيجتين الاولى ، انقسام حدثو . والثانية ، تحويل أوراق قضية الجبهة الوطنية الديمقراطية الى نيابة أمن الدولة ، بعد أن كان مكتب الادعاء والتحقيق الخاص بمحكمة الثورة هو الذى كان يقوم بالتحقيق مع أفرادها وتقرير نظرها أمام محكمة عسكرية خاصة اى « بخته » (٨٥) .

والسؤال الآن : هل كان غرض عبد الناصر من مفاوضات السجن الحربى تمزيق التنظيم ، أم أنه كان مخلصا فى رغبته فى التعاون مع حدثو لما كان يؤمن به من محاولات الرجعية اعادة عقارب الساعة الى الوراء ؟

فى الواقع ان هناك من الادلة ما يرجع صدق نوايا عبد الناصر فى هذه المفاوضات . فان جميع الظروف فى ذلك الحين كانت تقوده الى التحالف مع الشيوعيين . فالاحزاب السياسية الليبرالية القديمة التى تمثل البورجوازية الكبيرة وعلى رأسها الوفد ، تريد تصفية الثورة ، والاخوان المسلمون الذين يمثلون القوى البورجوازية الصغيرة ، يريدون الوصاية على الثورة ، تمهيدا للاستيلاء على الحكم . والشيوعيون ، وهم التيار الثالث فى الحركة الوطنية ، يمثلون القوى العمالية والفلاحية الصغيرة التى يمكن أن تتفهم حركة التاريخ وتعرف أنها لايمكن أن تعود الى الوراء .

وفى ذلك الحين ، كانت خيبة أمل عبد الناصر فى الامريكايين ، وفيما يمكن أن يمارسوه لصالح عقد اتفاقية مع الانجليز تعزز موقفه فى مواجهة القوى السياسية التى تواجهه - وهى الاتفاقية التى ظل يسعى اليها بكل جهده على مدى شهور عام ١٩٥٣ - قد أخذت تدفع به الى التفاهم مع الاتحاد السوفيتى فى حالة وقوع صدام مسلح بينه وبين الانجليز . وقد لمح فى ذلك الحين الى استعدادة للتعامل « مع الشيطان » كما فعل

تشرشل . فقد صرح لمراسل صحف « هيرست » الأمريكية ،  
كارل فون فيجاند ، قائلا : « ان مصر ليست منحرفة نحو  
روسيا لا في علاقتها السياسية ولا في علاقاتها الاقتصادية ،  
ولكن انجلترا هددت بقطع تمويل مصر مما تحتاج اليه من  
التجارة الدولية . وهذا ما اضطرنا الى السعي للحصول من  
روسيا على ما نحتاج اليه من منتجات بترولية في مقابل قطن  
مصرى . وائنى لكى اجنب الشعب المصرى تناول طعامه نيئا ،  
مستعد لابتياح البترول حتى من الشيطان ! ولاشك ان  
تشرشل يفعل مثلى اذا كان فى ظروف مشابهة » (٨٦) . وقد  
كان هذا التصريح ارهاصا بما حدث بعد عام واحد من صفقة  
الاسلحة السوفيتية .

وفى تقديرى أن قبول بيان السجن الحربى فى ذلك الحين  
من جانب حدتو والشيوعيين ( وقد قدم الشيوعيون هذا  
التأييد بعد ذلك بعام واحد ) كان يمكن أن يكون ذا أثر هام  
فى مسيرة الثورة التقدمية وعلاقاتها بالشيوعيين . وهذا  
ما يعترف به أحمد طه فيقول : لو قبل بيان السجن الحربى ،  
لترتب عليه تغيير كبير فى تطور العلاقة بين الشيوعيين .  
والثورة . ولكن زملائنا فى ذلك الحين كانوا يطالبون بعودة  
الديمقراطية البورجوازية ، مع ان عودة الديمقراطية  
البورجوازية كانت تسمح بعودة القديم . وهذا رأى الآن . .  
ولكن الشيوعيين المصريين أحيانا يفكرون كمصريين  
تقليديين (٨٧) .

على أن الدكتور فؤاد مرسى يطرح القضية فى صورة أخرى،  
فيقول : « لقد كان النظام متعسرا فى اكتشاف طريق لنفسه .  
وهذا التعسر كان يترك انعكاسه على مجموع الاوضاع  
السياسية وعلى فكر القيادات السياسية التى كانت موجودة ،  
وسبب آلاما كثيرة لمصر . فهل كان ممكنا فى ذلك الحين أن  
تقول تحليلاتنا عن عبد الناصر أنه ديمقراطى دون ديمقراطية ؟  
أو أنه ثورى دون ثورية ؟ أو انه تقدمى دون تقدمية ؟ » (٨٨)



## حواشي الفصل الرابع

- (١) أنظر La queur, w. X. Communism and Nationalism in the Middle East pp 43 - 4
- (٢) أحمد حمروش : قصة ثورة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ، الجزء الأول ص ٢٨٦ ( المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت ) .
- (٣) لطفى واكد : حركة الضباط الاحرار ، جذورها الفكرية والتاريخية، ص ٤٨ - ٤٩ ( الكاتب ، عدد يولية ١٩٧٤ ) .
- (٤) نفس المصدر .
- (٥) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٨٦ ، لطفى واكد : المرجع المذكور ص ٥٢ .
- (٦) لطفى واكد : سجنى عبد الناصر فى ليان طرة ومع ذلك اشهد انه كان قائد ثورة ٢٣ يوليو ( الاخبار فى ٢٨ ديسمبر ١٩٧٥ ) .
- (٧) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٥٧ .
- (٨) نفس المصدر .
- (٩) حديثى مع أحمد طه ، يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (١٠) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ١٤٧ - ٨ .
- (١١) خالد محيى الدين : قصة منشورات الضباط الاحرار ( التحرير فى ٢٩ يوليو ١٩٥٢ ) .
- (١٢) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (١٣) حديثى مع الدكتور رفعت السعيد يوم ١٦ اكتوبر ١٩٧٥ .
- ويذكر سيد ترك أنه قبل حريق القاهرة ، طلب أحمد فؤاد من سيد سليمان رفاعى مقابلة أهم شخصية من الضباط الاحرار . وهكذا تمت المقابلة التى عرض فيها عبد الناصر دون تحقق المشاكل التى تواجه الضباط الاحرار ومنها مسألة الطباعة ، واقترح سيد سليمان رفاعى على أحمد فؤاد ان يطلب من عبد الناصر الرونيو الخاص بهم على أن تقوم حدنو بطبع منشوراتهم : هذا الرونيو الذى ضبط مع كمال الشلوى بعد القبض عليه . لذلك قمنا بنقل مطالبنا الى اماكن جديدة ، واستمررتنا فى

طبع منشورات الضباط الاحرار ضمن ما كنا نطبعه من نشرات في مجلة الكفاح ، وتوزيعها عن طريق جهاز حدثو داخل الجيش وخارجه ويشرف على التوزيع عبد اللطيف المنيلوى .

- (١٤) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (١٥) محضر حديثى مع أحمد طه يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (١٦) ثروت عكاشة : هكذا قمنا بالثورة ( مجلة التحرير فى ٢٩ يولية ١٩٥٢ ) .

- (١٧) حديثى مع فتحى خليل يوم اول يناير ١٩٧٦ .
  - (١٨) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ .
  - (١٩) حديثى مع مصطفى طيبة يوم ٢ نوفمبر ١٩٧٥ .
  - (٢٠) حديثى مع الدكتور فؤاد مرسى يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٥ .
  - (٢٢) حديثى مع مصطفى طيبة يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٥ .
  - (٢٣) حديثى مع أبو سيف يوسف فى اول ديسمبر ١٩٧٥ .
- ويذكر سيد ترك انه لم يحدث انقسام فى حدثو قبل الثورة وانما كان هناك مشروع بانضمام احمد فؤاد وحمدى أبو العلا وبعض الضباط الى حدثو ، ثم قررت حدثو ضم احمد فؤاد الى اللجنة المركزية ولم تضم حمدى أبو العلا ، فانسحب .

- (٢٤) محضر حديث مع أحمد صادق سعد يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (٢٥) حديثى مع اسعد حليم يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ . انظر ايضا محضر حديث مع زكى مراد ، محمد نجيب : المراجع المذكور ، الطبعة الثانية ص ٨٦ ، ويذكرنى فى تبرير بقاء هؤلاء الشيوعيين معتقلين انه « كانت عليهم بعض الشبهات » . !

(٢٦) حديثى مع الدكتور فؤاد مرسى . ومن الطريف انه عندما اثبتت مسألة محاكمة او اعدام فاروق فى مجلس الثورة ، كان موقف الضباط الماركسيين فى جانب عدم المحاكمة وعدم الاعدام . فيذكر محمد نجيب فى مذكراته انه عندما اثار جمال سالم - هذه المسألة فى ثكنات مصطفى كامل بالاسكندرية ، انقسم الرأى الى مجموعتين متساويتين : مجموعة فى جانب اعدام فاروق او محاكمته ، وتتكون من جمال سالم ، وزكريا محيى الدين ،

وعبد المنعم أمين . ومجموعة ضد هذا الرأي وتتكون من محمد نجيب ويوسف صديق وحسين الشافعي . وعندئذ كلف محمد نجيب جمال سالم بالسفر بالطائرة الى القاهرة لعرض الامر على جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر وخالد محيى الدين وعبد اللطيف البغدادي وكمال الدين حسين ، وعاد جمال سالم برأى هؤلاء بالاكثفاء بالطرء ، وترك الحكم على فاروق للتاريخ !

- (٢٧) حديثى ابو سيف يوسف يوم اول ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٢٨) حديثى مع أحمد صادق سعد يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (٢٩) حديثى مع ابوسيف يوسف يوم اول ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٣٠) حديثى مع عبد المنعم الغزالي يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٣١) الاهرام فى ١٥ اغسطس ١٩٥٢ .
- (٣٢) الاهرام فى ١٦ اغسطس ١٩٥٢ .
- (٣٣) الاهرام فى ١٨ اغسطس ١٩٥٢ .
- (٣٤) حديثى مع أحمد طه يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٣٥) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٣٦) حديثى مع خالد محيى الدين ، فى ملاحق الكتاب .
- (٣٧) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٣٨) حديثى مع أحمد صادق سعد يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (٣٩) حديثى مع عبد المنعم الغزالي يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٤٠) نفس المصدر ، حديثى مع احمد طه ، انظر ايضا احمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩٠ .
- (٤١) وزارة العدل : المرجع المذكور ص ٣٥٨ .
- (٤٢) نفس المصدر .
- (٤٣) حديثى مع اسعد حليم يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٤٤) حديثى مع مصطفى طيبة يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (٤٥) حديثى مع الدكتور فؤاد مرسى يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (٤٦) حديثى مع أبو سيف يوسف يوم اول ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٤٧) حديثى مع عبد المنعم الغزالي يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٤٨) انظر تصريحات محمد فؤاد جلال وزير الارشاد القومى فى المؤتمر

- الصحفى الذى عقد يوم ١٩ يناير ١٩٥٣ ( الاهرام فى ٢٠ يناير ١٩٥٣ ) .
- (٤٩) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩١ .
- (٥٠) حديثى مع عبد المنعم الغزالى يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٥١) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٥٢) نفس المصدر .
- (٥٣) الاهرام فى ١٨ اغسطس ١٩٥٢ .
- (٥٤) حديثى مع عبد المنعم الغزالى ، وأحمد صادق سعد .
- (٥٥) حديثى مع زكى مراد والدكتور رفعت السعيد .
- (٥٦) حديث القاتمقام يوسف صديق للمصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤
- (٥٧) حديثى مع الدكتور رفعت السعيد يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٥ .
- (٥٨) حديثى مع زكى مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ .
- (٥٩) محضر حديث مع الدكتور فؤاد مرمى .
- (٦٠) محضر حديث مع زكى مراد
- (٦١) المصرى فى ٢٢ مارس ١٩٥٤ .
- (٦٢) التحرير فى ٢٥ فبراير ١٩٥٣
- (٦٣) كمال الحناوى : يجب ا ( التحرير فى ١١ مارس ١٩٥٣ )
- (٦٤) محضر حديث عن زكى مراد .
- (٦٥) تقرير هام عن ائريف ( التحرير فى ٩ سبتمبر ١٩٥٣ )
- (٦٦) محضر حديث مع زكى مراد .
- (٦٧) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣٩٣
- (٦٨) محكمة الثورة ، الجزء الثانى ص ١٠٠ ( مطبعة مصر ١٩٥٤ )
- (٦٩) محضر حديث مع مصطفى طيبة
- (٧٠) محضر حديث مع زكى مراد
- (٧١) . محضر حديث مع أحمد طه .
- (٧١) تكرر الجناية ٢ سنة ١٩٥٣ عسكرية المعادى ، ٢ سنة ١٩٥٣ عسكرية عليا .
- (٧٢) الجناية ١٤ سنة ١٩٥٣ عسكرية الازبكية ، ٣ سنة ١٩٥٣ عسكرية عليا .

- (٧٣) الجناية ٤٧ سنة ١٩٥٣ عسكرية الدرب الاحمر ، سنة ١٩٥٣  
عسكرية عليا .
- (٧٤) الجناية ٧٢ سنة ١٩٥٣ بندر شيبين الكوم ، ٥٥٨ سنة ١٩٥٣  
عسكرية عليا .
- (٧٤) مكرر الجناية ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ عسكرية ، عابدين ، ٣٩١ لسنة  
١٩٥٣ عسكرية عليا .

- (٧٥) المصرى فى ٧ و ٨ مارس ١٩٥٤
- (٧٦) محضر حديث عن احمد طه .
- (٧٧) محضر حديث مع زكى مراد
- (٧٨) محضر حديث مع الدكتور رفعت السعيد .
- (٧٩) محضر حديث مع زكى مراد .
- (٨٠) محضر حديث مع عبد المنعم الغزالى .
- (٨١) محضر حديث مع زكى مراد .
- (٨٢) محضر حديث مع عبد المنعم الغزالى
- (٨٣) محضر حديث مع احمد طه
- (٨٤) محضر حديث مع صلاح حافظ ، فى ملاحق الكتاب .
- (٨٥) محضر حديث مع زكى مراد ، انظر ايضا : الاهرام فى ٢١  
مارس ١٩٥٤ ، المصرى فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ .

وقد بدأت محاكمة المتهمين يوم ٢ يوليو ١٩٥٤ أمام المحكمة العسكرية العليا برئاسة الدجوى ، بتهمة الاتفاق الجنائى على قلب نظام الحكم والامضمام الى منظمة شيوعية . وكانت التهمة بالنسبة للمتهمين من « الاول للسادس » الانضمام فى الجمهورية المصرية الى جمعية ترمى الى سيطرة طبقة اجتماعية على غيرها من الطبقات ، والى القضاء على طبقة اجتماعية ، وقلب نظم الدولة الاساسية والاقتصادية والاجتماعية ، والقضاء على النظم انقضائية ، وانضموا الى جمعية سرية باسم الحركة الديمقراطية هدفها القضاء على طبقة الملاك وسيادة الطبقة العاملة وحكمها المطلق ، وذلك عن طريق خلق مجتمع مصرى على غرار الوضع القائم فى روسيا وبلاسلوب الثورى الذى اتبعه لينين وستالين ، وتحريض العمال على الاعتصام والاضراب ، والاعتداء على حق الغير وتحريضهم على بعض طائفة الملاك تحريضا من شأنه بغض نظام الحكم !



وكان المتهمون يبلغ عددهم ٢٤ ، ولكن عدد المقبوض عليهم كان ١٥ متهما والباقيون مفرج عنهم . ومن المتهمين : مصطفى كمال صدقي ، وزكى مراد ، وأحمد طه ، وسيد البكار ، وعبد الرحيم صدقي . وأبو بكر سيف النصر . والدكتور شريف حتاتة ، ومحمد شطا ، وناعومي كاتيل ، وماري روزنتال . وقد حضر للدفاع عن المتهمين : عبد الفتاح حسن ، وفريد أبو شادي ، ومحمود عبد الرحمن ، وعلى عبد الرحمن ، وعبد الفتاح عمر ، وعلى صالح وعبد العظيم الجزار ، ومحمد أبو الخير وقد طلبت الدفاع من المحكمة أن تتنحى ، ولكن المحكمة قررت الاستمرار في نظر القضية ، وإن يحاكم كل المتهمين انفراديا ! وإلا يسمح لغير محامي المتهم بشهود جلسة المحاكمة ، ثم بدأت المحكمة في نظر القضية بطريقة سرية ( القاهرة في ٣ و ٤ يوليو ١٩٥٤ ) . وكان السبب في المحاكمة الانفرادية عجز الدجوى عن محاكمة المتهمين معا ، بسبب ما وجهه اليه المتهمون من سباب ! وفي هذه المحكمة بدأ الشيوعيون تقليدا جديدا هو « الدفاع السياسي » وفيه يدافع المتهم عن تهمته ولا يدفعها ! ( محضر حديث مع أحمد طه ) وصدرت الاحكام بالاشغال الشاقة عشر سنوات على محمد شطا والدكتور شريف حتاتة وحليم طوسون وثمانى سنوات اشغال شاقة على زكى مراد ومحمد خليل قاسم ، والبير أرييه . والسجن خمس سنوات على أحمد طه ، ومحسن محمد حسن ، وعبد اللطيف جمال ، وسعد كامل وزوجته ، وزوجة الشاعر كمال عبد الحليم . وهؤلاء جميعا من قيادات حدتو . اما مصطفى كمال صدقي ، فقد حكم عليه بالسجن خمس سنوات ، وبالسجن ثلاث سنوات على ابراهيم حسين وسيد البكار ، وهما وفديان . وبالسجن سنتين على بكر سيف النصر ، وهو وفدي ايضا . وافرغ عن حنفى الشريف وتحية كاريوكا زوجة مصطفى كمال صدقي ( أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣٥٣ ) .

(٨٦) الاهرام في ١٠ مارس ١٩٥٤ .

(٨٧) محضر حديث أحمد طه .

(٨٨) محضر حديث عن الدكتور فؤاد مرسى .



## الفصل الخامس

### الاخوان المسلمون والثورة

كان التنظيم السياسى الآخر ، الى جانب حدتو ، الذى عرف بأمر الثورة قبل وقوعها ، هو تنظيم الإخوان المسلمين . يقول كمال الدين حسين : « فى ليلة الثورة ، اتصلت أنا وعبد الناصر بالإخوان ، وأطلعناهم على التفاصيل . وثانى يوم كان لهم متطوعون على طريق السويس مع الجيش ، لاحتمال تحرش قوات الانجليز بالثورة (١) . »

وهناك خلاف حول من عرف من الإخوان بأمر الثورة . فيذكر فتحى رضوان نقلا عن عبد الناصر ، أن « حسن العشماوى كان المدنى الوحيد الذى كان يعلم بأمر الثورة قبل وقوعها » (٢) أما أحمد حمروش فيذكر أن الذى عرف من الإخوان

هما حسن العشماوى وصالح ابو رقيق عضو مكتب الارشاد ،  
وأنة فى صباح يوم ٢٣ يوليو كان عدد من الاخوان المسلمين  
يحرس بعض المنشآت وأماكن العبادة (٣) . ولكن كمال الدين  
حسين يحدد صالح ابو رقيق بالذات (٣م) . على أن  
ما رواه الى صالح ابو رقيق ، وما أكدته عز الدين مالك الذى  
كان حاضرا الحوار ، يذهب الى أبعد من ذلك ، وهو أن ميعاد  
النورة تأجل يوما أو يومين ، ريثما تم ابلاغ الهضسيبى فى  
الاسكندرية وأنت موافقته بمساندة الحركة (٤) . وفى مذكرات  
محمد نجيب ما يؤكد تأجيل تنفيذ الحركة يوما واحدا ، وان  
كان يعزوه لسبب آخر ، فيقول : « تقرر أن تكون الحركة  
ليلة ٢١ - ٢٢ يوليو ، ثم تأجلت يوما لابلاغ أكبر عدد من  
الضباط الاحرار وتجهيز الوحدات وابلاغ المناطق الخارجية (٥)  
وعلى كل حال ، فاذا كان من الثابت مما ذكره كمال الدين  
حسين أن الاخوان كان لهم متطوعون على طريق السويس ،  
فان هذا لم يكن ليتأتى الا بموافقة المرشد العام . وهو ما يؤكد  
رواية صالح ابو رقيق .

وفى الواقع أن استعانة الضباط الاحرار بالاخوان المسلمين  
لها سابقة أخرى فى أثناء حريق القاهرة . فطبقا لما رواه حسن  
الهضسيبى أمام محكمة الشعب ، ففي يوم ٢٦ يناير ، تم  
الاتصال بحسن العشماوى وصالح ابو رقيق لابلاغهما بأنه  
سوف يجرى تفتيش مكاتب الضباط الاحرار فى المعسكرات .  
حيث توجد أسلحة مخبأة ، وطلب اليهما نقل هذه الاسلحة ،  
« فشالوها لحد ما هدأت الحالة ، وبعدين رسم لها المخبأ الذى  
تتخبط فيه ، فوضعوا فيه الاسلحة دى » ! ولم تكذب المحكمة  
التي كانت مكونة من جمال سالم وأنور السادات وحسين  
الشافعى ، حسن الهضسيبى فيما قاله ، بل ان ما قاله جمال  
سالم للهضسيبى يفيد صحة ما رواه . فقد سأله : « لنفرض  
جدلا أن الاسلحة اعطيت لهم للحفاظ عليها ، الا تعتبر أمانة ؟  
وهل يجوز للشخص المؤتمن على أمانة أن يتصرف فى الامانة

أو يأخذها لنفسه ؟ تقدر تقول لى : لما طلبت منهم هذه الاسلحة انهم يسلموها ، ماسلموهاش ليه » . وقد رد الهضيبي قائلا : « آنا ما اعرفش انها طلبت منهم ا » (٦) .

وقد روى لى صالح أبو رقيق قصة هذه الاسلحة بعد اتصال عبد الناصر به ، فقال : « أرسلنا عربات لنقل هذه الاسلحة من الثكنات . وقد سارت بها وسط شوارع القاهرة المحترقة ، واستمر نقل الاسلحة لمدة ثلاثة أيام الى أحد المنازل بنصر الدين فى أول شارع الهرم ، ثم نقلت الى عزبة حسن العشماوى حيث عثر عليها بعد محاولة اغتيال عبد الناصر ، واستخدمت فى اثبات تهمة التآمر على الاخوان (٧) .

وعلى كل حال ، فهذا يبين عمق الصلة التى كانت قائمة بين عبد الناصر والاخوان قبل يوم ٢٣ يوليو وعند قيام الثورة . ولما كانت مثل هذه الصلة قد قامت أيضا بين عبد الناصر والتنظيمات الشيوعية كما رأينا ، رغم أن ايدىولوجيتى الاخوان والشيوعيين تقفان على طرفى نقيض . ولما كان عبد الناصر قد تخلص من هاتين الحركتين بعد ذلك ، فإن هذا قد يصلح دليلا على مكيفيلية عبد الناصر . ولكن تطور الاحداث يلعب عادة أدوارا لا يمكن التكهّن بها .

على كل حال ، فلم يكده يمضى أسبوع واحد على قيام حركة الجيش ، حتى أصدر الاخوان المسلمون بيانا برأيهم فى « الاصلاح المنشود فى العهد الجديد » ، « حتى تشعر الامة بأنها انتقلت نقلة كلية من عهد الى عهد . فالأ تفعل فقد ضاعت هذه الحركة وأصابتها نكسة لا تؤمن عقباها » . وقد طالبوا فى هذا البيان الهام بألا يقتصر التطهير على عزل الملك ، بل يجب أن يمتد الى رجال الحكم الذين « جاوزوا كل حد فى التفريط وتضييع الامانة ، والى كل من أساء استخدام السلطة بمصادرة الحريات وترويع الآمنين » . كما طالبوا بإلغاء الاحكام العرفية ، وسائر القوانين الرجعية المنافية للحريات ، وتحريم



ما حرم الله ، والغاء مظاهر الحياة التى تخالف ذلك • ورأوا أن دستور ١٩٢٣ « قد أصبح لا وجود له من ناحية الواقع ، ولا من ناحية الفقه ، مما يقتضى المسارعة الى عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد • ثم تعرضوا لقضية الاصلاح الاجتماعى بعبارات قوية تعبر عن معان تقلمية • فذكروا أن « الامة تعاني تفاوتاً اجتماعياً خطيراً • فهى بين قلة أطغها الغنى وكثرة أتلفها الفقر ، وهذه حال لا يرضى عنها الاسلام • فالاسلام يكره أن يكون المال دولة بين الاغنياء وحدهم » • وان « الملكيات الكبيرة قد أضرت أبلغ الضرر بالفلاحين والعمال ، وسدت فى وجوههم فرص التملك ، وصيرتهم الى حال أشبه بحال الارقاء ، فلا سبيل الى اصلاح جدى فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية ، وبيع الزائد عنه الى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدى على آجال طويلة » • وطالبوا باستكمال التشريعات العمالية ، لتشمل جميع فئات العمال بما فيهم العمال الزراعيون وجعل الانتساب الى النقابات اجبارياً ، وإباحة تكوين الاتحادات النقابية » • كذلك فقد طالبوا بتمصير البنك الاهلى ، والغاء بورصة العقود التى أدت المضاربات فيها الى زعزعة الاقتصاد المصرى ، وتصنيع البلاد ، ثم اختتموا ببيانهم بالقول بحق بأن المشكلة القائمة تتلخص فى ثلاثة أطراف : مظلومون ، وظالمون ، وأوضاع مكنت الظالم من أن يظلم • ولا بد لكى يستقيم الامر فى الامة ، من أن ترد الاموال والارض المصنوبة الى أهلها ، ويقتص من الظالمين ، وتتغير الاوضاع تغييراً شاملاً (٨) •

يتضح من هذا البيان ، أن فهم الاخوان المسلمين لحركة الجيش • كان أفض من فهم أصحابها لها • لقد نظروا الى الحركة باعتبارها ثورة ، بينما كانت الحركة تنظر الى نفسها على انها انقلاب • كما نلاحظ أن الاخوان وان طالبوا بالغاء الاحكام العرفية وسائر اقوانين الرجعية المنافية للحريات ، الا أنهم لم يطالبوا بعودة البرلمان الوفدى المنحل ! وعودة الحياة النيابية ، وانما وضع دستور جديد بواسطة جمعية تأسيسية •

وفى الواقع أن الاخوان المسلمين لم يكونوا متعجلين على عودة الحياة النيابية ، لان هذا يعنى عودة الوفد ! وانما كان يناسبهم تماما استمرار الوضع دون برلمان لأطول مدة ممكنة . وقد أكد هذه الحقيقة منير دلة . فعندما سألته وكيل النائب العام أمام محكمة الشعب فى نوفمبر ١٩٥٤ قائلا : « لماذا تطالب جماعة الاخوان المسلمين الآن بعودة الحياة النيابية فوراً ؟ أجاب : « لا أعلم انهم طالبوا باعادة الحياة النيابية فوراً . ولا أذكر أن هذا طلب بهذه الصورة : فوراً . لا ! والذي أذكره أنه فى أحد الخطابات المرسلة من الجمعية الى السيد الرئيس ( عبد الناصر ) طالبت فيه باعادة بعض الحريات ، والعمل على عودة الحياة النيابية لتنظيفه » (٩) .

على كل حال ، فقد كان من الطبيعى ، والصلة بين الاخوان وضباط الثورة على ما ذكرنا من توطد ، ان كان الاخوان يطمعون فى المشاركة الفعلية فى السلطة . وكان الاخوان يفضلون فى تلك المرحلة الاولى الحكم من وراء ستار ، حتى لا يتحملوا المسئولية عن شىء فى تلك الأيام التى لم تستقر فيها قدم الثورة بعد . وقد كانت المناسبة التى طالبوا فيها بذلك عند ظهور مشروع الاصلاح الزراعى . فعلى الرغم من أن الاخوان قد طالبوا فى بيانهم السالف الذكر ، بتحديد الملكية فى عبارات ليس فيها غموض ، الا أن الحد الذى وضع ، وهو مائتا فدان ، لم يلق منهم قبولا . فقد كانوا يرون - كما ذكر لى صالح أبو رقيق - أن يكون الحد الأقصى خمسمائة فدان ، ويتولى حق تفتيت هذا الحد بعد ذلك (١٠) .

لذلك فقد طلب المرشد فى ذلك الحين مقابلة عبد الناصر ، وتمت المقابلة فى بيت صالح أبو رقيق ، وأبدى رأيه بأن يكون الحد الاقصى خمسمائة فدان . ولكن عبد الناصر تمسك بحد المائتى فدان . وهنا صرح المرشد بغرضه ، فذكر انه لكى تؤيد هيئة الاخوان الثورة ، فانه يرى عرض الامور التى تتخذها

الثورة عليها قبل اقرارها • ولكن عبد الناصر رد على هذا القول بأن قبول ذلك يعنى وضع الثورة تحت الوصاية ، ولكنه مع ذلك يقبل التشاور فى السياسة العامة مع كل المخلصين من أهل الرأي (١١) •

كانت أهمية تلك المسألة انها أوضحت لقيادة الإخوان أن حركة الجيش لا تنوى الدخول تحت وصايتها كما كانت تأمل • ومنذ ذلك الحين أخذت تتحفظ فى اظهار تأييدها لها حتى لا تتيح لها الفرصة باستغلالها كأداة كما فعلت قبل الثورة وعند قيامها • وهذا يفسر موقف قيادة الإخوان ، وخصوصا مكتب الارشاد من مسألة الاشتراك فى وزارة محمد نجيب بعد اسقاط وزارة على ماهر •

ففى يوم ٧ سبتمبر ١٩٥٢ ، قرر مجلس القيادة اشتراك الإخوان المسلمين فى وزارة محمد نجيب • وتم الاتصال بالمرشد ظهر ذلك اليوم ، فوافق على هذا رأى ورشح بعض المرشحين الذين تختلف الروايات فيهم اختلافا غريبا • فحسب رواية فتحى رضوان ، فان المرشد حسن الهضيبي رشح ثلاثة هم : زكى شرف ، وكمال الديب ، الذى كان محافظا لاسكندرية ، وأحمد حسنى • ولكن مجلس الثورة اتفق فيما بينه على اختيار واحد من مرشحي الهضيبي ، وواحد من شباب الإخوان • وكان عبد الناصر يرى اختيار حسن العشماوى من الشباب ، ولكن فتحى رضوان رشح الشيخ أحمد حسن الباقورى معارضا تعيين حسن العشماوى وأفلح فى اقناع عبد الناصر بذلك (١٢)

على أن أحمد حمروش يروى رواية أخرى : فيذكر أن الهضيبي هو الذى رشح الشيخ أحمد حسن الباقورى ، بالإضافة الى أحمد حسنى ومحمد كمال الديب ( ولا يذكر شيئا عن زكى شرف ) • ويضيف أنه بعد أن تم الاتصال بالباقورى وأحمد حسنى ؛ حضر حسن العشماوى ومنير الدلة ، وابلغا عبد الناصر انهما حضرا موفدين من المرشد

العام ليبلغاه أن اختيار الاخوان المسلمين قد وقع عليهما لتمثيلهم في الوزارة ، وان الترشيح الاول كان شخصيا من الهضيبي وليس من مكتب الارشاد . ولما كان الاعتذار للباقوري وأحمد حسنى بعد تبليغهما يعتبر أمرا صعبا ، وفضلا عن ذلك فان رأى سليمان حافظ في حسن العشماوى ومنير الدلة انهما أكثر شبابا مما ينبغي لمنصب وزير ، فلذلك تقرر عدم اشراكهما في الوزارة (١٣) .

ونلاحظ على رواية أحمد حمروش - وهو لا يذكر مصدرها - الغموض ، الى جانب اختلافها عن رواية فتحى رضوان . اذ يفهم منها وجود ترشيحين : الاول ، شخصى من الهضيبي ، وهو الخاص بالباقوري وأحمد حسنى وكمال الديب ، والثانى ، من مكتب الارشاد ، ويحمل رأى الاخوان ، وهو المتعلق بحسن العشماوى ومنير دلة . ولكن أحمد حمروش لا يلبث أن يذكر أن عبد الناصر وسليمان حافظ أصبح امامهما احتمالان : اما اشراك عشماوى والدلة ( وهما مرشحا مكتب الارشاد ) ، واما قبول قرار مكتب الارشاد بعدم الاشتراك ! وهكذا نجد أنفسنا أمام قرارين متناقضين لمكتب الارشاد ، أحدهما بترشيح عشماوى ومنير دلة ، والثانى بعدم الاشتراك . ولا يحسم حمروش هذا التناقض رغم الأهمية التى يبينها على روايته ، وهى قوله : « وكان هذا هو الصدام المكتوم الاول » (١٤)

على كل حال ، فان رواية محمد نجيب أوضح . فهو يذكر ان جمال عبد الناصر اتصل بمرشد الاخوان طالبا ترشيح اثنين . فرشح له الشيخ الباقرى وواحدا من اثنين يعتبران من أصدقاء الاخوان هما : أحمد حسنى وكمال الديب . وقد تم الاتصال بالاول والثانى ، ولكن حسن العشماوى ومنير الدلة قدما فجأة كمرشحين لمكتب الارشاد ، فقد كان الترشيح الاول شخصيا من الهضيبي . ولكن الرأى استقر ، نظرا لما تم من الاتصال بالباقوري وأحمد حسنى ، على الترشيح الاول . وعندئذ اتخذ مكتب الارشاد قرارا بالاعتذار عن عدم

الاشتراك في الوزارة ، الامر الذي وضع الباقورى في حرج دفعه الى الاستقالة من مكتب الارشاد ليصبح وزيرا للاوقاف (١٥)

أما الرواية الرسمية التي وردت في بيان مجلس الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ ، فهي تذكر رواية مختلفة . وهي أنه حينما تقرر اسناد الوزارة الى اللواء نجيب ، تقرر اشتراك الاخوان فيها « بثلاثة أعضاء ، على أن يكون أحدهم الاستاذ أحمد حسن الباقورى » . ولكن حسن العشماوى حضر الى القيادة ، وأبلغ عبد الناصر أن المرشد قد رشحه مع منير الدلة للوزارة . وعندما عرض هذا الترشيح على مجلس قيادة الثورة لم يقبله ، وطلب جمال من العشماوى أن يبلغ ذلك الى المرشد ليرشح غيرهما . كما اتصل جمال بالمرشد فى ذلك ، فأجابه بأنه سيجتمع بمكتب الارشاد فى الساعة السادسة ويرد عليه بعد الاجتماع . وعندما اتصل به عبد الناصر مرة ثانية ، أبلغه أن مكتب الارشاد قرر عدم الاشتراك فى الوزارة . وفى اليوم التالى صدر قرار من مكتب الارشاد بفصل الشيخ الباقورى من هيئة الاخوان (١٦) .

لنر الآن شهادة محمد خميس حميدة ومنير دلة أمام محكمة الشعب فى هذا الصدد . يقول محمد خميس حميدة انه « فى تشكيل الوزارة ، طلب السيد الرئيس (عبد الناصر) من الاخوان ترشيح بعض الاخوان للوزارة ، فرشح فى النهاية ثلاثة من الاخوان : منير الدلة ، وحسن العشماوى ، وأحمد الباقورى . وبعدين ظهر أن حسن العشماوى لم يوافق عليه لأنه صغير السن ، ومنير الدلة لم يوافق عليه . وفى الجلسة ، المكتب قال ان موش من مصلحة الثورة اننا ندخل مجلس الوزراء .

أما رواية منير دلة فتمضى على نحو مقارب . فيقول أن عبد الناصر اتصل تليفونيا بالمرشد « وقال له ان الوزارة حتتألف بالشكل الفلانى ، ويمكن الاخوان يشتركوا أو



يساهموا فيها . فاذا كان عندكم حد ترشحوه قولوا لنا عليه .  
فذكر المرشد بضعة أسماء كحسن العشماوى ومنير الدلة وكمال  
خليفة ومحمود أبو السعود . وبعد كده فى محادثة تالية فى  
نفس اليوم بفترة وجيزة ، قال له : أنا ما أقدرش أبت فى هذا  
الموضوع لوحدى الا بعد الرجوع الى مكتب الارشاد . ودعينا  
لحضور اجتماع مكتب الارشاد حوالى الساعة السادسة ، وكانت  
فكرة المكتب أن مافيش داعى للاشتراك فى الحكم (١٧) .

يتضح من هذه الروايات العديدة المختلفة أن الخلاف  
الجوهري بينها يدور حول مسائل ثلاث : الاولى ، عدد الاخوان  
المرشحين . والثانية ، ترشيح الباقورى . والثالثة ، وجود  
ترشيح واحد بجانب المرشد أو ترشيحين أحدهما للمرشد  
والآخر لمكتب الارشاد .

وبالنسبة للخلاف الاول ، فإن الرواية الرسمية حاسمة  
فى أن عدد من تقرر اشراكهم فى الوزارة كان ثلاثة وليس  
اثنين . وأما سبب اختلافها عن رواية اللواء نجيب ، فلأن  
اللواء نجيب لم يكن هو الذى اتصل بالهضيبى وإنما كان  
عبد الناصر . وعندما اتصل محمد نجيب بالمرشد فى هذا  
الشان ، طلب منه ترشيح « واحد أو اثنين على الاقل » -  
حسب رواية منير دلة (١٩) .

أما الخلاف حول الباقورى ، فإن جميع الروايات ، فيما عدا  
رواية فتحى رضوان ، تجمع على ورود اسم الباقورى فى  
الترشيح الاول . بل أن الرواية الرسمية تفترض وجود  
الباقورى فى الترشيح الاول ، اذ تذكر أنه طلب الى الاخوان  
ترشيح ثلاثة « على أن يكون أحدهم الاستاذ أحمد حسن  
الباقورى » . ومعنى ذلك أن ترشيح الباقورى كان أمراً  
مفروضاً منه فى البداية . وأما رواية فتحى رضوان التى تفيد  
توسل عبد الناصر اليه فى حديث طويل ليوافق على ترشيح  
حسن العشماوى بدلاً من الباقورى ، فهى رواية مرفوضة .

لأنه ينسب لنفسه دورا أكبر من حجمه السياسى فى ذلك  
الحين . فلم يكن من الضباط الاحرار ، ولم يكن يملك نفوذا  
من زعامة شعبية أو غيرها تحمل الرئيس الفعلى للثورة على أن  
يقول له راجيا : « أنا عاوزك توافق على ترشيح حسن  
العشماوى ، وبلاش حكاية الباقورى » ! (٢٠) .

بقى الخلاف حول ما اذا كان قد حدث ترشيح واحد من  
المرشد أم حدث ترشيحان أحدهما من المرشد والثانى من  
مكتب الارشاد . وهو أهم الخلافات الثلاثة ، لأنه يحدد موقف  
الاخوان من الثورة بعد الاحتكاك الاول حول الحد الاقصى  
للملكية وضرورة عرض قرارات الثورة على الاخوان قبل  
اقرارها . ويمكننا التأكيد بأن مكتب الارشاد لم يرشح أحدا ،  
وأن الترشيحات كلها كانت شخصية من المرشد العام . ففى  
رواية محمد خميس حميدة ، عندما سأل رئيس المحكمة عمن  
رشح الثلاثة ، أجاب بأنه المرشد . وقد أوردنا فيما سبق  
قوله انه « فى الجلسة المكتب قال انه موثر من مصلحة الثورة  
اننا ندخل مجلس الوزراء » وفى رواية منير دلة أنه عندما  
اتصل عبد الناصر بالمرشد تليفونيا ليسأله عما اذا كان هناك  
من يرشحه ، « ذكر له المرشد بضعة أسماء » ، وأنه عندما  
عرضت الفكرة على مكتب الارشاد ، « كانت فكرة المكتب ان  
مافيش داعى للاشتراك فى الحكم » . وكذلك فان الرواية  
الرسمية عن هذه المسألة ، تؤكد عدم وجود ترشيحات لمكتب  
الارشاد . فهى تروى أن حسن العشماوى حضر الى القيادة ،  
« وابلغ عبد الناصر أن المرشد قد رشحه مع منير الدلة » ،  
وعندما طلب جمال من المرشد ترشيح غيرهما أجابه بأنه سوف  
يجتمع بمكتب الارشاد فى السادسة ويرد عليه بعد الاجتماع .  
وعندما اتصل به عبد الناصر مرة أخرى ، أبلغه ان مكتب  
الارشاد قرر عدم الاشتراك فى الوزارة .

وفى الواقع ان تتبع مجرى الحوادث نفسه يبين فى وضوح  
ان مكتب الارشاد لم يرشح احدا . فان مكتب الارشاد لم

يجتمع قبل السادسة مساءً بإعتراف الرواية الرسمية نفسها، وباعتراف منير الدلة . ومن ثم ، فحتى ذلك الحين ، لم تكن ثمة من ترشيحات الا ترشيحات المرشد ، التي هي ذات صفة شخصية بالضرورة ، والتي كانت تشمل الباقوري وحسن العشماوي ومنير الدلة . ولكنه رأى ضرورة اجتماع مكتب الارشاد لعرض الأمر عليه ، خصوصا بعد ان رفض مجلس الثورة حسن العشماوي ومنير دلة . وعندما اجتمع مكتب الارشاد في الساعة السادسة ، قرر عدم الاشتراك في الوزارة وبذلك تكون رواية محمد نجيب وأحمد حمروش عن وجود ترشيحين غير صحيحة .

وفي الواقع أن ما رواه لي صالح أبو رقيق يكاد يكون أقرب الروايات الى الصحة وأدقها جميعا . فقد ذكر أن عبد الناصر اتصل تليفونيا في حضور حسن العشماوي بالمرشد العام حسن الهضيبي يخبره بقرار مجلس الثورة اشتراك الاخوان في الوزارة ، ويطلب اليه ترشيح ثلاثة . فرشح له : منير دلة وحسن العشماوي ، ومحمود أبو السعود . وفي ذلك الحين كان القائمقام يوسف صديق حاضرا ، فأبدى تشككه أمام عبد الناصر في أهلية الاخوان للوزارة ، فاستدل حسن العشماوي بالشيخ حسن الباقوري على وجود كفاءات في الاخوان . فقبله عبد الناصر على الفور وتحمس له . على أنه عندما جرى الاتصال مرة أخرى بين عبد الناصر والهضيبي ، أبلغه الأخير بضرورة البت في هذه المسألة عن طريق مكتب الارشاد . ولكن مكتب الارشاد عندما اجتمع ، قرر رفض الاشتراك في الحكم .

والسؤال الآتي : ما هو السبب وراء رفض مكتب الارشاد الاشتراك في الحكم ؟ في البداية لا نستطيع ان نقبل ان يكون السبب هو رفض مجلس الثورة قبول ترشيح حسن العشماوي ومنير دلة . وبالتالي ، فلا نستطيع أن نذهب الى ما ذهب اليه أحمد حمروش بناء على ذلك ، من ان هذا الرفض من قبل

الثورة ، « كان هو الصدام المكتوم الاول ، فقد شعر الاخوان ان الحركة لاتستجيب لارادة الجماعة » . ذلك ان هذا الترشيح - كما ذكرنا - لم يكن ترشيح مكتب الارشاد وانما ترشيح المرشد ، الذى لم يكن يتفق مع رغبة مكتب الارشاد .

واذا كان الامر كذلك ، فما هو السبب الحقيقى وراء رفض مكتب الارشاد الاشتراك فى الوزارة ؟ . ان رواية محمد خميس حميدة تلقى بعض الاضواء على هذا السبب . فعندما سألته رئيس المحكمة عن اسباب قرار المكتب بعدم دخول الوزارة ، قال : ان مقاله أعضاء المكتب هو أن «وجود الاخوان فى الوزارة قد ينير أشياء مافيش داعى لها . فقد يقول البعض ان الاخوان مشتركين فى الحكم ، أو ان الثورة طلعت ليس لها لون خاص وربما وجود الاخوان فيها يعطيها لون » (٢١) .

ومعنى ذلك انه بعد ان رفضت الثورة الانصياع للاخوان فى مسألة الحد الاقصى للملكية وعرض القرارات عليهم قبل اقرارها ، رأى مكتب الارشاد أن الاشتراك فى الحكم بمثل هذا العدد القليل من الوزراء ، يفيد الثورة أكثر مما يفيد الاخوان . ففي الوقت الذى لا يتحملون أية مسئولية عن تصرفات الثورة ، فإن وجودهم فى الحكم يعطى الثورة لونا يعزز مكانتها بين الجماهير الاسلامية ، ويمنحها ولاء الاخوان فى كل مكان دون مقابل تقريبا ! ، ومن هنا كان حرص مكتب الارشاد على حرمان الثورة من لون يعتقدون انها فى حاجة اليه ولا يفيدهم منحها اياه .

وعلى كل حال ، فقد حدد عبد الحكيم عابدين ، سكرتير عام الاخوان فى ذلك الحين ، سياسة الاخوان تجاه الثورة وقتذاك قائلا : « ان جماعة الاخوان تحدد موقفها من الثورة ومن أية حكومة على الاسس الآتية : اما أن تعلن السلطة قيام دولة الاسلام ، فنعلن ولاءنا لها ونذيب وجودنا فى وجودها .

واما ان تتابع الخطوات الاسلامية تحت اسماء وعناوين  
اصلاحيه ، وحينئذ نلتزم بتأييد الحكم ، مع استمرار  
نشكيلاتنا لاتمام الرسالة ، وما آن تكتفى بالناحية السلبية ،  
فنلتزم السلبية نحوها . فان أبت السلطة ذلك واستأنفت  
حملاتها في التنكيل بأهل الدعوة ، فنكون مضطرين الى الدفاع  
عن انفسنا (٢٢) .

وفي الحقيقة ان سياسة الجماعة في ذلك الحين كانت تقوم  
على التأييد التكتيكي المحسوب ، الذي يخدم في النهاية أهدافها  
الاستراتيجية العليا في استخلاص الحكم . ولذلك ، ففي  
الوقت الذي فصلت الشيخ الباقوري لقبوله الاشتراك في  
الوزارة امتنعت عن الهجوم على الثورة ، رغم ان جميع انقوى  
الديموقراطية التقدمية في ذلك الحين - فيما عدا حدثو - قد  
بدأت في اطلاق النار على حركة الجيش ، على اساس انها  
تحولت الى دكتاتورية عسكرية .

ولم يلبث أن جاء قانون تنظيم الاحزاب السياسية ، ليضيف  
علامة اخرى في تاريخ العلاقات بين الاخوان والثورة . ومن  
المعروف أن قانون تنظيم الاحزاب السياسية رقم ١٧٩ لسنة  
١٩٥٢ ، كان قد صدر خصيصا لضرب حزب الوفد ، باعتباره  
الحزب الوحيد صاحب التأييد الشعبي الاوسع ، وصاحب  
الاجلبية الساحقة في البرلمان الاخير . وكان صاحب الفكره  
في القانون هو سليمان حافظ ، وقد وافق السنهوري عليه  
على شرط أن يكون تدخل الادارة تحت رقابة مباشرة من  
القضاء الاداري بمجلس الدولة ، بينما اعترض عليه كل من  
جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق وخالد  
محيي الدين (٢٣) .

وعندما صدر القانون ، ورد في الفقرة الثانية في المادة  
الاولى « لا يعتبر حزبا سياسيا الجمعية او الجماعة التي تقوم  
على محض اغراض علمية او اجتماعية او ثقافية او دينية » (٢٤)



وقد دفع هذا النص البعض الى الاعتقاد في ذلك الحين بان القانون يفسح المجال لاستثناء جماعة الاخوان المسلمين منه! على انه عندما سئل مسئول كبير مختص وقتذاك عن موقف جماعة الاخوان المسلمين من قانون تنظيم الاحزاب ؟ ، اجاب بانها «تعد حزبا سياسيا، لانها تشتغل بشئون تتصل بالحكم في الداخل والخارج» (٢٥) . وقد كان هذا التصريح ضرورة في الحقيقة لدفع شبهة التحيز عن واضعي القانون . فقد كان معروفا من تاريخ الاخوان المسلمين قبل الثورة ، انها جماعة سياسية بالدرجة الاولى . فضلا عن أن البعض في مجلس الثورة مثل اللواء نجيب ، كان يرى ذلك، وكان يرى أن «القوى السياسية يجب أن تكون امام القانون سواء» .

ومع ذلك ، فان القانون ، بالنص السالف الذي ورد فيه ، قد ترك لجماعة الاخوان المسلمين ، حق الاختيار بين ان تعلن نفسها جماعة دينية بحتة ، وبذلك تكون قد فقدت الحق في مزاوله النشاط السياسي ، ولا تكون في حاجة ، من ثم ، الى تقديم اخطار باعادة تكوينها، واما الافصاح عن صفتها السياسية بصفة علنية ويكون ذلك بتقديم اخطار باعادة تكوينها طبقا للقانون .

وكان من الطبيعي ان يدور النقاش داخل الاخوان حول هذين البديلين . وقد انقسم الرأي ، فبينما كان المرشد حسن الهضيبي يرى عدم تقديم اخطار لاعادة تكوين الاخوان ، واعتبارها جمعية بسيدة عن مزاوله النشاط السياسي ، فان معظم أعضاء الهيئة التأسيسية لم يروا هذا الرأي (٢٧) .

وقد استقر الرأي على حل وسط ، يتيح للجماعة مزاوله النشاطين . وهو فصل العمل الديني عن العمل السياسي ، فتحفظ الجماعة بصفتها الدولية كجماعة دينية وتتولى بهذه الصفة العمل الديني ، ويتولى العمل السياسي شطرا منها كحزب أو هيئة سياسية تقدم الاخطار باسمها ! (٢٨) . وطبقا

لهذا رأى سارع حسن الهضيبي فى أواخر سبتمبر ١٩٥٢ بتقديم اخطار عن ايداع مالية الهيئـة البالغ قدرها ٧٩٣٥ جنيها بالبنك العربى المصرى ، قبل ان يبلغ عن قانون الهيئـة أو نظامها أو اسماء الاعضاء المؤسسين (٢٩) .

على أن هذا الحل لم يلبث أن أثار عدة صعوبات أولدت كثيرا من الجدل بين أعضاء الجماعة ، فطبقا لما أوردته جريدة الاخبار فى ذلك الحين ، فإن هذه الصعوبات كانت تتمثل فيما يلى :

أولا - الموظفون المحرم عليهم الاشتغال بالحزبية ، يؤلفون الجزء الأكبر من قادة الإخوان . فالسكرتير العام ، وأمين الصندوق وستة آخرون من أعضاء مكتب الارشاد ، والبالغ عددهم اثنا عشر عضوا ، موظفون . فضلا عن أن غالبية رؤساء شعب الإخوان فى الاقاليم هم أيضا موظفون . وتطبق القانون الجديد عليهم معناه استبعادهم من مركز القيادة واعتبارهم أعضاء غير مؤسسين .

ثانيا - الاموال التى أودعها المرشد للإخوان فى البنك ، وأبلغ عنها وزير الداخلية ، هى أموال « الجماعة » الدينية وأموال « الهيئـة » السياسية معا . ولكن اذا انفصلت « الجماعة » عن « الهيئـة » كما يقضى القانون فانها ستنفصل دون أن يكون لها مال ، لأن هذه الاموال أودعت باسم الهيئـة وباسم الشطر السياسى منها دون سواء .

ثالثا - الطلبة والجوالة يكونون جزءا كبيرا من قاعدة الإخوان المسلمين فى نشاطهم السياسى . والغالبية العظمى من هؤلاء لا تزيد اعمارهم على واحد وعشرين عاما مما يقتضى ابعادهم عن النشاط السياسى ، الامر الذى يؤثر فى قوة الإخوان كحزب .

وقد أثارت تلك الصعاب كثيرا من الجدل بين أعضاء مكتب الارشاد فى القاهرة ، ورؤساء المناطق فى الاقاليم .

ومن أجل ذلك دعيت الجمعية التأسيسية للهيئة للانعقاد لحسم الموضوع (٣٠) .

وقد تم عقد الجمعية التأسيسية للاخوان مرتين لم يسفر الا عن تمسكها باعتبار الاخوان هيئة سياسية ! فبالإضافة الى أن هذا الحل يمنع الازدواجية ، فإنه يتفق مع فكرة الاخوان وفهمهم للإسلام ، وهو أنه لا يفرق بين الدين والدولة . ولذلك فحين حدث في الاجتماع الثانى ان تغيب المرشد لمرضه ، انتهز بعض أعضاء مكتب الارشاد الفرصة ليصروا على تقديم الاخطار جامعا شاملا للجماعة كلها كحرب ، ولما كانوا أغلبية ، فقد ارسلوا الاخطار فى اليوم التالى ( يوم ٨ نوفمبر ١٩٥٢ ) .

وقد كان عدد الاعضاء المؤسسين الذين تضمنهم الاخطار ثلاثة فقط ! اختارهم مكتب الارشاد من أعضائه ، وهم : السيد محمد حسنى عبد الباقي ، وقد اعتبر ممثلا للقاهرة ، والدكتور محمد خميس حميدة ، ممثلا للوجه البحرى ، ومحمد فهمى أبو غدير المحامى ، ممثلا للوجه القبلى . ولم يتضمن الاخطار المرشد وبقية أعضاء المكتب ! وقد سبق فى سبب الاكتفاء بهذا العدد من المؤسسين ، ان مكتب الارشاد العام حينما اراد اعتبار أعضائه جميعا هم المؤسسون ، اتضح له ان المرشد العام غير مقيد فى جداول الانتخابات البرلمانية ، وانه لا مفر من عدم وضع اسمه بين أسماء المؤسسين طبقا للقانون الذى كان يشترط التقييد فى جداول الانتخاب فى عضو الهيئة التأسيسية ، وقد خشى المكتب أن يؤدي وضع أسماء أعضائه جميعا دون اسم المرشد فى قائمة المؤسسين الى تصديق اشاعة ان هناك خلافات داخل الهيئة ، فاتفق الاعضاء على الاكتفاء باختيار ثلاثة من الاخوان القدامى ممن لم تقترن أسماؤهم فى الصحف بأنباء الاخوان ! (٣١) .

على ان هذا الذى اراده الاخوان من تمويه على رأى العام

لاخفاء معالم الخلاف لم ينجح . لسبب بسيط ، هو ان المرشد ما كاد يعلم بالاحطار ، حتى امتنع في منزله ، وقرر الاستقالة ما لم تعدل الهيئة التأسيسية عن قرارها . وقد اتفق معه بعض الاخوان على دعوة الهيئة مرة ثالثة لاعادة النظر ! ولكن الآخرين صارحوه بأنه بعد ان اتخذت الهيئة قرارها مرتين ، فلا داعي لاعادة النظر . ولم تلبث أن جرت اجتماعات لبعض كبار الاخوان لاختيار مرشد جديد في حالة اصرار الهضيبي على الاستقالة . بل ان البعض كان يحبذ اتخاذ هذا الاجراء لو تيسر ذلك ، فعلى حد قول أحد كبار الاخوان في ذلك الحين : « ان كثيرا من زملائه يرون أن استمرار الدعوة التي يقوم بها الاخوان ، تتطلب ان يكون لهم مرشد لا يفكر في الاستقالة من حين لآخر ، ولا يلوح بها . على أن المسألة انتهت بسفر عبد القادر عودة ، وكيل الاخوان الى الاسكندرية لمقابلة الهضيبي ، ثم عودته منها ليصرح بأن « المرشد باق باق » ! (٣٢) »

على كل حال ، فقد عبر الاخوان في اخطارهم الذي قدموه طبقا للقانون ، عن رأيهم في الاشتغال بالسياسة في صراحة تامة . فقد اعلنوا أن « أهداف الاسلام وغاياته تشمل شئون الحياة كلها . والاسلام لا يفرق بين الدين والدولة . والاخوان المسلمون حينما يزاولون نشاطهم المتعدد الالوان ، ليس لهم الحيرة فيما يأخذون وما يدعون . فاذا اشتغل الاخوان بسياسة مصر الداخلية والخارجية فيما يشتغلون ، فانما يشتغلون بأمر الاسلام ، وينزلون على حكم الدين ، ويمارسون نشاطا دينيا محضا هو فرض على كل مسلم مهما كانت صفته . فان يكن بد من اخضاع نشاطنا السياسي لقانون الاحزاب ، فاننا نقدم اليكم وجهة نظرنا مصحوبة بالقانون الاساسي . لهيئة الاخوان المسلمين (٣٣) »

على هذا النحو يكون الاخوان قد عبروا عن تصميمهم على

التحول الى حزب سياسى ، والدخول فى المعترك السياسى بكل ما يحملة ذلك من معان ونتائج . وهنا يأتى دور عبد الناصر . فطبقا لما رواه محمد نجيب ، فان عبد الناصر طلب اليه عدم تطبيق قانون الاحزاب على الجماعة ، على اساس انها « كانت من اكبر اعوان الحركة قبل قيامها ، وانه لا يصح أن يطبق عليها قانون الاحزاب » . ولكنه عارضه قائلا : ان القوى السياسية يجب ان تكون امام اتقانون سواء (٣٤) . وهذا الكلام غير مفهوم . اذ يحمل مدلول الحرص من جانب عبد الناصر على جماعة الاخوان بدرجة جعلته لا يريد تعريضها لتطبيق قانون الاحزاب عليها . على اننا قد رأينا ان الجماعة قد درست هذا الموضوع فى جلسيتين متعاقبتين ، ورأت من مصلحتها التقدم باخطارها كهيئة سياسية طبقا للقانون ! فهل كان عبد الناصر احرص على الاخوان منهم على انفسهم ؟ قد يجوز قبول هذه الرواية لو أن عبد الناصر كان ينوى ان يكون قانون تنظيم الاحزاب مقدمة لقانون حل الاحزاب الذى صدر فى ١٧ يناير ١٩٥٣ ، ولكن من الثابت من رواية محمد نجيب نفسه - كما ذكرنا - ان عبد الناصر كان معارضا فى قانون تنظيم الاحزاب وضد سليمان حافظ الذى كان يدافع عن مشروعه فى صلابة !

لم يبق اذن الا أحد احتمالين : اما ان هذه المحاولة من جانب عبد الناصر قد جاءت بمناسبة قانون حل الاحزاب ، فأراد استبعادهم من قانون تنظيم الاحزاب اصلا . واما ان هذا الاتجاه الى تكوين حزب سياسى بما يتضمنه من انتشار نشاط الاخوان ، لم يلق رضا منه ، فأراد ابعادهم عن مجال السياسة ، وبالتالي مجال الوصاية على الثورة . وهذا الاحتمال الاخير هو على كل حال ، ما ورد فى البيان الرسمى لمجلس قيادة الثورة عن حل الاخوان يوم ١٤ يناير ١٩٥٤ . فقد ورد به انه « عندما طلب من الاحزاب أن تقدم اخطارات عن تكوينها ، قدم الاخوان اخطارا باعتبارهم حزبا سياسيا . وقد نصحت الثورة رجاله



«الايخوان بالا يتردوا فى الحزبية ، ويكفى ان يمارسوا دعوتهم  
الاسلامية بعيدا عن غبار المارك السياسية والشهوات الحزبية»  
• • وقد ترددوا فى بداية الامر ، ثم استجابوا (٢٠٣٤م) • -  
وعلى كل حال ، فيتفق البيان المذكور وما اورده محمد نجيب من  
ان الاتفاق تم بين الطرفين على ان تطلب وزارة الداخلية من  
الايخوان تفسيراً عما اذا كانت اهدافهم سيعمل على تحقيقها من  
طريق اسباب الحكم كالانتخابات ، وأن يكون رد الاخوان  
بالنفي (٣٥) •

فى تلك الاثناء ، كانت حركة الجيش تتجه حثيثا نحو  
القبض بيد من حديد على أزمة السلطان ، واخذت بالفعل فى  
هدم اسس النظام القديم • وفى يوم ١٠ ديسمبر اعلنت  
سقوط دستور ١٩٢٣ ، وتولى حكومة الثورة جميع مهام  
السلطة فى الدولة من تشريعية وتنفيذية فى فترة الانتقال  
وحتى يتم وضع الدستور الجديد • فاستكملت الثورة بذلك  
كل مقومات مدلولها القانوني • وفى يوم ١٣ يناير ١٩٥٣ ،  
أصدرت مرسوما بتأليف لجنة من خمسين عضوا لوضع مشروع  
دستور جديد « يتفق وأهداف الثورة » • وفى يوم ١٦ يناير  
صوبت ضربتها القاصمة بحل الوفد والاحزاب ومصادرة  
أموالها ، وقيام فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات • وفى يوم ١٨  
يناير ، ولحماية الحركة من رقابة القضاء صدر مرسوم بقانون  
باعتبار التدابير التى اتخذها « رئيس حركة الجيش » لحماية  
الحركة ونظامها ، « من اعمال السيادة العليا » (لايخضع لرقابة  
القضاء) • وفى يوم ١٠ فبراير ١٩٥٣ اكملت حركة الجيش  
استيلاءها على السلطة من الناحية القانونية باعلان دستور  
فترة الانتقال ، الذى جعل السيادة العليا فى الدولة فى يد  
« قائد الثورة » ، بدلا من يد الوصى على العرش ، وهو الامير  
محمد عبد المنعم ، وركز السلطة التشريعية والتنفيذية فى يد  
مجلس الوزراء ، وجعل وضع السياسة العامة للدولة  
وما يتصل بها من موضوعات ، ومحاسبة الوزراء ، من حق

مؤتمر مشترك من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء (٣٦) .

وقد وقف الاخوان المسلمون من هذه القرارات التي استفزت عدا كل القوى الديموقراطية والتقدمية ، موقف التأيد . فطبقا لما ذكره منير دلة امام محكمة الشعب ، « لما مجلس قيادة الثورة اعلن فترة انتقال لمدة ثلاث سنوات ، الجمعية اعتبرت هذه المدة معقولة لعمل الاجراءات التطهيرية اللازمة ، وللانتهاء عقبها الى حكم برلمان وحكم سياسى فى أوضاع برلمانية سليمة ونظيفة . وكان مرضيا عن هذا ، ولم يحدث عليه أى اعتراض » (٣٧) .

على أنه فى الوقت نفسه ، ولما كان مجلس الثورة قد فقد تأييد كل القوى السياسية فى مصر ، واستجلب عداها ، بما فيهم « حذتو » ، بل واستحق غضب قواعد مجلس الثورة من الضباط الاحرار ، الذين أخذوا فى ذلك الحين يتحركون داخل اسلحتهم فى المدفعية وفى المشاة وفى الفرسان بالسخط ، خصوصا بعد اعتقال عدد كبير من ضباط المدفعية يوم ١٥ يناير بدعوى تدبير مؤامرة لاغتيال ضباط الثورة — فقد شعر الاخوان ان الظروف قد سنحت للوصول الى ما فشلوا فى تحقيقه فى اعقاب قيام حركة الجيش ، وهو فرض وصايتهم على الثورة . فحضر الى مكتب جمال عبد الناصر كل من صلاح شادى ومنير دلة ، وطلبوا اليه « تكوين لجنة من هيئة الاخوان تعرض عليها القوانين قبل صدورها للموافقة عليها » . ولكن عبد الناصر — طبقا لهذه الرواية الرسمية — رد قائلا : « لقد قلت للمرشد سابقا اننا لن نقبل الوصاية . واننى اكررها اليوم مرة اخرى فى عزم واصرار » . (٣٨) .

على ان هذه الرواية تنسب ايضا الى منير دلة وصلاح شادى انهما طلبا اشتراك الاخوان فى الحكم . وهو ما لانجد له سند فى غير هذه الرواية . بل ان الرواية التى وردت على لسان جمال سالم ، اثناء توليه رئاسة محكمة الشعب ، عن

المقابلة ، تذهب الى ان الاخوان لم يطلبوا « لجنة من هيئة  
الاخوان » تعرض عليها القوانين قبل اصدارها ، بل « لجنة  
مشتركة » لدراسة مشروعات القوانين قبل ما تصدرها حكومة  
الثورة (٣٩) .

وعلى كل حال ، فان مسألة مطالبة الاخوان بالوصاية على  
الثورة ، قد اكدتها رواية منير دلة . فقد ذكر انه ذهب  
وصلاح شادى الى جمال عبد الناصر ليبلغاه « ان الاخوان  
يؤيدون الحركة ، وان العقبات التى تقابله لا يجب ان تسبب  
له متاعب ، وان يطمئن الى اننا وراه » . وقد تطرق الحديث  
بين صلاح وبين عبد الناصر الى الموضوع وقال صلاح : « بهذا  
لو كان الحاكم يستطيع ان يقرب نفسه للشعب ويعرض عليه  
المشروعات او الافكار بحيث يكون مؤمنا بها مقتنعا بأغراضها  
.. وده كان رأى شخصى ، وما كان يمثل رأى الجماعة . اى  
كان اجتهادا من صلاح ووجهة نظر فردية . والفكره كانت  
تهدف الى ان الوضع يقتضى نوعا من الضمان او التأمين وايجاد  
الصلة والتعاون علشان يبقى الناس دول فاهمين ايه نطاق  
اتجاهكم » ! (٤٠) .

على كل حال ، فسواء أكان اقتراح صلاح شنادى يحمل  
وجهة نظره الخاصة أم وجهة نظر الاخوان ، فانه كان بداية  
مرحلة جديدة فى العلاقات بين الاخوان والثورة . مرحلة  
استعداد لصدام محتوم لا ريب فيه .

ويتميز عام ١٩٥٣ بأربعة تطورات هامة ، كان لها تأثيرها  
على العلاقات بين الاخوان والثورة :

اولا - المباحثات بين الانجليز والاخوان لحل القضية  
الوطنية .

ثانيا - استعدادات الاخوان فى الجيش والبوليس

ثالثا - مطالبة عبد الناصر للاخوان بحل التنظيم السرى .

رابعا - الاتصالات بين الاخوان واللواء محمد نجيب لعقد تحالف ضد عبد الناصر .

وفيما يتصل بالمباحثات بين الانجليز والاعوان ، فان هذه تكاد تكون المرة الاولى ، فيما نذكر ، التى يدخل فيها الانجليز فى مباحثات مع حزب شعبى حول القضية المصرية من وراء ستار ، عندما تتعثر مفاوضاتهم مع الحكومة المصرية القائمة . وكانت قد بدأت فى الفترة بين ٢٧ ابريل و ٦ مايو ١٩٥٣ ، مفاوضات بين حكومة الثورة ، برئاسة اللواء نجيب وعضوية كل من الدكتور محمود فوزى وجمال عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادى وعبد الحكيم عامر وصالح سالم ، وبين وفد بريطانى على رأسه السفير البريطانى السير رالف ستيفنسون ويضم الجنرال بريان روبرتسون ومارشال الجو سير ساندرز ، والمستتر كريسويل ، والبريجادير دوف ، والبريجادير هوب ، وقائد السرب ديفيز . وكانت خطة بريطانيا فى هذه المفاوضات هى نفس خطتها فى مفاوضات ١٩٣٦ ، وهى منح مصر استقلالاً سورياً ! فقد سلمت هنا بضرورة الجلاء عن قناة السويس ، ولكنها اشترطت بقاء قواتها فى صورة مختلفة . وقد عبر الجنرال روبرتسون عن هذه الفكرة قائلا :

« نحن نعرف برغبة مصر فى انهاء الاحتلال العسكرى البريطانى . ونحن على استعداد لوضع قواتنا فى أى مكان آخر رغبة منا فى الوصول الى اتفاق . ولكننا مرتبطون بالتزامات تعاهدية تحتم علينا معاونة بعض بلاد منطقة الشرق الاوسط . كما نهتم ايضا بمناطق البترول فى الشرق الاوسط . ويجب على كل جيش ان يحتفظ بقاعدة منظمة فى وقت الحرب تكون مزودة بالذخيرة قبل امكن تشيغها . والقاعدة تتكون من عدد كبير من الورش لاصلاح الذخائر التالفة ، والمستودعات ، كما تحوى طرقا برية ومواصلات

للسكك الحديدية واجهزة للتخاطب بالاشارة ومحطات لتوليد الكهرباء ومنشآت لتخزين البترول وخطوط اتايبب للبترول ومعسكرات ومستشفيات وما يتبعها من اشياء اخرى ، وقوات ادارية وما يتطلب كل ذلك من استعدادات لحمايتها من الهجوم الجوى . وان وزارة حريبتنا لتغمرنا دائما بسيل من التعليمات تخطرنا فيها عما يجب ان نفعل وعن التغييرات التى يجب ان نتخذ . ويستلزم هذا وجود هيئة فى هذه المستودعات تكون على علم بهذه التعليمات وفى خدمة الحكومة البريطانية ، تشرف على تنفيذ التعليمات على الوجه المرضى .

وتأسيسا على ذلك ، فقد تركزت مطالب الجنرال روبرتسون والوفد البريطانى ، فى الحصول من الجانب المصرى على الموافقة على مبدأ وجود خبراء بريطانيين فى القاعدة الى أجل غير محدد ، لادارة المنشآت الموجودة بها ومحتوياتها . وكذلك التفرقة بين « منطقة القاعدة » وبين « القاعدة » ذاتها التى تشمل الممتلكات والمنشآت ، فيقتصر الاشراف المصرى على المنطقة دون المنشآت ، وتكون هذه المنشآت تحت اشراف بريطانى . ومعنى ذلك ان يستبدل بالاحتلال العسكرى البريطانى احتلال من نوع جديد يقوم به الفنيون والخبراء الانجليز ، ويكون دور مصر فى الاشراف على القاعدة هو دور الخبراء ، فتتعهده الحكومة المصرية بضمان سلامة هذه المنشآت ، وتكتفى برفع العلم المصرى عليها ليكون غطاء مصرىا يستر القاعدة الانجليزية لحما ودماء !

لذلك فقد انتهت المفاوضات بخطاب حاد للدكتور محمود فوزى قال فيه للجانب البريطانى :

« اننى لا اكون صادقا فى تعبيرى عن وجهة نظر الفريق المصرى ، اذا لم اذكر لكم مقدار ما نشعر به من الاستياء بسبب بقائنا الى اليوم فى لف ودوران . وفى اعتقادى اننا قد حددنا مركزنا تحديدا كافيا بالنسبة للمسائل الرئيسية ، وبيننا فى



غير لبس ان الحكومة المصرية لا تستطيع مجرد التفكير في بقاء  
الفنيين الاجانب زمنا غير محدد ، بل ولا الى وقت طويل .  
كما بينا في جلاء ايضا اننا لا نستطيع التفكير في وجود اية  
رقابة او ادارة لغير مصريين . فما الفائدة اذن من السير  
في تمحيص الكلمات ، اذا لم تكن متفقين على الاسس من  
الآن ؟ فاذا اردتم مهلة للتفكير او الاتصال بلندن ، لكم  
ما تريدون ، (٤١) .

في هذه الظروف بالذات من تشدد المفاوض المصري ، رأى  
الانجليز الاتصال بالاخوان المسلمين في محاولة للوصول معهم  
الى ما عجزوا عن الوصول اليه مع حكومة الثورة . وما رواه لي  
صالح ابو رقيق ، الذي جرت معه هذه المحادثات ، لا يختلف  
كثيرا عما ورد على لسان شهود الاخوان امام محكمة الشعب ،  
او ورد في قرار حل الاخوان . وتتلخص الصورة النهائية في  
ان القاضي جراهام في السفارة البريطانية ، اتصل بالدكتور  
محمد سالم ، الموظف في شركة النقل والهندسة ، وطلب منه  
ان يمهّد لمقابلة بين المستر ايفانز ، المستشار الشرقي للسفارة  
البريطانية ، وبعض قادة الاخوان (٤٢) . وقد اتصل محمد  
سالم بصالح ابو رقيق في هذا الشأن ، فأبلغ حسن الهضيبي ،  
الذي طلب اليه ان يقابل ايفانز ليعرف منه ما يريد . وقد تمت  
المقابلة في بيت محمد سالم بالمعادي ، ودار حديث حول  
القضية المصرية عرض فيه ايفانز على صالح ابو رقيق - حسب  
روايته لي - « الجلاء بشروط حددها » (٤٣) . وطبقا لمحمد  
فرغلي ، فان ايفانز تكلم في « المسائل التي هم مستعدون  
لقبولها فيما يتعلق بالمعاهدة » (٤٤) . وقد طلب ايفانز رأى  
صالح ابو رقيق فيما عرضه ، فاعتذر حتى يعرض الامر على  
المرشد . وقد طلب هذا اليه والى محمد سالم اعداد تقرير  
بما دار في المقابلة ، ففعلا . ثم جرت مقابلة ثانية بين ايفانز  
والمرشد في بيت الاخير ، عرض فيها ايفانز ما سبق ان عرضه  
على صالح ابو رقيق (٤٥) . كما جرت مقابلتان اخريان بين

ايفانز وصالح أبو رقيق حضرها منير دلة حول نفس الموضوع (٤٦) .

ويجرى الخلاف بين الروايات حول مسائل ثلاث : الاولى ، ما اذا كان الاخوان قد ابلغوا عبد الناصر بهذه الاتصالات قبل وقوعها أم لا . والثانية ، الوقت الذى تمت فيه هذه الاتصالات . والثالثة ، تفاصيل ما دار من مباحثات بين ايفانز والاخوان .

وبالنسبة للمسألة الاولى ، فان الرواية الرسمية عن هذه الاتصالات تنكر علم مجلس الثورة بها قبل وقوعها . فهي تروى انه « فى شهر مايو ١٩٥٣ ثبت لرجال الثورة ان هناك اتصالا بين بعض الاخوان المحيطين بالمرشد وبين الانجليز عن طريق الدكتور محمد سالم ، وقد عرف جمال من حديثه مع الاستاذ حسن العشماوى فى هذا الخصوص انه حدث اتصال فعلا بين كل من منير الدلة وصالح أبو رقيق ممثلين للاخوان ، وبين مستر ايفانز المستشار الشرقى للسفارة البريطانية ، وان هذا الحديث سيعرض حينما يتقابل جمال والمرشد » (٤٧) . على ان صالح أبو رقيق ، فى روايته لى ، ينكر ان هذه الاتصالات تمت قبل ابلاغ عبد الناصر . وقد ايده فى ذلك عز الدين مالك الذى كان حاضرا المقابلة ، واستدل بمقابلة جرت بينه وبعض زملائه من شباب الاخوان من جهة وبين عبد الناصر من جهة اخرى فى ديسمبر ١٩٥٣ ، وكان حاضرا المقابلة صلاح سالم . وفى اثناء الحديث استنكر عبد الناصر استقبال صالح أبو رقيق ايفانز فى بيته . فرد عليه صلاح سالم قائلا : ان الاخوان اتصلوا بنا قبل لقاء الانجليز . فسكت عبد الناصر (٤٨) .

اما الخلاف الثانى ، فحول الوقت الذى جرت فيه الاتصالات . فقد حاول جمال سالم فى اثناء محكمة الشعب ، اثبات ان الاتصالات قد جرت قبل اتفاقية السودان . وقد استغل

ما يمكن ان يكون قد طرأ على ذاكرة محمد خميس حميدة من نسيان في اثبات ذلك . فقد سأله : هل هذه المقابلة ( بين المرشد وايفانز ) تمت بعد امضاء اتفاقية السودان ، ام قبل امضاء اتفاقية السودان ؟ . وقد رد حميدة قائلاً : بعد اتفاقية السودان على ما اذكر . فسأل جمال سالم : يعنى بعد فبراير ١٩٥٣ ؟ . ورد حميدة : أيوه ! وهنا كرر جمال سالم سؤاله في لهجة تهديدية : هل مقابلة حسن الهضيبي لايفانز كانت قبل اتفاقية السودان او بعد اتفاقية السودان ؟ . وعندئذ غير حميدة اقواله قائلاً : تبقى قبل اتفاقية السودان (٤٩) .

على انه من المسلم به ان المقابلة جرت في اثناء المفاوضات في اوائل مايو . وهذا هو الوارد نفسه في الرواية الرسمية التي تهاجم الاخوان . ففي النص الذي اوردناه انه « في شهر مايو سنة ١٩٥٣ ، ثبت لرجال الثورة ان هناك اتصالاً بين بعض الاخوان المحيطين بالمرشد وبين الانجليز . . الخ » . كما ان هذه الرواية استندت الى ما ذكره محمد سالم من ان القصة « تبدى وقت ان كان وفد المحادثات المصري جالساً يتباحث رسمياً مع الوفد البريطاني » (٥٠) . وهذه المحادثات جرت - كما ذكرنا - بين ٢٧ ابريل و ٦ مايو . ومما يؤكد ذلك ، ان المقابلة التي جرت بين عبد الناصر والمرشد في اعقاب الاتصالات مع الانجليز ، قد جرت باعتراف الرواية الرسمية - في مايو . اى بعد ان « ثبت لرجال الثورة في شهر مايو » حدوث هذه الاتصالات .

بقي الخلاف حول تفاصيل المباحثات التي دارت بين الاخوان والانجليز . وبالنسبة لما عرضه الانجليز ، فطبقاً لما ذكره محمد فرغلي في شهادته امام محكمة الشعب ، فان الانجليز عرضوا « الاسس التي يقبلونها لتكون اساس المفاوضات » . وهذه الاسس هي : تقرير مبدأ الجلاء الكامل في مدة معينة ، وتسليم القاعدة للجيش المصري مع بقاء خبراء فيها ، وتقرير

حق العودة في حالة ما اذا هوجمت احدى البلاد العربية » (٥١)  
وقد سخر جمال سائهم من هذا الكلام قائلا : « ايفانز عرض على  
الهضبي ان القوات الانجليزية تنسحب في مدة معينة  
والقاعدة تبقى مصرية والجيش لا ترجع الا ساعة مهاجمة أحد  
البلاد العربية ؟ احنا غلطانين الى ما خدناش الهضبي يعمل  
المفاوضة ويريحنا ! » . ويفهم من هذا الاعتراض من جمال  
سالم انه يرى ان العرض بهذه الصورة من جانب الانجليز  
يكون عرضا سخيا . مع ان العرض في هذا انشاكل  
لا يختلف عما عرضه الانجليز في مفاوضاتهم الرسمية مع  
الحكومة المصرية ، حيث أبدى الانجليز حينذاك - كما ذكرنا -  
اعتراضهم بضرورة الجلاء ، مع بقاء خبراء في القاعدة للاحتفاظ  
بها صالحة للاستخدام عند الحرب .

على ان الحقيقة ان نطاق المباحثات بين الانجليز والاخوان  
كان اوسع من نطاق المفاوضات الرسمية بينهم وبين الحكومة  
المصرية ، كما هو الحال بالنسبة لعدد الخبراء . ففي المفاوضات  
الرسمية كان الانجليز يسعون الى اقرار المبدأ اولا ثم يدور  
الحوار حول العدد فيما بعد ، ولكن - طبقا لما ذكره محمد  
خميس حميدة - فان المباحثات بين الانجليز والهضبي  
تناولت عدد الخبراء والفنيين « في حدود أربعة آلاف » ! (٥٢)،  
الامر الذي يشير الى انه تم بالفعل اقرار المبدأ . كذلك جرى  
الكلام حول عودة الانجليز الى القاعدة عند خطر الحرب (٥٣) .

هذا فيما يتصل بما عرضه الانجليز في هذه المباحثات .  
اما ما قبله الاخوان ، فيفهم من المناقشات التي دارت بين جمال  
سالم ومحمد خميس حميدة ان الاخوان المسلمين قد قبلوا بقاء  
الخبراء بملايسهم العسكرية ، وقد اعترف محمد خميس حميدة  
بأن « هذا الكلام حصل في الاجتماع » ! (٥٤) .

كذلك عرض الاخوان على الانجليز فكرة الحياد . ففي رواية  
محمد فرغلي ان الهضبي عندما قابل ايفانز ، واعاد هذا عليه

ما ذكره لصالح أبو رقيق سأل الهضيبي : ما رأيكم في الحياذ؟ فدهش ايفانز لهذا الرد ، وانصرف على هذا الاساس ، ( ٥٥ ) . وقد روى لي صالح أبو رقيق انه عندما تحدث الهضيبي مع ايفانز عن فكرة الحياذ « فوجيء » ، وقال انه مستعد لمناقشة هذا الشرط ، ( ٥٦ ) . على ان فكرة الحياذ لم تلبث ان أدت الى نتيجة غريبة . فطبقا لما رواه محمد خميس حميدة ، فإن الهضيبي سأل ايفانز : احنا دخلنا ايه في الحرب ؟ مالنا ومال الحرب ؟ ان موقفنا ان نقف على الحياذ بين الدول المتصارعة ، ونعمل كتلة عربية أو اسلامية تقف على الحياذ . فقال له ايفانز : لما تقفوا على الحياذ ، وافرض انكم هوجمتم من بلد اخرى ، تعمل ايه ؟ وقد رد المرشد قائلا : نعمل بيننا وبينكم معاهدة سرية علشان تبقوا تيجوا في الوقت الذي نحدده عند الهجوم من الخارج ! ( ٥٧ ) .

على كل حال ، فلدينا بعض الملاحظات على مسألة اتصالات الاخوان بالانجليز :

اولا : ان هذه الاتصالات لم تؤخذ في حينها من جانب عبد الناصر وزملائه على انها نوع من التآمر بين الاخوان والانجليز ، كما صورها بيان حل الاخوان فيما بعد . بل أقدم ذكر محمد فرغلي في شهادته امام محكمة الشعب ، انه لما التقى الهضيبي بعبد الناصر وبعض ضباط انقيادة « عرض عليهم تقريراً بالمقابلة الاولى ( بين صالح أبو رقيق وايفانز ) ، وعرض عليه اظن بعد ذلك ما دار بينه وبين ايفانز في المقابلة الثانية . والذي قيل لنا ان المقابلة كانت موضع ارتياح من الرئيس وزملائه » ( ٥٨ ) .

ثانيا - ان الاخوان لم يكن لديهم شيء يخفونه عن عبد الناصر وزملائه . فحتى لو كان صحيحا انهم بدأوا الاتصالات دون اخطار عبد الناصر ، فانهم بعد تمامها عرضوا ما تم منها عليه وعلى زملائه في بيت منير دلة ، حيث عقد



اجتماع بين عبد الناصر وصالح سالم وعبد الحكيم عامر وكمال الدين حسين من جهة وبين حسن الهضبي ومنير دلة وصالح أبو رقيق وحسن العشماوى . من جهة أخرى . وقد سلم جمال سالم بصحة هذا الاجتماع ، وإن ادعى أنه لم يعقد لغرض عرض ما تم من مباحثات على أعضاء مجلس الثورة ، وإنما كان « اجتماعا عاديا عارضا ، وبعدين أثر فيه الكلام » (٥٩) ، على أن الرواية الرسمية تنقض كلام جمال سالم . فقد ورد بها أن « جمال عبد الناصر » عرف من حديثه مع الاستاذ حسن العشماوى فى هذا الخصوص أنه حدث اتصال فعلا بين الاستاذ منير الدلة والاستاذ صالح أبو رقيق ، ممثلين للاخوان ، وبين مستر ايفانز ، المستشار الشرقى للسفارة البريطانية . وأن هذا الحديث سيعرض حينما يتقابل جمال والمرشد » (٦٠) . وهذا الكلام صريح فى أن الاجتماع كان منعقدا لهذا البلاغ .

ثالثا - ان ما قبله الاخوان لم يتجاوز ، من ناحية الجوهر ، ما قبله عبد الناصر وزملاؤه فى اتفاقية الجلاء ، من ناحية الخبراء ، وحق عودة القوات البريطانية الى القناة ، واستخدام القاعدة فى حالة وقوع هجوم مسلح من دولة من الخارج على أى بلد يكون طرفا فى معاهدة الدفاع المشترك بين دول الجامعة العربية أو على تركيا ، والتشاور على العودة فى حالة خطر الحرب . وإذا كان الاخوان المسلمون قد أناروا نقطة جديدة هى مسألة الحياد ، ففى الواقع انهم لم يكونوا جادين فيها ، بدليل ما عرضه الهضبي من ابرام معاهدة سرية مع الانجليز تبيح عودتهم عند وقوع اعتداء من الخارج ! ومن الطريف أن مبدأ الحياد الذى أصبح من معالم سياسة عبد الناصر فيما بعد ، كان مرفوضا فى ذلك رفضا باتا من قبل ضباط الثورة . فكما ذكر محمد خميس حميدة ، فإنه حين عرض الهضبي فكرة الحياد فى الاجتماع السالف الذكر ، رد صالح سالم قائلا : « لا يمكن الحياد فى هذا الخضم العالمى » .

ولا يوجد بلد يقدر على الحياد ، ! (٦١) . ولم يعتد —رض جمال سالم بالطعن على هذه الرواية ، رغم ما هو معروف من أنه في هذه القضية كان هو الحكم والحسم في الوقت نفسه .

على أن المباحثات قد ترتب عليها نتيجتان :

الاولى — ان الانجليز قد أدركوا أن الاخوان ليسوا بالتطرف الذي يتصورونه ، والذي يستوجب الخوف منهم . فقد قبلوا التفاوض معهم ، كما قبلوا الاسس السالفة الذكر للاتفاق . وأثبتوا أنهم أكثر اعتدالا من الوفد الذي ألغى معاهدة ١٩٣٦ ، ونص في برنامجهم عقب قيام الثورة على « نبذ المفاوضة نبذ النواة ، ونبذ الدفاع المشترك ، ومشروع قيادة الشرق الاوسط » (٦٢) . وقد كان الاخوان المسلمون في الحقيقة يسعون لهذا الغرض . وقد عبر الهضيبي عن ذلك في صراحة فقال : « أنا على ثقة من أن الغرب سيقتنع بمزايا الاخوان المسلمين ، وسيكف عن اعتبارهم شبيحا مفزعا كما حاول البعض أن يصورهم » (٦٣) .

ثانيا — ادراك عبد الناصر وزملائه ما أدركه الانجليز عن الاخوان ، وما أراد الاخوان أن يطرحوه في أذهان الانجليز من فكرة معتدلة عنهم — مما يشكل خطورة على حركة الجيش في وقت كانت جميع القوى السياسية تقف ضدها ، ولم يكن من مؤيد لها سوى الاخوان . ولذلك فعلى الرغم من أنه لم يستنكر اتصالات الاخوان بالانجليز ، الا انه حذر المرشد — كما ذكر جمال سالم — بأن « الانجليز سيحاولون الاتصال بالناس علشان يأخذوا منكم موافقات ، ويأخذوا من الناس موافقات ، ويجابهوني بهذه الموافقات ويحرجوني » (٦٤) .

والسؤال الذي تثيره قصة هذه المباحثات هو : ماذا كان غرض الانجليز من الاتصال بالاخوان بشأن القضية الوطنية ؟ ولقد سألت صالح أبو رقيق هذا السؤال فأجاب : « ان سياسة الانجليز تختلف عن سياسة الفرنسيين . فالفرنسيون

لا يخرجون من البلاد التي يستعمرونها الا مرغمين • أما الانجليز فهم يريدون أن يخلفوا وراءهم أصدقاء • وقد أدرك الانجليز بعد خروج الملك وزوال الفساد ومجيء ضباط عسكريين لا تشوب ماضيهم شائبة ، انهم لابد سيخرجون ، فارادوا الاتفاق على الجلاء • وقد طلبوا رأينا لهذا الغرض» (٦٦) • ومعنى هذا الكلام أن الاخوان كانوا يدركون أن الانجليز يخطبون ودهم ليخلفوا وراءهم أصدقاء • ولم يكن لدى الاخوان ما يمنع من ذلك •

على كل حال ، فقد هب عبد الناصر في أعقاب هذه الاتصالات يطالب الاخوان بحل تنظيمهم السري ، المعروف باسم « النظام الخاص » • وكان الصراع من قبل ذلك يدور حادا بين عبد الناصر والاعوان حول هذا الجهاز • فعلى حد قول صالح أبو رقيق لى: « كان عبد الناصر يسعى « لتجيش بعض الاعوان لصالحه وضربنا من الداخل » ؟ (٧٦) • وكانت الظروف داخل الاعوان تساعد عبد الناصر على النجاح فى سياسته • ففى ذلك الحين كان الصراع شديدا بين عبد الرحمن السندى ، المشرف على التنظيم السرى منذ عهد حسن البنا ، وبين حسن الهضيبى منذ اختيار الاخير مرشدا • فعلى حد قول محمد خميس حميدة ، كان عبد الرحمن السندى يرى أن الهضيبى « مش من الجماعة وماكانش متصل بها فى يوم من الأيام ، ومجيئه مش صحيح من الناحية القانونية » (٦٨) • بينما كان الهضيبى يعتبر عبد الرحمن مسئولا عن اخطاء التنظيم فى الماضى ، بعد ما ثبت أنه قد ارتكب — على حد قوله — « جرائم قبل ذلك فى السنوات ١٩٤٦ ، ١٩٤٧ ، ١٩٤٨ تعتبر انحرافا وخروجا عن الغرض الاصلى (٦٩) • ولما كان الهضيبى عاجزا عن حل التنظيم السرى نظرا لالتفاف أعضائه حول السندى ، ولانهم — حسب قول الهضيبى نفسه : « مايشقوش فى طبعنا ، وهم ناس يعنى يمكن يفتكروا انهم مجاهدين أكثر شوية ، وأنا راجل كبير ، فما توصلناش لحاجه » (٧٠) •

فى ذلك الحين كان عبد الناصر قد استطاع اجتذاب السنڊى اليه (٧١) . ولما كان ذلك يخالف سياسة الجماعة اتى تقوم على الوصاية على حركة الجيش لا الخضوع لها ، فلذلك تحالف قدامى الاخوان مع المرشد فى صراعه مع السنڊى لاجراجه من التنظيم السرى . بينما كان المرشد من جانب آخر يسعى لعمل تنظيم آخر يدين بالولاء له ويتلافى أخطاء الماضى ، أى التورط فى جرائم الارهاب ، ليتفرغ للمهمة اسمى هى - على حد قول الهضيبى : « اعداد الفرد المسلم اعدادا صالحا للدفاع عن الوطن الاسلامى » (٧٢) . ومعنى ذلك التخلّى عن العمل الفردى الى العمل الجماعى .

وحتى فبراير ١٩٥٣ ، كانت جهود الهضيبى وأعضاء الهيئة التأسيسية لتنحية عبد الرحمن السنڊى دون ثمرة . وفى فبراير ١٩٥٣ جاء محمد خميس حميدة الى القاهرة ، وانتدب نائبا للمرشد ، « ووجدت الحالة ماتحسنتش ، والاضطراب قائم فى صفوف الجماعة ، ومشكلة النظام (الخاص) مازالت متعسرة ، وماتمش حاجة كما يجب أن يكون . فقابلت عبد الرحمن السنڊى ، وقلت له : ان وضع الجماعة بهذا الشكل مقلقل ، واحنا بنلتقى جميعا على الدعوة العامة ، وما بنلتقىش على افراد . لازم تحل هذا الوضع ، لأن الاخوان مرتبطين بك ارتباطا كبيرا . فوافق على الاشتغال فى قسم الرياضة . ومشيت الامور مدة حوالى شهرين ، وبعدين حصل اضطراب ، وجه عبد الرحمن السنڊى ، وقال : ان حسن الهضيبى بيعمل نظام جديد . فسألت الهضيبى : فيه نظام جديد بيتعمل ؟ فقال : ابدأ ! ولكن عبد الرحمن قال لى ان فيه استحالة ، ولا يستطيع أنه يسير فى العمل أو يتعاون مع المرشد (٧٣) .

كان تنحى عبد الرحمن السنڊى عن رئاسة التنظيم والاشتغال فى قسم الرياضة ، هزيمة لفريق التعاون مع عبد الناصر ، وانتصارا للهضيبى وفريقه الموالى لفكرة الوصاية

على الثورة • وقد واكب هذا التغيير اتصالات الانجليز بالاخوان في أوائل مايو ، وردود فعلها لدى عبد الناصر • لذلك هب عبد الناصر - كما ذكرنا يطالب الاخوان بحل تنظيمهم السرى حماية لحركة الجيش •

فقد استدعى محمد خميس حميدة والسيد سابق والباقورى ومحمود عبد اللطيف ( سكرتير وزير الاوقاف ) الى مجلس قيادة الثورة في الجزيرة • وحضر الاجتماع في مجلس الثورة جمال عبد الناصر وأتور السادات وصلاح سالم وكمال الدين حسين • وتناول عبد الناصر في حديثه موقف الاخوان في رحلة الصعيد ، وقال ان للاخوان تشكيلات في الجيش • وهو لا يريد هذه التشكيلات • لأن وجودها يؤدي الى اضطرابات ما يصحش انها تكون موجودة ، كما انه لا يريد وجود تشكيلات في البوليس كذلك • ثم تناول النظام السرى بشكل عام ، وقال « ان النظام السرى ما يكونش موجود » (٧٤) •

أما رحلة الصعيد التي اتخذها عبد الناصر مناسبة للمطالبة بحل التشكيلات والنظام السرى ، فقد جرت بين ٢٣ - ٢٧ مارس ١٩٥٣ (٥٧) وتتلخص حادتها - طبقا لما رواهلى عز الدين مالك - في أن رجال الثورة عند عودتهم من رحلة الصعيد ، قاموا بزيارة بنى سويف حيث أقيم سرادق كبير • واذ هم في السرادق ، اذا بمجموعة فدائية من الاخوان تصيح صيحة الحرب فجأة ، الامر الذى ازعج عبد الناصر ، وعلق على ذلك قائلا : هناك اذن جيش داخل الجيش • من الضرورى الكف عن ذلك حتى لا تضطر الى استعمال السيف ، ! (٧٦) •

على كل حال ، فان مطالبة عبد الناصر بحل التشكيلات الاخوانية والتنظيم السرى لم تلق الا استجابة شكلية • فقد أبلغ محمد خميس حميدة المرشد مآدار من حديث مع عبد الناصر في هذا الشأن • ولكن المرشد قال انه لا توجد تشكيلات خاصة للاخوان في الجيش ، « الا اننا نعطي فكرة اسلامية



للجنود « ! » وقد رد عليه محمد خميس حميدة قائلا : « طيب  
دى موش محتاجة لتشكيلات ! » . أما بخصوص تشكيلات  
البوليس ، فقد كان يقوم بها صلاح شادى . وقد تعهد بمنعها .  
« ولكن بعد فترة ظهر أن فيه تشكيلات فى الجيش وتشكيلات  
فى البوليس » ! (٧٧) .

وفى الواقع أن الصراع على التنظيم السرى بين السندي  
والهضيبي كان قد اشتد فى تلك الفترة . فقد قبل عبدالرحمن  
السندي - كما رأينا - التنحي عن رئاسة التنظيم والاشتغال  
فى قسم الرياضة ، على أساس ما قيل له من أن نية الجماعة  
متجهة الى حل التنظيم . ولكنه مالبث بعد فترة وجيزة أن تبين  
له أن الهضيبي يقوم بتكوين تنظيم جديد من انصاره ، وأنه  
يعمل فى الوقت نفسه على التخلص منه . وهنا التقى السندي  
بالمُرشد وواجهه ، وخرج من المقابلة بانطباع « أنه لا فائدة ،  
وأنه من المستحيل التعاون مع المرشد » (٧٨) . وفى هذه  
الظروف تطور النزاع بين الفريقين تطورا خطيرا ، ففى نوفمبر  
١٩٥٣ تلقى المهندس السيد فايز عبد اللطيف ، وهو من  
معارضى التعاون مع الجيش ، طردا من الديناميت على أنه هدية  
من الحلوى بمناسبة المولد النبوى ، انفجر فيه وفى شقيقه  
الصغير . ولما كان ذلك ضربة موجهة الى فريق الهضيبي ، فقد  
انعقد اجتماع للاخوان فى نفس اليوم ، حضره كل من الشيخ  
سيد سابق والدكتور محمد خميس حميدة والشيخ فرغلى  
وأحمد زكى ومحمود الصباغ وآخرون ، وطلب الى عبد الرحمن  
السندي التنحي (٧٩) . ولما كانت المقاومة غير مجدية وتؤدي  
الى الفصل ، فقد قبل السندي التنحي ، وانسحب معه انصاره ،  
وفصل ثلاثة آخرون من اعوانه (٨٠) . وبعد يومين اختير  
يوسف طلعت ، وهو تاجر حبوب كان على صلة بحسن  
الهضيبي قبل أن يكون مرشدا وعمل على انتخابه مرشدا عاما ،  
رئيسا للتنظيم . وأصبح جهاز الاشراف على التنظيم يتكون من  
كل من : ابراهيم الطيب ، مسئولا عن القاهرة ، وأحمد

حسنيين ، مسئولاً عن الاقاليم ، وصلاح شادي مسئولاً عن البوليس ، وابوالمكارم عبد انحى مسئولاً عن الجيش . والاخيران من هيئة الاشراف القديمة . بينما كان هناك « اللجنة العليا للجهاد » اتت تمثل السلطة العليا للجهاز ، والتي كانت تتكون من الشيخ سيد سابق ، والدكتور محمد خميس حميدة ، ومحمود الصباغ ، والشيخ محمد فرغلي ، وأحمد زكي ( ٨١ ) . وبذلك أصبح التنظيم السري خاضعاً تماماً للمرشد .

ولقد كانت نتائج ذلك خطيرة . فقبل ذلك ، وبينما كان الصراع على التنظيم السري يجرى بين عبد الرحمن السندي والهضيبي في طوره الاخير ، كان عبد الناصر يعيد الكرة مرة أخرى من أجل حل التشكيلات والتنظيم السري . وقد جرى لقاء في ١٥ أكتوبر حضره محمد خميس حميدة وعمر التلمساني وأحمد الشريف والخضري ، وكرر فيه عبد الناصر ما طلبه في مايو ، ولكن الخضري اعتذر بأن « هذا يأخذ وقتاً ! » ( ٨٢ ) . ولكن في الشهر التالي ( نوفمبر ) كانت نتيجة المعركة على التنظيم السري قد حسمت - كما ذكرنا - بتنحية السندي وتعيين يوسف طلعت ، وبذلك أصبح الطريق مفتوحاً لمعركة حاسمة بين حركة الجيش والاخوان .

وفي الحق أن الفترة من نوفمبر ١٩٥٣ الى ١٤ يناير ٥٤ ، قد شهدت تطورين هامين :

التطور الاول ، حدوث اتصال بين الاخوان المسلمين واللواء محمد نجيب لبحث مسألة التعاون بين الطرفين ضد عبد الناصر . ومجلس الثورة . والتطور الثاني ، حدوث اتصال بين الاخوان والمستتر كريزويل ، الوزير البريطاني المفوض بالسفارة البريطانية .

وبالنسبة للاتصال الاول ، فقد كشف عنه النقاب الصاغ حسين محمد حمودة ، وهو من ضباط الاخوان الذين كلفوا بتكوين شعب في القوات المسلحة ، أمام محكمة الشعب . وقد

روى أنه فى اواخر ديسمبر ١٩٥٣ أو أوائل يناير ١٩٥٤ ، استدعى لاجتماع عقده المرشد فى أحد بيوت الاخوان ، وحضره كل من الصاغ صلاح شادى و خليل نور الدين والدكتور غراب ، وأبلغ الهضيبى الحاضرين أن اللواء نجيب قد اتصل به عن طريق كل من محمد رياض ، ياور محمد نجيب ، وحسن العشماوى ، عن الاخوان . وان اللواء نجيب قد افهمه أنه « مطرشق » من أعضاء مجلس قيادة الثورة بسبب الحكم الدكتاتورى فى البلاد ، وأنه يرغب فى اقامة حكم نيابى دستورى ، حسب رغبة الهيئات الشعبية ومنها الاخوان ، وأنه « يريد الاستعانة بالاستاذ الهضيبى وجماعة الاخوان المسلمين لعمل أى ترتيب للتخلص من هذا العهد » . ثم قال الهضيبى : « وأنا جيتكم باعتبار انكم ضباط فى الجيش ومن الاخوان ، لأن أبو المكارم كان فى المستشفى ، والصاغ صلاح شادى مسئول عن البوليس ، ويوسف طلعت مسئول عن المدنيين . وأنا ما أدخلش فى التفاصيل ، والمسائل دى عليكم بحشها ، وابقوا بلغونى بالنتيجة » . وقد اجتمع حسن حمودة مع أبو المكارم و خليل نور الدين وصلاح شادى ويوسف طلعت ، فى بيت أبو المكارم ، لبحث الموضوع . ولكن يوسف طلعت أبدى رأيه بتعذر عمل شىء فى تلك الظروف ، نظرا لأن « عبد الرحمن السندى كان معاكسا فى تسليم اتناس ويشرع فى تعبئة ناس تانيين » ، وأنه لايمكن عمل اجراء الا بعد سنه ، حيث يتوقع أن يكون لديه عشرة آلاف من الاخوان . كذلك ذكر صلاح شادى أن كل من عنده من الضباط هم تسعة عشر ضابط بوليس ، وبعضهم متفرق فى المديرىات ، ويتعذر عمل شىء . وبالنسبة للجيش ، قيل أن عدد الضباط فى الجيش قليل ، وفى الوقت نفسه « مانقلرش نقاتح كل واحد ، لأن دى مسائل عايزة ثقة » . وعلى ذلك أسفر الاجتماع عن قرار بتعذر اتخاذ أى اجراء فى هذا الشأن (٨٣) .

وقد أورد اللواء نجيب فى مذكراته مزيدا من التفاصيل

عن هذه الاتصالات ، وان ذكر أن الاخوان كانوا هم الذين حاولوا الاتصال به في ديسمبر ١٩٥٣ عن طريق محمد رياض ، الذي اتصل به حسن العشماوى ومنير الدلة ، وطلبوا أن تتم مقابلة سرية بينه وبينهما ، واقتراحا مكانا لها منزل الدكتور اللواء أحمد النافعة ، الضابط بالقسم الطبى بالجيش . ويقول اللواء نجيب انه رفض فكرة الاجتماع السرى بالاخوان وأبلغهم بواسطة محمد رياض أنه مستعد لمقابلتهم فى منزله أو مكتبه . ولكنهم اعتذروا عن ذلك ، وطلبوا تفويض مندوب عنه لمفاوضتهم ، فعين محمد رياض الذى اجتمع بحسن العشماوى ومنير دلة عدة مرات وأوضح لهما رأى اللواء نجيب فى انهاء الحكم العسكرى، وعودة الجيش الى ثكناته ، واقامة الحياة الديمقراطية البرلمانية ، وعودة الاحزاب ، والغاء الرقابة على الصحف ، ولكنهم لم يوافقوا على ذلك ، وطالبوا ببقاء الحكم العسكرى القائم ، وعارضوا عودة الاحزاب واقامة الحياة النيابية ، كما عارضوا الغاء الاحكام العرفية ، وطالبوا باستمرار الاوضاع كما هي ، على أن ينفرد محمد نجيب بالحكم ، وأن يتم اقضاء جمال عبد الناصر وباقى أعضاء مجلس الثورة ، وأن تشكل وزارة مدنية لا يشترك فيها الاخوان المسلمون ، ولكن يتم تأليفها بموافقتهم ، وأن يعين رشاد مهنا قائدا عاما للقوات المسلحة ، وأن تشكل لجنة سرية استشارية يشترك فيها بعض العسكريين المواليين لمحمد نجيب وعدد مساو من الاخوان المسلمين ، وتعرض على اللجنة القوانين قبل اقرارها ، كما يعرض عليها السياسة الرئيسية للدولة ، وكذلك يعرض عليها اسماء المرشحين للمناصب الكبرى ، - ويقول محمد نجيب أنه رفض هذه الاقتراحات جميعها ، لانها - حسب قوله - تؤدي الى سيطرة الاخوان المسلمين على الحكم دون أن يتحملوا المسؤولية . وانتهت هذه المفاوضات (٨٤) .

ولن نعن أنفسنا كثيرا بالوقوف أمام : من تقدم من الطرفين نحو الآخر ؟ فالمهم أن واقعة الاتصال ثابتة باعتراف الطرفين . فإن كان من الواضح من رواية الصاغ حسين حمودة ان

الاخوان لم يكونوا جاهزين لعمل شئ يدفعهم الى الاتصال . بنجيب لتأمين حركتهم . فالتنظيم السرى كان ما يزال يعاني من الانقسام ، ولم يكن قد استخلص تهما من يد عبد الرحمن السندى ، الذى « كان معاكسا فى تسليم الناس ويشرع فى تعبئة ناس تانيين » ، وتشكيلات الاخوان فى البوليس وفى الجيش « غير كافية » . واذا قلنا أن الخطر الذى كان يهدد الاخوان من عبد الناصر بسبب ضغطه من أجل حل التنظيم ، من شأنه أن يدفعهم الى الاتصال بمحمد نجيب طلبا للتعاون ، فإن هذا الخطر من شأنه أيضا أن يدفعهم الى التساهل فى طلب التعاون . ولكن ما حدث ، طبقا لرواية محمد نجيب ، هو أن الاخوان كانوا يفرضون الشروط التى تضع محمد نجيب تحت وصايتهم ، وأكثر من ذلك اصرارهم على هذه الشروط على النحو الذى أدى الى فشل المفاوضات . وواضح أن هذا التصرف لا يلجأ اليه الطرف المضطر الى الاتصال ، وانما الطرف الاقوى . وعلى كل حال ، فإن اتصالات اللواء نجيب بالاخوان لم تذهب سدى ، فقد كان على أيديهم هم اعادته الى رئاسة الجمهورية حين اطاح به الخلف المتفجر بينه وبين أعضاء مجلس الثورة فى أحداث ٢٣ - ٢٨ فبراير الشهيرة .

على كل حال ، ففى تلك الظروف التى جرت فيها اتصالات محمد نجيب بالاخوان ، حدث أن عادت الاتصالات مرة أخرى بين الاخوان المسلمين ، حين زار حسن العشماوى يوم ١٠ يناير ١٩٥٤ منزل المستر كريزويل الوزير المفوض البريطانى ببولاك الدكرور فى الساعة السابعة صباحا ، ثم عاد الى زيارته أيضا فى نفس اليوم فى مقابلة دامت من الساعة الرابعة بعد الظهر الى الساعة الحادية عشرة من مساء نفس اليوم (٨٥) .

ولقد كانت هذه الاتصالات الاخيرة هى العامل الحاسم فى العلاقات بين الاخوان وعبد الناصر . فبعد ثلاثة أيام فقط ،



أى فى يوم ١٤ يناير ١٩٥٤. صدر قرار مجلس قيادة الثورة باعتبار جماعة الإخوان المسلمين حزبا سياسيا يطبق عليها أمر مجلس قيادة الثورة الخاص بحل الأحزاب السياسية . ويروى لى صالح أبو رقيق قصة ما جرى فيقول : « عندما وجد عبد الناصر الأمور بين الانجليز والإخوان وصلت الى نتائج ، أراد الاستيلاء على هذه النتائج لصالحه . فكانت ضربته للإخوان فى ١٤ يناير ١٩٥٤ ، بحجة موضوع «نواب صفوى» زعيم فدائيان اسلام . والحقيقة انهم أرسلوا منظمة الشباب بهيئة التحرير للتحرش بالإخوان فى الجامعة أثناء الاحتفال بذكرى المنيسى وشاهين ، فضربهم الإخوان علقة جامدة ، ولم تكن نعرف شيئا مما حدث ، ففوجئنا باعتقالنا ، حتى اننى سألت حسن العشماوى ، الذى كان صديقا مقربا جدا من عبد الناصر ، عما اذا كان عبد الناصر يمزح معنا مزاحا ثقيلًا ؟ » (٨٦) .

وقد أورد محمود الجيار أن محمد نجيب هو الذى أصر على حل الإخوان . على أننا قد رأينا أن محمد نجيب لم يكن له حول ولا طول يهيب له الاصرار على هذا القرار الخطير وفرضه على مجلس الثورة . وفى الحقيقة ان محمد نجيب — كما ذكر لى بنفسه — كان هو الوحيد الذى اعترض فى مجلس قيادة الثورة على حل الإخوان . وكانت وجهة نظره أن الإخوان مسلحون من الرأس الى القدم والبلاد لها أعداء تتربص بها ومن الخطورة استفزاز الإخوان فى هذا الوقت . وعلى هذا النحو تكون الأمور قد وصلت الى نهاية مرحلة خطيرة بين الإخوان والثورة . ولم يتبق الا فصل واحد يتعلق ببحثنا ، ولكنه يصب فى فصل آخر عريض ، هو فصل انقسام الثورة .

## حواشي الفصل الخامس

- (١) حديث كمال الدين حسين لفتحى خليل ( روز اليوسف فى ٤ أغسطس ١٩٧٥ ) ويتضح من ذلك ان ما ذكره « لاکور » غير صحيح ، حيث يقول انه « لا يمكن القول بأن الاخوان وقادتهم كانوا يعرفون شيئا من الخطوة الاولى للجيش او انهم اشتركوا فى الانقلاب ( لاکور : المرجع المذكور ص ٢٣٩ )
- (٢) فتحى رضوان : اسرار حكومة يوليو . وقد رواها لضياء الدين بيبرس ( روز اليوسف فى ١١ أغسطس ١٩٧٥ ) .
- (٣) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩٧ .
- (٣ مكرر) كمال الدين حسين : قصة ثوار يوليو . وقد رواها لمحمدى لطفى ( المصور فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥ ) .
- (٤) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .
- وان كان محمد فهمى أبو غدير عضو مكتب الارشاد فى ذلك الحين ينفى علم المرشد العام حسن الهضيبى بالثورة قبل قيامها نفيا باتا ، كما ينفى ان حماية بعض الاخوان المسلمين للثوار على طريق العريش وحراسة بعض المنشآت وأماكن العبادة كان بأمر من الهضيبى و « المسئولين » ، وانما كان بأمر « غير المسئولين » ، ويعنى بهم حسن العشماوى وصالح أبو رقيق ، وهذا الكلام يبعد عن التصديق لان معناه ان جماعة الاخوان المسلمين كانت جيشا بلا قيادة ، وان جنودها كانوا يتلقون أوامره من غير المسئولين ، بينما المسئولون لا يدرون من أمرها شيئا ! مع ان هذه الجماعة عرفت بقدرتها الفائقة على التنظيم العلنى والسرى . ولذلك نستبعد هذا القول ، خصوصا وان محمد فهمى أبو غدير لم يدع انه كان يعرف بأمر الثورة قبل قيامها وفى الوقت نفسه اعترف بأن حسن العشماوى وصالح أبو رقيق كانا يعرفان بأمر الثورة قبل ظهورها ، الامر الذى يشير الى انه ، وان كان عضو مكتب الارشاد فى ذلك الوقت ، الا انه كان يعيش فى الظل رغم انه من الاخوان القدامى ( صبحاح الخير فى ١٥ ابريل ١٩٧٦ ) ، وانظر أيضا ردى عليه فى نفس العدد .
- (٥) محمد نجيب : المرجع المذكور ، الطبعة الثانية ص ٢٩

- (٦) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٨٧٢ - ٣ .
- (٧) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (٨) أنظر بيان الاخوان المسلمين عن الاصلاح المنشود في العهد الجديد ، في ملاحق الكتاب .
- (٩) محكمة الشعب : الجزء السادس ص ١٢١٧ .
- (١٠) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (١١) بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين ( الاهرام في ١٥ يناير ١٩٥٤ ) .
- (١٢) فتحي رضوان : المرجع المذكور .
- (١٣) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩٨ - ٩ .
- (١٤) نفس المصدر .
- (١٥) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٦ .
- (١٦) بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين ( المرجع المذكور ) .
- (١٧) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ص ١١٠٨ - ١١١٠ .
- (١٨) نفس المصدر ، الجزء السادس ص ١٢٢٦ .
- (١٩) نفس المصدر .
- (٢٠) انظر فتحي رضوان : المرجع المذكور .
- (٢١) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ، ص ١١٠٨ - ١١١٠ .
- (٢٢) عبد الحكيم عابدين : لم يضربوا السنهوري لانه اجتمع بالاخوان ( الاخبار يوم ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥ ) .
- (٢٣) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٦ - ٧٨ .
- (٢٤) انظر نص المشروع في ( وزارة العدل : المرجع المذكور ص ١٦٧ وما بعدها ) .
- (٢٥) الاهرام في ١٠ سبتمبر ١٩٥٢ . وهذا يبين خطأ التحليلات التي صدرت مؤخرا لبعض الباحثين بأن القانون « قد عرف الاحزاب بما يفتح الطريق لاستبعاد جماعة الاخوان المسلمين منه ، لتحالف حركة الجيش معها وقتها ( طارق البشرى : الديمقراطية والناصرية ص ٧٠ - دار الثقافة

الجديدة ١٩٧٥ ) .

- (٢٦) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٧
- (٢٧) الاهرام فى ١١ اكتوبر ١٩٥٢
- (٢٨) الاهرام فى ٨ اكتوبر ١٩٥٢
- (٢٩) الاهرام فى اول اكتوبر ١٩٥٢
- (٣٠) الاخبار فى ٢٨ سبتمبر ١٩٥٢
- (٣١) الاهرام فى ٩ اكتوبر ١٩٥٢
- (٣٢) الاهرام فى ١١ و ١٢ اكتوبر ١٩٥٢
- (٣٣) الاهرام فى ٩ اكتوبر ١٩٥٢
- (٣٤) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٧
- (٣٤) مكرر - بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين
- ( المرجع المذكور )
- ( ٣٥ ) نفس المصدر ، محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٧٧ - ٨٨
- (٣٦) . انظر دكتور عبد العظيم رمضان : الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر ص ٧٥
- (٣٧) محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٢٠٧
- (٣٨) انظر بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان ( المرجع المذكور )
- (٣٩) محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٢٢٨ - ١٢٣٢
- (٤٠) نفس المصدر
- (٤١) ' الكتاب الابيض : القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ ص ٧٠٤ - ٧٧٣ ( المطبعة الاميرية ١٩٥٥ ) ، انظر أيضا : جلال الدين الحامصى : معركة الجلاء ١٩٥٤ - ١٩٥٦ ( شركة الامانات الشرقية ١٩٥٧ )
- (٤٢) ، بيان مجلس قيادة الثورة ٠٠ الخ ( المرجع المذكور )
- (٤٣) حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥
- (٤٤) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٦٨ وما بعدها
- (٤٥) . حديثى مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥
- (٤٦) . بيان مجلس قيادة الثورة ٠٠ الخ ( المرجع المذكور )
- (٤٧) نفس المصدر

- (٤٨) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥
- (٤٩) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٩٨ - ٩ .
- (٥٠) بيان مجلس قيادة الثورة ٠٠ الخ ( المرجع المذكور ) .
- (٥١) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٦٨ وما بعدها .
- (٥٢) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .
- (٥٣) بيان مجلس قيادة الثورة ٠٠ الخ ( المرجع المذكور ) .
- (٥٤) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .
- (٥٥) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٦٨ وما بعدها .
- (٥٦) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (٥٧) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .
- (٥٨) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٦٨ وما بعدها .
- (٥٩) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .
- (٦٠) بيان مجلس قيادة الثورة ٠٠ الخ ( المرجع المذكور ) .
- (٦١) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٩٧ .
- (٦٢) انظر البرنامج الاول للوفد في الملاحق .
- (٦٣) اورد هذا النص احمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٩٧ .
- (٦٤) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٩ وما بعدها .
- (٦٥) بيان مجلس قيادة الثورة ٠٠ الخ ( المرجع المذكور ) .
- ( ٦٦ ) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (٦٧) نفس المصدر .
- (٦٨) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ص ١٠٣٢ - ١٠٣٣ . وقد ذكر يوسف طلعت أن السندي كان يرى أنه أحق من الهضيبي بتوجيه الدعوة ، لانه هو الموجه لقوة الاخوان المسلمين ( محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ٧٨٩ )
- (٦٩) محكمة الشعب الجزء الرابع ص ٧٨٨ - ٧٨٩ .
- (٧٠) محكمة الشعب ، نفس المصدر .
- (٧١) أحمد حمروش ، المرجع المذكور ص ٣٠١
- (٧٢) محكمة الشعب ، الجزء الرابع ص ٧٨٩
- (٧٣) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ١٠٢٨ - ١٠٣٠



- (٧٤) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ، ص ١٠٩١ - ٢
- (٧٥) أحمد عطيه الله : قاموس الثورة المصرية ( الانجلو المصرية ١٩٥٤ )
- (٧٦) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .
- (٧٧) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٦١٧ - ٩
- (٧٨) نفس المصدر ص ٥٦١ - ٣ ، الجزء الخامس ١٠٢٩ - ٢٠
- (٧٩) محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٣٠٠ ، محكمة الشعب ، محاكمة محمود عبد اللطيف ، الجزء الأول ص ٤٩
- (٨٠) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ١١٢٣ - ٢٨ ، الجزء الثالث ص ٥٦٢ - ٢
- (٨١) محكمة الشعب ، الجزء الخامس ١١٢٠ - ١ ، الجزء السادس ص ٣٠٠ - ١٣١٣
- (٨٢) محكمة الشعب ، الجزء الثالث ص ٥٨٧ - ٥٨٨
- (٨٣) محكمة الشعب ، الجزء السادس ص ١٢٤٧ - ١٢٤٨
- (٨٤) محمد نجيب ، المرجع المذكور ص ٢١١ - ٣
- (٨٥) بيان مجلس قيادة الثورة ٠٠ الخ ( المرجع المذكور )
- (٨٦) حديثي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر ١٩٧٥ .

## الفصل السادس

### انقسامات الثورة

فى ذلك الحين ، كانت الثورة تتعرض لانقسامين كبيرين :  
الانقسام الاول ، بين مجلس قيادة الثورة وقاعدته الممثلة فى  
تنظيم الضباط الاحرار . والانقسام الثانى ، داخل مجلس  
قيادة الثورة ذاته .

وكان تنظيم الضباط الاحرار قد نشأ - طبقا لما ذكره  
منشئُه عبد الناصر - فى بداية عُم ١٩٥٠ ، من نواة تتكون  
من ستة من الضباط : واحد من الفرسان ( خالد محيى الدين  
وواحد من الطيران ( حسن ابراهيم ) ، وواحد من المدفعية  
( كمال الدين حسين ) ، وثلاثة من المشاة ( عبد الناصر  
وعبد المنعم عبد الرؤوف وعبد الحكيم عامر (١) . ثم اتسعت

هذه النواة بعد قليل لتتكون من تسعة هم : حسب ترتيب دخولهم في التنظيم : جمال عبد الناصر ، وكمال الدين حسين ، وحسن ابراهيم ، وخالد محيي الدين ، وعبد المنعم عبد الرؤوف ، وعبد الحكيم عامر ، وصالح سالم ( مدفعية ) ، وجمال سالم ( طيران ) ، وعبد اللطيف البغدادي ( طيران ) . وفي نفس العام عاد أنور السادات الى الجيش بعد فترة قضائها في المعتقلات والسجون والاعمال الحرة ، فضم الى التنظيم ، وارتفع عدده بذلك الى عشرة (٢) . ولم يلبث ضباط هذه المجموعة التي اطلق عليها اسم « الهيئة التأسيسية للضباط الاحرار » ان بدأت انشاء « جهازها العصبى » - حسب تعبير عبد الناصر - في الجيش ، عن طريق تكوين خلايا في كل وحدة (٣) . وقد كان هؤلاء الضباط ، وعددهم - طبقا لمحمد نجيب - لايزيد على مائة من مختلف الاسلحة ، هم الذين خرجوا ليلة ٢٣ يوليو للانقضاض على النظام القديم (٤) .

ولقد كان من الطبيعى ، بعد أن قامت الثورة على أكتاف هؤلاء الضباط ، أن يصبحوا بالنسبة لمجلس قيادة الثورة ، أداة حساب ومراقبة . وبالفعل ، فقد أخذ عبد الناصر - كما يذكر محمود الجيار - ينظم في البداية اجتماعات لهم للاستماع الى آرائهم ، وكان يعتبر هذه الاجتماعات بمثابة برلمانات لهم (٥) . على انه مع ابتعاد فكرة إعادة الحياة النيابية تدريجيا ، ورسوخ أقدام الثورة في السلطة ، أخذت هذه الاجتماعات التي كانت تعقد دوريا في كل سلاح ، تتباعد وتفقد قوة اندفاعها الذاتى ، حتى صدرت الأوامر بإيقافها فتوقفت (٦) وبذلك وهنت الصلة بين مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الاحرار .

في ذلك الحين ، كان السخط قد أخذ يجتاح قطاعات كبيرة من الضباط الاحرار ، وخصوصا في سلاح المدفعية ، بعد أن أخذت تصرفات بعض ضباط مجلس القيادة ، ممن ينتمون الى السلاح ، تقدم اساسا وجيها للتذمر . وكانت أصبح الاتهام

تشير بصفة خاصة الى صلاح ساتم وعبد المنعم أمين .

وبالنسبة لصلاح سالم ، فانه كان قد أقام وقتذاك علاقة خاصة مع الأميرة السابقة فائزة ، وقدم لها في نظير ذلك تسهيلات كبيرة مكنتها من اخراج مجوهراتها من مصر . وطالما أن أمر هذه العلاقة كان محجوبا عن العامة ، ولا يعلم به سوى الخاصة ، فان عبد الناصر لم يجد موجبا للتدخل ، ولكن بعد أن انفضحت هذه العلاقة ، لم يكن مفر من اتخاذ اجراء فوري . ولذلك فقد اجتمع مجلس قيادة الثورة وقرر اخراج الاميرة فائزة من البلاد في ظرف أربع وعشرين ساعة !

أما عبد المنعم أمين ، وهو صاحب الحكم بإعدام خميسق والبقرى ، فقد كانت زوجته السيدة محاسن سعودى ، سيدة اعمال على درجة من الثراء . وكانت اها صلات اجتماعية واسعة تتخطى المحيط المصرى الى المحيط الاجنبى . كما كانت على صلة بالسفارة الامريكية بصفة خاصة ، وكانت أعمالها تضطرها الى الاتصال برجال الحكم والادارة . ولأنها زوجة عضو من أعضاء مجلس الثورة ، فلم تكن تخفى ذلك بطبيعة الحال ، كما أن احاديثها عن أعضاء مجلس الثورة فى السهرات وخاصة فى نادى اسسيارات ، قد طبقت الآفاق ، ولذلك فقد أثار ذلك شعورا بالاستياء فى نفوس ضباط الصف الثانى .

واقضى ذلك الحين ، كانت هناك بعض العوامل الاخرى التى تثير الفتنة والحسد فى نفوس ضباط الاسلحة جميعها . ذلك ان مجلس قيادة الثورة كان قد اتخذ قرارا ، وافقت عليه الاغلبية رغم اعتراض اللواء محمد نجيب ، بتكليف أعضائه بمباشرة الاشراف على الوزارات . فأصبح من ثم فى كل وزارة مندوب للقيادة أشبه « بوزير ظل » . وكان من الطبيعى أن يستعين كل وزير من وزراء الظل هؤلاء بمجموعة من الضباط فى الاتصالات المدنية ، فتكونت من ثم شلل تحيط بكل عضو من أعضاء مجلس القيادة ، وهو فى ارتباطه بهم يتغاضى عن

اخطائهم ويبرر لهم تصرفاتهم . وازدادت هذه انظاهرة بعد تشكيل هيئة التحرير التي تولى ادارتها الصياغ ابراهيم الطحاوى واليوزباشى أحمد طعيمة . وقد كان خروج هؤلاء الضباط فى تلك المهمات سلاحا خطيرا ، اذ كان يصعب ارضاء الجميع بدرجة متساوية (٧) . وبذلك اندلعت الفتنة والحسد بين كثير من الضباط الاحرار .

ولم يلبث أن انفجر الموقف ، حين استقر الراى بين ضباط المدفعية ، بعد مناقشة الامر فيما بينهم ، على أن حل مشكلة استئثار مجلس القيادة بالسلطة ، وعلاج المشاكل السالفة الذكر ، يتمثل فى ضرورة أن يكون تمثيل الجيش فى مجلس قيادة الثورة عن طريق الانتخابا وقد توجه بعضهم بحسن نية الى مجلس القيادة وقابلوا عددا من أعضاء مجلس القيادة وناقشوا معهم هذا الراى . ونظرا لما يمثل هذا الراى من خطورة على مراكز أعضاء مجلس القيادة ، فقد بادروا بعقد جلسة عاجلة لبحث الامر ، واستقر الراى فيما بينهم على استخدام القوة . وبالفعل ، وفى يوم ١٥ يناير ١٩٥٣ ، تم اعتقال ضباط المدفعية الثائرين وعددهم ٣٥ ضابطا ، ومعهم رشاد مهنا وبعض ضباط المشاة ، وأودعوا سجن الاجانب برتبهم وملابسهم العسكرية ، الامر الذى لم يسبق له نظير فى تاريخ العسكرية المصرية تحت القيادة المصرية . (٨) .

وقد أدى هذا الاجراء الى تفجير الغضب فى نفوس الاسلحة .

ففى سلاح المدفعية ، تجمهر فى ميس المدفعية ٤٠٠ ضابط اعلنوا الاعتصام حتى يتم الافراج عن زملائهم . وفى سلاح المشاة اتخذ الامر صورة أخرى ، فقد استقال القائمقام يوسف صديق من مجلس قيادة الثورة ، وأصر على استقائه رغم محاولات نجيب . وأخذ البكباشى حسنى الدمنهورى ، أحد ضباط اللواء الرابع مشاة ، يجرى الاتصالات بزملائه وفى سلاح الفرسان لمحاولة اثارتهم للافراج عن ضباط المدفعية .



على أن عبد الناصر تغلب سريعا على هذه المحاولات . فقد افلح في فض اعتصام ضباط المدفعية بعد أن وعدهم بأن يكون هناك مجلس تحقيق ومجلس عسكري يشكّلان من ضباط المدفعية . وبالنسبة للبكباشي حسني الدمنهوري ، فقد تم اعتقاله ، وتعذيبه ، ثم محاكمته أمام محكمة من مجلس قيادة الثورة برئاسة عبد الناصر ، حضرها كل أعضاء مجلس القيادة عدا أنور السادات وخالد محيي الدين ويوسف صديق وعبد المنعم أمين ، وأصدرت حكمها بالاعدام . كما شكّل مجلس قيادة الثورة من نفسه أيضا محكمة لمحاكمة رشاد مهنا وضباط المدفعية المعتقلين ، وأصدر أحكامه بالسجن المؤبد على رشاد مهنا ، وسجن تسعة من الضباط مددا مختلفة .

وقد اعترض محمد نجيب على اعدام الدمنهوري وضباط المدفعية أمام مجلس الثورة ، على أساس أنه « لا يعقل أن يكون الخصم هو الحكم » . ولكن ضباط مجلس القيادة كاشفوه بأن طرح موضوعات التحقيق أمام الضباط أمر يمكن أن يؤدي الى مخاطر كثيرة ، وأن عليهم الدفاع عن أنفسهم بمختلف الوسائل .

وما لبث هذا التهديد الذي تعرض له مجلس قيادة الثورة ، أن أحدث أثره في تفكيرهم . فقد أصبحوا أكثر حرصا على السلطة ، وأشدّ خوفا من الانقلابات المضادة ، فكان قرار حل الأحزاب السياسية يوم ١٧ يناير ١٩٥٣ ، وإعلان تشكيل مجلس القيادة صراحة باسم « مجلس قيادة الثورة » ، وتحديد فترة انتقال مدتها ثلاث سنوات (٩) .

على كل حال ، فإن اعتقال ضباط المدفعية والتحقيق معهم ومحاكمتهم بواسطة أعضاء مجلس قيادة الثورة ، كان أول ضربة تسدد لتنظيم الضباط الأحرار القديم ، وسوف تأتي الضربة الثانية بعد عام واحد لتسدد لسلاح الفرسان في أزمة مارس ١٩٥٤ . وبذلك تختفي العناصر الثورية الحقيقية

من التنظيم ، ولا تبقى سوى العناصر التي ارتبطت مصالحها بالنظام والتي سوف تلعب دورا خطيرا في مساندته ، ثم تبرز منها فيما بعد ما أصبح يعرف بمراكز القوى .

في اوقت نفسه الذي كان يحدث هذا الانقسام بين مجلس قيادة الثورة وتنظيم الضباط الاحرار ، كان مجلس قيادة الثورة ذاته يتفسخ بحكم تركيبه العضوي المتنوع الانتماء . فقد سبق أن ذكرنا كيف كون عبد الناصر نواة التنظيم في بداية عام ١٩٥٠ . وقد كانت هذه النواة تتركب من عناصر سبق لها الاشتراك في تنظيم أو أكثر من التنظيمات الراديكالية قبل الثورة . ففي عام ١٩٤٥ تجمع كل من جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم ، في تنظيم مستقل اتصل بحركة الاخوان المسلمين عن طريق الصاغ بالمعاش محمود لبيب ، وعضو مكتب الارشاد . ثم قرروا في عام ١٩٤٧ حل التنظيم والانفصال عن الجماعة . كما أن بعض هؤلاء الضباط التحقوا بتنظيم « الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني » ( حدتو ) ، مثل خالد محيي الدين الذي انسلخ عن الاخوان عام ١٩٤٧ . ويوسف صديق الذي ضم الى قيادة الثورة فيما بعد . كما كان لعبد الناصر صلة بهذا التنظيم - كما رأينا - عن طريق ضابطه اتصال مع حركة الضباط الاحرار هو القاضي أحمد فؤاد . وكان أنور السادات قبل فصله من الجيش عام ١٩٤٢ على صلة بعزيز المصري وبالاخوان المسلمين . كما كان عبد المنعم عبد الرؤوف عضوا بالاخوان . على أنه بعد تكوين تنظيم الضباط الاحرار ، رأى عبد الناصر حسم مسألة الولاء المزدوج داخل تنظيم الضباط لاعطائه شكله المستقل ، وقد صمم عبد المنعم عبد الرؤوف على استمرار ارتباطه بالاخوان المسلمين ، فتقرر فصله ، وبذلك انخفض عدد أعضاء الهيئة التأسيسية الى تسعة فقط . وبعد نجاح الثورة ضم الى الهيئة كل من اللواء محمد نجيب ، ويوسف صديق ، وزكريا محيي الدين .

وحسين الشافعي ، وعبد المنعم أمين . فأصبح العدد أربعة عشر .

وفي الفترة منذ نجاح الثورة الى أزمة يناير ١٩٥٣ ، أخذت ممارسة السلطة والحكم تقسم مجلس الثورة الى اتجاهين رئيسيين : الاول ، اتجاه ديمقراطي ، يعبر عنه بصفة خاصة كل من اللواء محمد نجيب ، وجمال عبد الناصر ، وأنور السادات ، وخالـد محيي الدين ، ويوسف صديق ، وعبد الحكيم عامر . والاتجاه الثاني ، دكتاتوري ، ويعبر عنه بصفة خاصة كل من جمال سالم ، وعبد اللطيف البغدادي ، وحسن ابراهيم ( كتله الطيران ) ، وصالح سالم ، وعبد المنعم أمين .

وفي نفس الوقت ، كان الانتماء الايديولوجي للضباط يحدث تأثيره . ففي ذلك الحين كان مجلس قيادة الثورة ينقسم الى جناحين : جناح ماركسي ، يمثلـه يوسف صديق وخالـد محيي الدين ، وجناح يمثل كل التيارات الفكرية الاخرى ، ويضم عبد الناصر ، الذي كان يمثل التيار الوطني الليبرالي المصطبغ بميول اجتماعية واضحة ، وأنور السادات ، الذي كان يمثل التيار الوطني المتطرف المصطبغ بميول اسلامية عصرية . وحسين الشافعي وكمال الدين حسين ، اللذين يميلان الى الحكم بالقرآن ويريان خلاص مصر في اندين . وعبد المنعم أمين ، الذي كان يمثل التيار اليميني المتطرف الذي يرمى الى اقامة دكتاتورية صناعية ، ويرى التحالف مع الامريكان . وصالح سالم . وعبد اللطيف البغدادي . وجمال سالم . الذين يمثلون التيار الوطني الدكتاتوري .

وقد كان الجناح الماركسي أكثر ما سبب المتاعب داخل مجلس قيادة الثورة . فبالنسبة ليوسف صديق ، فانه كان قد أثبت نفسه مناصرا عظيما لقضايا الحرية والديمقراطية . وقد كان هو الذي أسقط قيادة الجيش السابقة ليلة ٢٣ يوليو ، واستحق بذلك ضمه الى الضباط التسعة الذين يكونون قيادة التنظيم .

وقد استمر أميننا وفيه لمبادئه بعد ضمه لمجلس قيادة الثورة .  
فكما يقول محمد نجيب : « كان يوسف صديق شديد الوضوح  
فى معارضته لقانون تنظيم الاحزاب ، ولضرب الوفد على غير  
أساس ديمقراطى . وكان يدعو للتمسك بالدستور ، ودعوة  
البرلمان للانعقاد لتعيين مجلس الوصاية . كما أنه كان شديد  
الثورة والرفض لاعتقال الزعماء السياسيين دون اتهام .  
وطالب كثيرا بالغاء الرقابة على الصحف وتكوين اتحاد عام  
للعمال . وكان حديث يوسف فى المجلس يستهوينى لأنه شاعر  
يملك زمام اللغة ولا ينقصه التهاب العاطفة والحماسة . ولم يكن  
مثل جمال سالم تتدفق الفاظه قبل أفكاره . وتكن يوسف  
صديق كان يقف دائما فى الاقلية ، لا يجد معه أصواتا تشكل  
الغلبية ، وكثيرا ما اتفقت معه فى رأى ، وكثيرا ما تغلب  
علينا الرأى المضاد » . وعندما ناقش مجلس القيادة الرأى الذى  
أبداه ضباط المدفعية بتمثيل الجيش فى مجلس القيادة عن طريق  
الانتخابات ، كان يوسف صديق من المؤيدين له . وعندما  
سأله أحد الاعضاء عما اذا كان يضمن لنفسه النجاح فى  
الانتخابات ، أجاب يوسف صديق قائلا : هذا لا يهم ، إنما  
المهم هو الاطمئنان (١٠) .

على أن يوسف صديق لم يكن يكتفى باتكلام داخل المجلس،  
بل كان يبدي آراءه وينشرها خارج المجلس بين الضباط  
الاحرار . مما أدى الى انتشار التذمر بين ضباط المشاة كما  
ذكرنا . وعندما ضرب مجلس قيادة الثورة تنظيم ضباط  
المدفعية فى يناير ١٩٥٣ ، واعتقل الضباط وأدخلهم السجن  
بملابسهم العسكرية ، لم يتردد يوسف صديق فى تقديم  
استقالته . فعلى حد قول أحمد حمروش ، الذى كان أحد  
الضباط المعتقلين : « كان الموقف قد وصل سريعا بينه وبين  
زملائه الى نقطة اللاعودة » (١١) . وقد كرر محمد نجيب - كما  
يقول - محاولاته معه للعود عن استقالته ، ولكنه أصر عليها  
قائلا : انه لا يمكن أن يرتبط مع مجموعة لا يوافق على

سياستها (١٢) • وقد حاول عبد الناصر تعيينه بعد ذلك سفيراً في الهند ، لاجتذابه الى مجال التعاون ، لكن يوسف صديق رفض ، وصارح عبد الناصر برأيه فيه ، وهو أنه : دكتاتور ! (١٣) •

أما خالد محيي الدين ، الذي كانت مثالياته قد قادت من قبل الى صفوف الإخوان المسلمين كما ذكرنا ، ثم انقلبت به الى صفوف الماركسيين بحثاً عن العدل الاجتماعي ، فقد قادت به الثورة الى الوقوف موقف المعارضة من مشروع قانون التوفيق والتحكيم في منازعات العمال الجديد ، وهو القانون الذي كانت الثورة على وشك اصداره بدلا من القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٤٨ - حين رآه يحرم العمال من حق الاضراب والامتناع عن العمل بأية صورة من الصور ، ويمنح صاحب العمل في الوقت نفسه حق الفصل التعسفي ! (١٤) • فلقد أدرك دون ريب أن اصدار مثل هذا القانون في وقت تستعد فيه البلاد للدخول في مرحلة الرأسمالية الصناعية بعد اصلاح الزراعي ، سوف يلقي بالطبقة العاملة تحت اقدام الرأسماليين • بينما كان بعض أعضاء مجلس القيادة ، خاصة عبد المنعم أمين ، يرى أن هذا القانون سوف يكون بمثابة الطعم الذي يمكن أن يجذب رؤوس الاموال المصرية والاجنبية للدخول في حقل الاستثمار في الصناعة ، وكان البعض الآخر تدفعه ظروف حوادث كفر الدوار الى الخوف من حدوث انفجارات عمالية في المستقبل • وقد أراد خالد محيي الدين أن يقدم استقالته ، ولكن عبد الناصر تعهد له بإعادة النظر في القانون (١٥) • وانتهى الامر بمجلس الثورة الى اقرار المبدأ الذي قدر له أن يلعب دورا هاما في دفع القيادات العمالية في أزمة مارس الى اتخاذ جانب الثورة ، وهو مبدأ منع الفصل التعسفي بسبب النشاط النقابي (١٦) •

ولقد كان من الطبيعي أن تتباعد المواقف بين أعضاء مجلس



قيادة الثورة وخالد محيي الدين ، خصوصا بعد أن أخذ يصوغ نظريته في الشكل الذي تتحول اليه الثورة والتي نشر أجزائها في سلسلة من المقالات التي ظهرت في عام ١٩٥٣ ، أي في العام الذي كانت جميع القوى التقدمية والديمقراطية قد أدانت الثورة بالانحراف عن أهدافها الديمقراطية . وتبدو هذه النظرية الآن ذات أهمية خاصة في ضوء السلبيات الجسيمة التي أفرزتها الثورة بممارستها الدكتاتورية للحكم . فقد رأى اخضاع انجهاز الاقتصادى الصناعى فى البلاد لاشتراكية تعاونية تحد من طغيان المشروعات الفردية الجشعة ، تتجه نحو الاحتكار ، حتى يمكن توزيع الدخل القومى توزيعا عادلا وتنمية التروة . وبذلك تحتل الجمعيات التى تشرف على الانتاج والاستهلاك محل السماسرة والمحتكرين وأصحاب الامتيازات ، وتتقوى نقابات العمال لتقف فى مواجهة قيادات المنتجين الاحتكارية . وفى الوقت نفسه تسود ديمقراطية تضمن للمواطن حرية الرأى والعقيدة وعمل الجمعيات وحق التظاهر السلمى لجميع المواطنين وحق الاضراب السلمى (١٧) وقد انتهى تباعد المواقف الى نقطة اللاعودة فى أزمة مارس ١٩٥٤ .

أما العضو الثالث من أعضاء مجلس قيادة الثورة، الذى اصطدم بزملائه وتباعدت مواقفه عنهم ، وإن لم يكن ينتمى الى فكر أيديولوجى معين ، فهو اللواء محمد نجيب . وكان التأييد الساحق الذى منحه الشعب للواء محمد نجيب ، قد جعله يصدق انه زعيم الثورة الفعلى . بينما كان عبد الناصر ورفاقه يتصرفون على اساس انه مجرد واجهة للثورة . وسرعان ما اخذت تتباين وجهات النظر بين اللواء نجيب ورفاقه حول كثير من الامور التى رأى انها تتناقض مع الاهداف التى قامت الثورة لتحقيقها .

ففى تلك الاثناء ، كانت تصرفات بعض الضباط الذين انطلقوا فى انحاء المجتمع كمندوبين للقيادة أو ممثلين لهيئة

التحرير قد اساءت الى الثورة • وطبقا لمحمد نجيب ، فان أحد الضباط قد خسر على مائدة الميسر عدة مئات من الجنيهات في ليلة واحدة • وقد ذهب مرة لزيارة أحد أعضاء مجلس القيادة في منزله ، فوجد فنانا يصنع له تمثالا يتكلف مائتي جنيه ، مع ان حالته المالية لا تسمح بذلك ! هذا فضلا عن سحب أموال الدولة وبعثرتها كمصاريف سرية • ولم يتورع محمد نجيب - حسب قوله - عن مهاجمة هذه التصرفات علنا في اجتماع المؤتمر المشترك لمجلس لقيادة ومجلس الوزراء • وقد روى أنه في إحدى المرات قص لجمال سالم قصة شقيقه الذي طبع بطاقة عليها اسمه وتحتها هذه الكلمات : « شقيق جمال سالم وصلاح سالم » ! ليستخدما في الوساطة وتسهيل الامور • كما تحدث عن مظاهر ائثار التي بدت عليهم جميعا ، وعن المصاريف السرية التي توزع على الاصدقاء والانصار ، وتفسد ذمم الضباط وضمائرهم •

وفي الوقت نفسه كانت بعض الاجراءات غير الديمقراطية تثقل على ضمير محمد نجيب • ففي ذلك الحين كان سليمان حافظ قد اعد عدة تشريعات تعطي حق اقالة الموظفين من غير الطريق التأديبي ، وحرمان رجال القضاء المعزولين من معاشهم أو مكافأاتهم ، واحالة جرائم الاصلاح الزراعي للمحاكم العسكرية • كذلك فان اجراءات ضباط القيادة ضد زملائهم من الضباط الاحرار المختلفين معهم ، كانت تثير الانزعاج ، كما حدث من عزل احمد حمروش من رئاسة تحرير مجلة التحرير ، بدعوى انه يساري ، واعتقاله بعد ذلك مع رشاد مهنا ومجموعة المدفعية دون ان تكون له ادنى صلة بهم ، وخروجه بعد شهورين دون اتهام • ثم عزل البكباشي ثروت عكاشة ، الذي تولى بعد حمروش رئاسة مجلة التحرير ، لكتابته مقالا عن خطة ليلة ٢٣ يوليو دون أن يشير فيه الى صلاح سالم ، الذي كان وزيرا للإرشاد في ذلك الحين •

وفضلا عن ذلك ، فان تصرفات ضباط القيادة في بعض

الامور الرسمية والدستورية ، كانت تتجاوز ما تقضى به القواعد والقوانين . بل تذهب في ذلك بعيدا وراء أية حدود . فقد قدم جمال عبد الناصر لمجلس الثورة كشفا باسماء بعض الزعماء السياسيين الذين رأى بصفته وزيرا للداخلية اعتقالهم ، وكان من الاسماء مصطفى النحاس لتحديد اقامته . ولكن نجيب اعترض على ذلك وشطب اسمه بموافقة المجلس . على أنه فوجيء باسم النحاس يعاد الى الكشف بعد توقيعه عليه ! واعتبر ذلك تزويرا بطبيعة الحال ، ولكن عبد الناصر افهمه بتعذر الافراج عن النحاس بعد نشر ذلك ، حتى لا يزيد الامر بلبلة !

وقد كانت الاجراءات التي اتخذها ضباط القيادة لمحاسبة السياسيين القدامى ، من اسباب النزاع مع انلواء نجيب . فقد كان اتجاه الضباط يرمى الى تكوين محكمة الثورة ، بعد محاكم الغدر التي حاكت المسئولين السابقين على جرائم الشرف أثناء توليهم المسئولية . وقد اعترض نجيب على فكرة محكمة الثورة التي تجعل من الضباط خصما وحكما في نفس الوقت ، ولكن اغلبية المجلس وقفت ضده امتدادا لمحاكمتهم ضباط المدفعية .

وجاءت مناسبة الغاء النظام الملكي وعلان الجمهورية ، لابعاد نجيب عن رئاسة الجيش ، وتعيين عبد الحكيم عامر قائدا عاما له . وقد اعترض محمد نجيب اعتراضا شديدا على ترقية عبد الحكيم عامر اربع رتب مرة واحدة ، كما اعترض على اعلان النظام الجمهورى دون استفتاء شعبى عام . وكان واضحا ان نجيب فى معارضته انما يصدر عن خوف من أن يصبح أقل قوة بعد ابعاده عن الجيش . ولم يخف ذلك فى مذكراته فيقول: « لم يغرنى ما عرضوه من تعيينى رئيسا للجمهورية وعبد الحكيم عامر قائدا عاما للقوات المسلحة . فقد كنت أؤثر ان يظل عامر فى موقعه مديرا لمكتبى لشئون القوات المسلحة

.. وأشهد انى قبلت تحت ضغط والحاح استمر ثلاثة أسابيع بعد ان فكرت كثيرا فى الاستقالة . واعترف الان ان هذا كان خطئى الكبير الذى وقعت فيه . فقد شعرت بعد قليل اننى فى مركز اقل قوة بعد ان تركت قيادة الجيش .  
وبينما كان اللواء نجيب يمارس سلطته الصورية ، لم يكن يستطيع ان يفهم بعض التصرفات التى تصدر عن عبد الناصر بوصفه الحاكم الفعلى . فحين وجد فى مكتب عبد الناصر رجل المخابرات الأمريكى كيرمت روزفلت ، اعتبر « وجود رجال المخابرات الأمريكىه فى مبنى مجلس قيادة الثورة امرا خطيرا .  
وغضب جدا لهذا » التسلسل الأمريكى » ، وطلب الى عبد الناصر قطع هذه الاتصالات . « فوعدنى بذلك ، ولكنى علمت فيما بعد ان هذه الصلات لم تنقطع بل استمرت وزادت !

ولم تلبث الامور أن أخذت تحتدم بين الفريقين ، حين أخذ مجلس القيادة يتجاهل اللواء محمد نجيب تجاهلا مشينا .  
فعلى حد قوله : « لاحظت أن المجلس كان ينعد احيانا دون حضورى . واذا حضرت مصادفة توقف الحديث الدائر ، واتجهوا الى متسائلين عما يجب مناقشته . وعندما تكرر ذلك لاحظت أن اجتماعات كانت تتم بينهم فى الخارج للاتفاق على موقف معين » . وقد تمثلت قمة الاستهانة بنجيب ، حين اتخذ المجلس قرارا باعطاء صلاحيات سلطة المجلس الى جمال عبد الناصر فى حالة عدم انعقاده ، وتعيين جمال سالم وزيرا للمواصلات وذكريا محيى الدين وزيرا للداخلية ، لينفرد عبد الناصر بعمله نائبا لرئيس الوزراء . وقد رفض جمال سالم بعد تعيينه وزيرا أداء اليمين القانونية أمام رئيس الجمهورية ، وتبعه فى ذلك زكريا محيى الدين ، رغم مخالفة ذلك للدستور . ومن الطريف ان هذه التعديلات تمت رغم وجود اللواء نجيب فى الاسكندرية واعتراضه عليها (١٨) !

ومع تسرب السلطة شيئاً فشيئاً من يد اللواء نجيب ، ومع تبخر أحلامه في الزعامة وهي التي جعلته يتحدى مصطفى النحاس في شعبيته بزيارة بلدته سمند ، أخذ إيمانه بالديموقراطية يرتد إليه شيئاً فشيئاً ، وتراجعت تلك النزعة إلى العنف التي تملكته في أوج شعبيته ، ودفعته إلى التصديق على إعدام خميس والبقرى في حوادث كفر الدوار ، رغم اعتراض جمال عبد الناصر وخالد محيي الدين ويوسف صديق ، لتحل محلها نزعة رحيمية جعلته يعترض بشدة — كما ذكرنا — على إعدام البكباشي الدمنهوري ، بحجة أنه لا يريد أن يمضي في طريق مفروش بدماء الزملاء من الضباط ! بل جعلته يجفل من الحكم الذي أصدرته محكمة الثورة بإعدام إبراهيم عبد الهادي بعد عام واحد ، رغم أنه لا يوجد مجال للمقارنة بين الجرائم التي ارتكبتها إبراهيم عبد الهادي ، والجرائم التي نسبت إلى خميس والبقرى . بل جعلته يذهب في الإصرار على رفض التصديق على الحكم بإعدام إبراهيم عبد الهادي إلى حد قونه لأعضاء المجلس « انى أفضل أن يلتف حبل المشنقة حول عنقي على حكم الإعدام هذا (١٩) !

ولم تلبث ظروف الصراع بين الثورة وخصومها من الوفديين والشيوعيين وال الإخوان المسلمين ، أن أخذت تقدم للواء محمد نجيب الفرصة لنقل صراعه مع ضباط مجلس القيادة على السلطة ، إلى الجماهير . فما كادت الثورة تصدر قرارها بحل جماعة الإخوان المسلمين ، وتخسر بذلك تأييد القوة السياسية الوحيدة التي كانت تؤيدها إلى ذلك الحين ، حتى قدم اللواء محمد نجيب استقالته إلى مجلس قيادة الثورة يوم ٢٣ فبراير ١٩٥٤ . فكانت هذه الاستقالة هي المفجر الحقيقي لازمة مارس ١٩٥٤ .



## خواتم الفصل السادس

(١) جمال عبد الناصر : كيف دبرنا هذا الانقلاب ( التحرير فى أول أكتوبر ١٩٥٢ ) ، كمال الدين حسين : قصة نوار يوليو ( المصور فى ٢٦ ديسمبر ١٩٧٥ ) .

(٢) انور السادات : ذكريات الايام الاولى (الاهرام فى ٧ سبتمبر ١٩٧٥)، قصة الثورة كاملة ص ٥١ — ٥٢ (كتاب الهلال عدد ٦٤ ) ، لطفى واكد : حركة الضباط الاحرار ( الكاتب يوليو ١٩٧٤ ) . وقد اخرج عبد المنعم عبد الرؤوف قبل الثورة لاصراره على التمسك بانتماؤه العضوى فى جماعة الإخوان ، فأصبح العدد تسعة . ثم اضيف اليهم بعد نجاح الثورة خمسة هم : اللواء محمد نجيب ، ويوسف صديق ، وحسين الشافعى ، وعبد المنعم امين، وزكريا محيى الدين ، فأصبح عددهم أربعة عشر ( محضر حديث مع خالد محيى الدين ) .

(٣) جمال عبد الناصر : المرجع المذكور .

(٤) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٢١ . انظر ايضا محضر حديث الدكتور ابراهيم الطحاوى ، وهو يقدر عدد الضباط الاحرار الذين خرجوا ليلة الثورة بـ ٨٠ ضابطا .

(٥) محمود الجيار: الاسرار الشخصية لجمال عبد الناصر ( روز اليوسف فى ٥ يناير ١٩٧٦ ) .

(٦) حديثى مع فاروق الانصارى يوم ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ . ويقول ان حسين الشافعى مدير سلاح الفرسان ، كان يجمع الضباط الاحرار ، فصدرت التعليمات اليه بتوقيف هذه الاجتماعات وهذا لحرمان الضباط من العمل السياسى .

(٧) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٥٧ . ٥٨ .

(٨) نفس المصدر ص ٥٩ ، احمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣١١ . وقد اورد محمد نجيب فى اسباب اتخاذ هذا الاجراء الخطير ، ان المعلومات التى وضعت امامه كانت تؤكد ان هناك خطة مدبرة لاعتقال اعضاء مجلس القيادة . وعندما اراد وضع هؤلاء الضباط فى ميس احلى الوحدات ، قوبل

بمعارضة شديدة على اساس ان وضع هؤلاء فى اى ثكنة من الثكنات ، سوف يؤثر فى زملائهم ، مما يدفع الامور الى مزيد من الانفجارات . لذلك اصدر امره باخلاء سجن الاجانب من كل نزلائه ليكون بمثابة معتقل خاص لهؤلاء الضباط !

(٩) محمد نجيب : نفس المصدر ، احمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣١٤ • ٣١٥ •

(١٠) محمد نجيب : نفس المصدر ص ٦٠ •

(١١) احمد حمروش : صفحة من يوليو على فراش المرض ( روز اليوسف ١٧ فبراير ١٩٧٥ ) •

(١٢) محمد نجيب : المرجع المذكور •

(١٣) محضر حديث مع الدكتور رفعت السعيد •

(١٤) المصرى فى ٣ سبتمبر ١٩٥٢ •

(١٥) محضر حديث مع خالد محيى الدين ، انظر ايضا محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٠٩ •

(١٦) محضر حديث مع ابراهيم الطحاوى ، انظر المرسوم بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ فى شأن نقابات العمل ( وزارة العدل : المرجع المذكور ص ٥٥٧ ) •

(١٧) انظر خالد محيى الدين : الامة مصدر السلطات ، « الطريق الى ديمقراطية اقتصادية » ، « النقابة مدرسة السياسة » ( التحرير فى ١٤ يناير ، ١١ مارس ، ٨ ابريل ١٩٥٢ ) •

(١٨) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٦٤ ، ٦٥ ، ٦٨ ، ٦٩ ، ٨٥ ، ٩٨ ، ١١٠ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٠ •

(١٩) نفس المصدر •

## الفصل السابع

### أزمة مارس ١٩٥٤

#### أحداث ٢٣ - ٢٨ فبراير ١٩٥٤

قلنا ان استقالة اللواء محمد نجيب تعتبر المفجر الحقيقى لأزمة مارس ١٩٥٤ . ويهمنى هنا القاء الضوء على الاحداث الهائلة التى ترتبت على هذه الاستقالة ، والتى اضطربت بها مصر فى الفترة من ٢٣-٢٨ فبراير ١٩٥٤ .

ففى يوم ٢٣ فبراير ، كانت سلسلة التجاهلات من جانب مجلس الثورة اللواء محمد نجيب قد بلغت نهايتها . وكان من المقرر عقد اجتماع لمجلس الثورة فى ذلك اليوم . وعلم اللواء محمد نجيب بذلك ، فحضر الى مكتبه فى مقر القيادة ، وطلب الى

أعضاء مجلس القيادة الصعود اليه لعقد الاجتماع في مكتبه .  
ولكن الاعضاء تباطؤوا في تلبية طلبه . وعندما أعاد الكرة أجيب  
بالاعتذار بحجة أن العدد لم يكتمل . وعندئذ كتب اللواء نجيب  
استقالته وأرسلها في مظروف الى جمال عبد الناصر مع اسماعيل  
فريد ، وخرج من مقر القيادة تاركا الضباط أمام أخطر أزمة  
تهدد الثورة .

وكان على المجلس أن يبت في الاستقالة . وانقسم الرأي:  
فبينما رأى البعض قبول الاستقالة ، رأى البعض الآخر الاقالة  
واعلان ذلك للناس (١) . ولكن خالد محبى الدين اعترض على  
قبول الاستقالة ، لما خشيه من أن يؤدي ذلك الى قيام ثورة .  
وعندما رأى أن الاتجاه العام في المجلس الى قبول الاستقالة ،  
عرض استقالته هو الآخر . فطلب اليه المجلس ارجاء استقالته  
حفاظا على تماسك المجلس أمام الشعب . وقد وافق خالد على  
شريطة أن يعفى من التوجه الى سلاح الفرسان لاقتناع الضباط  
بإخراج نجيب . وقرر المجلس تعيين جمال عبد الناصر رئيسا  
لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

على أن الموقف انفجر في سلاح الفرسان عندما وصل  
اليهم نبأ تنحية محمد نجيب . فلقد سبق لهؤلاء أن حضروا  
اجتماعا في مجلس قيادة الثورة بالجزيرة دعا اليه المجلس في  
اليوم السابق ، لمناقشة مسألة الاستقالة التي قدمها نجيب ،  
وحضر الاجتماع جمال سالم وصلاح سالم وأحمد طعيمة وإبراهيم  
الطحاوي ومجدي حسنين وغيرهم . وقد عرض صلاح سالم  
الخلاف بين محمد نجيب ومجلس الثورة ، وقال ان البدائل  
المطروحة أمام مجلس الثورة ثلاثة : اما أن ينحى مجلس قيادة  
الثورة ويتشكل مجلس جديد . واما التوفيق بين محمد نجيب  
ومجلس الثورة ، وهذا مستحيل . واما قبول استقالة نجيب  
وقد اعترضت غالبية الضباط الموجودين على البديل الاول  
بتنحية مجلس الثورة ، لانه يتضمن تصفية الثورة . وتبدت

أثناء النقاش حوله المصالح التي تأسست لضباط الصف الثاني والمرتبطة باستمرار الثورة . فقد صاح الصاغ مجدى حسنين معترضاً قائلاً «بلثغته» المعروفة : «أنا ثاغ (صاغ) كيف أعود فأعظم قائمقام ؟» . كذلك رفضت الاغلبية تنحية اللواء نجيب ، نظراً لما يتمتع به من صورة لامعة مؤثرة بين الجماهير . وبذلك استقر الرأي على البديل الثانى - أى البديل المستحيل ! - وطالبوا بضرورة التوفيق بين محمد نجيب ومجلس الثورة .

هل أن مجلس الثورة لم يعر هذا الرأي اهتماماً كما رأينا فقد فوجئ ضباط الفرسان فى اليوم التالى ٢٥ فبراير بالصحف تنشر خبر قبول استقالة محمد نجيب . وهنا تزعم اليوزباشى أحمد المصرى وفاروق الانصارى والملازم أول محمود عبد العزيز حجازى حركة مطالبة بعقد اجتماع للضباط فى الساعة السادسة مساءً . وتم ذلك بالفعل ، وطلب الضباط حضور حسين الشافعى ، ولكن عبد الناصر عندما علم بالاجتماع حضر بنفسه . وبدأت مناقشة محتدمة طويلة . فقد حدثت محاولات من البعض لتجريح محمد نجيب على انه سكير ، بما لا يتفق مع جلال منصبه ، وواجهها البعض بنقد التصرفات الشخصية لأعضاء مجلس الثورة ، والتي تتصل بالزواج والحب والطلاق وغيره !

وقد تنصل عبد الناصر من مسئولية هذه التصرفات ، واستشهد بنفسه قائلاً : «حد يقدر يقول على حاجة ؟» ثم أثارت قضية الديمقراطية ، فرد عبد الناصر بأن مجلس الثورة يمارس عمله بطريق الديمقراطية ، فالقرارات تؤخذ بالأغلبية ! وقد رد أحد الضباط قائلاً : ان هذا يعتبر حكماً فردياً لانه قاصر على مجلس الثورة ، والشعب لا رأى له . ووقف ابن محمد نور الدين ، الزعيم السودانى ، وهو ضابط فى السلاح قائلاً : «أنا قادم من السودان ، وأقول لكم : أنتم خسرتم السودان ، لان علاقة محمد نجيب بالسودان.



علاقة دم . فأعيدوا إلينا محمد نجيب . ثم صاح أحد الضباط قائلاً : « ترى لو أن الطلبة خرجت في مظاهرات تطالب بعودة محمد نجيب ، هل نصوب بنادقنا إلى صدور الطلبة ؟ لا . . . لن نصوب بنادقنا إلى صدور أبناء الشعب ! وقد أفهم عبد الناصر . وفي أثناء المناقشات تصادف عودة مجموعة

من الدبابات كانت في الخارج إلى السلاح للمبيت . فتقلص وجه عبد الناصر لدى سماع هديرها المزعج خشية انقلاب . وقد طمأنه الضابط بأن « هذا تروب Troop راجع » (٢) !

تحددت مطالب ضباط الفرسان في مطلبين حملهما عبد الناصر معه إلى زملائه أعضاء مجلس قيادة الثورة : الأول، عودة محمد نجيب بدون سلطة كرئيس لجمهورية برلمانية .

والثاني ، استعجال على ماهر للفراغ من مهمة اعداد الدستور . وقد أوصى عبد الناصر بالاستجابة وارجاع نجيب ، على أن تسند رئاسة الوزارة إلى خالد محيي الدين . وقد علل الاقتراح الأخير ، بأنه لا يستطيع التعاون مع محمد نجيب ، وأن خالد هو الذي يستطيع التعاون معه . وقد اعترض بعض الأعضاء خوفاً من أن يقلب خالد البلاد إلى الشيوعية ! ولكن عبد الناصر طمأنهم من هذه الناحية (٣) .

وطبقاً لرواية فاروق الانصارى ، فإن عبد الناصر عاد إلى سلاح الفرسان عند الفجر ومعه خالد محيي الدين ، وأبلغ الضباط بأن مجلس قيادة الثورة قد قرر عودة محمد نجيب ، وتنحى مجلس قيادة الثورة ، وعودة الضباط إلى ثكناتهم ، وتولى خالد محيي الدين رئاسة الوزارة ، وعودة الحياة النيابية . وقد صفق الضباط لهذه القرارات . ولكن مسألة اسناد الوزارة إلى خالد محيي الدين ، أثارت في نفوسهم الشك ، فسألوا عبد الناصر عن العلة في ذلك . وقد رد بأنه يثق في خالد ولا يثق في محمد نجيب . ولكنهم ردوا بأن تعيين خالد محيي الدين قد يؤخذ من جانب الأسلحة الأخرى

سى الجيش على أنه انقلاب يقوم به سلاح الفرسان ! فوعدهم  
عبد الناصر بأنه لن يعود الى بيته الا بعد أن يمر على الاسلحة  
لأنها حقيقة الامر (٤) .

فى ذلك الحين ، كان مجلس الثورة قد كلف خالد محيى  
الدين بالتوجه الى محمد نجيب للحصول على موافقته على العودة  
كرئيس لجمهورية برلمانية (أى بدون سلطات) . ويقول  
خالد محيى الدين انه ذهب اليه ومعه كل من شمس بدران  
وعباس رضوان وعماد ثابت ، واستطاعوا اقناعه بذلك ،  
بعد أن امتنع عن العودة على هذا الأساس لأنه سيكون بلا  
سلطة! ، (٥) .

على أن نبأ تصفية الثورة لم يكد يصل الى أسماع الضباط  
فى الاسلحة الاخرى ، حتى صدموا صدمة شديدة . فقد  
أخذوا يتقاطرون على مبنى القيادة بكوبرى القبة ومعهم  
أنصارهم ليعلنوا تمسكهم بمجلس قيادة الثورة . ويذكر  
أحمد حمروش أن الذى تزعم المعارضة للقراراتهم : البكباشى  
أحمد أنور قائد البوليس الحربي ، والصاغ مجدى حسنين،  
وقائد الجناح وجيه أباطه ، واليوزباشية كمال رفعت، وحسن  
التهامى ، ومحمد أبو الفضل الجيزاوى ، والصاغ سعد زايد .  
وتوجه بعض ضباط المدفعية المضادة للدبابات وحاصروا  
سلاح الفرسان من جهة الشارع ، وجنود احدى كتائب مدافع  
الماكينة وجهت مدافعها نحو أسلاك السلاح من داخل ثكنات  
العباسية . كما حول البوليس الحربي مسار عربات وأوتوبيسات  
سلاح الفرسان واعتقل من بها من الضباط ، حتى بلغ عدد  
المعتقلين أربعين ضابطا . وأخرج على صبرى ووجيه أباطه  
الطائرات لتحلق فوق سلاح الفرسان (٦) !

وعلى هذا النحو اتخذ الصراع شكل صدام بين سلاح  
الفرسان من جانب ، وبقية الاسلحة الاخرى من جانب آخر!  
ولما كانت فكرة تعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزارة هي

المسئولة عن اتخاذ الموقف هذه الصورة ، حيث بدأ للأسلحة الأخرى أن سلاح الفرسان قد دبر انقلاباً شيوعياً ، ولما كانت هذه الفكرة من وحي عبد الناصر ، وقد تنبه لها ضباط الفرسان وناقشوه فيها ولكنه أصر عليها ، فإن هذا يجعلنا نشك في أن عبد الناصر قد لجأ إلى هذه الحيلة عمداً لإظهار الأمر بالفعل في صورة انقلاب شيوعي يقوم به سلاح الفرسان لتصفية الثورة وفرض خالد محيي الدين ، حتى يستفز الأسلحة الأخرى إلى الوقوف في وجه الانقلاب !

على كل حال ، فعندما عاد خالد محيي الدين من مقابلة محمد نجيب السالفة الذكر ، كان الموقف قد انقلب رأساً على عقب . وبدلاً من أن يواجه خالد محيي الدين مهمة تأليف الوزارة ، وجد نفسه يواجه الاعتداء والتهديد بالاعتقال . فقد اقترح جمال سالم ، في وجود خالد محيي الدين ، اعتقاله ، على أساس أنه قد عبأ سلاح الفرسان بأرائه على نحو هدد الثورة . وقد أيدته في هذا الاقتراح صلاح سالم وحسن إبراهيم . ولكن عبد اللطيف البغدادى اعترض على الفكرة ، على أساس أن خالد لم يخف رأيه عن المجلس ، وأنه سبق أن قدم استقالته فلم تقبل ، ومن ثم فإن المسئولية تقع على المجلس . واقترح ، بدلاً من الاعتقال ، إبعاد خالد إلى الخارج

أو إلى أي جهة أخرى داخل القطر . على أن عبد الناصر أثار في هذه اللحظة نقطة هامة هي أن المسألة الأكثر إلحاحاً ليست هي مسألة خالد ، وإنما مسألة اللواء نجيب : هل يقرر المجلس عودة نجيب أم لا ؟ لأنه إذا أقر المجلس عودة نجيب ، فلن يكون هناك بطبيعة الحال أي تفكير في إبعاد خالد !

عند هذا الحد كان الإرهاق قد نال مناله من الضباط . فقرروا أرجاء البت في هذه المسألة حتى ينالوا قسطاً من النوم . وعندئذ طلب إليهم جمال عبد الناصر منحه سلطة اتخاذ أي قرار قد تقتضيه الظروف أثناء نومهم . ولم يدر أنه

سوف يستخدم هذه السلطة بعد أقل من ساعتين (٧) !

على كل حال ، ففي الوقت الذي كان خالد محيي الدين يواجه الاعتداء والاعتقال • كان محمد نجيب يواجه الاعتقال أيضا وكان عبد المحسن أبو النور ، الذي كان يتولى قيادة حرسه في ذلك الوقت • قد تمكن «بطريق الخيانة والغدر» - حسب وصف محمد نجيب - من تجريد جنوده من سلاحهم • واستدعى قوة من الجيش كانت تتجمع على بعد كيلو مترين من منزل نجيب قامت باعتقالهم ، وتغيير الحرس ، وحددت إقامة محمد نجيب • وقطعت عنه خطوط التليفون • وقد تغير الموقف بعد أن وفد إليه خالد محيي الدين يخبره بقرار عودته الى رئاسة الجمهورية وتعيينه رئيسا للوزراء • ولكن هذا التغيير لم يستمر طويلا ، فلم يكده ينصرف خالد بساعة واحدة ، حتى تعرض اللواء نجيب لمغامرة من أغرب المغامرات التي وقعت في هذه الظروف المحتدمة ، حين توجه اليوزباشيان كمال الدين رفعت وداود عويس لاعتقاله ، دون أمر من مجلس قيادة الثورة ! ولما أخبرهما بما حمله اليه خالد محيي الدين ووفد الضباط المرافقين له ، وطلب اليهما السماح له بالاتصال التليفوني ، رفضا ذلك تحت تهديد السلاح ، ثم دفعاه الى عربة اسرعت به الى مبنى سلاح المدفعية بالمأظنة ، حيث حضر اليه اليوزباشي حسن التهامي ومعه خمسة من الضباط ، ووجه اليه تهمة الاشتراك مع خالد محيي الدين في انقلاب شيوعي (٨) ! وقد انتهى الامر باعادة محمد نجيب الى منزله بأمر عبد الحكيم عامر ، الذي أنب كمال رفعت لما فعل (٩) وعلى هذا النحو كانت شهية ضباط الصف الثاني للسلطة تتفتح وتحملهم الى احداث ٢٦-٢٩ مارس ١٩٥٤ •

على كل حال ، ففي الوقت الذي كان يجري فيه تحرك الصف الثاني من الضباط على النحو الذي مر بنا ، ليفرض على مجلس قيادة الثورة الرجوع عن قراراته بشأن عودة اللواء محمد نجيب

وتعيين خالد محيي الدين وتصفية الثورة كانت عجلة الاحداث تدور دورة كاملة لتعود بالموقف الى ما كان عليه قبل تحركات الاسلحة ضد سلاح الفرسان ! وكانت القوى التي ادارت العجلة تلك الدورة الكاملة هي قوى شعبية هذه المرة بالدرجة الاولى .

انقضى الوقت الذي كان مجلس قيادة الثورة يناقش مصير اللواء نجيب ، كانت تتحرك جموع هائلة تسوقها قيادات الاخوان المسلمين التي بقيت خارج الاعتقال ، وتشترك فيها قواعد الوفدين الديموقراطية العريضة وأجنحة من الحزب الاشتراكي ، تطالب بعودة محمد نجيب وسقوط الدكتاتورية وعند نهاية كوبرى قصر النيل هاجمت قوة من البوليس وقوات من البوليس الحربى المتظاهرين ، وقدر عدد المصابين بثلاثة عشر شخصا ، غير رجال البوليس (١٠) . ولم يمنع ذلك من وصول حشود هائلة الى ميدان عابدين وهى تهتف : محمد نجيب أو الثورة ، الى السجن يا جمال ، الى السجن يا صلاح !

وقد كانت هذه الحشود الضخمة هي التى رآها صلاح سالم ، وهو يتوجه الى بيت صديقه جلال فيظى ليستريح عنده ساعات تهيئا للعودة الى مجلس الثورة لاتخاذ قرار فى شأن نجيب . فعاد الى عبد الناصر مسرعا ينقل اليه صورة ما رأى ، ويبدى رأيه بأنه لا مناص من عودة محمد نجيب ، الا اذا قرر مجلس الثورة الاصطدام بالشعب (١١) .

وفى نفس الوقت كان ضباط الاسكندرية يدلون بأصواتهم فى صف اللواء نجيب . فلم يكذب يداع بيان مجلس الثورة بقبول استقالة نجيب ، حتى ابدى ضباط المنطقة الشمالية اعتراضهم على ذلك فى اجتماع عقده معهم حسن ابراهيم فى نادى الضباط موفدا من مجلس القيادة . وعندما حاول الطعن فى نجيب من الناحية الشخصية ، اعترض عليه اليوزباشى أمال المرصفى ، عضو تنظيم قسم الجيش فى حدتو سابقا ، وأيده



الضباط فى ذلك بالتصفيق . كما أبدى الضباط نفس الرأى للبكباشى صلاح الدين مصطفى عندما أرسله مجلس الثورة للتعرف على رأى ضباط الاسكندرية ، وصارحه الضباط - كما يقول حمروش - « بأننا لا يمكن ان نقف ضد الحرية والديموقراطية التى ينادى بها نجيب ، والتى خرجنا من أجلها ليلة ٢٣ يولية » (١٢) . ولم يلبث ضباط الاسكندرية ان ارسلوا وفدا من ضباط الاسلحة وصل سريعا الى القاهرة ليبلغ عبد الناصر اصرار الاسلحة على عودة محمد نجيب . وقد جاء هذا الوفد فى الوقت نفسه الذى كانت جحافل الشعب تملأ الشوارع مطالبة بعودة نجيب (١٣) .

لذلك فحين أبلغ صلاح سالم عبد الناصر عن الحشود التى رآها فى ميدان عابدين ، وأبدى رأيه بضرورة عودة نجيب ، لم يجر عبد الناصر جوابا . وقد كرر صلاح سالم عليه الاقتراح عدة مرات دون أن ينبس ببنت شفة . وعندئذ قام بوصفه وزيرا للإرشاد القومى بإذاعة بيان فى السادسة من مساء يوم ٢٧ فبراير ١٩٥٤ يعلن فيه دعوة محمد نجيب (١٤) . وفى صباح اليوم التالى نشرت الصحف بيانا بأن المجلس قرر دعوة اللواء محمد نجيب للعودة الى رئاسة «الجمهورية البرلمانية المصرية» ، ورد اللواء محمد نجيب على هذه الدعوة بكتاب يقول فيه : «لقد قبلت رئاسة الجمهورية البرلمانية المصرية» (١٥) .

على ان البيان قد اغفل ما اتفق عليه من قبل من تعيين خالد محيى الدين رئيسا للوزراء ، الامر الذى يعكس ثقل تدخل الاسلحة ضد سلاح الفرسان . وفى الواقع ان الموقف فى ذلك الحين ، قد أصبح متوازنا بالنسبة للثورة . فاذا كانت هناك تحركات شعبية وقطاعات عسكرية تريد عودة محمد نجيب وعودة الحياة الديموقراطية ، فهناك ايضا تحركات عسكرية تريد استمرار الثورة . ومعنى ذلك ان الصراع لم يحسم بعد .

## قرارات ٤-٥ مارس ١٩٥٤ :

على ان اهم نتيجة لتحركات الاسلحة المؤيدة لاستمرار الثورة ، هي دخول فكر عبد الناصر مرحلة جديدة . فحتى ذلك الحين ، كانت سياسة عبد الناصر تقوم على طرح البديلين المتناقضين : اما استمرار الثورة على نفس الخط الذي تسير فيه ، واما تصفيتها وعودة الجيش الى ثكناته وعودة العهد القديم . وكانت الفكرة المنطوية وراء طرح هذين البديلين النقيضين ، هي انه لا يوجد من انصار الثورة من يؤيد بصفة مطلقة الخط الدكتاتوري الذي تسير فيه . ولا يوجد من انصار الديمقراطية من يؤيد تصفية الثورة بصورة مطلقة ! فالغالبية الكبرى في كل من المعسكرين تنشئ المرحلة التأليفية ، التي تمتزج فيها ايجابيات الاتجاهين ( الثورة بالديموقراطية ) وتسقط سلبياتهما ( الدكتاتورية ، وأوضاع العهد القديم ) . وعلى هذا الاساس ، فان طرح أى من البديلين النقيضين سوف يستفز على الفور المعارضين من داخله ومن خارجه ، وسيعطل كل منهما الآخر . ولما كانت الثورة بالفعل فى الحكم ، وتسير على نفس الخط الذى تسير فيه ، فان هذا التعطيل لن يضرها شيئاً !

على أنه بعد أن اتخذ الصراع داخل معسكر الثورة شكلا خطيرا بتحريك الاسلحة ضد سلاح الفرسان وضد اتجاه تصفية الثورة ، حتى كاد الامر يؤدى الى نشوب قتال . وبعد أن تحرك المعسكر المضاد للدكتاتورية بمظاهرات هائلة بما كاد يهدد بصدام بين الجيش والشعب - فعندئذ انتقل فكر عبد الناصر الى المرحلة التأليفية ، أى استمرار الثورة فى الحياة السياسية مع عودة الديمقراطية .

وهذا هو مغزى قرارات ٤ مارس ١٩٥٤ ، التي كانت تمثل استجابة للمطالب الجماهيرية بعودة الحياة الديمقراطية . وكان القصد منها ازالة معلق بأذهان الشعب من اتجاهات الثورة

الدكتاتورية ، تمهيدا لنزولها في حقل الحياة السياسية مع  
القوى السياسية الاخرى . وقد نصت هذه القرارات على : الغاء  
الرقابة على الصحف والنشر ابتداء من ٦ مارس ، وتحديد موعد  
اجتماع الجمعية التأسيسية يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ ، وأن يكون  
تكوينها « بالاقتراع المباشر » (١٦) .

على أن اجراءات الثورة في القمع والتطهير وتصفية القوى  
السياسية دون تمييز ، فضلا عن سوابقها في الانتفاض على  
وعودها ، قد ولد اتجاهات عدائية وأزمة ثقة لدى جميع القوى .  
سواء منها العسكرية أو المدنية ، المناصرة لعودة الديمقراطية .  
وكان اعتقاد هذه القوى أن الثورة ستسوف تتراجع في هذه  
القرارات اذا سنحت لها الفرصة . لذلك فقد أخذت تتحرك في  
هذا الاطار .

فلم تكده تصدر قرارات ٤-٥ مارس ، حتى جرت محاولة  
تنفيذ انقلاب عسكري ضد الثورة ، تشترك فيه المدفعية  
والفرسان . وكان مدبر الانقلاب هو البكباشي عبد الحميد لطفى  
الضابط بسلاح المدفعية ، والذي بعث برسالة مع الضابط احمد  
حمودة الى خالد محيي الدين ليضمن له اشتراك الفرسان في  
الانقلاب . ولكن خالد محيي الدين كان في تقديره ان مصر  
لا تحتمل ان يحكمها ضابط يساري ، كما ان لعبة الانقلابات  
العسكرية لا نهاية لها ، فهي سلاح ذو حدين ، وقد تودى  
بالبلاد الى هوة ليس لها قرار . فضلا عن ذلك فان قرارات  
٤ - ٥ مارس كانت تمثل منطلقا صالحا للثورة تمضي فيه الى  
نهايتها الديمقراطية (١٧) . وعلى هذا النحو ماتت الفكرة في  
المهد .

اما اللواء محمد نجيب ، فكان بعد عودته الى رئاسة الجمهورية  
يدون سلطة ، قد وجد من الفراغ والوقت ما جعله يقضيها في  
مهاجمة الثورة والدعوة للديموقراطية واستقطاب القوى  
الليبرالية وأنصارها الى جانبه . ولما كان هذا الموقف يعرقل

تنفيذ فكرة عبد الناصر في اشتراك الثورة في الحياة السياسية الدستورية الجديدة ، فقد كان من المهم ان يعود نجيب الى حظيرة الثورة ، فتقرر أن تعود الاوضاع الى ما قبل استقالة نجيب ، وأسند اليه قيادة الثورة ورئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء ، بجانب منصب رئيس الجمهورية ، وأصدر المؤتمر المشترك المكون من مجلس قيادة الثورة ومجلس الوزراء يوم ٨ مارس قرارا بذلك (١٨) .

وفي تلك الاثناء كان مجلس قيادة الثورة يناقش الشكل الذي سيتحول اليه في ظل النظام الليبرالي الجديد . واستقر الرأي على أن يكون هذا الشكل هو حزب باسم الحزب الجمهوري ، أو الحزب الاشتراكي الجمهوري . وأخذ الدكتور راشد البراوي ، يعاونه البكباشي سمير حلمي والبكباشي محمد صدقي سليمان ، في وضع برنامج الحزب على أساس تقدمي يختلف عن برامج الاحزاب الاخرى ، ولكنه لا يتجاوز « المبادئ الاشتراكية المعتدلة » (١٩) .

على أن القوى الليبرالية ، التي كانت تتكون في ذلك الحين من القوى البورجوازية القديمة ، متحالفة مع المثقفين الليبراليين ، ومن قوى اليسار ممثلة في الشيوعيين والاشتراكيين ، أخذت بدافع عدم ثقتها في وعود الثورة كما ذكرنا ، تركز جهودها في طردها من الحياة السياسية الجديدة بلا رجعة . قرفعت شعارات عودة الجيش الى ثكناته فورا ، وإعادة الحياة النيابية فورا ، واسقاط وزارة الثورة ، وتأليف وزارة مدنية ، والافراج عن المعتقلين . وأخذت استفزازاتها للثورة تتزايد ، لتسلب من مجلس قيادة الثورة الكسب الشعبي الذي حصل عليه بقرارات ٤ - ٥ مارس ، وحتى أصبح من المشكوك فيه كثيرا أن تتمكن الثورة ، بعد ان تتحول الى حزب ، من ايجاد موطئ قدم لها في الحياة الدستورية الجديدة ، بعد أن صور هذا التحول في شكل هزيمة تحت ضغط شعبي فعال . وقد عبرت جريدة الجمهورية

فى ذلك الحين عن ذلك فقالت :

«ما من شك فى أن الثورة لم تقرر الاسراع فى رد كافة السلطات الى الامة لكى تضع دستورها ، الا لما تبينته من أن أغلبية الامة الساحقة تؤيد هذه الثورة ، وتقدر ما قامت به من جسام الامور ، وانها سوف تتبنى هذه الثورة وتسير على نهجها . وهى باعلانها «القرارات الديموقراطية الاخيرة» قد زادت شعبيتها ، ولن يبقى لها من خصوم غير الظلمة والفاستدين الموتورين الذين قضت عليهم تلك الثورة وكشفت عن الشعب أذاهم . والواقع ان هذا التطور الاخير الذى عزز شعبية الثورة وزاد من اطمئنان الامة اليها ، قد أفزع - فيما يبدو - محترفي السياسة ومستغلى الشعب ومضليليه ، فشمروا عن ساعد الجدد

لكى يجرّدوا الثورة من الكسب الشعبى الاكيد الذى كسبته بتطورها الاخير عندما أطلقت حرية الصحافة وأخذت تصفى المعتقلات . . كل هذه الحقائق توضح تلشعب الهدف الحبيث الذى يكمن حول حملة التشكيك التى يقوم بها محترفو السياسة ، ثم حملة المزايدات السخيفة التى يتصايحون بها عندما يدعون الى اطلاق الحريات والافراج عن المعتقلين والغاء الاحكام العرفية واباحة تكوين الاحزاب ، مع علمهم الاكيد ان كل هذه المسائل أمور قد قررت فعلا وأصبحت مفروغا منها ، وهى كل يوم فى سبيلها الى التنفيذ ، ا (٢٠)

فى ذلك الحين كانت العلاقة بين اللواء نجيب ومجلس الثورة، تتطور الى أزمته الثانية الحاسمة . فعلى الرغم من استعادة محمد نجيب سلطاته ، الا أنه كان يحس بأنه مسلوب السلطة على يد الجيش ، بسبب قادة الوحدات الذين يذكّران عبد الناصر وعبد الحكيم عامر قد عيناهم ليكونوا اتباعا لهما ! ولذلك فقد كان همه تصحيح هذا الوضع على وجه السرعة حتى يضمن فوزه فى الصراع . ولذلك فعندما طلب اليه الدكتور السنهورى فى لقاء له به ، حضره كل من سليمان حافظ والدكتور عبد الجليل



العمرى ، تحديد الضمانات لتصفية التوتر بينه وبين أعضاء مجلس الثورة ، طلب أن يعين قادة الوحدات فى القوات المسلحة «بأمر جمهورى ، كما يجرى عليه الامر فى نظم الجمهوريات البرلمانية ، (٢١) » .

وكان فى تقدير محمد نجيب فى ذلك الحين أن وجود الاحزاب هو ركيزة الديمقراطية ، بعد أن كان فى ابان مجده قد صرح بأنها «قد ماتت ولفظت الانفاس ، وقامت مكانها رغبة عامرة ، فى رؤية مصر حرة متخلصة من هذه الاحزاب التى كانت تتنازع السلطان ولا شىء غير السلطان » (٢٢) . فلقد رأى الآن ان الموقف بالنسبة للاحزاب يبشر بخير : «فاحزاب الاقلية التى استندت الى قوة السراى فقط ، ضاع تأثيرها نهائيا وتبدد نشاطها ، وآثر قاداتها السلامة بعيدا عن نزاعات السلطة . وما أظن أن وجود بعضها كان يمكن أن يمثل خطرا ، لضياع مصدر تأييدها وهو السراى . وأما الوفد فقد استند الى برنامج شعبى يجعله قادرا على مواصلة دوره فى كسب تأييد الجماهير ، كما أن تصفية الاقطاع أضعفت من نوازع بعض الافراد فى قيادته ، وقوت أمل الشعب المنقف المطلع من جماهيره . والاخوان المسلمون جرفتهم الاحداث ليعلموا عن أنفسهم حزبا سياسيا لم يفلح التيار الدينى فى اخفاء حقيقته . والاحزاب والتنظيمات الاخرى يسارية كانت أو يمينية ، أمامها فرصة الاختيار فى مواجهة الجماهير . والانتخابات والديموقراطية التى تطلبها لم تكن خطوة الى الخلف ، وانما هى خطوة الى الأمام ، لأنها تحمل تعبيرا عن ارادة الجماهير فى الرقابة الشعبية والمشاركة الفعلية فى شئون الحكم » .

أما الهدف الثالث الذى كان يسعى اليه اللواء نجيب ، فهو طرح رئاسته للجمهورية للاستفتاء الشعبى . فقد أرقه فجأة أن النظام الجمهورى قد أعلن ، وأن رئاسته قد عينت ، دون

استفتاء الشعب ! ويعترف بالبائع الحقيقي له على هذا الهدف الثالث بطريقته الخاصة فيقول : «كنت أهدف من ذلك الى الحصول على تفويض شعبي يجعل اتجاهي للديموقراطية ذا صفة شرعية» .

وكانت قرارات ٤- ٥ مارس - كما ذكرنا - قد تضمنت اتخاذ الاجراءات «الفورية» لعقد «جمعية تأسيسية» عن طريق «الاقتراع العام» ، على أن تجتمع يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٤ . وقد دار حوار حول ما اذا كان من المتعين من الوجهة الدستورية عودة الاحزاب القديمة للوجود قبل انتخابات الجمعية التأسيسية ، وبذلك تكون هذه الانتخابات حزبية ، أم لا ؟ وكان من رأى سليمان حافظ ألا تكون الانتخابات حزبية . ومعنى ذلك عدم عودة الاحزاب . ولم يعن اللواء نجيب كثيرا بهذه المسألة ، لان اهتمامه كان منصرا بالدرجة الاولى وقتذاك الى مسألة الاستفتاء على رياسته للجمهورية . وقد انتهى سليمان حافظ والدكتور العمري الى اعداد مشروع تنظيم مقترح لنظام الحكم ولائحته في الفترة التي تبتت على انتخابات الجمعية التأسيسية ، ليكون أساسا لاستقرار العلاقات بين محمد نجيب ومجلس الثورة ، وقد تضمن تشكيلا وزارة مدنية تتولى السلطات التنفيذية والتشريعية وفقا للدستور المؤقت . ويتخلى مجلس الثورة عن أعمال السيادة فيما عدا تعيين وعزل رئيس مجلس الوزراء والوزراء بموافقة رئيس الجمهورية . ويكون الفصل بين رئيس الجمهورية والمجلس في حالة وقوع خلاف ، عن طريق هيئة تحكيم مكونة من ستة أعضاء ينتخب رئيس الجمهورية عضوين منهم ، ومجلس الثورة عضوين ، والجمعية العمومية لمجلس الدولة عضوا ، والجمعية العمومية لمحكمة النقض عضوا ، ويصدر القرار من خمسة أعضاء على الأقل . كما ينص المشروع على إلغاء الاحكام العرفية قبل ١٨ يونيو ١٩٥٤ (ذكرى اعلان الجمهورية) ،

والإفراج في خلال ذلك عن جميع المعتقلين الذين لم توجه لهم تهمة معينة تباشر النيابة تحقيقها . أما بالنسبة لانتخابات الجمعية التأسيسية ، فقد نص المشروع على أن تكون على أساس « لاجزبي » ، مع إجراء استفتاء شعبي على ما تم من إعلان الجمهورية وتعيين رئيس الجمهورية وعلى الإصلاح الزراعي . ولكنه لم يحدد موعدا لإجراء الانتخابات أو الاستفتاء (٢٣) .

وعلى هذا النحو ، كان الموقف ينتقل برمته شيئا فشيئا إلى يد اللواء نجيب ، الذي أعلن في اليوم التالي للأهرام أنه « ليس قلى نيته إنشاء حزب جديد » (٢٤) . بينما كانت كل القوى الديمقراطية تطالب في ذلك الحين بتصفية حركة الجيش وعودة الضباط إلى ثكناتهم . وإزاء هذا الوضع الذي سلب من الثورة مكاسب قرارات ٤ - ٥ مارس ، عاد عبد الناصر إلى سياسته القديمة : أما استمرار الثورة في الخط الذي تسير فيه ، وأما تصفيتها وعودة الأحزاب . وفي ٢٥ مارس اجتمع مجلس قيادة الثورة لحسم هذا الموضوع الحظير .

### قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٣

اجتمع مجلس قيادة الثورة كاملا بحضور كل من : محمد نجيب - جمال عبد الناصر - أنور السادات - خالد محيي الدين - عبد الحكيم عامر - كمال الدين حسين - زكريا محيي الدين - حسين الشافعي - صلاح سالم - عبد اللطيف البغدادي - جمال سالم - حسن إبراهيم .

وتقدم كل من عبد الناصر وعبد اللطيف البغدادي بالبديلين النقيضين . وكان اقتراح عبد الناصر تصفية الثورة ، فينتهى عمل مجلس الثورة يوم ٢٣ يوليو ، وتعود الأحزاب إلى وضعها السابق . وأما اقتراح عبد اللطيف البغدادي ، فهو إلغاء قرارات ٥ مارس واستمرار الثورة في

الطريق الذي بدأت به . وهو التطهير والمحاكمات ، وبصورة أشد .  
وكان واضحا أن الاقتراحين بتخطيط واحد .  
على أن الفريق الذي كان يرى استمرار الثورة بشكل  
ديموقراطي اعترض على الاقتراحين . فقد تساءل محمد نجيب  
قائلا : لماذا ؟ أحرىات كاملة أو تصفية كاملة ؟ واعتراض خالد  
محيي الدين قائلا : ان اقتراح عبد الناصر معناه إلغاء الثورة .  
واقترح بديلا تأليفيا بالتمسك بقرارات ٥ مارس وبأن تجري  
انتخابات الجمعية التأسيسية بدون أحزاب ، وعلى ألا تدخلها  
القيادات السياسية التي ارتكبت جرائم في حق الوطن ، أو  
صوتت تأييدا لاية قوانين مضادة للحريات . وكذا رؤساء  
الأحزاب ، والذين طبقت عليهم قوانين الاصلاح الزراعي ،  
وسوف تخلق المناقشات حول الدستور القادم أحزابا  
وتكوينات سياسية جديدة ، وفي الوقت نفسه تؤلف الثورة  
حزبا . ولكن عبد الناصر أصر على التصويت على الاقتراحين .  
واستمر الاجتماع خمس ساعات متصلة . أثار فيها البعض  
السماح بإعادة الحزب الشيوعي . وقد رد خالد محيي الدين  
بأن يترك ذلك للدستور الجديد الذي يحدد موقفه من الحزب  
الشيوعي . وأثيرت مسألة الافراج عن المعتقلين وعن النحاس  
والهضيبي وأحمد حسين ، وقد رحب محمد نجيب بذلك .  
وعبثا حاول فريق الحل التأليفى فرضه فى الاجتماع ، فقد  
أصر عبد الناصر على الموافقة على أحد الاقتراحين : اما الرجوع  
الى الشككات وإعادة الحريات كاملة ، واما استمرار الثورة  
حسب اقتراح البغدادى . وعندئذ وازاء هذه المفاضلة القاسية  
بين الثورة والديموقراطية ، لم تتردد القوى الثورية  
الديموقراطية فى اختيار الديموقراطية ، مضحية بالثورة ،  
بينما اختارت القوى الدكتاتورية الثورة ، مضحية  
بالديموقراطية . وكانت نتيجة التصويت ثمانية ضد أربعة  
لصالح اقتراح عبد الناصر . أما الأربعة فهم : جمال  
سالم ، وعبد اللطيف البغدادى ، وصالح سالم ، وحسن

ابراهيم • وصدرت قرارات ٢٥ مارس متضمنة :

- السماح بقيام الاحزاب •
- مجلس قيادة الثورة لا يؤلف حزبا •
- لا حرمان من الحقوق السياسية حتى لا يكون هناك تأثير على حرية الانتخابات •
- تنتخب الجمعية التأسيسية انتخابا حرا مباشرا ، وتكون لها السيادة الكاملة والسلطة الكاملة ، وتكون لها سلطة البرلمان كاملة ، وتكون الانتخابات حرة •
- حل مجلس قيادة الثورة يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٤ ، باعتبار الثورة قد انتهت ، وتسلم البلاد لممثلي الامة •
- تنتخب الجمعية التأسيسية رئيس الجمهورية بمجرد انعقادها (٢٥) •

كان اجتماع ٢٥ مارس ١٩٥٤ ملحمة حزينة وجدت فيها اقوى النورية الديموقراطية نفسها وجها لوجه امام اختيار مرير وضعها فيه عبد الناصر بقوة واقتدار ، وهو الاختيار بين الثورة والديموقراطية • وحين يجد الانسان الثورى نفسه فى هذا الاختيار التحكمى ، فان المعيار الوحيد للحكم هو الوضع الاجتماعى للبلاد ، هل هى فى حاجة ماسة للديموقراطية ، أم هى فى حاجة أمس للثورة ؟ • هل هى فى حاجة ماسة لممارسة حريتها وارادتها على حساب ضعفها وعلتها وموتها فى النهاية ، أم هى فى حاجة أمس لعملية جراحية ثورية ، حتى لو تمت على حساب حريتها ؟ •

على أن حركة التاريخ فى اتجاهها التقصى المحترم ، كانت تدفع الاحداث فى ذلك الحين فى مسيرتها الصحيحة ، كما سوف نرى •



## أحداث ٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤ :

كانت أوضاع القوى الوطنية عند صدور قرارات ٢٥ مارس على النحو الآتى :

أولا : الوفديون • وكانت قياداتهم مضروبة • لقد أفرج عن فؤاد سراج الدين ، ولكن ليبقى معتقلا فى مستشفى مجدى كما أفرج عن إبراهيم فرج ، ولكن ليبقى معتقلا فى القصر العينى • وأما مصطفى النحاس ، فقد ضوعفت عليه الحراسة فى منزله • (٢٦) وبذلك بقيت قواعد الوفد الجماهيرية العريضة بدون قيادة فى تلك الظروف الحاسمة •

ثانيا : الشيوعيون • بالنسبة لحدثو ، كانت قياداتها فى السجن • وفوق ذلك فقد تمزق التنظيم ببيان السجن الحربى ، وضاعت وحدته ، وأصبح كل مايشغل بال قواعده الجماهيرية فى تلك الظروف هو محاكمة القيادات التى أصدرت البيان ، بينما كان هم هذه القيادات منع العقاد مؤتمرا المحاكمة (٢٧) •

أما بالنسبة للتنظيمات الشيوعية الأخرى ، فإن الحزب الشيوعى المصرى كان يقف موقفا عدائيا من محمد نجيب ، حتى كان يسميه « البهلوان » ، كما كان يعادى مجلس الثورة ، ويرى عودة الجيش الى ثكناته • وبالتالي فلم يكن له أى دور لا فى مظاهرات أواخر فبراير المؤيدة لعودة محمد نجيب ، ولا فى أية مظاهرات أخرى تؤيد هذا الاتجاه • وفضلا عن ذلك ، فقد قبض على عدد كبير من أعضائه فى أوائل مارس ١٩٥٤ - كما ذكرنا - وبذلك أصبح خارج الأدوار •

على أن « طليعة العمال » ، بفضل نظام الأمن فيها ، كانت هى التنظيم الوحيد الذى بقى دون تحطيم • ولم يكن

لدى قياداتها اعتراض على محمد نجيب .  
ثالثا : الانتلجنتسيا . وكانت في ذلك الحين تتجمع في  
ثلاثة معاقل : الجامعة ، ونقابة الصحفيين ، ونقابة المحامين .  
وكان عبء النضال ضد حركة الجيش طوال شهر مارس  
يقع على عاتق هذه المؤسسات الديمقراطية التقدمية ، التي  
كانت تنبعث منها اعلی وأقوى الاصوات المطالبة بعودة الجيش  
والغاء الأحكام العرفية وإطلاق الحريات ، وبالتالي كان  
عداؤها قاطعا وحاسما لمجلس قيادة الثورة الأمر الذي ترك  
آثاره على ثورة ٢٣ يوليو ، التي تعتبر احلى سماتها : العداء  
للمثقفين !

رابعا : الاخوان المسلمون . وكانت قياداتهم في السجن  
ولكنهم كانوا القوة السياسية الوحيدة التي عاشت بعد ٢٣  
يوليو دون أن تحل أو يصادر نشاطها لعهد قريب . وكان  
موقف الاخوان العدائي من الاحزاب معروفا ، وكراهيتهم  
لعودة الاوضاع القديمة التي تتيح لحزب الوفد العودة الى  
الحكم معروفة . وقد رأينا كيف فشلت المفاوضات بينهم  
وبين اللواء نجيب في اواخر ديسمبر ١٩٥٣ بسبب اصرارهم  
على عدم عودة الاحزاب . ولكنهم من جانب آخر ، كانوا  
يكرهون عبد الناصر ، خصوصا بعد أن حل جماعتهم ووضعهم  
في السجون . وكانوا خلف مظاهرات ٢٧ - ٢٨ فبراير التي  
أعادت محمد نجيب .

خامسا : البروليتاريا . وكانت قاعدتها العريضة ، سواء  
منها ما كان يدين بالولاء للوفد أو الشيوعيين ، ترى ضرورة  
تصفية حركة الجيش وإطلاق الحريات . ولكن نقابات النقل  
المشترك - فيما عدا الترام - كانت لها مطالب قديمة ترى  
انه لا يتيسر تحقيقها الا على يد الثورة بالذات . وهي استيلاء  
البلدية على المجموعات التي لا تستطيع الوفاء بالتزاماتها ،  
وعدم توزيع المجموعة السادسة ، وإعادة المصولين ، والغاء

لوائح الجزاءات ، وتنظيم الاشراف على ادارة المرافق العامة ، وصرف المتأخرات (٢٨) . وكان السبب المميز لهذه النقابات عن نقابة الترام ، هو اختلاف الاجور والامتيازات في مجموعات الاوتوبيس عن مرفق الترام لحـد بعيد . فبينما كانت مجموعات الاوتوبيس تقع في يد ملتزمين من الرأسماليين شديدي الاستغلال لعمالهم ، مثل عبد اللطيف أبو رجيلة ، واخوان مقار ، والاسيوطي . وحكيم مرجان . وبالتالي كان العاملون في هذه المجموعات يعانون ضغطا

شديدة ، ويتعرضون لاضطهادات شديدة ، ويفصلون لـاقل الاسباب ، ولا يتمتعون بـاية رعاية طبية أو خدمات اجتماعية . كانت امكانيات شركة الترام ، وقدم عهدـها ونضـال نقاباتها القديم ، قد اتاح للعاملين فيها من المميزات ما جعلهم يمثلون بالنسبة لعمال الاوتوبيس ، ارسـتقراطية عمالية تتقاضى أجورا عالية وتتمتع برعاية صحية ممتازة ، ونظم عمل ولوائح جزاءات معقولة حتى ليكـذ ينعدم انفـصال بينهم فضلا عن حوافز مشجعة للعمل . وكانت قياداتها النقابية غالبا اما وفدية واما شيوعية .

وقد كانت هذه الفروق بين عمال الاوتوبيس وعمال الترام ، رغم اشتغالهم بمهنة واحدة ، تتكرر على مستوى الطبقة العاملة كلها . وكقاعدة عامة ، فان العمال الذين كانوا يعملون في شركات كبرى ، أجنبية كانت أو مصرية ، كانوا يتمتعون بامتيازات تفوق بكثير من يعملون في شركات صغرى تقوم بنفس العمل ويملكها أفراد رأسماليون - صغارا كانوا أو كبارا . وكانت الشركات الاولى هي الاقدم عادة والتي تأسست لها نقابات قوية بمرور الوقت . ومن الطبيعي أن الجانب من الطبقة العاملة الذي كان يتشبث ببقاء الثورة ، كان هو الجانب الذي رأى في بادرة الثورة بقانون الاصلاح الزراعي والاستيلاء على الملكيات الزراعية الكبيرة ، ارهاصا بما سوف يكون من استيلاء الثورة على المصانع والشركات

الصغيرة التي يعمل فيها ، والافلات بذلك من تحت سيطرة  
الرأسماليين . ولقد كانت المادة الحادية عشرة في المرسوم  
بقانون رقم ٣١٩ لسنة ١٩٥٢ في شأن نقابات العمال ،  
والتي تضع عقبات كبيرة في سبيل فصل أعضاء النقابات ،  
أصلح ما تكون في حالة العمال السالفين الذكر ، لان فصل  
النقابين فيهم كان شائعا ، بينما كان نادرا في حالة  
الشركات الكبرى . كذلك فان المادة ٢٨ من القانون ، والتي  
كانت تبيع للنقابات التي تتعلق بمهنة واحدة أو صناعة  
واحدة أو صناعات تشترك في انتاج نوع واحد ، تكوين  
اتحادات فيما بينها ، وكذا المادة ٢٩ التي تبيع للاتحادات  
السابقة تكوين اتحاد عام للإشراف على شئونها (٢٩) ، مما  
يناسب تماما أحوال هذه النقابات الضعيفة ، ويدفعها الى  
التشبث بالثورة .

سادسا : الضباط الاحرار . ولندع اللواء نجيب يصف  
وضع الضباط الاحرار في ذلك الحين . يقول : « أما الضباط  
الاحرار ، فقد كان البعض منهم يرتبط بمبادئ يقتنع بها .  
جانب منهم وقف معي ، مع الديمقراطية ، وتعرض من ذلك  
لأخطار حرمتهم فيما بعد من حريتهم والأمن في مستقبلهم .  
وجانب آخر وقف مع جمال عبد الناصر معتقدا أن موقفه  
يعتبر تراجعا عن أهداف الثورة . والبعض منهم لم يكن  
مرتبطا بأية مبادئ ، كان حريصا على المحافظة على مصالح  
نعم بها واستفاد منها . وجانب منهم كان قد تورط في اعمال  
قدرة جعلتهم يواجهون خطر المحاكمة اذا ذهب اليد المساندة  
لهم (٣٠) »

وفي ذلك الحين جرى التصارع بين اللواء محمد نجيب  
وعبد الناصر على اجتذاب هذه القوة الوطنية السالفة الذكر .  
وبالنسبة للوفديين ، فقد كان هناك رأي أطلقه أحمد الألفي  
عطية بانضمام جمال عبد الناصر وقيادة الثورة الى الوفد

واستبعاد من فسد من اعضائه القدامى من عضويته ، وبذلك يتاح للثورة العمل بشكل ديموقراطى ! (٣١) . وقد روى لى الدكتور ابراهيم الطحاوى أن أحمد الالفى عطية قد تكلم معه فى هذا المقترح رسميا باعتباره مقدما من الوفد . فذكر أنه فى خلال الازمة « زارنى أحمد الالفى عطية مندوبا عن الوفد ، وقال ان الوفد يعرض على مجلس الثورة الدخول فى الوفد ، ويكون جمال عبد الناصر سكرتيرا عاما للوفد ، ويكون مصطفى النحاس رئيس شرف ، وبقوة الوفد الشعبية سوف تنجح الثورة فى الانتخابات ويحكم باسم الوفد . وقد نقلت هذا الكلام الى جمال عبد الناصر ، ولكنه لم يقبل ، وقال أن هذا يعتبر تخليا عن مبادئنا ، فلقد أعلننا الثورة على تلك الاوضاع ، فكيف نقبل أن نكون جزءا منها دفاعا عن مصيرنا » (٣٢) .

ولعل هذا يفسر أنه بعد أن اطلق أحمد الالفى عطية اقتراحه يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ ، عادت جريدة المصرى فأعلنت يوم ٢٥ مارس تصريحاً لمن وصفته بأنه « مصدر يستطيع أن يتحدث باسم الوفد » أبدى فيه رأيه فى الموقف القائم ، وأعلن تمسك الوفد بالنظام الجمهورى البرلمانى ، والاصلاح الزراعى ، وعودة الحياة النيابية فوراً حتى تستقر الاوضاع . ثم وصف اللواء نجيب بأنه « يستحق تقدير الوطن » ، فقد عمل لصالح مصر الكثير (٣٣) وعلى هذا الاساس يكون الموقف قد تحدد بين عبد الناصر والوفد فى نفس يوم ٢٥ مارس ١٩٥٤ الذى صدرت فيه قرارات تصفية الثورة .

كانت القوة الشعبية الثانية بعد الوفد هى الاخوان المسلمون . ومع أن مظاهراتهم منذ اقل من شهر كانت هى التى أعادت محمد نجيب ، وقلبت موازين القوة بينه وبين عبد الناصر ، الا أن وجودهم فى السجن فى ذلك الحين ، وتعرضهم للايذاء والتعذيب ، كما جرى لعبد القادر عودة ،



كان يجعلهم فى مركز يمكن الضغط فيه عليهم . نذكرك فقد ارسل عبد الناصر وفدا اليهم فى السجن الحربى مكونا من محمد فؤاد جلال ، الذى ولى وزارة الشئون الاجتماعية فى حكومة محمد نجيب وبعدها وزارة الارشاد القومى فى تعديل ٩ ديسمبر ١٩٥٢ ، ومعهم آخرون . للتفاوض فى التعاون . وكما ذكر لى صالح أبو رقيق ، فان هذا الوفد ناشد قادة الاخوان انهاء الخلاف باسم الوطنية واسم مصر ، وطلب اليهم معرفة شروطهم . « فقلنا أن بيان مجلس قيادة الثورة بحل جماعة الاخوان المسلمين قد اتهمنا بالخيانة والتآمر مع الانجليز . فلا بد من صدور بيان آخر يكذب هذا الافتراء . فاببلغ الوفد هذا الكلام الى عبد الناصر ، وكان الحل الذى حملة اتينا أن يتم الافراج عنا ثم يزورنا عبد الناصر مهنئاً ويصافحنا ، فيكون فى ذلك رد اعتبار لنا . وقد وافقنا على ذلك ، اذ رأينا أنه اذا كان أحد قد اتهمنا بالخيانة ثم جاء إلينا مصافحاً ، فانه يكون : اما خائناً مثلنا . او كاذباً فى دعواه . وبالفعل أفرج عنا وزارنا عبد الناصر وصافحنا ، وكان فى ذلك رد اعتبار لنا » (٣٤) .

وقد كشفت جريدة المصرى أمر المفاوضات التى دارت بين عبد الناصر والاخوان فى ذلك الحين ، والنقاط التى تم التوصل اليها فى الاتفاق . فقد اوردت أنه قد تم يوم ٢٥ مارس اتصال بين « المسئولين » والهضيبى قبل الافراج عنه بشأن عودة جماعة الاخوان المسلمين الى نشاطها السابق . وقد تم الاتفاق معهم على ثلاث نقاط :

أولاً - تعود الجماعة الى سابق نشاطها وكيانها بدون أى حد من حرياتهما ، واعادة أموالها المصادرة ، وشعبها ، ومركزها العام .

ثانياً - الافراج فوراً عن جميع المعتقلين من الاخوان المسلمين ، مدنيين وعسكريين . مع اعادة من فصل منهم الى

## الخدمة العسكرية •

ثالثا - أن يصدر مجلس قيادة الثورة بيانا يوضح فيه حقيقة الاسباب التي اعتبرها داعية الى حل الاخوان • ويكون هذا البيان نهاية فصل الختام في هذه المسألة المؤسفة •

وذكرت المصري أن الهضيبي صرح بعد الافراج عنه بأن الإخوان المسلمين سيكونون بعد عودتهم ، «عونا للحكومة» على طرد الانجليز من منطقة قناة السويس ورد اعتداءاتهم • وفي منتصف الليل توجه عبد الناصر الى منزل الهضيبي حيث اجتمع به (٣٥) •

على كل حال ، فبهذا الاتفاق الذي تم بين عبد الناصر وقادة الإخوان ، يكون عبد الناصر قد سبق اللواء محمد نجيب الى العمل • وكان اللواء نجيب - كما رأينا - قد ضمن موقف الوفد يوم ٢٥ مارس ، بعد أن صرح المتحدث باسم الوفد بأن اللواء نجيب «يستحق تقدير الوطن» وأنه «عمل لصالح مصر الكثير» •

وفيما يبدو فان اللواء نجيب لم يكن يتصور وقوع اتفاق بين الإخوان وعبد الناصر ، بعد أن خرجت جموعهم يوم ٢٨ فبراير «في مظاهرات ضخمة لم تشهد مصر مثلها من قبل» - على حد قوله - تواجه نيران الشرطة والبوليس الحربي وتهتف بعودته • وبمعنى آخر لم يتصور انقلاب الإخوان على موقفهم في أقل من شهر واحد ! ولذلك فقد تأخر اتصاله بهم الى ما بعد خروجهم من السجن الحربي • ففي صبيحة يوم ٢٦ مارس ، اتصل بعبد القادر عودة في منزله واعتذر له عما لاقاه من تعذيب في فترة الاعتقال • وحاول الاتصال بحسن الهضيبي ، ولكنه لم يتمكن من مكالمته بسبب وجوده في «الحمام» ! وكان يتوقع بطبيعة الحال أن يرد الهضيبي على اتصاله به ليشكره على سؤاله عنه ، ولكن الهضيبي تجاهل

ذلك تجاهلا تاما . ويقول اللواء نجيب : « هنا وضع لي تماما أن جمال عبد الناصر قد اختار في هذه المرحلة أن يمضي في طريق الإخوان المسلمين ، وأنه اشترى صمتهم بإعادة جماعتهم وقد أغراهم ذلك على التهادن كفرصة انتهازية للقضاء تماما على فكرة عودة الاحزاب والحياة البرلمانية ، ثم الانفراد بالسلطة بعد ذلك » .

على أن اللواء نجيب لم يئأس . فقد عاود الاتصال بحسن الهضيبي من خلال قائد حرسه محمد رياض . فيقول ان محمد رياض اقترح عليه معاودة الاتصال ، ولكنه حذره من ذلك « لفقداني الثقة في اتجاه بعض زعماء الإخوان ومعارضتهم قيام الاحزاب والحياة الديموقراطية » . وعاد الى محمد رياض في اليوم التالي ليبلغني انه أرسل رسولا الى حسن الهضيبي ، هو رياض سامي الذي أصبح بعد ذلك سفيرا لمصر في احدى الدول الافريقية ، يستفسر عن حقيقة موقف جماعة الإخوان المسلمين ، واستعدادهم للخروج في مظاهرات شعبية عند الضرورة ، ولكن حسن الهضيبي رد بأن الإخوان « لم يتدبروا أمرهم بعد ، وانهم يفضلون الانتظار والهدوء حتى يتم الافراج عن كافة المعتقلين » (٢٦) .

وقد سألت صالح أبورقيق عن الاسباب التي دعت الإخوان المسلمين الى اتخاذ هذا الموقف السلبي من اللواء نجيب ، بدلا من التمسك بموقفهم السابق في ٢٧، ٢٨ فبراير . وقد رد قائلا : « عند خروجنا كان الموقف مختلفا عنه في فبراير » . فان عبد الناصر كان قد « قصقص » ريش محمد نجيب باعتقال ضباط الفرسان ، وأصبح الجيش يؤيده . ولم تكن على استعداد لمواجهة مع الجيش ، وانما رأينا التدخل للمصالحة ، فاتفقنا مع عبد الناصر على تأجيل أى إجراء مع اللواء نجيب ثلاثة أيام حتى يعود الملك سعود الى بلاده . ولكن عبد الناصر سير المظاهرات ضد نجيب ، الامر الذي أثار استياءنا . وعندما

جرى كلام بيننا وبينه حول الغاء مجلس الثورة قراراته في ٢٥ مارس، سألنا : هل تريدون عودة الحياة النيابية والحريات؟ فأجبنا بالإيجاب . فقال: لكى يعود حكم زينب الوكيل ؟ قلنا: ان الحياة النيابية تعنى اطلاق الحريات قال : « وماذا يهمكم اذا كنتم أنفسكم أحرارا ؟ » (٣٧) .

على أن اللواء نجيب له رأى آخر فى تفسير موقف الاخوان ، فيقول : « ان الاخوان المسلمين ، فى لقائهم مع جمال عبدالناصر ، لابد انهم كانوا يفكرون بعقلية المعتقل الذى تحرر من سجنه ، ويريد أن يوازن بين أمورهِ دون تورط . وكان ذلك ايذانا بانتهاء دورهم » (٣٨) .

وفى الحقيقة أن الموقف فى ٢٥ مارس كان مختلفا كلية بالنسبة للاخوان عنه فى ٢٨ فبراير . لقد كان الموقف فى ٢٥ مارس يعنى تصفية الثورة ورجوع الاحزاب وعودة مصطفى النحاس الى الحكم ، ولكنه فى ٢٨ فبراير كان يعنى عودة اللواء محمد نجيب فقط . وفرق كبير بين الموقفين . وقد عبر حسن الهضيبى عن ذلك تعبيرا دقيقا بعد خروجه من الاعتقال . ففى المؤتمر الكبير الذى عقدته الجماعة يوم ٣٠ مارس قال :

« لقد ظهر رأى ينادى بعودة الاحزاب القديمة الى الوجود مرة أخرى . وانى لفى عجب شديد من هذه الجرأة وهذا المنطق . ان الاحزاب والهيئات النيابية السابقة عانت منها الدول أشد العناء . فقد كان والدهم الفساد والمحسوبية ، وتفشى فيهم حب الذات ، فلم يكن عملهم لوجه الله ، ولكن كان عملا لوجه الشيطان . أفهم أن شخصا ينادى بعودة الحياة النيابية ، ولكن لا ينادى بعودة الاحزاب القديمة كى تباشر مهامها . فنحن اذ نطالب بالحياة النيابية ، فانما نطالب بحياة نيابية نظيفة سليمة مكفولة فى ظلها حرية الصحافة وحرية الاجتماع وحرية القول » (٣٩) .

ومن المحقق أن الإخوان لم يتجاوزوا في ذلك الحين حدود الموقف السلبي الى العمل الايجابي في التعاون مع الثورة . ففي ذلك الحين كان الدكتور السنهوري يسعى لاجتذابهم الى مزيد من التعاون مع الثورة الى حد اشراكهم في الحكم . وقد اجتمع لذلك مع عبد الحكيم عابدين ، السكرتير العام للإخوان المسلمين ، في بيت الدكتور أحمد زكي في اليوم التالي لقرارات تصفية الثورة ، أي في يوم ٢٦ مارس . وقال السنهوري انه هو ان كان غير مفوض من أحد ، الا أنه يسأل عما اذا كان بإمكان الإخوان التجاوز عن كل الخلافات ليلتقوا مع جماعة الثورة ؟ . وقد رد عبد الحكيم عابدين — طبقا لروايته — بقوله ان جماعة الإخوان تحدد موقفها من الثورة ومن أية حكومة علي الأسس الآتية : اما أن تعلن قيام دولة الاسلام فنعلن ولاءنا لها ونذيب وجودنا في وجودها ، واما أن تتابع الخطوات الاسلامية تحت أسماء وعناوين اصلاحية ، وعندها نلتزم بتأييد الحكم ، مع استمرار تشكيلاتنا لاتمام الرسالة ، واما أن تكتفي السلطة بالناحية السلبية ، فنلتزم نحن بالسلبية نحوها ، فان أبت السلطة ذلك واستأنفت حملاتها في التنكيل بأهل الدعوة ، فنكون مضطرين الى الدفاع عن أنفسنا . وقد رد السنهوري قائلا : انه لا يعتقد أن جماعة الثورة سوف تكون بعيدة عن الالتقاء بالإخوان علي هذه الاسس «وأنا بذلك زعيم» ! (٤٠) . علي أن هذا السعي توقف بطبيعة الحال بعد الاعتداء علي السنهوري في أعقاب ذلك بثلاثة أيام . فبقى موقف الإخوان السلبي من الاحداث كما هو دون أن يطرأ عليه أي تغيير .

ومع ذلك ، فان شراء عبد الناصر صمت الإخوان المسلمين في تلك اللحظات الحرجة من تاريخ مصر ، يعتبر من أبرع الضربات التي وجهها في حياته السياسية . فمن المحقق أن تكرار مظاهرات ٢٧، ٢٨ فبراير في ذلك الحين ، كان فيه القضاء المبرم علي عبد الناصر وعلي الثورة كلها . وصحيح أن الاتفاق لم يتجاوز الوقوف موقفا سلبيا في الصراع ، ولكن



هذا الموقف السلبي كان يساوى تماما تسديد الاخوان المسلمين الحراب الى صدر محمد نجيب وصدر الحياة الليبرالية في مصر . على كل حال ، فاذا كان هذا هو موقف الاخوان من الاحداث ، فان الانتلجنتسيا كانت تتحرك في ذلك الحين بكل قوتها للاجهاز على الثورة . ففي اليوم التالي لقرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ ، اجتمع مجلس نقابة الصحفيين واتخذ قرارات تاريخية طالب فيها بالغاء الاحكام العرفية فورا ، وزوال الآثار المترتبة عليها من قيود للحريات ، والغاء الاحكام التي صدرت من غير طريق القضاء العادى ، والافراج عن المعتقلين ومن بينهم أعضاء نقابة الصحفيين ، وتأليف وزارة قوية لاجراء الانتخابات الجديدة على هدى المبادئ التي آمنت بها البلاد ، على أن ترعى الاحزاب الغاية النبيلة من قيام حياة نيابية سليمة ونظيفة (٤١)

وفي نفس اليوم عقد المحامون جمعيتهم العمومية غير العادية ، بناء على طلب أكثر من مائة من أعضائها . وكان اجتماعا صاخبا ، علت فيه نغمة التهديد بضباط البوليس الحربى المسئولين عن الاعتداء الذى وقع على المحامين أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمسانى وغيرهم . وصرح عمر عمر نقيب المحامين فى الاجتماع ، بأنه طلب الى النيابة اجراء تحقيق سريع لينال المعتدى جزاءه ، وأنه علم أن النيابة ستتولى التحقيق معهم مساء اليوم . وفى هذا الاجتماع ذكر اسم البكباشى أحمد أنور ، وهو رئيس السجن الحربى ، صراحة . وقد اتخذ المحامون فى النهاية قرارا بالاضراب يوم ٢٨ مارس استنكارا لحوادث الاعتداء على المعتقلين والمسجونين ، وتسجيل هذا الاحتجاج فى محاضر جلسات المحاكم . كما قرروا أيضا المطالبة بالغاء الاحكام العرفية فورا ، وتشكيل وزارة مدنية لاجراء الانتخابات ، والغاء الاحكام الاستثنائية التى صدرت ، وما ترتب عليها من آثار (٤٢) .

أما فى الجامعة . فقد اجتمعت هيئة التدريس بجامعة

الاسكندرية فى اليوم التالى (٢٧ مارس) ، وأصدرت بياناً طالبت فيه بإلغاء الأحكام العرفية وكل ما اتخذ من تدابير وإجراءات استثنائية فوراً ، وحل مجلس قيادة الثورة « منذ اليوم » وتركيز السلطة لحين اجتماع الجمعية التأسيسية فى يد وزارة مدنية تتحمل المسئولية أمام الشعب بالاشتراك مع رئيس الجمهورية (٤٣) .

وفى نفس اليوم ، عقد طلبة جامعة القاهرة مؤتمراً وطنياً فى الحرم الجامعى ، أعلنوا فيه تأليف «جبهة الاتحاد الوطنى» التى تضم الطلبة الوفديين والاشتراكيين والايوان المسلمين والشيوعيين . ثم اتخذوا قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فوراً ، والإفراج عن جميع المعتقلين فوراً ، وتأليف وزارة ائتلافية لإجراء الانتخابات ، وإلغاء مجلس قيادة الثورة فوراً ودون انتظار للجمعية التأسيسية .

وفى اليوم التالى (٢٨ مارس) اجتمع مجلس إدارة جمعية هيئة التدريس بجامعة القاهرة وإبراهيم بمعهد التربية للمعلمين ، واتخذ قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فوراً ، وإطلاق الحريات فوراً ، وعودة الحياة الدستورية (٤٤) .

وبينما كان ذلك يجرى ، أخذت القوى الديمقراطية تحرك المظاهرات ضد مجلس قيادة الثورة « وفى يوم ٢٦ مارس ، وهو اليوم التالى لقرارات تصفية الثورة ، قامت فى شبرا قبل صلاة الجمعة مظاهرات سيطرت على الموقف سيطرة تامة ، (٤٥) . ويقول أحمد صادق سعد إن هذه المظاهرات كانت تضم عمال شبرا الخيمة ، واشترك فيها الشيوعيون من «طلبة العمال» دون انتظار لقرار من التنظيم . وقد وافق التنظيم على الاشتراك فى هذه المظاهرات عندما جرى الاتصال به . وقد تمكنت هذه المظاهرات من السيطرة تماماً على الشارع منذ الصباح وحتى الساعة الرابعة بعد الظهر . وفى الوقت نفسه قامت مظاهرات من عمال حلوان (الاسمنت وحرير اللوزي)

مؤيدة لمحمد نجيب . واشتركت فيها أيضا قواعد «طليلة العمال» (٤٦) .

وفي نفس الوقت كانت تجري محاولات لتحريك عمال النقل المشترك في اضرابات واعتصامات ومظاهرات مؤيدة لمحمد نجيب . ويعتبر دور القائمقام يوسف صديق في اعداد هذه المظاهرات مما يحتاج الى مناقشة خاصة . فقد اوردت في كتابي : «الصراع الاجتماعي والسياسي» رواية على لسان صاوي أحمد صاوي ، رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك ، الذي قام بتنفيذ اعتصام ٢٦-٢٩ مارس لصالح بقاء الثورة ، يذكر فيها أن يوسف صديق استدعاه مرتين : الأولى في اللواء السابع مشاة يوم ١٠ مارس ١٩٥٤ ، حيث كانت هناك حركة كبيرة داخل اللواء . والمقابلة الثانية يوم ١٧ مارس ١٩٥٤ وكانت في بيت يوسف صديق، وقد طلب اليه فيها الاستعداد لعمل اضراب مؤيد لمحمد نجيب ، وأنه قد جهز كل شيء بين طلبة الجامعات وغيرهم من الطوائف . ووعد بصرف عشرة آلاف جنيه تعويضا للعمال عما يتحملونه من اضرار مادية بسبب الاضراب ، وعلى أن يتم فيما بعد تأليف حزب للعمال . ولكن صاوي بعد أن فكر مليا في الامر ، قرر ابلاغ الصاغ أحمد طعيمة والصابغ ابراهيم الطحاوي بالمقابلة وما دار فيها (٤٧) .

على أن هذه الرواية للصاوي ، قد لقيت تكديبا قاطعا من يوسف صديق عند صدور كتابي السالف الذكر . وكانت الأدلة التي ساقها يوسف صديق ، أنه في مارس ١٩٥٤ لم يكن قائدا للواء السابع مشاة ، لأنه منذ استقال من مجلس قيادة الثورة في يناير ١٩٥٣ وأبعد بعدها الى الخارج ، انتهت صلته بالجيش ولم يعد ضابطا بالقوات المسلحة . ثانيا - انه في خلال تلك الفترة كان محدد الإقامة في منزله ، يحيط به الحرس من كل مكان ، وقد استمر ذلك منذ عودته الى مصر

رغم قرار الانبعاد في أغسطس ١٩٥٣ ، حتى دخوله السجن الحربي في ابريل ١٩٥٤ . ثالثا - انه لا يذكر مطلقا انه التقى « بهذا العامل صاوى أحمد صاوى » ، ولم يتعرف به « رابعا - أن ماورد في حديث صاوى اختلاق غير صحيح ، وخاصة محاولة الاساءة والتجريح التى وردت بأنه كان فى قدرته تعويض العمال بمبلغ عشرة آلاف جنيه (٤٨) .

ولعل أول ما يلاحظ فى رواية المرحوم يوسف صديق شعور الاستياء الذى يتخللها لما نسبته اليه صاوى أحمد صاوى ، واعتباره محاولة للاساءة والتجريح . مع أن هذا الدور لو صح القيام به ليس يقبه ما يدعو الى الاستياء ، فقد كان يوسف صديق فى ذلك الحين يقف تحت علم الديمقراطية الذى يستظل به غالبية المصريين ، ويستظل به غالبية مجلس قيادة الثورة كما تمثل فى قرارات ٢٥ مارس ، وتستظل به القوى التقدمية فى مصر . وإذا كان هذا الدور ينسب الى يوسف صديق تحريك اضرابات مؤيدة لعودة الحياة الديمقراطية ، فان نقابة المحامين على سبيل المثال - وكما رأينا - قد أعلنت على صفحات الصحف اعتزامها الاضراب يوم الاحد ٢٨ مارس . وبالتالي فلا نرى فيما نسبته صاوى الى يوسف صديق فى هذه الازمة أية محاولة للتجريح ،

أما مسألة العشرة الآلاف جنيه ، فقد أسىء فهم رواية صاوى فى هذا الصدد . فهو لم يذكر أن يوسف صديق سوف يصرف له هذا المبلغ من جيبه الخاص . فقد جرت روايته على النحو الآتى :

« قلت ليوسف صديق : ان الاضراب سوف يترتب عليه خسائر مادية للعمال . قال : انه سيصرف عشرة آلاف جنيه على سبيل التعويض . وعندما سألته عن نصيب العمال من غنائم الحركة » قال : انه سيتألف حزب للعمال . وسيكون للعمال فيه النصيب الأوفى ،

فالكلام المنسوب الى يوسف صديق ينصب على المستقبل بعد نجاح الحركة • وفعل «يصرف» هنا مبنى للمجهول ، ومن المفهوم بداهة أن الحكومة التي ستخلف الثورة هي التي تقوم بتعويض العمال ماديا بالمال وأديا بالسماح لهم بتأليف حزب للعمال •

وبعد ذلك تبقى مناقشة الأدلة التي ساقها يوسف صديق في تكذيب رواية صاوى • فبالنسبة لاستشهاده بأنه في يوم ١٠ مارس ١٩٥٤ لم يكن له صلة باللواء السابع مشاة ، وبالتالي فإن صاوى يكون كاذبا فيما نسبه اليه من استدعائه اليه في هذا اليوم ، فانه يجدر بنا أن نفرق بين صحة الواقعة ذاتها وصحة تاريخ وقوعها ، لانه من الممكن أن يكون صاوى قد أخطأ في تاريخ الواقعة بسبب مضي وقت طويل بين وقوعها وروايتها ، ولكن هذا لا يترتب عليه اطلاقا تكذيب الواقعة ذاتها • ومن الثابت أن القائمقام يوسف صديق كان قائدا في سلاح المشاة في يناير ١٩٥٣ ، ومن الثابت أن السلاح كان في ذلك الحين تسسوده حالة من التذمر كان للقائمقام يوسف صديق نصيب فيها بسبب معارضته لاجراءات مجلس قيادة الثورة المضادة للحرية وتحديثه عن ذلك صراحة بين الضباط • وبذلك فاذا كانت هناك مقابلة أولى قد تمت ، فانها تكون قد تمت في هذا التاريخ على الأرجح •

ثانيا - انه لا يوجد من وجهة نظرنا ما يحمل صاوى أحمد صاوى على اختلاق دور على يوسف صديق بالذات لم يقم به رغم وجود قوى سياسية كثيرة معارضة للثورة على رأسها اللواء محمد نجيب • فلا توجد مصلحة خاصة مادية أو أدبية يمكن أن يجنيها من وراء هذا الاختلاق • كما لا يوجد ضرر يمكن أن يلحقه بيوسف صديق بهذه الرواية اذا كان يكن له عداوة أو كراهية • فضلا عن ذلك فانه روى روايته وهو يعلم أن يوسف صديق حي يرزق ويمكنه تكذيب روايته !



يضاف الى ذلك أن صاوى أحمد صاوى لم يكن المصدر الوحيد عن مقابلة الزيتون . فعندما قابلت أحمد طعيمة ذكر لى أنه لم يكن ثمة تفكير فى عمل اعتصام للعمال مؤيد لاستمرار الثورة ، لولا أن «الطرف الآخر» كان يعد لاضراب مؤيد لتصفية الثورة . وقال ان صاوى أحمد صاوى جاءه من «الزيتون» ، وأخبره بأنه قد عرض عليه عشرة آلاف جنيه لعمل اضراب ، وكان معه محمدى عبدالقادر سكرتير عام الاتحاد، وبناء على هذا التحرك من جانب الطرف الآخر ، قهرنا فى عمل تدبير مضاد (٤٩) . ولم يذكر أحمد طعيمة اسم يوسف

صديق ، فقد اكتفى بذكر «الزيتون» ، ولكن من المعروف أن الزيتون كان يقطن فيها كل من يوسف صديق ومحمد نجيب، وكانا متجاورين . وقد حدد صاوى اسم يوسف صديق بالذات . وقد أيد الدكتور ابراهيم الطحاوى هذه الرواية بدوره ، فقد روى لى انه سمعها من صاوى وزملائه ، فقد ردوا أن يوسف صديق اتصل بهم وقال لهم أنه يريد منهم تنظيم حركة للمطالبة باقصاء مجلس الثورة فوراً ، وعرض عليهم - كما قالوا - أى مبلغ يطلبونه . وحتى يطمئنهم طلب اليهم مقابلته فى بيت محمد نجيب عند منتصف الليل ، ليطمئنوا الى أن العملية تتم بمعرفة محمد نجيب (٥٠) .

وقد أعدت الاتصال بصاوى بعد صدور تكذيب يوسف صديق لروايته ، فأعاد تأكيد روايته ، وأضاف تفصيلاً لها أن يوسف صديق اتصل به عن طريق كمسارى بوحدة الاسيوطى يدعى أحمد الأزهرى ، قريب ليوسف صديق، وقد أرسله اليه وطلب منه المرور ليلاً على يوسف صديق . «فذهبت بعربة الاتحاد الساعة العاشرة مساءً» وتركها بعيداً لوجود خيمة بها حراسة ، حيث كان بيت محمد نجيب قريباً منه . ثم خرجت من بيته الساعة الثانية عشرة مساءً .

ثالثاً - أما بالنسبة لطعن يوسف صديق فى صحة رواية

صاوى بأنه كان قى أثناء أزمة مارس «محدد الإقامة فى بيته يحيط به الحرس من كل مكان» ، ففى الواقع انه وان كان يوسف صديق حقيقة محددة اقامته ، الا أن ذلك لم يمنع قيامه بزيارات واتصالات كانت تنشرها الصحف . فقد زار اللواء محمد نجيب يوم ٢٣ مارس ١٩٥٤ ، وقدم له اقتراحه المشهور بقيام وزارة ائتلافية من الوفد والاخوان المسلمين والاشتراكيين والشيوعيين ، برئاسة الدكتور وحيد رافت ، لاجراء الانتخابات للبرلمان الجديد . وقد نشرت جريدة المصرى نبأ هذه الزيارة والاقتراح معا بعدد يوم ٢٤ مارس ١٩٥٤ . ومن المعلوم لنا أن اللواء نجيب قد اتصل بعد ذلك بالاخوان المسلمين عن طريق رياض سامى لمفاتحتهم فى مدى استعدادهم للخروج فى مظاهرات شعبية عند الضرورة . ومعنى ذلك ان البحث كان جاريا عن قوى تقوم بمظاهرات عند الضرورة ! فضلا عن ذلك فان يوسف صديق أدلى بحديث لجريدة المصرى نشرته يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ . واذا كانت جميع هذه الوقائع ثابتة ، فان استقبال يوسف صديق لصاوى أحمد صاوى فى بيته ليس من الامور المستحيلة كما يوحى كلامه .

رابعا - أما بخصوص ماأورده من انه «لا يذكر مطلقا انه التقى بهذا العامل صاوى أحمد صاوى ولم يتعرف به» ، ففى الحقيقة أنه توجد صلة نسب بين يوسف صديق وصاوى أحمد صاوى ، مما يستبعد معه عدم معرفته به . واذا كانت الصلة بهذا الوثوق ، فمن المعقول جدا ، ومع كون صاوى على رأس اتحاد عمال النقل المشترك ، أن يستعين به يوسف صديق اذا قرر ذلك فى اتجاه اعادة الحياة الديمقراطية .

خامسا - انه لايمكن استبعاد الانقلابات عن يوسف صديق . لسبب بسيط هو انه كان بالفعل على رأس أكبر انقلاب شهدته البلاد يوم ٢٣ يوليو ، وهو الذى أودى بالنظام الملكى . وقد عرف بالشجاعة النادرة دفاعا عما يؤمن به من أفكار ومبادئ .

كما أن توضيحاته في هذا السبيل لا تنكر • فمثل هذه الشخصية  
الجبسورة المتمرسية بالنضال ، لا ترد في تقديرنا في الاستعانة  
بالوسائل التي تحقق لها أهدافها العليا •

### حركة البروليتاريا

على كل حال ، فلو صح ما أنكره يوسف صديق من اتصاله  
بصاوي أحمد صاوي أثناء أزمة مارس ، فإن كذبة صاوي في  
هذا الشأن تكون أكبر كذبة في تاريخ مصر المعاصر! فمن الثابت  
أن روايته هذه لأحمد طعيمة وإبراهيم الطحاوي كانت سببا  
في التفكير في اتخاذ تدبير مضاد ، هو الذي تمثل في حركة  
الاضرابات والاعتصامات المساندة لاستمرار الثورة التي كان  
رأس الحربة فيها عمال النقل أنفسهم •

ويتصور الكثيرون أن عبد الناصر كان الرأس المدبر لهذه  
الحركة • على أن الثابت لدينا من روايات جميع الأطراف التي  
صنعت الحركة ، أن عبد الناصر لم يكن له يد فيها • فيقول  
أحمد طعيمة : «إن هذه الفكرة لم توجد في ذهن الرئيس الراحل  
جمال عبد الناصر • بل لقد شاهده بعد قرارات ٢٥ مارس  
يبكي الثورة ، يبكي بالفعل ! وقال : إن الثورة قد انتهت، ولا  
مفر من أن نعود إلى العمل السري ونبدأ من جديد • وقد رددت  
عليه قائلا : كيف نعود إلى العمل السري وأعداؤنا الآن يعرفوننا  
تمام المعرفة ؟» (٥١) •

ويقول إبراهيم الطحاوي أنه عندما اتصل بعبد الناصر  
يخبره باستعداد رؤساء النقابات للاعتصام حتى يعيد مجلس  
الثورة النظر في قراراته ، قال له : «أنا في وضع لا يمكنني  
فيه مساعدتك ولا الدفاع عنك • فإذا عملت حاجة ، فأنا برئ  
من دمك • فقلت له : الله معنا !» (٥٢) •

ويؤكد كامل العقيلي هذا الكلام فيقول أنه «عندما تحدث

الصاغ طعيمة الى عبد الناصر ليبلغه بفكرة الاعتصام ، طلب منه عبد الناصر « ألا نعمل أى شىء ، لان محمد نجيب فى أوج مجده ، واذا فعلنا شيئاً فقد يشنقنا فى ميدان التحرير ، ولن يستطيع هو - أى عبد الناصر - أن يعمل لنا شيئاً » . وقد رد طعيمة قائلاً : « لقد قمنا يوم ٢٣ يوليو ورعوسنا على أكفنا ، وقد مد الله فى عمرنا سنتين ، ولا نطلب منك الا أن تقوم فتصلى ركعتين وتدعو الله لنا » (٥٣) .

وهذا الموقف من عبد الناصر ، الذى قد يبدو غريباً ، انما ينسجم فى الحقيقة مع مواقفه كلها . فهو لا يتصور نفسه فى تناقض مع جماهير الشعب أو فى مواجهة معها . وعندما يقع ذلك بالفعل ، فانه يؤثر السلبيات . فلقد رأينا مقابله مع ضباط سلاح الفرسان فى أزمة استقالة محمد نجيب فى أواخر فبراير ، فحين حاجه بعضهم بقوله : « لو أن الشعب خرج فى مظاهرات مؤيدة لعودة الحياة النيابية ، هل نوجه أسلحتنا الى صدور الشعب ؟ » ، أفحم عبد الناصر وقرر ارجاع محمد نجيب . وعندما عاد فرجع فى هذا القرار تحت تحركات الاسلحة الاخرى ، ثم وقعت مظاهرات الاخوان فى ميدان عابدين تطالب بعودة محمد نجيب ، وأبلغه صلاح سالم بها وطلب منه اعلان عودة محمد نجيب ، لم ينطق بحرف واحد .

ونلاحظ أن طعيمة أو الطحاوى لم يزعم أحدهما انه أبلغ عبد الناصر بأنه يصدد تدبير اعتصامات واضرابات ، وانما أبلغاه بوجود رغبة أبدائها رؤساء النقابات فى عمل هذه الاعتصامات والاضرابات . ولم يشأ عبد الناصر أن يتحمل مسئولية الموافقة على حركة قد تلحق الأذى بأصحابها فى حالة فشلها . ولعله لم يعتقد فى جدواها فى مواجهة المد الشعبى الكاسح المطالب بعودة الجيش الى ثكناته .

واذا كان الامر كذلك بالنسبة لدور عبد الناصر ، فما هو الدور الحقيقى لابراهيم الطحاوى وأحمد طعيمة ؟ . فيما .

يتصل بابراهيم الطحاوى ، فانه ينفى نفيا باتا اتقياس  
 بأى تدبير . وهو يروى أن الاضراب كان من وحي القيادات  
 العمالية ، وأنهم هم الذين أتوا الى هيئة التحرير وعرضوا  
 الفكرة . ولكنه من جانب آخر ، يدلى بأقوال توضح معارضته  
 لتصفية حركة الجيش وعزمه على المقاومة . فيروى انه فى أثناء  
 الأزمة ، تقابل مع فكرى أباطة ، وأبدى هذا رأيه بعودة الجيش  
 الى ثكناته ، فثار الطحاوى وقال : « ان الثورة ليست جمال  
 عبد الناصر وحده ، فهناك ثمانون ضابطا على الاقل خرجوا ليلة  
 الثورة ورعوسهم على أكفهم ، مستعدين للموت فى سبيل  
 بلدهم . هؤلاء هم الثورة . واذا انسحب جمال عبد الناصر ،  
 فلن ينسحب هؤلاء ، لانهم يعرفون انهم أصبحوا معروفين  
 ومعرضين ومكشوفين . ورجوع العهد القديم يهددهم ويقضى  
 عليهم ، ومحمد نجيب لن يتركهم فى الجيش وسوف يقطعهم  
 اربا . فسواء أعلن عبد الناصر الانسحاب أم لا ، فان الضباط  
 الاحرار واقفون صامدون ، ( ٥٤ ) .

أما أحمد طعيمة فانه يؤكد عنصر التدبير ، من جانبه على  
 الاقل ! فهو يروى أنه حتى حضور صاوى أحمد صاوى اليه من  
 الزيتون ، لم يكن هناك تفكير فى أى شىء ، ولكنه عندما علم  
 بأن هناك تدبيرا من الجانب الآخر ، فقد أوحى اليه ذلك بتدبير  
 مضاد . وفى ذلك الحين - على حد قوله - « كان الموقف السياسى  
 لغير صالحنا ، ولكنى توكلت على الله ، واستدعيت رؤساء النقابات  
 الآخرين للقيام برد فعل فى مواجهة الهجوم الذى يديره الجانب  
 الآخر . وجرت الأحداث على النحو المعروف ، . وعندما سألته  
 عما اذا كان قد أمل على رؤساء النقابات ذلك الاعتصام . أجاب  
 بالنفى قائلا : لم يكن هناك املاء . بل ايقاء ! ( ٥٥ ) .

وهذا الكلام يتفق تماما مع رواية القيادات العمالية التى  
 تحدثت معها . فهي تؤكد أن فكرة الاعتصام كانت نابعة منها ،  
 ولم يعرضها طعيمة أو الطحاوى . وفى رواية العقيل أنه « فى



يوم الجمعة ٢٦ مارس ١٩٥٤ استدعينا الى هيئة التحرير لنبلغ بقرار مجلس قيادة الثورة بعودة الجيش الى اتكنات وانتهاء الثورة . وكان الذى استدعانا الصاغ أحمد عبد الله طعيمة تليفونيا . وقد عارضنا انتهاء الثورة وعرضت فكرة عمل اضراب واعتصام تأييدا للثورة . ولم يكن هناك اتفاق سابق وانما اقترحت الفكرة عرضا ، ورحب بها الصاغ طعيمة (٥٦) كما تتفق رواية محمد نوح مع رواية العقيلي هذه فيقول : « توجهت يوم ٢٦ مارس الى مكتب السيد طعيمة مسئول النقابات بهيئة التحرير . وكان هناك جميع النقابيين تقريبا : أعضاء الاتحاد العام ورؤساء النقابات . وكانت هيئة التحرير قائمة على قدم وساق بمناسبة قرار عودة العسكريين الى ثكناتهم . واذا بأحمد طعيمة يدخل القاعة ؟ وتأكد من حضور جميع النقابيين ، وأبلغنا بقرار مجلس قيادة الثورة بتصفية الثورة . وكان الجو العام داخل القاعة معاديا لهذه الفكرة ، لايمان الجميع بأن الثورة سترفع من مستوى العمال وتستجيب لمطالبهم فاقترح كامل العقيلي ، رئيس اتحاد عمال السيارات ، عمل اضراب لتبيان شعور العمال وعدم رضاهم عن هذا القرار وتمسكهم بالثورة . فأعجبت الفكرة طعيمة جدا ، ووافق النقابيون بالاجماع » (٥٧) .

لنا اذن أن نوكد أنه لم يجر ارغام القيادات النقابية على عمل الاعتصام . وكان فى وسع هذه القيادات تجاهل هذا الايحاء من قبل الصاغ أحمد طعيمة ، فى ظروف المد الشعبى الهائل المؤيد لنجيب ولتصفية الثورة ، خصوصا وأن قرارات ٢٥ مارس انما أصدرها مجلس قيادة الثورة نفسه بالأغلبية ، ولم تفرض عليه من الخارج . ولكن هذه القيادات العمالية استجابت لنداء استمرار الثورة لما رأيت من أن هذا الاستمرار يتفق مع مصالحها .

على كل حال ، ففى هذا الاجتماع نوقشت كيفية تنفيذ فكرة

الاعتصام . واتفق الرأى على اختيار صاوى أحمد صاوى زعيما للحركة باعتباره رئيس اتحاد نقابات النقل المشترك . كما اختيرت دار الاتحاد مكانا للاعتصام . وكان السبب فى هذا الاختيار أن اتحاد النقل المشترك يسيطر على شريان القاهرة الحيوى وهو المواصلات ، وكذلك الرغبة فى احتواء الاتحاد نظرا لما كان شائعا من أنه سوف يشترك فى اضراب ٢٨ مارس المزمع تنفيذه لتصفية الثورة . وقد بدأ الاعتصام من الساعة السابعة والنصف مساء ، وتم استدعاء مجالس ادارات النقابات الأخرى لتتخذ قراراتها بالاضراب والاعتصام . وطبقا للتنسيق مع هيئة التحرير ، فقد اخذت دار الاذاعة المصرية فى اذاعة قرارات النقابات بالاضراب ، حتى من قبل اتخاذها فعلا ! وقد تضمنت هذه القرارات صيغة شبه موحدة ، بأن المعتصمين من قادة الحركة العمالية قد قرروا الاضراب عن الطعام وعن العمل ، والاعتصام ، حتى تجاب المطالب الآتية :

١ - عدم السماح بقيام الأحزاب .

٢ - استمرار مجلس قيادة الثورة فى مباشرة سلطاته حتى يتم جلاء المستعمر .

٣ - قيام هيئة تمثل جميع النقابات والاتحادات والروابط والجمعيات والمنظمات الى جائب مجلس قيادة الثورة ، لتكون بمثابة جمعية وطنية تعرض عليها القرارات التى يرغب المجلس فى اصدارها .

٤ - عدم الدخول فى معارك انتخابية (٥٨) .

على أن عمال الترام لم يستجيبوا لهذه الدعوة تحت تأثير النقابى الماركسى محمود فرغلى ، الذى كان بطبيعة الحال يتخذ موقف التنظيمات الماركسية من الثورة ، وذلك على الرغم من أن رئيس نقابة الترام ، زكى مخيمر ، كان بين المعتصمين بدار الاتحاد . ولكن امكن ايقاف مركبات الترام بالقوة بواسطة

عناصر وفقت فى مجموعات فى شارع عبد العزيز امام مبنى دار الاتحاد لقنف المركبات بالطوب وتكسيرها ، وفى العباسية وغيرها . وضرب محمود فرغلى ضربا مبرحا بواسطة عناصر عمالية وبوليسية . وفى الساعة الثامنة صباحا كان الشلل قد شمل جميع وسائل المواصلات .

وقد ووجهت هذه الحركة برد فعل مضاد من أقسام كبيرة من النقابات والاتحادات العمالية فى الجهات الأخرى وخصوصا فى الاسكندرية ، وهى النقابات والاتحادات المؤيدة لعودة الديمقراطية ورجوع الجيش الى ثكناته . وكانت قد فوجئت بالإذاعة تذيع قرارات مزعومة صادرة باسمها تؤيد استمرار الثورة ، فسارعت بإرسال تكذيبات واستنكارات لما نسب اليها الى دور الصحف . وقد تتابعت هذه البيانات من عمال الشركة المصرية لصناعة المنسوجات بالاسكندرية ، وعمال النقل الميكانيكى وعمال التنظيم ، واتحاد عمال الشركات والمحال التجارية العامة ، ونقابة عمال المطابع . كما اجتمعت الجمعيات العمومية لجميع نقابات عمال الاسكندرية وأصدرت قرارات بإلغاء الأحكام العرفية فورا ، وحل مجلس قيادة الثورة ، وإطلاق الحريات العامة ، والإفراج عن المعتقلين ، واستنكار المحاولات المكشوفة لتسخير بعض النقابات ، والإفراج عن جميع العمال المعتقلين ، وإقامة الاتحاد العام لنقابات عمال الجمهورية . وقد وقع على هذا البيان جميع رؤساء وأعضاء مجالس إدارات نقابات عمال : النقل المشترك ، ومصنع كابو ، والشركة الأهلية للبطاطين والأقمشة الصوفية ، وشركة النسيج الحديثة ، وشركة منفيس ، والنقل العام بالاسكندرية ، وشركة الورق الأهلية وبحارة البواخر والسفن التجارية ، ودور السينما والمسرح ، وشركة الطويل للغزل والنسيج . كما أصدرت نقابات عمال مصر مجتمعة بيانا رفعت به الى رئيس الجمهورية بتأييد قرارات ٢٥ مارس ، والمطالبة بإلغاء الأحكام العرفية وغيرها . ووقع البيان نقابات عمال ومسندى شركة

البولنديجاز بالقاهرة والاسكندرية ، وعمال توزيع الصحف والمجلات العربية والافرنجية ، وعمال رفى الملابس والسجاد بالقاهرة ، وعمال الاحذية بالقاهرة ، وعمال مستخلصى صناعة وتجارة الحلوى وملحقاتها ، وعمال التريزية الافرنكى ، وعمال المصاعد الكهربائية والميكانيكية ، والنقابة العامة لعمال النسيج والغزل والتريكو والنصباغة وملحقاتها بالقاهرة وضواحيها ، وعمال فن البويات والزخرفة ، والاتحاد العام لنقابات عمال الاحذية بالقطر المصرى ، واتحاد نقابات المعمار بالجمهورية المصرية ، ونقابات عمال حيايد العمارات والزخرفة ، والنقابة العامة للنجارين والحسدادين . ونلاحظ أن غالبية النقابات الاخيرة للحرفيين . وقد طالبت اللجنة التأسيسية السياسية العمالية بمصر فى بيان موجه الى الامة المصرية ، بتشكيل جبهة وطنية تضم جميع عناصر وهيئات وطبقات الشعب ، والعمل على الاستقرار وبث الطمأنينة فى الشعب بإيجاد حكومة مدنية تتولى الامر والسير بالبلاد طبقا للمبادئ الديمقراطية السليمة (٥٩) .

فى ذلك الحين كان نجاح حركة اعتصام عمال النقل المشترك أو فشلها يتوقف على تدخل عوامل مساعدة : أولها ، رد الفعل من جانب اللواء محمد نجيب . ثانيا ، رد الفعل من جانب ضباط الصف الثانى .

وبالنسبة لموقف اللواء نجيب ، فيروى فى مذكراته أنه عندما شعر بخطر التدبير الذى يستهدف احراق قرارات ٢٥ مارس ، اقترح عليه رئيس حرسه محمد رياض أن يصدر أمرا بإقالة الوزارة ويعهد الى وحيد رافت بتشكيل وزارة مدنية على أن يقوم هو ومعه مجموعة من الحرس الجمهورى وبعض ضباط الجيش الموالىن ، بالهجوم على مبنى البرلمان الذى كان محمد رياض يشرف على حراسته أثناء انعقاد المؤتمر المشترك، واعتقالهم واطلاق النار لو استلزم الامر . ولكن نجيب رأى

استدعاء خالد محيي الدين لاستشارته في الامر . وكان رأى خالد أنه يشك في وجود مؤامرة ضد قرارات ٢٥ مارس وأنه لا مبرر لهذا الاجراء العنيف ، وأن « جمال عبد الناصر وأعضاء المجلس في حالة انهيار تام » . وبعد مناقشة طويلة تم الاتفاق على استبعاد هذا الاجراء (٦٠) . وكان اللواء نجيب ، من جانب آخر ، يخشى أنه اذا أوكل الى رجال البوليس أمر اعتقال المجلس ، فلا ينفنون ، لأن الداخلية كانت تحت سيطرة زكريا محيي الدين . واذا أوكل الامر الى ضباط الجيش ، فيكون قد تم في صورة انقلابية ، مما قد يفتح بابا لسلسلة من الانقلابات العسكرية المتتالية .

وفي ذلك الحين كان يتوافد على منزل اللواء نجيب عدد كبير من الضباط من مختلف الوحدات يعلنون استعدادهم لتحريك قواتهم ضد مجلس الثورة ، أو اعتقالهم في مقرهم . وكان في مقدمة هؤلاء الضباط أحمد شوقي ، قائد حامية القاهرة . ولكن اللواء تخاذل خوفا من أن يرفض هؤلاء الضباط أيضا العودة الى الثكنات الى أن يستقروا في السلطة !

وفي الحق ان تجربة اللواء نجيب ، كانت تحمله على تفضيل الاعتماد على القوى الشعبية . فهو يقول : « كنت أتوقع من جماهير الشعب التي تجمعت واحتشدت تطالب بعودتي منذ أربعة أسابيع فقط ، أن تخرج الى الشارع وتدافع عن الديمقراطية » . وفيما يبدو أنه كان يعتمد على حركة الانتلجنتسيا بعد تخلي الاخوان عنه ، رغم معرفته بما يتهدها من خطر الانتفاض عليها من جانب قوات الجيش الموالية للثورة فهو يقول : « كانت نقابة المحامين مازالت تعلن عن الاضراب ، وطلبة الجامعة يعقدون مؤتمرا يؤيدون فيه الاتجاه الديمقراطي ، وهيئات التدريس في الجامعات أصدرت بيانات تؤيد الديمقراطية والحياة النيابية . ولكني كنت واثقا أن قوات الجيش الموالية لمجلس الثورة يمكن أن تتحرك لاطلاق الرصاص على أية هيئة اذا تعرضت خطتهم السوداء للفشل » (٦١) .



وعلى هذا النحو تخلى اللواء نجيب عن موقعه تحت أوهامه ،  
على الرغم من الامكانيات المتاحة له للانقضاض على خصومه  
وتصفية حركة الاعتصام ، وعلى الرغم من أن غالبية القوى  
الشعبية كانت تقف الى جانبه فى ذلك الحين .

هذا على كل حال فيما يتعلق باللواء نجيب . أما بالنسبة  
لضباط الصف الثانى ، فقد رأينا كيف أن غالبية هؤلاء  
الضباط كانوا يتشبثون بالثورة للحفاظ على مصالح نعموا بها  
واستفادوا منها . وقد عبر عن هذا الجناح مجدى حسنين فى  
عبارته المشهورة التى اشرنا اليها : « أنا صاغ كيف اعود  
فاعظم قائم مقام ؟ » كما عبر الطحاوى عن الخوف فى عبارته لفكرى  
اباطة بأن الثورة ليست جمال عبد الناصر واذا انسحب  
جمال عبد الناصر ، فلن ينسحب هؤلاء ، لانهم يعرفون أنهم  
معرضون ومكشوفون ، ورجوع العهد القديم يهددهم ويقضى  
عليهم . ومن المحقق أن شعورا كان سائدا بين بعض هؤلاء  
الضباط بأن عودة العهد القديم يعرضهم للخطر . .  
وقد ظهرت بوادر ذلك الخطر حين نشرت جريدة  
«الجمهورية المصرى» لأبو الخير نجيب خبر الاعتداءات التى تعرض  
لها كل من أحمد حسين وعبد القادر عودة وعمر التلمسانى  
وغيرهم ، ونددت بهذه الاعتداءات (٦٢) . وقد بلغ الخطر  
ذروته حين ذكر اسم البكباشى أحمد أنور ، صراحة على نحو ما  
ذكرنا فى اليوم التالى لقرارات ٢٥ مارس ، فى اجتماع  
الجمعية العمومية للمحاميين فى معرض مطالبة النيابة بمسألة  
المعتدين على المحامين المعتقلين ، « لينال المعتدى جزاءه » .

لذلك فلم يكن غريبا أن يكون مجدى حسنين أول من ينزل  
بثقله الى جانب حركة الاعتصام التى يساندها ابراهيم  
الطحاوى وأحمد طعيمة ، فيحرك عمال مديرية التحرير التى  
كان يديرها الى القاهرة (٦٣) . ولم يكن مصادفة أن ينزل  
أحمد أنور بثقله ليساعد الحركة فى أعقاب ترديد اسمه فى

اجتماع الجمعية العمومية للمحامين ، للحيلولة بأى ثمن دون  
عودة الحياة الديمقراطية !

### الاعتداء على الدكتور السنهورى

ومن المحقق أن الصف الثانى من الضباط الاحرار كان  
يتصرف من تلقاء نفسه ودون انتظار أوامر من عبد الناصر .  
ولعل حادث الاعتداء على السنهورى يوم ٢٩ مارس يوضح  
ذلك خير توضيح . وكنا قد رأينا كيف أن الدكتور السنهورى  
كان يقف موقف التأييد لاستمرار الثورة ، حتى انه سارع فى  
صبيحة اليوم التالى لقرارات ٢٥ مارس الى محاولة تدعيم  
الثورة عن طريق اشراك الاخوان فى الحكم . وكانت حجته ،  
كما قال لعبد الحكيم عابدين ، « ان مصلحة البلاد العليا  
لا تتحقق الا بالتعاون بين الثورة والقوى الصالحة فى البلاد ،  
وفى طبيعتها الاخوان المسلمين » (٦٤) . كما رأينا انه كان  
فقيه الثورة والمسارع الى ارضائها مع سليمان حافظ بصياغة  
ماتشء من التشريعات . بل انه - كما كتب سليمان حافظ  
فى مذكراته - كان فى المرحلة الاخيرة من النزاع بين اللواء  
نجيب وعبد الناصر ، « أكثر لوما لنجيب منه لعبد الناصر  
وصحبه » ! لذلك فلم يكن لدى عبد الناصر ما يدفعه لتحريك  
مظاهرات للاعتداء على السنهورى فى مجلس الدولة .

ومع انه فى صبيحة يوم الاعتداء ، كان الامر يوحى بأن  
السنهورى فى سبيله الى اتخاذ قرار مضاد للثورة ، حين نشرت  
جريدة الاخبار نبأ اجتماع للجمعية العمومية لمجلس الدولة  
بدعوة عاجلة من رئيس المجلس ، الا أن عبد الناصر بالذات  
كان يعرف الاسباب الحقيقية للاجتماع . فقد اتصل عن طريق  
الدكتور حسن بغدادى ، وزير التجارة والصناعة ، تليفونيا  
فى حضوره ، بالدكتور السنهورى ليسأله عن سبب الاجتماع  
العاجل ، فتأخبره بأنه اجتماع عادى لاجراء حركة ترقيات  
كانت الجمعية قد دعت اليه من قبل (٦٥) .

على أن الظروف فيما يبدو كانت قد حانت ليدفع السنهورى ثمن اسهامه فى تحويل الثورة عن مسارها الديمقراطى .  
ففى ذلك الحين كان السنهورى قد رشح من قبل مصادر شتى لتولى رئاسة الوزارة المدنية ، التى كان مقررا أن تتولى السلطة فى الفترة التى تبقت على انتخابات الجمعية التأسيسية ، طبقا للتنظيم المقترح من جانب سليمان حافظ والدكتور العمرى الذى أشرنا اليه . ويذكر سليمان حافظ فى مذكراته أنه رشح الدكتور السنهورى لتولى هذه الوزارة (٦٦) وفى صبيحة يوم ٢٦ مارس اقترح البكباشى جلال ندا أن يصدر اللواء نجيب بيانا بحل مجلس قيادة الثورة ، وإقالة الوزارة ، وتشكيل وزارة قومية برئاسة الدكتور السنهورى لأجراء الانتخابات ، وإعلان محمد نجيب استقالته من كل المناصب التى يتولاها ، وتكوين مجلس رئاسة برئاسة الدكتور بهى الدين بركات وعضوية أحمد لطفى السيد وسليمان حافظ للقيام بأعمال رئيس الجمهورية . ومعنى ذلك تصفية الثورة فورا . على أن جلال ندا - كما يروى بنفسه - لم يتمكن من الاتصال شخصيا باللواء نجيب لإبلاغ هذا المقترح اليه ، فأملأه على صلاح الشاهد فى صورة بيان باسم نجيب . وفى الوقت نفسه ، اتصل بالرائد إبراهيم بغدادى بالمخابرات العامة بالاسكندرية لإبلاغ جمال عبد الناصر بذلك (٦٧) .

وفى نفس اليوم ، كما ذكرنا ، جرى اللقاء بين الدكتور السنهورى وعبد الحكيم عابدين فى بيت الدكتور أحمد زكى ، حيث عرض السنهورى عليه اشتراك الإخوان فى الحكم . ولم يكن ليخفى خبر مثل هذا اللقاء وما جرى عليه على المخابرات المصرية .

فلما نشرت الصحف أنباء الدعوة العاجلة التى وجهها الدكتور السنهورى لاجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة ، فى صبيحة اليوم التالى لاضراب المحامين ، لم يخطر ببال

الصف الثاني من الضباط المؤيدين لعبد الناصر ، أن الدكتور السنهوري سوف يتفرد بموقف السلبية في تلك الظروف الدقيقة من قضية الديمقراطية ، وأنه إنما كان يوجه الدعوة العاجلة لاجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة لاجراء حركة ترقيات ! ولذلك فقد برزت فكرة الاعتداء .

والسؤال الآن : من هو الفريق الذى دبر حادث الاعتداء

على السنهوري ؟ هل هو فريق هيئة التحرير ، أم هو فريق البوليس الحربي ؟

ان الرواية التى أوردها محمد نجيب في مذكراته ، تتحدث عن مظاهرة مدبرة من مبنى هيئة التحرير ، مكونة من عمال مديرية التحرير وجنود من البوليس الحربي تحت قيادة حسين عرفة قائد المباحث العسكرية وعدد آخر من ضباط البوليس الحربي . وكان قد ذكر ان قوات الحرس ومنظمات الشباب التى يقودها الصاغ وحيد رمضان ، كانت قد نقلت قواتها الى القاهرة ، وعمال مديرية التحرير استقرت في القاهرة أيضا (٦٨) . ومعنى ذلك تعاون الفريقين . كذلك فان الرواية التى رواها حسين عرفة لأحمد حمروش ، تقول ان أحمد أنور ، مدير البوليس الحربي ، قد استدعاه وطلب اليه منع عقد اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة بالحسنى أو العنف، مع تحذيره من وفاة أى شخص ، وانه ذهب الى المجلس في ملابس مدنية محاولا اقناع السنهوري بفض الاجتماع تحاشيا للمظاهرات العمالية (هى فى أصلها جنود من البوليس الحربي يلبسون ثيابا مدنية مع بعض أعضاء هيئة التحرير ) . ولما رفض السنهوري مقابلته ، أرسل مندوبا من البوليس للطحاوى وطعيمة ، فوصلت المظاهرات الى سور المجلس تهتف: الموت للخونة (٦٩) . ومعنى ذلك أيضا تعاون الفريقين .

على أن هاتين الروایتين تلقيان تفنيدهما من كثير من المصادر . لقد أنكر الطحاوى فى روايته لى انكارا تاما حدوث تنسيق

بين الحركة العمالية التي يقودها وحركة أحمد أنور . واستدل على ذلك بأن حسين عرقه هو زوج أخت أحمد أنور مدير البوليس الحربى ، « وكان بيننا قطيعة شاملة ، امتدت بعد ذلك حتى حاربتي فى دائرة السيدة زينب فى انتخابات ١٩٥٦ وقد كان أحمد أنور هو نفسه الذى ضرب الصاوى فى مطار القاهرة أمام الناس عند سفر عبد الناصر الى بانسوينج » . تم روى أنه بينما كان مشغولا فى هيئة التحرير لمتابعة الحركة العمالية ، بلغه انه بينما كانت المظاهرات المؤيدة للثورة فى الشارع ، سرت اشاعة بأن مجلس الدولة يعقد اجتماعا لاصدار قرار ضد الثورة ، فاتجه البعض الى مجلس الدولة لمقابلة السنهورى للرد على الاشاعة ، ولكن السنهورى رفض ، وحدث اشتباك ضرب فيه (٧٠) .

وقد أنكر الصاغ وحيد رمضان ، رئيس منظمات الشباب ، وجود أية صلة بين منظمات الشباب وحادث الاعتداء على السنهورى . فذكر أن منظمات الشباب لم تكن لها قوات تجلبها الى القاهرة فى ذلك اليوم ، اذ كان عمرها حينذاك بضعة أشهر ، ولم يكتمل لها التأهيل والاعداد لعمل سياسى . وقال ان هذه المنظمات منذ نشوب الازمة كانت بعيدة كل البعد عن المؤامرات التى دبرتها القوى المتصارعة على السلطة ، ولم تشترك لا فى المظاهرات التى دبرتها هيئة التحرير متعاونة مع نقابات العمال أو مع القوات التى هاجمت مجلس الدولة (٧١) .

وفى الواقع ان الرواية التى أوردها أحمد حمروش على لسان حسين عرقه يتبدى فيها التناقض . فبينما يذكر أن المظاهرات العمالية هى فى أصلها جنود من البوليس يلبسون ثيابا مدنية مع بعض أعضاء هيئة التحرير ، يعود فيذكر انه أرسل مندوبا من البوليس للطحاوى وطعيمة ، فوصلت المظاهرات الى سور المجلس . أى ان المظاهرات عمالية فضلا



عن ذلك ، فإن رواية محمد نجيب غير دقيقة فيما يختص بالاجتماع الذي عقده الدكتور السنهوري في مجلس الدولة . فقد ذكر أنه اتخذ في هذا الاجتماع قرارا بتأييد الديمقراطية والحياة النيابية وقرارات ٢٥ و ٢٥ مارس . وأن المتظاهرين اعتدوا على السنهوري وعلى باقى أعضاء المجلس ومزقوا القرار الذي تم اتخاذه . على أن الحقيقة أن مثل هذا القرار لم يتخذ قط ، باعتراف السنهوري نفسه وسليمان حافظ . ولم يكن الغرض من الاجتماع اتخاذ مثل هذا القرار . بل ان السنهوري اتصل بجريدة الاخبار في ساعة مبكرة من صباح اليوم الذي نشرت فيه هذا الخبر ، ليبلغها أن الحكومة فهمت من الخبر أن النية متجهة الى اصدار قرارات ضدها ، وأن هذا غير صحيح (٧٢) وقد أوردنا فيما سبق كيف أن عبد الناصر اتصل بالسنهوري عن طريق الدكتور حسن بغدادى ، وعلم من الدكتور السنهوري بأن الاجتماع لاجراء حركة ترقيات . يضاف الى ذلك أن الجمعية العمومية لمجلس الدولة لم تكن قد انعقدت أصلا ، ولم يكن قد حان موعد انعقادها ، عند وقوع الاعتداء ، وانما كان السنهوري يرأس مداولة الدائرة الاولى لمحكمة القضاء الادارى (٧٣) . وبالتالي فان الجمعية العمومية لا يمكن أن تكون قد اتخذت القرار الذي أشار اليه محمد نجيب .

على كل حال ، فطبقا لرواية السنهوري نفسه في محضر تحقيق النيابة في حادث الاعتداء عليه ، فقد اتصل به تليفونيا ، حوالى الحادية عشرة والنصف من يوم ٢٩ مارس ، الدكتور حسن بغدادى ، وسأله عما نشر في جريدة الاخبار ، فأظهرت له ارتياحي لهذا السؤال ، لانه أتاح لى فرصة فى توضيح الحقيقة للمستولين ، وأقضيت له بالغرض من الاجتماع على الوجه السابق ذكره ، وأضفت اننى أستحسن أن يقوم هو بتبليغ من يراه من المسئولين عن حقيقة الامر . فأجاب بأن البكباشى جمال عبدالناصر بجانبه . وهو يتحدث بالتليفون .

فطلبت منه أن يحدثني البكباشي جمال عبد الناصر . وأعدت له ما ذكرته للدكتور بغدادى . وعلم على هذا الوجه بحقيقة اجتماع الجمعية العمومية لمجلس الدولة . وانتهى الحديث التليفونى . ثم ذكر الدكتور السنهورى ، قتيما يختص بالمظاهرة ، ان أول مصدر علم منه بخبرها ، «ضابط عرفت فيما بعد انه الصاغ حسين عرفة ، وكيل البوليس الحربى » . فقد دخل فى غرفتى فى الساعة الثانية عشرة والربع ، وقد ارتسمت على وجهه علائم غير طبيعية من الانزعاج ، وقال ان هناك مظاهرة عدائية قادمة الى مجلس الدولة ، وقد أتيت لأخطرك بها . وأخبرنى الضابط حسين عرفة أن رأيه ازاء هذا أن أبقي فى مكتبى حتى يقدم المتظاهرون ، وعند ذلك أخرج اليهم وأتحدث بحقيقة الامر ، قينصرفون . وأضاف حسين عرفة : انى علمت أن المتظاهرين اذا حضروا الى المجلس ولم يجدوك فيه ، فسيتعقبونك فى كل مكان حتى فى المنزل ، فمن الافضل البقاء فى المكتب للملاقاتهم ! وفى نحو الساعة الواحدة بعد الظهر ، أدركت المظاهرة المجلس ، وعلمت أن الضابط حسين عرفة أمر بفتح الباب الخارجى للمجلس ، وكان مقفلا! وقادنى بيده الى خارج الغرفة ، وما كدت أخطو خطوة نحو السلم ، حتى شعرت بأن بعض المتظاهرين يجذبني من الخلف . وأن آخرين يدفعوننى الى الامام ، وذلك كله قبل أن أصل الى المكان الذى كنت أقدر أن أخطب فيه المتظاهرون . فهنا علمت أن الامر ليس أمر مظاهرة أخطب فيها المتظاهرين ، بل أمر اعتداء مبيت . وما لبث المتظاهرون أن دفعونى دفعا الى الحديقة ، وتوالى الاعتداء . ثم يقول السنهورى : «واستطعت بعد وقت قصير الاتصال بالبكباشي جمال عبد الناصر ، وقلت له ان عندى متظاهرين يريدون قتلى ، فأجاب بأن الأعصاب متوترة . فقلت له أن يحضر بنفسه ، وكررت هذا الطلب . فقال : سأحضر . وبقيت مدة نصف ساعة حتى حضر الصاغ صلاح سالم . وقد سمعت اشاعات كثيرة ان ممن اعتدى على

فى المجلس صولات مرتدين ملابس بلدية • ولعل الذى أخبرنى بهذه الاشاعة الاستاذ محمد لطفى ، السكرتير العام للمجلس • وما سمعته أيضا من الاشاعات أن الصاغ صلاح سالم لما خرج الى المتظاهرين ليقول لهم : كيف تعتدون على السنهورى ، وهو ليس بخائن ؟ قالوا له : ولماذا اذن أرسلتمونا اليه للاعتداء عليه ؟ والذى أخبرنى بهذه الاشاعة هو سكرتيرى السيد عبد الرحيم ، (٧٤) •

وقد أنكر حسين عرفة بطبيعة الحال أمام النيابة مانسبه اليه السنهورى ، ونفى أنه أمر بفتح الباب الخارجى لمجلس الدولة • وعندما سئل البكباشى أحمد أنور ، قومندان البوليس الحربى ، نفى عن الصاغ حسين عرفة ما ذكره السنهورى • وقال أن حسين عرفة قد أدى واجبه • وأنه عرض حياته للخطر ! (٧٥) •

فى ذلك الحين كانت حركة الاعتصام فى اتحاد النقل العام تؤتى ثمارها • فلم يلبث الاضراب أن انتقل من القاهرة الى جميع أنحاء البلاد ، طوعا أو كرها ، حتى شلت البلاد وتوقفت معالم الحياة فيها ، بل توقفت قطارات السكك الحديدية لأول مرة منذ ثورة ١٩١٩ !

وازاء هذا الموقف قرر اللواء محمد نجيب أن الامور بينه وبين أعضاء مجلس الثورة قد وصلت الى نقطة الافتراق • ولكن عبد الناصر وزملاءه أصروا على بقاءه رئيسا للجمهورية ورئيسا لمجلس الثورة • لقد كان وجود نجيب فى تلك اللحظات الحرجة بمثابة صمام الأمان للحيولة دون وقوع انتكاسة كانتكاسة أواخر فبراير ١٩٥٤ ! وقد قبل اللواء نجيب البقاء تحت الحاح الجميع • واجتمع المجلس المشترك بعد أن تخلف عنه الوزراء المدنيون الذين قدموا استقالاتهم بعد قرارات ٢٥ مارس ، وهم الدكاترة : حلمى بهجت بلوى ، وعبد الجليل

العمرى ، ووليم سليم حنا ، وعباس عمار ، وحسن بغدادى ،  
وقرر ارجاء تنفيذ قراراته فى ٢٥ و٥ مارس الى نهاية فترة  
الانتقال ، وتشكيل مجلس وطنى استشارى يراعى فيه تمثيل  
الطوائف والهيئات والمناطق المختلفة ويحدد تكوينه  
واختصاصاته بقانون (٧٦) . وفى الساعة الخامسة من صباح  
اليوم التالى ( ٣٠ مارس ) انتهى الاضراب العام .

وقد خلت الساحة للثورة بعد هذا الاضراب العام ، فأخذت  
تتابع القوى السياسية المضادة ، فيما عدا الاخوان المسلمين ،  
بالتصفية والاعتقال والمحاكمات . وقد وضعت الخطة لذلك  
يوم ١٥ ابريل حين اجتمع مجلس قيادة الثورة لاتخاذ  
الاجراءات التنفيذية لتصفية القوى المضادة ، فقرر :

١ - محاسبة المسئولين عن الفساد السياسى فى العهود  
الماضية وطرق ابعادهم من العمل فى محيط السياسة وحرمان  
عدد منهم من حقوقه السياسية .

٢ - تطهير الصحافة .

٣ - منح سلطات للمسئولين فى الجامعات لضمان انتظام  
الدراسة فيها .

٤ - البحث فى اصدار قانون لحماية الثورة والاسس التى  
يقوم عليها المجلس الوطنى .

وفى نفس اليوم دخلت الخطة فى التطبيق . فقد قرر  
مجلس قيادة الثورة حل مجلس نقابة الصحفيين ، بحجة انه  
ثبت أن سبعة من أعضائها البالغ عددهم اثنى عشر عضوا  
تقاضوا قلى العهد الماضى مبالغ جسيمة من المصروفات السرية .  
وصدر كشف بأسماء الذين تقاضوا مصروفات سرية وعلى  
رأسهم : حسين أبو الفتح ، وأبو الخير نجيب واحسان  
عبد القدوس وفاطمة اليوسف ومرسى الشافعى وابراهيم

عبد . وعبد الرحمن الخميسي . ومحمد خالد . وكامل  
الشناوي !

وفي نفس اليوم أيضا قرر المجلس أن يحرم من حق تولي  
الوظائف العامة ومن كافة الحقوق السياسية وتولي مجالس  
إدارة النقابات والهيئات ، لمدة عشر سنوات ، كل من سبق  
أن تولى الوزارة في الفترة من ٦ فبراير ١٩٤٣ إلى ٢٣ يولييه  
١٩٥٢ ، أي في السنوات العشر السابقة على الثورة ، وكان  
منتميا إلى حزب الوفد أو حزب الأحرار الدستوريين أو الحزب  
السعدي . أما من لم يكن منهم منتميا إلى هذه الأحزاب ، فلا  
يحرم إلا بقرار من مجلس قيادة الثورة .

وبموجب هذا القرار حرم من الحقوق السياسية كل من :

١ - الوزراء الوفديون : مصطفى النحاس وعلي زكي العرابي  
وعبد السلام جمعة ومكرم عبيد وأحمد نجيب الهلالي وفؤاد  
سراج الدين ومصطفى نصرت وأحمد حمزة وعبد المجيد  
عبد الحق ومحمد الوكيل وعبد الفتاح الطويل وعثمان محرم  
ومحمد صلاح الدين ومحمود سليمان غنام وحسين الجندی  
وابراهيم فرج وعبد الفتاح حسن وعبد اللطيف محمود وحامد  
زكي وياسين أحمد وعبد الجواد حسين .

٢ - الوزراء الدستوريون : محمد حسين هيكل وأحمد  
علي علوبة ورياض عبد العزيز سيف النصر وعبد المجيد ابراهيم  
صالح وعلي عبد الرازق وأحمد عبد الغفار وأحمد رمزي وعباس  
أبو حسين .

٣ - الوزراء السعديون : ابراهيم عبد الهادي ومحمود  
غالب وممدوح رياض وعلي أيوب وعبد الرزاق السنهوري .  
وأحمد مرسى بدر والدكتور نجيب اسكندر وعبد المجيد بدر .  
ولم يلبث الاخوان المسلمون طويلا أن دفعوا ثمن سكوتهم



فى أزمة مارس غالبا . لقد سبست العلاقات بينهم وبين الثورة سريعا ، وبلغ الصدام ذروته فى حادث محاولة اغتيال عبد الناصر على يد محمود عبد اللطيف يوم ٢٦ أكتوبر فى الإسكندرية ، فكانت مناسبة اغتنامها الثورة جيذا لتصفية حركة الإخوان على يد محكمة جديدة تألفت فى أول نوفمبر ١٩٥٤ باسم محكمة الشعب . وقد بلغ عدد الذين حكمت عليهم محاكم الشعب ٨٦٧ شخصا ، وتم اعدام ستة منهم على رأسهم عبد القادر عودة ومحمد فرغلى (٧٧) .

وفى يوم ١٤ نوفمبر ١٩٥٤ كان اللواء محمد نجيب قد فقد مبرر بقائه فى رئاسة الجمهورية . وكان قد فقد فى ١٧ إبريل رئاسة الوزارة ، التى تولاها جمال عبد الناصر . وبذلك أصبحت السلطة الشرعية والفعلية فى يد عبد الناصر ، وانتهت بذلك الازدواجية التى بدأت مع يوم ٢٣ يوليو ١٩٥٢ وبدأ عهد مصر الناصرية .

### أزمة مارس فى التاريخ :

على هذا النحو ، كتب للثورة ابقاء بعد أن كانت على أبواب الفناء بالفعل . وقد تم ذلك بإضرابات واعتصامات سلطوية مدبرة ، قامت بأعبائها الطبقة العمالية بالدرجة الأولى ، وخاضت غمارها كشريك لا أداة ! بعد أن تبين أن مصالحها تتحقق أكثر باستمرار الثورة . وقد عبر عبد الناصر عن تقديره لهذا الدور ومغزاه ، حين توجه بعد اتخاذ قرارات ٢٩ مارس التى ألغت قرارات ٢٥ مارس ، الى مكان اعتصام العمال ، وأعلن أن : « ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ انتهت اليوم ، وقامت ثورة جديدة اسمها ثورة العامل والفلاح » (٧٨) .

ويمكن القول ان عودة الثورة على اكتاف حركة عمالية كان نقطة تحول فى فكر عبد الناصر . لقد أدرك ان هؤلاء العمال

لا يؤيدون بقاء الثورة كغاية في حد ذاتها ، وانما كوسيلة وأداة للتغيير الاجتماعى الذى يتطلعون اليه .

وقد كان انتصار الثورة فى أزمة مارس نهاية للدور السياسى للبورجوازية المصرية الكبيرة التى نشأت على يد محمد على منذ عام ١٨٣٧ . فمع انها لم تصف اقتصاديا ، الا أنها صفت سياسيا والى الابد ، وانتقل دورها الى يد البورجوازية الصغيرة ، العسكرية والمدنية . وعلى يد هذه البورجوازية الصغيرة تغير المجتمع المصرى تغيرا جذريا بتغير أساسه الاقتصادى ، وتغير بالتالى بناؤه العلوى السياسى والقانونى والفكرى الى أبعد الحدود .

والحق ان انتصار الثورة بهذه السهولة ، وبعد المد الليبرالى العالى الذى كاد يقتلعها من حقل الحياة المصرية ، دليل على أن الليبرالية كانت قد فقدت مبرر بقائها بفقدانها الأساس الاقتصادى الذى كانت تستند اليه .

ومما لا شك فيه أن الليبرالية قد ولدت فى مصر مشوهة . فقد ولدت فى ظل سيطرة الاحتلال البريطانى واستبداد القصر . لذلك حملت على الدوام اعيوب والمآخذ التى كانت تبرر مهاجمتها . فعلى طول العصر الليبرالى ، أى منذ صدور دستور ١٩٢٣ ، تتابع الهجوم على الليبرالية من قبل جماعة مصر الفتاة ، وجماعة الإخوان المسلمين ، وقوى القصر

الأوتوقراطية . وقد أفلح هذا الهجوم فى خلق شعور معاد للأحزاب فى قسم كبير من رأى العام ، الذى لم يعن نفسه كثيرا بتحليل الاسباب ، وانما اصبغ مهيئا للتخلص منها . وعندما قامت ثورة ٢٣ يوليو عززت هذا الشعور بانجازاتها فى طرد الملك واصدار قانون الاصلاح الزراعى ، والغاء الرتب والالقباب . وبذلك تولد رأى عام لا يستهان به يطالب بالمستبد العادل الذى لاتعرقل قراراته قيود الحياة الدستورية والمناورات الحزبية والمناقشات البرلمانية والمعارك الانتخابية وغيرها .

وفضلا عن ذلك ، فإن البناء التحتي الذي كانت ترتكز عليه هذه الحياة السياسية ، وهو الذي يتمثل في العلاقات شبه الاقطاعية المسيطرة ، كان قد فقد مبرر بقائه مع تطور القوى المنتجة بالتعليم الحديث ، وبالحبرة الفنية ، وبالتقدم الهائل الذي طرأ على وسائل الانتاج . لقد كانت البلاد في حاجة الى اللحاق بركب الدول المتقدمة ، وكانت بحاجة الى توجيه ثرواتها المحبوسة في الارض الى مجالات التصنيع والبناء والتعمير التي تفتح المجال لتشغيل ملايين الايدي العاملة التي ضاقت بها الارض الزراعية . وكانت العلاقات الانتاجية السائدة تقف عقبة في وجه هذا التقدم . لذلك باتت الحاجة ماسة لتغييرها حتى تتناسب مع درجة التقدم الذي بلغته هذه القوى المنتجة .

على ان المأساة الكبرى في أزمة مارس ، هي ان ثورة ٢٣ يوليو لم تكن قد ولدت بعد مبادئها التي اعتنقتها البلاد بعد ذلك لمدة تزيد على عشرين عاما . لقد كانت في فترة مخاض ثوري استغرق ثلاث سنوات كاملة . فكيف كان يتأتى للقوى التي وقفت الى جانب تصفية الثورة ، ان تستشرف ببصيرتها المستقبل بنبوءة نفاذة تخترق حجبها وأستارها الملبدة بغيوم الدكتاتورية التي كانت تخيم على جميع القوى الديموقراطية والتقدمية وقتذاك دون تمييز ؟ ولكن حركة التاريخ في اتجاهها انتقدني المحتوم ، كانت تدفع الاحداث في ذلك الحين في مسيرتها الصحيحة نحو استمرار الثورة بارادة علوية نمتزج امتزاجا غريبيا ومعقدا بارادات الآخرين في حلبة الصراع ، وبذلك حالت دون ارتداد البلاد الى مرحلة تاريخية كانت قد تجاوزتها بالفعل ، ولم يعد في وسع اية قوة اجتماعية ان تعيدها اليها من جديد .

## حاوشى الفصل السابع

- (١) سامى جومر : الصامتون يتكلمون ص ١٨ ، الطبعة الثالثة ( المكتب المصرى الحديث ١٩٧٥ ) .
- (٢) حديث مع فاروق الانصارى يوم ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ .
- (٣) محضر حديث مع خالد محيى الدين .
- (٤) حديث مع فاروق الانصارى .
- (٥) محضر حديث مع خالد محيى الدين .
- (٦) احمد حمروش المرجع المذكور ص ٣٣١ ، ٣٣٣ .
- (٧) محضر حديث مع خالد محيى الدين .
- (٨) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٢٤ - ١٢٥ .
- (٩) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣٣٣ .
- (١٠) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٢٦ .
- (١١) محضر حديث مع خالد محيى الدين .
- (١٢) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٣٣٢ - ٣٣٣ .
- (١٣) محضر حديث مع خالد محيى الدين .
- (١٤) نفس المصدر .
- (١٥) أنظر بيان مجلس قيادة الثورة والكتب المتبادلة بينه وبين اللواء محمد نجيب ( الاهرام فى ٢٨ فبراير ١٩٥٤ ) .
- (١٦) أنظر الاهرام فى ٦ مارس ١٩٥٤ . وقد اعلن القرارات جمال عبد الناصر ، وذكر للصحفيين ان هذه القرارات اصدرها مجلس قيادة الثورة فى جلسة يوم الخميس ٤ مارس ، وان الاتصالات التى أجريت يوم ٥ مارس كانت خاصة بتحديد تاريخ عقد الجمعية التأسيسية . و اضاف ان هذه الاتصالات دارت بين الدكتور عبد الرزاق السنهورى والرئيس محمد نجيب ورئيس لجنة الدستور على ماهر .
- (١٧) محضر حديث مع خالد محيى الدين . وقد ذكر ان البكباتى عبد الحميد لطفى كان معروفا باسم « لخبيط » ا تميزا له عن ضابط آخر بنفس الاسم .

- (١٨) انظر بيان صلاح سالم وزير الارشاد يوم ٨ مارس ١٩٥٤  
(الاهرام فى ٩ مارس ١٩٥٤) .
- (١٩) الاهرام فى ٢٠ مارس ١٩٥٤ .
- (٢٠) الجمهورية فى ٢٣ مارس ١٩٥٤ .
- (٢١) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٩٩ - ٢٠٠ .
- (٢٢) حديث محمد نجيب مع احد المراسلين الاجانب ( المصرى فى ٣ اكتوبر ١٩٥٢ ) .
- (٢٣) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢٠٠ - ٦
- (٢٤) الاهرام فى ٢٤ مارس ١٩٥٤ .
- (٢٥) محضر حديث مع خالد محيى الدين ، محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢٠٧ - ٢٠٩ ، المصرى فى ٢٦ مارس ١٩٥٤ .
- (٢٧) انظر محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٩٩ - ٢١٠ .
- (٢٨) انظر محضرى الحديث مع زكى مراد ، واحمد طه ، وحديثى مع صلاح حافظ يوم اول يناير ١٩٧٦ .
- (٢٩) الجمهورية فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٠) انظر وزارة العدل : المرجع المذكور ص ٥٥٧ - ٩ .
- (٣١) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢١٨ .
- (٣٣) انظر مقال احمد الالفى عطية فى الاخبار فى ٢٣ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٤) حديثى مع صالح ابو رقيق
- (٣٥) المصرى فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ .
- (٣٦) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢١٠ - ٢١٤ .
- (٣٧) حديثى مع صالح ابورقيق .
- (٣٨) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢١٣ .
- (٣٩) الجمهورية فى ٣١ مارس ١٩٥٤ .
- (٤٠) عبد الحكيم عابدين : لم يضربوا السنهورى لانه اجتمع بالاخوان  
( الاخبار فى ٢٥ سبتمبر ١٩٧٥ ) .



- (٤١) المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ •
- (٤٢) نفس المصدر • ونظرا لان الدكتور محمد صلاح الدين كان بطلس الاجتماع ، فقد دفع ثمنه غاليا بعد حين سجننا مؤيدا بتهمة ملفقة ا (انظر احمد حسين : اناشهت مولد التعذيب على الاخبار يوم ٢٧ نوفمبر ١٩٧٥ - وقد روى فى هذا المقال حوادث الاعتداء عليه وعلى زملائه المعتقلين من ضباط البوليس الحبرى •
- (٤٣) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ •
- (٤٤) المصرى فى ٢٩ مارس ١٩٥٤ •
- (٤٥) المصرى فى ٢٧ مارس ١٩٥٤ •
- (٤٦) انظر محضر حديث مع أحمد صاوى سعد •
- (٤٧) انظر رواية صاوى احمد صاوى فى : دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور الملحق رقم ١ ص ١١٨ •
- (٤٨) احمد حمروش : يوسف صديق المفترى عليه ( روز اليوسف فى ٢٤ مارس ١٩٧٥ ) •
- (٤٩) محضر حديث مع أحمد طعيمة •
- (٥٠) محضر حديث مع الدكتور ابراهيم الطحاوى •
- (٥١) محضر حديث مع احمد طعيمة •
- (٥٢) محضر حديث مع الدكتور ابراهيم الطحاوى •
- (٥٣) انظر دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور •
- (٥٤) محضر حديث مع الدكتور ابراهيم الطحاوى •
- (٥٥) محضر حديث مع أحمد طعيمة •
- (٥٦) دكتور عبد العظيم رمضان : المرجع المذكور ص ١٢٠ •
- (٥٧) نفس المصدر •
- (٥٨) المصرى فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ •
- وتعتبر رواية محمدى عبد القادر بن دوره فى أزمة مارس والتي رواها جمال سليم ونشرها فى مجلة « روز اليوسف » فى عدد ٢٦ ابريل ١٩٧٦ تحت عنوان : « كتاب تحت الطبع ، مفاجأة كبرى تؤرخى الثورة بمظاهرات مارس دبرها يوسف صديق ومحمد نجيب » رواية مختلفة من اساسها • ففيها يزعم

انه قابل يوسف صديق مع الصاوى فى ثكنات العباسية وداخلها بثلاثة كيلو مترات تقريبا وفى خيمة محاطة بالجنود بها يوسف صديق ومحمد نجيب وخالد محيى الدين وعبد الفتاح حسن وآخرين من الضباط لم يعين اسماءهم . وقد كذب روايته هذه صاوى أحمد صاوى الذى ذكر لى انها خيال فى خيال ، كما كذبهنا خالد محيى الدين وعبد الفتاح حسن فى جريدة روز اليوسف . وكانت رواية صاوى أحمد صاوى التى رواها لى ، والتى رواها وقت الازمة ، هى ان المقابلة كانت فى بيت يوسف صديق بالزيتون ، وقد قابله بمفرده . وقد ناقشنا هذه الرواية ورجحنا صدقها وان كنا فى الوقت نفسه لم نستبعد تكذيب يوسف صديق لها ، ولذلك قلنا فى المتن انه لو صح ما انكره يوسف صديق أمن اتصاله بصاوى أحمد صاوى أثناء ازمة مارس ، فان كذبة صاوى تكون اكبر كذبة فى تاريخ مصر المعاصر ، لا احشته ردود فعل غيرت مصير الثورة .

— ويظهر الاختلاق فى رواية محمدى عبد القادر فيما أورده من ان يوسف صديق وعده فى هذه المقابلة بمسودة الحزب الشيوعى بقوله « لازم يكون فيه حزب شيوعى مصرى ، وانتم ح يكون لكم دور » ا . فلم يكن صاوى أحمد صاوى ومحمدى عبد القادر من قادة الحركة الشيوعية فى مصر أو حتى متعاطفين مع الحركة الشيوعية ، حتى يبشرهم يوسف صديق بقيام حزب شيوعى . ولو أصبح هناك حزب شيوعى لا كان هناك أى دور فيه لمحمدى عبد القادر وصاوى أحمد صاوى بطبيعة الحال . ورواية صاوى أحمد صاوى فى هذا الشأن أقرب للصدق . فقد ذكر أن يوسف صديق قد وعده بقيام « حزب العمال » .

— ثم ان ما رواه محمدى عبد القادر من أن اللواء محمد نجيب قال : « ده لازم يتنغذ حتى لو أدى الامر لدخول التجليز البلد تانى ، وهم على الابواب فى منطقة القناة » ، ظاهر فيه الاختلاق لان مثل هذا الكلام لا يرد على لسان وطنى ، فضلا عن اللواء نجيب الذى لا يشك أحد فى وطنيته .

— كذلك فان رواية محمدى عبد القادر عن مقابله لعبد الناصر واتفاقه معه على الاضراب والاعتصام ، لا سند لها من أية رواية من الروايات . وما يظهر اختلاقها أنه يتحدث عن مظاهرات قادما هو يوم ٢٥ مارس سارت من

دار الاتحاد « والصاوى يظن أننا سائرون فى المخطط الذى رسمه يوسف صديق » . وان هذه المظاهرات قد اتجهت الى رئاسة مجلس الوزراء حيث كان مجلس الثورة مجتمعاً لمطالبته ببقاء الثورة ، ثم وصلت المظاهرات الى دار الاتحاد وهى تهتف : « تحيا الثورة لا احزاب » ، ويقول : « وفوجيء الصاوى وفوجئت القيادات العمالية التى كانت معه والتى كانت قد بدأت الاعتصام ، وأصبحوا أمام الامر الواقع » . وهو كلام ماذج يحمل على الظن بأن الصاوى والقيادات العمالية التى كانت معه كانت تعتصم تنفيذاً لمخطط يوسف صديق فأصبحت أمام الامر الواقع بفضل تحويله مسار المظاهرات ، وينسى أن هذه القيادات كانت معتصمة تنفيذاً للخطة التى وضعتها مع أحمد طعيمة والطحاوى تأييداً لاستمرار الثورة . وما يهم هذه الرواية من أساسها - اذا لم تكن قد هلكت بعد - أن الاعتصام لم يبدأ الا يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ مساءً ، ولم يكن فى يوم ٢٥ مارس كما يزعم محمدى عبد القادر . ومن الثابت أنه لم تقم مظاهرات مؤيدة لاستمرار الثورة قبل قرار الاعتصام .

(٥٩) المصرى، فى ٢٨ مارس ١٩٥٤ .

(٦٠) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢١٦ - ٢١٧ .

(٦١) نفس المصدر .

(٦٢) نفس المصدر ص ٢٢٤ .

(٦٣) نفس المصدر ص ١٩٩ ، أحمد حسين : أنا شهدت مولد التعذيب

( المرجع المذكور ) .

(٦٤) عبد الحكيم عابدين : المرجع المذكور .

(٦٥) مذكرات سليمان حافظ . وقد نشر جزءاً منها عبد الفتاح حسن

فى ( الاخبار يوم ٢٢ سبتمبر ١٩٧٥ ) تحت عنوان : « سليمان حافظ يتكلم من القبر » .

(٦٦) نفس المصدر .

(٦٧) جلال نلس : أنا سبب الاعتداء على السنهورى ( الجمهورية فى

٢٤ أكتوبر ١٩٧٥ )

(٦٨) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ١٤٥ ( الطبعة الاولى ) .

(٦٩) أحمد حمروش : المرجع المذكور ص ٢٤٧ .

- (٧٠) محضر حديث مع ابراهيم الطحاوى .
- (٧١) وحيد رمضان : مذكرات محمد نجيب غير صحيحة ، لم تشترك منظمات الشباب فى مذبة السنهورى ( الاخبار فى ٢٦ سبتمبر ١٩٧٥ ) .
- (٧٢) مذكرات سليمان حافظ ( المرجع المذكور ) ، انظر أيضا : من الذى اعطى الخبر للاخبار ( الاخبار فى ١٢ سبتمبر ١٩٧٥ ) .
- (٧٣) على بغدادى : لا يا أستاذ فتحى رضوان ( الاخبار فى ١٠ سبتمبر ١٩٧٥ ) انظر أيضا الدكتور وحيد رافت : حول المؤامرة على السنهورى ومجلس الدولة عام ١٩٥٤ ( الاخبار يوم ٨ سبتمبر ١٩٧٥ : (٧٤) عبد الفتاح حسن : السنهورى يتكلم من واقع تحقيقات قضية السنهورى ( الاخبار فى ١٧ سبتمبر ١٩٥٤ )
- (٧٥) نفس المصدر .
- (٧٦) محمد نجيب : المرجع المذكور ص ٢٢٣ - ٢٢٥ ( الطبعة الثانية ) . وكان الملك سعود فى زيارة للقاهرة منذ يوم ٢١ مارس ١٩٥٤ ، وحضر الازمة كاملة وحضر الاجتماع الاخير الذى قبل فيه نجيب البقاء رئيسا للجمهورية تحت الحاح عبد الناصر وزملائه .
- (٧٧) عبد الرحمن الرافعى . ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ ، تاريخنا القومى فى سبع سنوات ١٩٥٢ - ١٩٥٩ ، ص ١٢٤ - ١٣٥ .
- (٧٨) محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ، كلمة محمد محمد العقيل (الطريق الى الديمقراطية ص ٤٨٨ - كتب قومية عدد ١٥٠)

## ملحق رقم ١

### ملحق رقم ١

نص المقال التاريخي للدكتور راشد البراوي في جريدة  
الزمان يوم ٤ أغسطس ١٩٥٥ والذي رجح فكرة الإصلاح  
الزراعي \*



تحديد الملكية الزراعية أم رفع الضريبة التصاعدية :

### للدكتور راشد البراوي

« لا أظن انني آكون مسرفا في الاستنتاج أو مغاليا في  
التفاؤل اذا قلت ان العهد الجديد الذي هو وليد ارادة الشعب ،  
يستهدف بناء جديدا للمجتمع على أساس متين ودعامة سليمة  
من العدالة الاجتماعية ، بحيث تزول مظاهر البذخ والفساد  
بالقضاء على أسبابها ، وبحيث تتوافر الاموال اللازمة لتنفيذ  
مختلف مشروعات الإصلاح »

ولقد اشارت الصحف الى بعض الوسائل الكفيلة بتحقيق  
هذه الاغراض • فدعا فريق الى رفع الضريبة التصاعدية  
بصورة جديده على الدخول التي تجاوز حدا معين ، بينما قام من  
يجب تحديد مقدار ما يملك الفرد من الارض الزراعية ، على



اعتبار ان مصر ما زالت بلدا زراعيا اكبر نقائصه هذه الاوضاع  
الاقطاعية الفاسدة .

ونحب هنا ان نعقد موازنة موجزة عن مزايا أو مضار كل  
من الاقتراحين . ولسنا نعترض على رفع الضريبة التصاعدية ،  
ولكننا لا نرى أن هذا السبيل يصل بنا الآن وفي هذه المرحلة  
الحاضرة من تطورنا الاقتصادي الى الغايات الكبرى التي  
نرتجىها . والذي نخشاه أن كل زيادة بالقياس الى مازلنا  
نلمسه سيقع عبؤها الفعلي على الصناعة والتجارة دون  
الزراعة ، وبذلك يظل أهل الأخيرة متمتعين بقوتهم وسلطانهم ،  
بينما تقوم العقبات في وجه الصناعة . وهنا نقول ان  
السياسة السليمة فعلا لنهضة مصر يجب ان تقوم على اساس  
تنمية الصناعة أسوة بما تفعل البلدان الأخرى . وثمة خطر  
آخر اكبر شأننا ، وهو ان النتيجة التي اشرنا اليها ، سترتب  
عليها عدم اقبال الاجانب على استغلال اموالهم في المشروعات  
الصناعية والتجارية ، وهنا يقع الضرر على هذه البلاد اليوم  
وفي الاجل الطويل ، نظرا لعدم وجود تكوينات رأسمالية  
وطنية كافية .

ننتقل الآن الى الاقتراح الأخير الخاص بتحديد الملكية  
الزراعية . وهنا نلاحظ ان اكبر عامل في افساد هذا البلد  
واعظم عقبة في وجه الإصلاحات الصحيحة واشد قوة تفسد  
النظام الحزبي والبرلماني ، انما هو تلك الطبقة الاقطاعية ذات  
الممتلكات الضخمة من الارض . فهي التي عارضت طويلا في  
الضريبة العامة ، وهي التي جعلت ضريبة التركات اسما على  
غير مسمى ، وهي التي قاومت تكوين النقابات الزراعية ، وهي  
التي حاربت نشر التعليم ، واكثر من هذا فهي التي تسيطر على  
الريف ، فتفسد الانتخابات ، وتفرض سلطانها على الهيئات  
السياسية ، وتلعب بأداة الحكم من تشريعية وتنفيذية ، طبقا  
لاهوائها ، وخدمة لاغراضها الذاتية ومصالحها الخاصة . ان  
هذه الفئة سر الضعف ، ولذلك كانت هدف كافة الحركات

الاصلاحية فى البلاد المختلفة ، مثل تركيا • وباكستان والهند • واليابان • ودول أمريكا اللاتينية • ان القضاء على سلطانها لا يقل اهمية عن ازالة العهد السابق • بل الحق لقد كانت هى دعامة الاولى وحليفه الاكبر •

ونحن نشكو دائما من حياة البذخ والاسراف والاستهتار • • ولو اعملنا النظر ، لوجدنا ان هذه الحياة هى طابع طبقة كبار الملاك الزراعيين ، وكلهم من الملاك الغائبين ، لانها لاتعاني جهدا حقيقيا فى جمع المال • ان رجل الصناعة قد يكسب مليوناً من الجنيهات فى العام ، ولكنه لا يبدد المال ، لانه يصرف ( هكذا فى الاصل ، وصحتها يعرف ) قيمته ، ولانه قد تعب فى الحصول عليه ، بخلاف زميله المالك الكبير • من ذا الذى يبدد الآلاف على الحياة المستهترة فى مصر وخارجها ؟ انه المالك الزراعى المصرى الكبير •

هذا من جهة • ومن جهة اخرى ، ترى أن معظم الملاك الكبار غائبون عن اراضيهم ، فلا يعنون باصلاحها وتحسينها • ولذا يعملون الى تأجيرها ، ويقوم المستأجر بتأجيرها الى سواه • ومن هنا ترتفع الايجارات ، وتعلو نفقات المحاصيل الزراعية ، وبالتالي المعيشية •

ولو أننا حددنا الملكية الزراعية ، لهبطت اثمان الارض والايجارات ، ولاتجهت الاموال الى الاستثمار فى الصناعة مثلا • وهذا فى خير الصناعة بدلا من هذا التكاليف على شراء الارض • واكثر من هذا ، فاننا نعاون على خلق طبقة راضية من صغار الملاك ، فيعم الاستقرار ويقوم العدل •

اننا نرى ضرورة الاخذ بالاسلوب الثانى • وسنعرض لوسائل تطبيقه فى كلمة تالية ، لانه فى نظرنا حجر الاساس فى الاصلاح الصحيح •



## ملحق رقم ٢

أول مشروع قانون للإصلاح الزراعى فى عهد الثورة

الذى وضعه الدكتور راشد البراوى

وقدمه لمجلس قيادة الثورة

فى أغسطس ١٩٥٢



### الباب الاول تحديد الملكية الزراعية

المادة ١ - الحد الاقصى لما يجوز امتلاكه من الاراضى الزراعية للأشخاص الحقيقية والمعنوية هو ٢٠٠ فدان .  
المادة ٢ - يحظر على كل مالك لـ ٢٠٠٠ فدان من الارض الزراعية ، سواء كان فردا أو شركة ، وفقا أهليا أو شخصا معنويا ، وسواء كانت الارض فى زمام ناحية واحدة أو موزعة بين نواح متعددة ، أن يضم الى ملكيته أرضا زراعية أخرى . وكل عقد يخالف ذلك يعد باطلا ولا يجوز تسجيله .

المادة ٣ - للدولة حق شراء ما يزيد على الحد الاعلى المنصوص عليه في المادة الاولى من جميع الملاك الحاليين الحقيقيين والمعنويين ، مقابل تعويض يحدده القانون .

المادة ٤ - تقوم الدولة بتوزيع الأراضي التي تملكها ، والتي تشتريها طبقا للمادة السابقة ، على العمال الزراعيين الذين لا يملكون أرضا ، وعلى من تقل ملكيتهم عن فدانين ، على أن تكون الأولوية لمن كان من أهل المنطقة الواقعة فيها الأرض التي يجري توزيعها ، ويفضل من كان متزوجا وله أولاد ، كما يفضل المستحقون في الوقف ان كانت الأرض موقوفة .

المادة ٥ - تشتري الدولة الأرض طبقا لما جاء في المادة الثالثة ، على أساس متوسط ثمن الفدان الواحد في السنوات ٣٧ و ٣٨ و ٣٩ ، ويعطى للملاك سندات على الخزانة تسدد على فترة ٣٠ سنة بفائدة قدرها ٣ وربع في المائة .

المادة ٦ - المنتفعون من توزيع الأراضي طبقا لهذا القانون يؤدون ثمنها للدولة على أقساط سنوية مدتها ثلاثون سنة بالسعر الذي تحدده الدولة .

المادة ٧ - لا يجوز للمنتفع بهذا القانون التصرف فيها بالبيع قبل سداد ثمنها بأي وجه .

المادة ٨ - يمنح المنتفع سلفة انشائية طبقا لحاجته ، لاستكمال ما يلزم لاستغلال الأرض . ويقسط الدين على أقساط يراعى فيها عدم الارهاق .

المادة ٩ - تقوم الدولة بإنشاء جمعيات تعاونية في كل قرية تضم صغار الملاك للقيام بالاعمال اللازمة للزراعة .



## الباب الثاني

### حماية ملكية الفلاح

المادة ١٠ - يحظر التنازل عن أى جزء من الملكيات الزراعية ان كانت مساحتها فدانين فأقل ، أو ان كانت أكثر من هذا وأدى التنازل الى نقصها عن هذا الحد . ويسرى هذا الخطر على كافة طرق انتقال الملكية ماعدا الميراث .

المادة ١١ - يحظر تقسيم الارض الزراعية فى حالات الارث كلما أدى ذلك الى تكوين ملكية أقل من فدانين .

المادة ١٢ - فى حالة عدم الاتفاق بين الورثة تكون الاولوية على النحو الآتى :

١ - يقدم أبناء المورث وبناته على جميع من سواهم من الورثة .

٢ - يقدم البنون على البنات .

٣ - يقدم الابناء الكبار على الصغار والمشتغلون بالزراعة على غير المشتغلين بها .

المادة ١٣ - يدفع الوارث أو الورثة الذين تملكوا الارض الزراعية الى الوارث أو الورثة الآخرين الذين أخرجوا منها قيمة أنصبتهم الشرعية .

## الباب الثالث

### تنظيم الايجارات والاجور

المادة ١٤ - يشترط في الايجارات الزراعية ابتداء من السنة الزراعية اللاحقة لصدور هذا القانون :

أولا - لا تقل مدة الايجار عن ٥ سنوات .  
ثانيا - لا يجوز اخراج المستأجر طالما يفي بالتزاماته ، وبغير قرار من هيئة قضائية .

ثالثا - يجب اثبات عقود الايجار بالكتابة مهما كانت قيمتها ، وتحرر من ثلاث صور :

واحدة مع المالك ، وأخرى مع المستأجر ، وثالثة تحفظ لدى الجهة الرسمية المختصة .

ولا يتخذ العقد صفته القانونية الا اذا سجل تاريخه في المحكمة المختصة ، ويبطل كل عقد أو اتفاق يؤدي مباشرة أو غير مباشرة الى مخالفة أحكام المادة السابقة . وكل مخالفة يعاقب مرتكبها بغرامة لا تزيد على ٢٠ جنيها عن كل فدان وبالحبس مدة لا تقل عن ٦ شهور ، أو باحدى هاتين العقوبتين .

رابعا - تؤلف في كل منطقة قبل بدء السنة الزراعية ، لجنة تمثل الملاك والمستأجرين وأحد أعضاء الهيئة القضائية ، لتحديد قيمة الايجار عن الفدان الواحد . وفي حالة اتباع نظام المزارعة ، لا يجوز أن يزيد نصيب المالك عن الثلث بعد خصم كافة المصروفات .

المادة ١٥ - تقوم اللجنة المختصة المنصوص عليها في المادة السابقة ، على أن يضم اليها ممثلون للعمال الزراعيين، بتحديد الاجر اليومي للعامل الزراعى ، وتعين شروط ساعات العمل .

المادة ١٦ - اختيار اللجان بالانتخاب .

المادة ١٧ - انشاء لجنة خاصة تنظر المنازعات التى تنشأ عن تطبيق القانون على وجه السرعة بلا مصاريف قضائية .

### الباب الرابع أحكام عامة

المادة ١٧ - تقوم فى كل منطقة ينطبق عليها القانون، لجان لاجراء عملية توزيع الاراضى ، يرأسها قاض ، وتضم ممثلين منتخبين للمنتفعين بتطبيق هذا القانون . وينظم كل ذلك لائحة خاصة .

المادة ١٨ - كل من يرفض تنفيذ أحكام القانون أو يعرقل تنفيذها بأى شكل ، يعاقب بالحبس مدة خمس سنوات ، ويكون الحكم واجب النفاذ فورا ، ولا يجوز الطعن فيه .بأى وجه .



لاحق رقم ٣

فتوى قسم الرأى بمجلس الدولة مجتمعا

فى مسألة الوصاية

فى أول أغسطس ١٩٥٢

موجهة من رئيس مجلس الدولة الى وكيل مجلس الدولة

ايما الى الكتاب الوارد اليكم من حضرة صاحب المقام الرفيع رئيس مجلس الوزراء بتاريخ ٣٠ يوليو ١٩٥٢ ، يبلغكم فيه انه على اثر نزول الملك السابق عن العرش ، وتركه مظلوما مختوما بأسماء الأوصياء ، أصبح من المتعين حتى يباشر هؤلاء الأوصياء سلطتهم الدستورية أن يوافق البرلمان على تعيينهم ، وأن يؤدوا اليمين أمامه ، فى حين أن مجلس النواب منحل . ويطلب منكم الرأى فيما اذا كان الدستور قد واجه هذه الحالة مثلما واجه حالة وفاة الملك فى المادة ٥٢ ؟ وان كان لم يواجهها بحيث يتعين اجراء انتخابات جديدة لمجلس النواب ، فهل يمكن تقصيرا للمدة التى يمارس فيها مجلس الوزراء سلطات الملك ، التفكير فى



نظام لوصاية مؤقتة على العرش تنتقل اليه هذه السلطات؟ ولما رأيتم من عرض الامر على قسم الراى مجتمعا ، ودعوتى لحضور اجتماعه بالنظر الى أهمية المسائل المطلوب الراى فيها ، فقد عرضت طلب الراى الوارد اليكم على القسم لنظره فى جلسة خاصة مستعجلة عقدت يوم ٣١ يوليو سنة ١٩٥٢ ، وفيها انتهى القسم بأجماع تسعة أصوات ضد صوت واحد الى ما يأتى :

### أسباب زوال ولاية الملك

اذا تقصينا الاسباب التى تزول بها ولاية الملك ، وجدناها تنحصر فى أسباب ثلاثة :

١ . وفاة الملك ، واصابته بمرض عقلى ونزوله عن العرش ، أو تنحيته عنه .

وقد عرض الدستور للسبب الأول ، وهو وفاة الملك . فتنص المادة ٥٢ على انه «أثر وفاة الملك ، يجتمع المجلسان بحكم القانون فى مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة ، فاذا كان مجلس النواب منحلًا ، وكان الميعاد المعين فى أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر ، فان المجلس القديم يعود للعمل ، حتى يجتمع المجلس الذى يخلفه» . وعرض الامر الملكى الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٢٢ للسبب الثانى ، وهو اصابة الملك بمرض عقلى ، فتنص المادة ١٢ على أنه : «اذا تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلى ، فعلى مجلس الوزراء ، بعد التثبت من ذلك ، أن يدعو البرلمان فى الحال الى الاجتماع . فاذا ثبت قيام ذلك المرض بطريقة قاطعة ، قرر البرلمان انتهاء ولاية ملكه ، فتنتقل الى صاحب الحق فيها من بعده بحسب أحكام أمرنا هذا » .

ولم يرد أى نص لا فى الدستور ولا فى الامر الملكى الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٢٢ عن السبب الثالث، وهو نزول الملك عن العرش .

### لماذا سكّت الدستور عن التنازل ؟

ولا يمكن القول بأن السكوت عن هذا السبب الاخير انما هو سكوت عن النادر اكتفاء بذكر الغالب ، فان الدستور لم يسكت عن حالة خلوا العرش ، بل نص عليها فى المادتين ٥٣ و ٥٤ وهى حالة أكثر ندرة من حالة النزول عن العرش، ولا يمكن القول كذلك بأن هذا السكوت كان عن كياسة ولباقة ، فان الامر الملكى الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٢٢ لم يسكت عن حالة اصابة الملك بمرض عقلى . وكان السكوت عنها أكثر كياسة ولباقة . فالسكوت عن حالة النزول عن العرش لم يكن مراعاة لأحد الاعتبارين السالفي الذكر ، بل يرجع السكوت ، فيما يظهر ، الى أن الدستور لم ير أن يعرض لنزول الملك عن العرش ، لان هذا النزول يقع عادة أثر ثورة أو انقلاب ، وليس من الحكمة تنظيم الثورة أو الانقلاب . فلكل منهما ملابسات خاصة هى التى تسيطر عليه وتنظمه .

### هل يجوز القياس ؟

فاذا ما تقرر أن حالة النزول عن العرش مسكوت عنها ، ولم يواجهها الدستور كما واجه حالة الوفاة ، بقى البحث فيما اذا كان يجوز القياس والاخذ فى حالة النزول عن العرش بالاحكام التى أوردها الدستور فى حالة الوفاة ؟ بالرغم من أن لكل حالة من هاتين الحالتين ملابساتها ، اذ النزول عن العرش

استثنائي يخرج عن الاوضاع المألوفة ، أما وفاة الملك فأمر طبيعي مألوف ؟

أن الاحكام التي أوردها الدستور في حالة وفاة الملك فيما يتعلق بانعقاد البرلمان قسمان :

قسم يتفق مع أصول الدستور •

وقسم يعتبر استثناء من هذه الاصول •

فقد أوجبت المادة ٥٢ من الدستور أن يجتمع المجلسان بحكم القانون على أثر وفاة الملك ، في مدى عشرة أيام من تاريخ اعلان الوفاة ، وهذا الحكم يتفق مع أصل من أصول الدستور ، هو وجوب اجتماع البرلمان متى كان موجودا عند وقوع حدث خطير • ومن ثم فلا مانع من قياس حالة النزول على حالة الوفاة فيما هو أصل من أصول الدستور ، والقول بأن البرلمان متى كان موجودا بمجلسيه يجب أن يجتمع في مدى عشرة ايام من تاريخ اعلان النزول عن العرش •

### اجتماع المجلس المنحل

ولكن المادة ٥٢ لم تقتصر على هذا الحكم ، بل تضمنت حكما آخر لاشك في أنه حكم استثنائي محض • اذ أوجبت اجتماع البرلمان في نفس الميعاد ، حتى لو كان مجلس النواب منحلا ، متى كان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع يتجاوز اليوم العاشر ، فيعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه ، وعودة مجلس منحل الى الوجود يتعارض مع طبائع الاشياء ، ويخل بقاعدة عامة معروفة ، هي القاعدة التي تقضى بأن الساقط لا يعود • هذا الى أن أصول الدستور المصرى صريحة في أن مجلس النواب لا يعود الى العمل اذا انححل ، واذا عاد فان عودته انما تكون في حالات استثنائية محضة •

ويكفى للتثبت من ذلك ، مقارنة المادة ١١٤ من الدستور بالمادة ٨٩ - اذ تنص المادة ١١٤ على أن « تجري الانتخابات العامة لتجديد مجلس النواب في خلال الستين يوما السابقة لانتهاؤها مدة نهايته » وفي حالة عدم إمكان إجراء الانتخابات في الميعاد المذكور ، فإن نيابة المجلس القديم تمتد الى حين الانتخابات المذكورة » . وتنص المادة ٨٩ على أن الامر الصادر بحل مجلس النواب يجب أن يشتمل على دعوة المنسحبين لإجراء انتخابات جديدة في ميعاد لا يتجاوز شهرين ، وعلى تحديد ميعاد لاجتماع المجلس الجديد ، في العشرة الأيام التالية لتمام الانتخاب . ويتضح من المقارنة بين هذين النصين أن حالة تجديد مجلس النواب تختلف عن حالة حله ، فيما اذا لم يمكن إجراء الانتخابات الجديدة في الميعاد الذي نص عليه الدستور ، ففي حالة التجديد ، تمتد نهاية المجلس القديم الى حين انتخاب المجلس الجديد ، أما في حالة الحل ، فلم ينص الدستور على أن المجلس المنحل يعود الى العمل . ومن ثم وجب القول بأن الاصل في الدستور المصري أن مجلس النواب اذا انحل لا يجوز ان يبعث من جديد ، ما لم يوجد نص يقضى بعودته الى العمل في حالة بذاتها ، فعند ذلك يعود المجلس المنحل في هذه الحالة المنصوص عليها بالذات دون غيرها من الحالات . وقد نص الدستور فعلا على حالتين اثنتين على أن مجلس النواب المنحل يعود الى العمل ، هما حالة وفاة الملك في المادة ٥٢ وحالة خلو العرش في المادة ٥٤ . فيجب قصر هذا الحكم الاستثنائي المحض على هاتين الحالتين ، ولا يجوز اذن في حالة تعذر الحكم على من له ولاية الملك بسبب مرض عقلي ، أن يدعى مجلس النواب المنحل الى الاجتماع ، لأن المادة ١٢ من الامر الملكي الصادر في ١٣ ابريل سنة ١٩٢٢ ، لم تورد نصا يقضى بعودة المجلس المنحل الى العمل ، ويترتب على ذلك أيضا ، في حالة نزول الملك عن العرش ، أنه مادام الدستور لم ينص على عودة المجلس المنحل الى العمل ، بل

مادام لم يعرض لهذه الحالة أصلا ، فلا يجوز أن يعود مجلس النواب اذا كان منحلا الى العمل . والقول بغير ذلك ، ويجوز عودة المجلس المنحل الى العمل في حالة النزول عن العرش ، قياسا على حالتى الوفاة وخلو العرش قول غير جائز ، اذ القياس لا يكون على حكم استثنائي محض كما تقدم القول ، فالاستثناء لا يقاس عليه ، بل ان القياس على الاستثناء هنا انما هو اضافة لاستثناء آخر ، والاضافة على الدستور تنقيح فيه ، ولايجوز تنقيح الدستور الا بالطريق الذى نص عليه الدستور .

### تولى مجلس الوزراء سلطات الملك

أما تعيين الهيئة التى تمارس سلطات الملك الدستورية

عقب نزول الملك عن العرش ، فلم يرد فيه نص دستورى . اذ ان المادة ٥٥ من الدستور التى تولى مجلس الوزراء هذه السلطات الى ان يتولاها الحلف أو أوصياء العرش ، مقصورة على حالة الوفاة . ولكن هذا النص ليس الا تطبيقا لنظرية الضرورة . فالضرورة تحتم عقب وفاة الملك ، ان توجد هيئة تمارس سلطات الملك الدستورية الى أن يتمكن من انتقلت اليه ولاية الملك ، أو أوصيائه اذا كان قاصرا ، من استيفاء الشروط الدستورية الواجبة لممارسة هذه السلطات . وليس يوجد أصلح من مجلس الوزراء الذى يتولى الملك سلطته بواسطة كما تنص المادة ٤٨ من الدستور ، هيئة تمارس هذه السلطات . ومن ثم نصت المادة ٥٥ من الدستور على هذا الحكم كتطبيق لنظرية الضرورة كما تقدم القول . فاذا عرضت صورة أخرى من صور الضرورة هي صورة نزول الملك عن العرش ، أمكن تطبيق النظرية على النحو الذى طبقت به فى الصورة الاولى . ومن ثم تكون



ممارسة مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية عقب نزول الملك عن العرش ، انما هو تطبيق مباشر لنظرية الضرورة ، على النحو الذى طبقت به فى المادة ٥٥ من الدستور .

### نظام الوصاية المؤقتة

لم يبق اذن - بعد ان تبين أنه لا يجوز دعوة مجلس النواب المنحل الى الاجتماع فى حالة النزول عن العرش - الا المبادرة الى اجراء الانتخابات العامة بمجرد التمكن من اجراء هذه الانتخابات ، حتى يوجد مجلس نواب جديد فى الميعاد الدستورى ، فيتيسر اذ ذاك دعوة البرلمان الى الاجتماع . للنظر فى تعيين اوصياء العرش أو الموافقة على تعيينهم .

فاذا رأت الحكومة أن الضرورة تقضى بمضى وقت غير قصير، قبل أن تتمكن من اجراء هذه الانتخابات ، وأرادت أن تتخفف من السلطات الاستثنائية التى تمارسها فى الوقت الحاضر ، فلا يبقى مجلس الوزراء يمارس سلطات الملك الدستورية الا أقصر وقت ممكن ، حصرا للضرورة فى أضيق نطاقها ، فانه لا يوجد مانع قانونى من ايجاد نظام لوصاية مؤقتة تنتقل اليها من مجلس الوزراء ممارسة سلطات الملك الدستورية ، الى أن تتولى هيئة الوصاية الدائمة هذه السلطات .

### تشريع عادى لايمس الدستور

والسبيل الى ذلك هو سن هذا النظام المؤقت عن طريق التشريع بمقتضى المادة ٤١ من الدستور ، والحق هذا النظام بنظام الوصاية الدائمة الوارد فى الامر الملكى الصادر فى ١٣ من أبريل ١٩٢٢ ، ولا يعتبر هذا التشريع تعديلا فى الدستور،

لانه انما يستكمل احكام الوصاية الدائمة . والدستور بمقتضى المادة ٣٢ لا يلحق بنصوصه من احكام الامر الملكى الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٢٢ ، الا الاحكام الخاصة بوراثة العرش ، أى انتقال ولاية الملك من سلف الى خلف ، ولا يمكن اعتبار احكام الوصاية الدائمة ، ولا احكام الوصاية المؤقتة داخله فى هذا النطاق ، فهى اذن احكام قابلة للاستكمال وللإضافة عن طريق التشريع العادى .

### نص التشريع الجديد

ويمكن أن يتقرر نظام الوصاية المؤقتة بأستصدار تشريع يضيف الى نصوص الامر الملكى الصادر فى ١٣ من ابريل سنة ١٩٢٢ ، نصا جديدا يكون هو المادة ١١ مكرر ، ويجرى على الوجه الآتى :

« فى حالة نزول الملك عن العرش ، وانتقال ولاية الملك الى خلف قاصر ، يجوز لمجلس الوزراء اذا كان مجلس النواب منعلا ، أن يؤلف هيئة وصاية مؤقتة للعرش ، من ثلاثة يختارهم من بين الطبقات المنصوص عليها فى المادة ١٠ تتوافر فيهم الشروط المبينة فيها .  
« وتتولى هيئة الوصاية المؤقتة ، بعد حلف اليمين أمام مجلس الوزراء ، سلطة الملك الى أن تتولاها هيئة الوصاية الدائمة ، وفقا لاحكام المواد الثلاث السابقة ، ولاحكام المادة ٥١ من الدستور » .

أول أغسطس ١٩٥٢

رئيس مجلس الدولة

« عبد الرزاق أحمد السنهورى »

## ملحق رقم ٤

### البرنامج الاول للوفد الصادر يوم اول اغسطس ١٩٥٢

استطاع الوفد المصرى خلال الثلاث والثلاثين سنة التى انقضت على توكيل الامة اياه ، ان يقرب البعيد من آمالها ، ويسرد الكثير من حقوقها ، ويحقق الجليل من أهدافها .  
فالى الوفد - بعد الله والامة - يرجع الفضل فى صدور الدستور الذى جعل الامة مصدرا لجميع السلطات ، وهو صاحب اليد الطولى فى حماية الدستور والذود عن حياته كلما عصفت به ريح الطغيان تزلزل أركانه وتقوض بنيانه ، اذ التزم الشعار الذى سجله رئيسه الاول سعد زغلول فى برنامج وزارته وهو : « بث الروح الدستورية فى جميع المصالح ، وتعويد الكل احترام الدستور والخضوع لاحكامه » ، لذلك ظفر الوفد بثقة الامة ، فاخصته بتأييد يقرب من الاجماع فى جميع الانتخابات الحرة .

### الوفد فى الحكم

غير أن قوى الاستبداد والاستعمار تضافرت على اقصائه عن الحكم ، فيما عدا فترات قصار لم تكد تتجاوز جملتها

سبع سنين منذ نفاذ الدستور في سنة ١٩٢٤ ، أى فى مدة تزيد على ثمانية وعشرين عاما • ولكن الوفد على قصر فترات حكمه وتفرقها ، ومع ما عترض سبيله من عقبات ، الا أنه لم تعان هيئة من الهيئات أو جماعة من الجماعات ما عاناه الوفد المصرى من كيد الطغيان وعنت الاستعمار ، وبالرغم من استئثار القضية الوطنية بجل وقت وزرائه ، فقد استطاع أن يؤدى وطنه أجل الخدمات ، ويحقق له أنفع المشروعات ، ويستصدر أهم القوانين ، حتى ليكن أن يقال انه ما من مشروع من المشروعات ذات الاثر الجدى فى رفاهية الشعب على اختلاف طبقاته ، الا كان من تفكير حكومات الوفد وتنفيذها • وبذا اقترن عهد الوفد بمعظم ما ظفرت به البلاد من اصلاحات جوهرية اسعدت سكانها ، ومن مشروعات حيوية دفعتها قدما الى الامام بخطوات فسيحة مطردة ، قازدهرت فى عهده مرافقها الاقتصادية والاجتماعية ، ولا سيما بنجاحه فى الغاء الامتيازات الاجنبية •

فحكومة الوفد هى التى حررت الفلاح من السخرة ، وأعفت صغار الفلاحين من الضرائب ، وعممت الرى المستديم فى كثير من أنحاء الوجه القبلى ، ووضعت مشروع التعليق الثانية لخزان أسوان ونفذته ، وحسنت الصرف فى كثير من المديرىات • وربطت الاراضى المحرومة من الرى والصرف بالترع والمصارف ، وقوت قناطر اسنا ومحطات الرى فى نجع حمادى وارمنت ، ودبرت وسائل الانتفاع بالمياه الزائدة من مشروعات التخزين ، وشقت ( القنوات ) الملاحية بين بور سعيد ودمياط ، وغدت البحيرات بالمياه العذبة ، وعملت على عدم طغيان مياه البحر عليها ، كما مهدت ورصفت مئات الكيلومترات من طرق الدرجة الاولى التى ربطت أنحاء البلاد بعضها ببعض •

وفى عهد حكومات الوفد ازدهرت الصناعة وترقى العمال ،

واعترف لأول مرة بكيانهم النقابي ، وصينت حقوقهم ، وزيدت أجورهم ، وربط لها حد أدنى ، وشكلت اللجان لتحديد أجور العمل ، والتوفيق بين العمال وأصحاب الأعمال . وأنشئ صندوق لاعانة المحتاجين منهم ، وأقيمت لهم الساحات الرياضية الشعبية . وحملت حكومات الوفد الشركات الكبرى على انشاء المساكن لعمالها ، كما استصدرت وزارات الوفد أهم قوانين العمل ، كقانون التعويض عن إصابات العمل ، والتأمين الإجباري ضدها ، وقانون العمل الفردي ، وقانون العمل المشترك .

والوفد هو الذى بلغ الذروة فى رعاية الطبقات الفقيرة ، والقيام بواجب التكافل الانسانى . فأصدرت قانون الضمان الاجتماعى ، ليكفل به للعاجزين عن كسب الرزق أسباب الحياة . وظهر بمشروعات تعميم مياه الشرب طفرة كبرى ، فأعد لها مشروعا ضخما لاتمام هذا التعميم فى خمس سنوات واعتمد للمشروع عشرين مليوناً من الجنيهات ، ومضى فى تنفيذه حتى بلغ عدد الذين أفادوا منه فى سنة ١٩٥١ نحو ثلاثة ملايين من السكان .

والوفد رافع لواء التعليم فى مصر ، ونصير المعلمين والمتعلمين فهو الذى قرر مجانية التعليم الابتدائى والثانوى والمتوسط وفتح أمام الشعب أبواب المدارس والمعاهد ، وأنشأ مئات من المدارس والفصول الجديدة ، وعمم الغذاء المجانى للتلاميذ والطلاب ، ووضع قانون استقلال الجامعة ، ونهض بالتعليم الجامعى ، وأنشأ الجامعتين الجديدتين بالقاهرة والاسكندرية ، وكافح الامية بين الكبار مكافحة جدية بإصدار قانون مكافحة الامية . وأنشأ كثيراً من المعاهد العالية والمدارس الريفية ، واستحدث لنوئى العاهات معاهد خاصة .

والوفد هو الذى محا عن مصر بكفاحه ونضاله وصمة



الامتيازات الاجنبية التي ترتب على الغائها استرداد مصر سيادتها المالية والقضائية ، والغاء المحاكم المختلطة وجهات القضاء القنصلي . وعلى يدى الوفد وبفضل جهود حكومته انشئت جامعة الدول العربية .

وفى عهد حكومات الوفد صدرت أهم القوانين السياسية والدستورية ، كقانون الاجراءات الجنائية الذى يحمى الحرية الشخصية لافراد الشعب ، وقانون استقلال القضاء ، وقانون هيئات البوليس ، وقانون التوظيف . فضلا عما تم على يدى الوفد من انشاء ديوان المحاسبة، وديوان الموظفين ، والبنك المركزى ، ودعم غطاء النقد المصرى . ومن الغاء صندوق الدين ، وتمصير الدين العام ، وتسوية الارصدة الاسترلينية ، وارساء أسس الحركة التعاونية وتوطيد أركانها . ومن نهوض بالجيش وشئون الدفاع ، وتعزيز أسلحة الجيش ، وانشاء المصانع الحربية ، وغير هذه وتلك من الاصلاحات والمشروعات التى استطاع الوفد أن يضطلع بها فى خلال الفترات المحدودة التى كان يقضيها فى الحكم بين الحين والحين ، محوطا بالعقبات والصعوبات من كل جانب .

وقد توج الوفد جهاد الامة فى سبيل الحرية والاستقلال بالغاء معاهدة سنة ١٩٣٦ واتفاقيتى ١٨٩٩ وما يتبعهما ، وأصدر التشريع الخاص بلقب ملك مصر والسودان وكذلك التشريع الخاص بنظام الحكم فى السودان . والوفد صاحب الفضل الاكبر فى اعادة الحياة النيابية كلما أوقفتها الرجعية ، وفى احياء دستور الامة بعد أن وأده طغيان المستبدين .

### سياسة الوفد المقبلة

يرى الوفد المصرى أن واجبه فى فجر العهد الجديد ، بعد أن دالت دولة الطغيان ، واسترد الشعب بيد جيشه المظفر

سلطاته السلوية ، ان يتقدم الى الامة بسياسته المقبلة على هدى من جهاده الماضى ، ليكمل مابدأه من اصلاح وقف له المستبدون بالمرصاد ، وليستحدث من الخطط والاساليب الجديدة مايصل بالبلاد فى نور العهد الجديد الى الذروة العالية من السيادة والسعادة والرفاهية . وفيما يلي الخطوط الرئيسية والاتجاهات الاساسية لهذه السياسة :

**أولا :** تعديل بعض أحكام الدستور بالطريقة المنصوص عليها فيه ، بما يكمل نصوصه ويجلو غوامضه ، ويجعل من المسئولية الوزارية أمام ممثلى البلاد قاعدة لا استثناء فيها ، ويوطد سلطات الامة ، ويحول دون كل احتمال لاساءة استخدام سلطة الملك . ومن ذلك على سبيل المثال ، تحديد سلطة الملك فى حل مجلس النواب ، وحظر اقالة الوزارة مادامت متمتعة بثقة المجلس ، وتحريم استصدار أى تشريع فى غيبة البرلمان أو فيما بين ادوار انعقاده الا فى ظروف محدودة على سبيل الحصر ، وفى أضيق الحدود ، والغاء حق اعتراض الملك على القوانين التى يصدرها البرلمان ، والنص صراحة على عودة مجلس النواب المنحل الى الاجتماع بقوة القانون اذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد فى موعده الدستورى المحدد ، ووجوب خضوع الملك لقوانين البلاد المدنية وبخاصة قوانين الضرائب . وان يحظر على الملك شراء أو استئجار شئ من أملاك الحكومة أو تأجير أو بيع شئ من املاكه لها ، أو الاشتراك فى أى عمل تجارى أو مالى ، أو أن يكون ناظرا لوقف خيرى أو أهلى ، والا يباشر الملك أى حق شخصى على الاطلاق فى أسرته أو ديوانه أو أى وزارة من الوزارات الا بواسطة وزرائه تطبيقا للمبدأ الدستورى : « الملك يملك ولا يحكم » ، واحتراما لمبدأ المسئولية الوزارية . على أن يشمل التعديلا كذلك الغاء الرتب والالقاب على اختلافها .

**ثانيا :** العمل على توطيد الروح الدستورية على أساس

حكم الاغلبية ، مع تمكين المعارضة من ابداء الرأى وبذل المشورة ومباشرة حق النقد بكامل الحرية ، باعتبارها ركنا من أركان النظام النيابى يقابل الحكومة فى وضعه الرسمى المعترف به ، آذ يؤمن الوفد بان الحكم يجب أن يحقق للمحكومين على اختلاف ألوانهم واحزابهم مساواة كاملة فى الحقوق والواجبات .

ثالثا : دعم أسس الحريات العامة وغرس نقاليدها فى الضمير الوطنى ، لتسمو عند الجميع شعبا وحكومة ومعارضة الى منزلة التقديس .

رابعا : احاطة الحريات الشخصية والعامة بسياج منيع ضد كل عدوان . وفى هذا السبيل يرى الوفد الغاء البوليس السياسى والقسم المخصوص ، والغاء كل تشريع يتعارض مع مبادئ الحرية والديموقراطية ، ولاسيما ما اقحم على القوانين المصرية بمراسيم قبل نفاذ الدستور أو فى اثناء تعطيل الحياة البرلمانية ، وفى مقدمتها قانون الاحكام العرفية ، وقانون المطبوعات ، وبعض مواد قانون العقوبات ، وجميع الأحكام الخاصة بمصادرة الصحف والرقابة عليها ، على أن يستبدل بقانونى الاحكام العرفية والمطبوعات قانونان آخران يتفقان وأحدث المبادئ الديموقراطية فى أرقى الامم الحرة .

### السياسة الداخلية

القضاء : دعم استقلال القضاء وتعزيزه بما يجعل القضاة فى ممارسة واجباتهم السابقة ، بمنجاة من كل تأثير . اصدار التشريعات اللازمة لسد كل ثغرة فى قانون استقلال القضاء وتوسيع اختصاصات مجلس القضاء الاعلى والجمعيات العمومية للمحاكم .

مجلس الدولة : توطيد سلطان مجلس الدولة ، وتهيئة

الوسائل التي تيسر له اداء رسالته الجلية . استصدار قانون يكفل تنفيذ أحكام مجلس الدولة فور صدورها ، ويفرض عقوبة رادعة على كل وزير أو موظف يحول دون تنفيذها .

**ديوان المحاسبة :** استصدار قانون بمعاقبة كل وزير أو موظف يخالف التعليمات المالية أو يمتنع عن تقديم البيانات التي يطلبها ديوان المحاسبة . استصدار قانون بوجوب الحصول مقدما على اذن من البرلمان بكل مصروف غير وارد في الميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها . وفرض عقوبة على الوزير أو الموظف الذي يأمر بالصرف قبل الحصول على اذن البرلمان .

**الأداة الحكومية :** اعادة النظر في اختصاصات مجلس الوزراء ، وقصر ما يعرض عليه على المسائل الكبرى . تطهير الاداة الحكومية ، وتبسيط الاجراءات ، والاخذ بنظام وكلاء الوزارات الدائمين ، فلا يشغل الوزير نفسه بغير توجيه السياسة العامة . اتباع نظام اللامركزية وتعميم المجالس البلدية والقروية ، وتعديل قانون مجالس المديرية وتوسيع اختصاصها . قطع دابر الوسايط في الدوائر الحكومية ، واستصدار تشريع بفرض جزاءات رادعة على كل من تحدثه نفسه بالشفاعة لدى الوزراء أو الموظفين لقضاء الاعمال الرسمية ، على أن تحدد مواعيد يتحتم الرد في خلالها على أصحاب الطلبات والشكاوى . وضع الرجل اللائق في المكان اللائق ، والعمل على وقف حركة اعتزال الموظفين الأمناء الاكفاء الوظائف الكبرى ، وترغيب من اعتزلها منهم في العودة اليها . والافادة الى أقصى حد من وقت الموظف ، بتعديل ساعات العمل الحكومي بما يكفل انتظام العمل وزيادة الانتاج . وقف التعيين في الوظائف لغير ضرورة قصوى ، واستخدام العدد الزائد على حاجة العمل من الموظفين والمستخدمين الحاليين في تنفيذ المشروعات الانتاجية والاعمال الجديدة التي تقتضيها النهضة العامة ، حتى تخلص ميزانية

الدولة من شائبة التضخم فى اعتمادات الموظفين • استبدال نظام آخر جديد بنظام المعاشات الحالى ، مع عدم الاضرار بالمركز الحالى للموظفين المثبتين ، وتعميم النظام الجديد بالنسبة لغير المثبتين منهم .

**الجيش :** استصدار قانون الجيش المنصوص عليه فى الدستور • ووضع قانون للاجراءات العسكرية • فرض ضريبة خاصة بالدفاع ترصد حصيلتها بجانب ما يخصص من الميزانية العامة ، لتقوية الجيش وزيادة عدده وتعزيز أسلحته والتوسع فى انشاء المصانع الحربية فى اقصر مدة ، وتعميم التدريب العسكرى والاستزادة من رفع مستوى الجندي • وانشاء مساكن لائقة ومؤسسات تعاونية وصندوق ادخار للجنود وضباط الصف •

**البوليس :** تعزيز قوات البوليس بالاسلحة والادوات التى تمكنه من أداء رسالته فى حفظ الامن وتوطيد النظام فى ربوع البلاد ، وانشاء مؤسسات تعاونية ومساكن لائقة وصندوق ادخار للجنود وضباط الصف •

**العمال :** استكمال التشريعات العمالية التى تكفل للعامل المحافظة على حقوقه ، وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل • وتوفير العمل للعمال المتعطلين • استكمال أسباب الصحة والراحة للعمال داخل المصانع ، استصدار تشريع بالتأمين ضد البطالة •

**الفلاحون :** فرض حد أدنى لاجر العامل الزراعى يكفل له المستوى اللائق من المعيشة ، وتنظيم علاقة مالك الارض الزراعية بمستأجرها أو زارعها بتشريع يحقق العدالة بين الطرفين • تجديد القرية المصرية ، لرفع مستوى الحياة فيها ، مع تجديد جميع قرى القطر فى مدة اقصاها عشرون عاما • العمل على نشر الملكيات الصغيرة وتشجيعها وحمايتها • بيع



أراضي الحكومة المستصلحة لصغار الزراع ، وبيع أراضيها  
البور بعد توفير وسائل الري والصرف بها ، مع تخصيص  
سهل الاصلاح منها لصغار المزارعين .

**التربية والتعليم :** المضي قدما في مكافحة الامية لتحرير  
البلاد من وصمتها ، مع زيادة الاهتمام بالتعليم الاولى ، وتكييفه  
تبعاً للحاجات الاقليمية ، وتوجيه التعليم بصفة عامة لسد  
مطالب البلاد في مختلف نواحي نشاطها . و تشجيع التعليم  
الفنى : الزراعى والصناعى والتجارى ، والاعتماد على التخصص  
والتدريب المهنى ، باعتبارهما من مقومات النهضة الحديثة .  
معاونة الطلبة وغيرهم من الشباب على شغل أوقات فراغهم بما  
ينفعهم وينفع البلاد ، متوسلين قى ذلك بالرياضة البدنية ،  
والفنون الجميلة ، والخدمة الاجتماعية . العناية بالتربية  
الوطنية ، وغرس شعور التضامن الوطنى بين جميع المواطنين .  
نشر التربية الدينية ، واعتبار مادة الديانة مادة اساسية فى  
المدارس ، على أن يدرس كل تلميذ تعاليم دينه . العناية برفع  
المستوى الخلقى لمختلف طبقات الامة بوجه عام ، ومكافحة  
التحلل الخلقى والقضاء على أسبابه بنشر الفضيلة والمثل العليا  
بين جميع أفراد الشعب ، والاستعانة فى ذلك بحسن توجيه  
الصحافة والاذاعة والسينما وغيرها من وسائل النشر  
والدعاية .

تحرير الميسر بمختلف أنواعه ، ومكافحته باعتباره من  
أخطر عوامل الفساد الاخلاقى . البدء على الفور باتخاذ  
الاجراءات المؤدية الى حماية النشر من مضار الخمر ، وذلك  
الى أن تنهى الاسباب والظروف الملائمة لتحریمها تحريماً باتاً .  
فرض رقابة فعالة على محلات اللهو لحماية الاخلاق والآداب  
العامة من كل ما يشوبها .

**الازهر الشريف :** توطيد مركز الازهر الشريف ، وتهيئة  
الوسائل التى تكفل له اداء رسالته الجليلة على الوجه الاكمل

باعتباره الجامعة الاسلامية الكبرى ، والتي يتجه اليها أبناء الشعوب الاسلامية فى مختلف اقطار الارض لتحصيل الثقافة الدينية . الانتفاع بمركز الازهر الممتاز فى توثيق العلاقات بين مصر وسائر الدول والشعوب الاسلامية .

**الصحة العامة :** وضع مشروع لتعميم العلاج المجانى ، وعلى وجه الخصوص فى الريف . العناية بزيادة عدد المستشفيات العامة ، وتزويد المستشفيات الحالية بما تتسع له من أسرة جديدة سدا للنقص الملحوظ فى الوقت الحاضر . الاكثار من مراكز رعاية الطفل ، خصوصا فى الاحياء الفقيرة المزدهمة بالسكان . مكافحة امراض الصدر مكافحة جدية بمختلف الوسائل ، وعلى الاخص انشاء المستشفيات الكافية لهذا الغرض .

**السجون :** اصلاح نظام السجون اصلاحا جوهريا يجعلها أداة اصلاح والتهذيب . الاهتمام بتوفير الاعمال المناسبة لمن يقضون مدة سجنهم . الحاق مصلحة السجون بوزارة العدل بدلا من وزارة الحربية والبحرية . الحاق سجن الاجانب بمصلحة السجون بدلا من وزارة الداخلية . انشاء سجن خاص للمحكوم عليهم فى جرائم الرأى والنشر .

### **السياسة الاقتصادية والمالية**

اعادة تشكيل المجلس الاقتصادى الأعلى وتزويده بالعناصر الفنية ذات الكفاية الممتازة ، للاستئناس برأى أعضائه فى المسائل الاقتصادية الهامة . تشجيع استغلال رؤوس الاموال المصرية فى استخراج الثروة المعدنية والبتروىل بوجه خاص . تشجيع الادخار الوطنى ، وتوجيهه الى تنفيذ المشروعات الضرورية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية . المبادرة الى تنفيذ المشروعات التى تؤدى الى زيادة الانتاج ، توصلا الى زيادة

الدخل القومي وما يتبعه من زيادة دخل الافراد . ومن ذلك تنفيذ مشروعات الري الكبرى للوصول الى زيادة المساحة المنزرعة . تعميم محطات توليد الكهرباء من جميع مساقط المياه لتكون الكهرباء في متناول الجميع بأسعار رخيصة ، فتنتشر الصناعات بمختلف أنواعها، ويرتقى مستوى المواطنين . تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها بما لا يتعارض مع مصلحة المستهلك . العمل على نشر الصناعات الزراعية . تعديل فئات الضرائب تعديلًا جوهريًا وزيادتها على الإيرادات والتركات الكبيرة . والتوسع في إعفاء ذوي الدخل المحدود والتخفيف عنهم للعدالة الاجتماعية وتقريبًا للفوارق بين الطبقات ، وتمكيننا للدولة من الحصول على المال اللازم لتنفيذ مشروعاتها . حماية محصول القطن بما يضمن للفلاح بيعه بسعر مجز يتناسب مع قيمته الحقيقية بالنسبة لسائر اقطار العالم . العناية بالثروة الحيوانية ، والاهتمام بزراعة الغابات والاشجار وتنفيذ مشروع مدينة جبل المقطم . العمل على انشاء اسطول تجارى بحرى ونهرى وجوى .

فرض ضريبة تصاعدية على المبالغ التى يصرح بتحويلها للمسافرين الى الخارج، مع حصرها فى أضيق الحدود الضرورية . وقف تيار البذخ فى مصروفات الدولة فى الداخل والخارج . زيادة الضرائب على الكماليات .

اتخاذ الالهبة منذ الآن لتسلم وإدارة شركة قناة السويس عند انتهاء عقد امتيازها ، ومراعاة ذلك فى جميع الاحوال المماثلة .

تأمين رؤوس الاموال الاجنبية التى تستثمر فى مصر بما لا يتعارض مع المصالح القومية . مراقبة الشركات الصناعية وغيرها مراقبة دقيقة للحد من مصاريفها العمومية والادارية بما لا يعرقل نشاطها ، توصلا الى خفض تكاليف الانتاج .

تنفيذ قانون المساكن الشعبية لتوفير العدد اللازم منها في  
خلال خمس سنوات .

مكافحة الغلاء بتوفير المواد الضرورية ، والحد من  
استهلاكها . خفض أجور المواصلات في المدن للعمال والطلاب  
والموظفين في ساعات الوصول الى أماكن أعمالهم والعودة منها .

### السياسة الخارجية :

لا سياسة للوفد في قضية الوطن غير السياسة الحازمة  
الحاسمة التي نفذها بالفعل في عهد وزارته الأخيرة ، اذ ألغى  
معاهدة ١٩٣٦ وملحقاتها ، واتفاقيتي سنة ١٨٩٩ وما يتبعهما ،  
وأصدر التشريع الخاص بنظام الحكم في السودان . وطابع  
هذه السياسة الاعتماد على النفس في نيل حقوق البلاد ، وهي  
الجلء التام الناجز براً وبحراً وجواً ، ووحدة مصر والسودان .  
لا يخذع الوفد في هذه السياسة الحاسمة بالمسميات والشكليات  
عن الحقائق الواضحة القائمة .

تتضمن هذه السياسة أول ما تتضمن : نبذ المفاوضات  
نبذ النواة . كذلك ينبذ الوفد نبذ النواة الدفاع المشترك ،  
ومشروع قيادة الشرق الاوسط الذي قدم الى وزارته الأخيرة  
في أكتوبر ١٩٥١ .

يقر الوفد خطة الاتصال بمواطنيننا السودانيين على اختلاف  
أحزابهم وهيئاتهم . وعلى أن يكون الغرض منها توحيد جبهة  
الشعب المصري السوداني في المطالبة بوحدة مصر والسودان  
بالشروط التي حددها وزير الخارجية في وزارة الوفد الأخيرة .  
وبغير هذه الشروط لا تتوافر للاستفتاء الحرية الواجبة .

### التمسك بجامعة الدول العربية :

يتمسك الوفد بجامعة الدول العربية ، ويعمل جاهداً على  
توطيد أركانها ومقاومة المطامع الأجنبية التي تحيط بها وبث  
اسباب الفرقة والنزاع بين دولها . يتمسك الوفد جاهداً

بعروبة فلسطين الشهيدة ، وبعودة أبنائها اللاجئين الى وطنهم،  
وتعويضهم عن أموالهم وأملاكهم .

### وبمبادئ الأمم المتحدة :

يتمسك الوفد بالمبادئ الجليلة التي نص عليها ميثاق الأمم المتحدة ، ويحرص على حسن تنفيذها على أساس من المساواة التامة في السيادة بين جميع الدول ، وهو مبدأ من أهم المبادئ الأساسية التي يقوم عليها الميثاق .

يمد الوفد يد المعونة والتأييد لتونس ومراكش والجزائر في جهادها لنيل سيادتها واستقلالها .

يحرص الوفد على دعم مجموعة الدول الأفريقية الآسيوية التي ساهم بسياسته الخارجية في تكوينها . ويعتقد أن السياسة الحكيمة النزوية التي تتبعها هذه المجموعة في دوائر هيئة الأمم المتحدة ، وهي سياسة قائمة على الحق والعدالة والاخلاص لمبادئ الميثاق في غير ميل ولا هوى ، وعلى الدفاع دائما عن قضايا الحرية والاستقلال ومبدأ المساواة بين جميع الدول ، هي السياسة المثلى في تحقيق ما يصبو إليه من حفظ الأمن الدولي وصيانة السلام العام .

وأخيرا : هذه هي الخطوط الرئيسية والاتجاهات الأساسية لسياسة الوفد المقبلة في الداخل والخارج ، يستعين بالله ويعتمد على تأييد الأمة في تحقيقها غير مدخر جهدا في هذا السبيل ، وبالله التوفيق .

رئيس الوفد المصري

مصطفى النحاس

وقد أعلن الوفد في اليوم التالي لنشر هذا البيان أنه قد سقط منه ما يلي :



- - استصدار قانون محاكمة الوزراء .
- - تخفيض المخصصات الملكية .
- - الغاء السيارات الحكومية بصفة عامة ، والاقتصاص على سيارات من نوع صغير خاص قليل النفقة للاعمال التي تقتضى استعمال تلك السيارات .
- - الغاء المزايا الخاصة ببعض المناصب .

## ملحق رقم ٥

### البرنامج الثانى للوفد الصادر يوم ٢٣ سبتمبر ١٩٥٢

#### السياسة الخارجية :

- ١ - تحقيق استقلال البلاد بانهاء الاحتلال من اراضى مصر والسودان ، واخراج كل جندي اجنبى منها ، وتحقيق الوحدة بينهما على الاساس الذى يرتضيه شعب وادى النيل .
- ٢ - رفض أى صورة من صور الدفاع المشترك .
- ٣ - التمسك بمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، والحرص على حسن تنفيذها على أساس المساواة التامة فى السيادة لجميع الدول .
- ٤ - التمسك بجامعة الدول العربية والعمل على توطيد أركانها ، ومقاومة المطامع الاجنبية التى تحيط بها .
- ٥ - التمسك بعروبة فلسطين الشهيدة ، والعمل على تنفيذ قرارات هيئة الامم المتحدة ومجلس الامن الدولى فيما يختص بحق اللاجئين العرب فى العودة الى وطنهم واسترداد ممتلكاتهم .
- ٦ - تأييد شعوب افريقيا فى جهادها لنيل سيادتها واستقلالها .

٧ - دعم مجموعة الدول الافريقية الآسيوية ، وتأييد سياستها في الدفاع عن قضايا الحرية والاستقلال ومبدأ المساواة في السيادة بين جميع الدول .

### السياسة الداخلية :

تتلخص سياسة الوفد الداخلية في العمل على رفاهية الشعب وترقيته عن طريق نظام اشتراكي اجتماعي تكون فيه العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية أساس كل مقوماتنا الوطنية . وتتجه همه الوفد المصري بصفة خاصة الى تحقيق هذه العدالة عن طريق التزام المبادئ التالية في سياسة البلاد الداخلية :

١ - أن يتوافر للمواطنين جميعا من رجال ونساء من وسائل العيش ما يكفيهم .

٢ - أن يكون توزيع الموارد الأساسية للبلاد والسيطرة عليها بطريقة تحقق الخير العام للجميع .

٣ - ألا يؤدي النظام الاقتصادي الى تركيز الثروة ووسائل الانتاج على نحو ضار بالمصلحة العامة .

٤ - المساواة بين الرجل والمرأة في الاجور والعمل الواحد .

٥ - ألا يضار العمال رجالا كانوا أو نساء في صحتهم أو قوتهم ، وألا يساء استغلال الاطفال في مطلع اعمارهم . وألا تقهر الضرورات المالية المواطنين على احتراف صناعات لا تلائم سنهم أو قوتهم ، اذ أن ذلك هو الوسيلة المثلى لقيام كل عامل بواجبه على أكمل وجه يحقق الخير ويضاعف الانتاج .

٦ - حماية الطفولة والشباب من الاستغلال والحرمان الادبي والمادي .

٧ - الاعتراف لكل مواطن بحقه في التعليم العام بالمجان ،  
وبحق رعاية المجتمع اياه في حالة البطالة والشيخوخة والمرضى  
والعجز وغيرها من حالات العوز الاضطرارية .

٨ - يعمل الوفد على أن يكفل لجميع العمال في الصناعة  
والزراعة وغيرهما أجرا يفي بحاجاتهم .

### الدستور :

دعم النظام الدستوري والبرلماني لتمكين الشعب من أن  
يكون المصدر الحقيقي للسلطات ، باعداد دستور جديد تضعه  
جمعية تأسيسية منتخبة من الشعب ، ليكون دستورنا صادرا  
من الأمة ، لا منحة من الملك ، لتحقيق مبدأ أن الأمة مصدر  
السلطات . اذ يرى الوفد أن الدستور الحالي صادر بأمر ملكي  
ومنصوص فيه على أنه لا يجوز تعديله الا بموافقة الملك مقدما  
على مبدأ التعديل ، وأنه نتيجة لذلك قد توسع في سلطات  
الملك على حساب النظام الديمقراطي . وقد ترتب على هذا أن  
الملك أوقف الدستور بأمر ملكي في سنة ١٩٢٨ وألغاه بأمر  
ملك في سنة ١٩٣٠ ، واستبدل به دستورا جديدا ، ثم أعاد  
الدستور الاول بأمر ملكي ، وتكررت الاعتداءات بتعطيل  
الحياة النيابية بأوامر ملكية . ولذلك يجب إلغاء هذا الدستور  
واصدار دستور جديد من الأمة مباشرة بواسطة جمعية  
تأسيسية . ولا مانع من تخويل هذا الحق للبرلمان الجديد  
منعقدا بمجلسيه بهيئة مؤتمر ، ويجب أن يبنى الدستور على  
الاسس الآتية :

١ - تحديد سلطة الملك في حل مجلس النواب ، وحظر  
اقالة الوزارة مادامت متمتعة بثقة المجلس .

٢ - تحريم انتصدار أى تشريع في غيبة البرلمان فيما بين  
أدوار الانعقاد أو في حالة الحل الا في أحوال محدودة معينة  
على سبيل الحصر وفي أضيق الحدود .

٣ - الغاء حق اعتراض الملك على القوانين التى يصدرها البرلمان ، والنص صراحة على العمل على أنه بمجرد موافقة المجلسين على مشروع القانون ، يكون القانون واجب النشر والعمل بمقتضاه .

٤ - النص صراحة على أنه فى حالة حل مجلس النواب اذا لم يتم انتخاب المجلس الجديد فى موعده الدستورى يعود المجلس المنحل الى العمل بحكم القانون الى أن يتم انتخاب المجلس الجديد .

٥ - رفع سن الرشد بالنسبة للملك القاصر الى خمس وعشرين سنة .

٦ - وجوب خضوع الملك لقوانين البلاد المدنية وألا يكون له أو لاسرته أى امتياز قضائى مع وجوب خضوعهم للمحاكم العادية ، وأن يكون شأنهم فى جميع هذه المسائل شأن سائر المواطنين .

٧ - يحظر على الملك شراء أو استئجار أملاك الحكومة أو بيع أو تأجير شئ من أملاكه لها ، كما يحظر عليه الاشتراك فى أى عمل تجارى أو مالى أو أن يكون ناظرا لوقف .

٨ - يحظر على الملك مباشرة أى سلطة فى اسرته أو ديوانه أو أية جهة حكومية ، تطبيقا للمبدأ الدستورى « الملك يملك ولا يحكم » . كما لا يجوز له الادلاء بتصريحات أو أحاديث فى شئون الدولة بغير موافقة وزرائه ، ولا أن يتصل بممثلى أية دولة أجنبية الا بحضور وزير الخارجية .

٩ - ايجاد هيئة مستقلة للفصل فى دستورية القوانين .

١٠ - الاعتراف بحق الانتخاب للمرأة المصرية .



## القضاء :

المضى قلما فى سياسة دعم استقلال القضاء وتعزيزه بما يجعل البقضاة فى ممارسة واجباتهم السامية بمنجاة من كل تأثير ، وتعديل قانون استقلال القضاء وقانون مجلس الدولة بما يحقق هذا الغرض .

## ديوان المحاسبة :

١ - استصدار قانون بمعاينة كل وزير أو موظف يخالف التعليمات المالية أو يمتنع عن تقديم البيانات التى يطلبها ديوان المحاسبة .

٢ - استصدار قانون بوجوب الحصول مقدما على اذن من البرلمان بكل مصروف غير وارد فى الميزانية أو زائد عن التقديرات الواردة بها ، وفرض عقوبة على الوزير أو الموظف الذى أمر بالصرف قبل الحصول على هذا الاذن .

## الاداة الحكومية :

١ - التوسع فى نظام اللامركزية فى جميع مصالح الدولة .

٢ - تعديل القوانين والأنظمة القائمة بما يحقق هذا الاتجاه .

٣ - تبسيط الاجراءات لضمان سرعة انجاز الاعمال ، وقطع دابر الوساطات فى الدوائر الحكومية ، واستصدار تشريع بعرض جزاءات رادعة على كل من تحدثه نفسه بالشفاعة لدى الوزراء أو الموظفين لقضاء الاعمال الرسمية .

٤ - الافادة الى أقصى حد من وقت الموظف بتعديل ساعات العمل الحكومى بما يكفل انتظام العمل وزيادة الانتاج .

٥ - استبدال نظام المعاشات الحالى بنظام آخر جديد مع عدم الاضرار بمركز الموظفين المثبتين ، وتعميم النظام الجديد بالنسبة لغير المثبتين منهم .

### الجيش :

استصدار قانون الجيش المنصوص عليه فى الدستور ووضع قانون المحاكمات العسكرية . وفرض ضريبة خاصة بالدفاع ترصد حصيلتها بجانب ما يخص من الميزانية العامة لتقوية الجيش برى وبحريا وجويا ، وزيادة عدده وتعزيز اسلحته ، والتوسع فى انشاء المصانع الحربية فى اقصر مدة ، وتعميم التدريب العسكرى ، والاستزادة من رفع مستوى الجندية ، وانشاء مساكن لائقة ومؤسسات ثقافية وصندوق ادخار للجنود وضباط الصف .

### البوليس :

تعزيز قوات البوليس وتزويدها بالاسلحة والادوات التى تمكنه من القيام بواجبه ، وانشاء مؤسسات تعاونية ومساكن لائقة وصندوق ادخار للجنود وضباط الصف .

### العمال :

١ - استصدار قانون التأمين الاجتماعى للعمال ، وذلك بمساهمة الحكومة وأصحاب الاعمال والعمال .

٢ - تعميم هذا النظام فى جميع انحاء البلاد لمقاومة البطالة .

٣ - العمل على تعميم المساكن للعمال تدريجيا ، الحكوميين منهم وغير الحكوميين .

٤ - استكمال التشريعات العمالية التي تكفل للعامل المحافظة على حقوقه وتنظيم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

٥ - استصدار قانون التأمين الصحي للعمال وأفراد أسرهم وتيسير انعلاج لهذه الفئة الكادحة لرفع المستوى الصحي فيهم بما يكفل رفع مستوى الانتاج الصناعى .

٦ - استصدار تشريع يكفل زيادة اهتمام العامل بعمله والمحافظة على المصنع الذى يعمل به .

### الفلأحون :

١ - فرض حد أدنى لأجر العامل الزراعى يكفل له المستوى اللائق من المعيشة ، مع المساواة بين الرجل والمرأة فى الاجور عن العمل الواحد .

٢ - تعميم المجالس البلدية والقروية وتوسيع اختصاصها ، ومدها بالمعونة الفنية والمالية لتقوى على النهوض بمرافق القرية ورعاية البيئة .

٣ - تجديد القرية المصرية فى مدة أقصاها عشرون عاما .

٤ - الانتهاء من تعميم المياه الصالحة للشرب بجميع أنحاء البلاد فى مدى خمس سنوات طبقا للمشروع الذى أقرته وزارة الوفد فى عام ١٩٥١ .

٥ - تعميم شبكة الطرق المرصوفة فى سائر البلاد فى مدى خمس سنوات، وذلك بالاستعانة بالشركات العالمية ، وتمويلها بواسطة قرض أهلى .

### التربية والتعليم :

١ - توجيه التعليم بصفة عامة لسد مطالب البلاد فى

مختلف نواحي نشاطها .

٢ - العناية برفع المستوى الخلقى بين مختلف طبقات الأمة ، ومكافحة التحلل الخلقى والقضاء على أسبابه ، ونشر الفضيلة والمثل العليا بين جميع أفراد الشعب ، والاستعانة في ذلك بحسن توجيه الصحافة والإذاعة والسينما وغيرها من وسائل النشر والدعاية ، واستصدار التشريعات اللازمة لهذا الغرض .

٣ - جعل التعليم الدينى اجباريا .

٤ - فرض رقابة فعالة على دور الملاهى وافلام السينما لحماية الاخلاق والآداب العامة من كل ما يشوبها .

٥ - تحريم الخمر والميسر .

#### الصحة العامة :

١ - اتخاذ الوسائل لتأمين العلاج ، بحيث يتوافر لكل مريض الحق فى العلاج المجانى والحصول على الدواء اللازم .

٢ - مكافحة التدرن الرئوى بالاستزادة من عدد وحدات الامراض الصدرية والمصحات العامة ، وأن ترعى الدولة أسرة المرضى ماديا واجتماعيا .

٣ - استصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات الوقاية من البلهارسيا والانكلستوما .

٤ - تشجيع الابحاث فى مختلف فروع الطب والكيمياء ، بإنشاء معاهد حكومية مستكملة العدة .

٥ - انشاء معهد تعليمى لاعداد الباحثين الممتازين .

٦ - انشاء معهد صحى هندسى لتخريج مهندسين صحيين يساهمون فى مشروعات تحسين الصحة العامة .

٧ - انشاء معهد ومصنع للعدسات البصرية لخدمة الجيش وقواته المحاربة .

٨ - استصدار القوانين اللازمة لتنفيذ مشروعات تحسين الصحة القروية .

### السياسة الزراعية :

يرى الوفد أن مشروع تحديد الملكية والاصلاح الزراعى يتفق مع ما يهدف اليه من اشاعة العدالة الاجتماعية والتقريب بين الطبقات ، وتشجيع استثمار رؤوس الاموال فى الصناعات الكبرى فيها .

بيع اراضى الحكومة المستصلحة لصغار الزراع وبيع اراضيها البور ، بعد توفير وسائل الرى والصرف بها ، مع تخصيص ما يسهل اصلاحه منها لصغار المزارعين .

### السياسة الاقتصادية والبرلمانية :

١ - اعادة تشكيل المجلس الاقتصادى الاعلى وتزويده بالعناصر الفنية ذات الكفاية الممتازة للاستئناس برأى اعضائه فى المسائل الاقتصادية الهامة .

٢ - تشجيع استغلال رؤوس الاموال فى استخلاص الثروة المعدنية والبتروول بوجه خاص .

٣ - تشجيع الادخار القومى وتوجيهه الى تنفيذ المشروعات الضرورية للنهضة الاقتصادية والاجتماعية .

٤ - المبادرة الى تنفيذ المشروعات التى تؤدى الى زيادة الانتاج توصلا الى زيادة دخل الافراد ، ومن ذلك تنفيذ مشروعات الرى الكبرى للوصول الى زيادة المساحة المنزرعة .



٥ - تعميم محطات الكهرباء من جميع مساقط المياه لتكون الكهرباء في متناول الجميع بأسعار رخيصة، فتنتشر الصناعات بمختلف أنواعها ويرنقى مستوى المعيشة .

٦ - تشجيع الصناعات الوطنية وحمايتها بما لا يتعارض مع مصلحة المستهلك .

٧ - العمل على نشر الصناعات الزراعية .

٨ - تعديل فئات الضرائب تعديلا جوهريا ، وزيادتها على الإيرادات والتركات الكبيرة تمكينا للدولة من الحصول على المال اللازم لتنفيذ مشروعاتها ، مع التوسع في إعفاء ذوى الدخل المحدود والتخفيف عنهم تحقيقا للعدالة الاجتماعية .

٩ - حماية محصول القطن بما يضمن للفلاح بيعه بسعر مجز يتناسب مع قيمته الحقيقية بالنسبة لسائر أقطان العالم .

١٠ - العناية بالثروة الحيوانية .

١١ - تشجيع السياحة كمورد هام من موارد الدخل القومي ، وتحسين المصايف والمشاتي المصرية ، وعلى الأخص تنفيذ المشروع الخاص بمدينة حلوان .

١٢ - العمل على إنشاء أسطول تجازى بحرى ونهرى وجوى .

١٣ - فرض ضريبة تصاعدية على المبالغ التى يصرح بتحويلها للمسافرين الى الخارج مع حصرها فى أضيق الحدود الضرورية .

١٤ - وقف تيار البذخ فى مصروفات الدولة فى الداخل والخارج .

١٥ - زيادة الضرائب على الكماليات .

١٦ - مراقبة الشركات الصناعية وغيرها مراقبة دقيقة للحد من مصاريفها العمومية والادارية بما لا يعوق نشاطها توصلا الى خفض تكاليف الانتاج .

١٧ - تنفيذ قانون المساكن الشعبية لتوفير العدد اللازم منها خلال خمس سنوات ، طبقا لما قرره حكومة الوفد من تشريعات فى هذا الشأن ؟

١٨ - مكافحة الغلاء بتوفير المواد الضرورية والحد من استهلاكها .

١٩ - العمل على تأمين المرافق العامة بالتدريج .

رئيس الوفد المصرى

مصطفى النحاس

١٦ ذى الحجة سنة ١٣٧١

١٦ سبتمبر ١٩٥٢



## ملحق رقم ٦

### بيان الاخوان المسلمين عن الاصلاح المنشود في العهد الجديد

يوم اول أغسطس ١٩٥٢ ●

بسم الله الرحمن الرحيم . « ولينصرن الله من ينصره ، ان الله  
لقوى عزيز » .

الآن ؛ وقد وفق الله جيش مصر العظيم لهذه الحركة  
المباركة ، وفتح بجهاده المظفر أبواب الامل فى بعث هذه الامة  
واحياء مجدها بالتليد ، وأزال عقبة كانت تصد عن سبيل الله  
والحق وتعوق المصلحين ، ويستند اليها ويملى لها المفسدون  
والمغرضون من كبراء هذه الامة وحكامها فى العهود المختلفة .  
الآن ينبغى أن ننظر الى الامام وألا يأخذنا الزهو بهذه  
الانتصارات عما يجب من استئناف العمل فى مرافق الاصلاح  
الشامل ، حتى تشعر الامة بأنها انتقلت نقلة كلية من عهد الى  
عهد . فالأ تفعل ، فقد ضاعت هذه الحركة وأصابتنا نكسة  
لا تؤمن عواقبها .

وهذا يفرض على كل ذى رأى فى الامة ، ان يتقدم الى الامة

● قام بنسخ هذا البيان مشكور الاستاذ حلمى عبد العال المعيد بكلية  
قريبة شبين الكوم ، من جريدة الاهرام يوم ١٢ أغسطس ١٩٥٢ .

والى أولى الامر فيها بمشورة خالصة لله ، بريئة من الهوى ،  
مما ينبغى أن يتجه اليه الاصلاح المنشود لبعث هذه الامة من  
جديد .

وسنة الاخوان المسلمين ان يتقدموا الى الامة وأولى الامر  
فيها ، فى مثل هذه المراحل المتميزة من تاريخها ، بالرأى  
يستقونه من كتاب الله الذى لا يأتية الباطل من بين يديه  
ولا من خلفه ، والذى يسوى بين المسلمين وغير المسلمين فى  
حقوقهم وواجباتهم العامة ، ولا يفرق بين جنس وجنس ولا بين  
لون ولون .

### أولا - التطهير الشامل الكامل .

ألا ان أول ما ينبغى الالتفات اليه من ضروب الاصلاح ،  
وما لا تظهر ثمرة العمل الا به ، ان يؤخذ من أعان الملك  
السابق على الشر ويسر له سبل الفساد والطغيان بما أخذ به  
الملك السابق نفسه ، وما ينبغى أن يؤخذ به . فلا يستقيم فى  
ميزان العدالة ولا فى حماية المصالح العامة ورعاية المثل  
العليا ، أن يكون أمر التطهير مقصورا على عزل الملك ، ثم  
يترك أعوانه وأدواته آمنين لا تمتد اليهم يد القصاص .

ان دستور البلاد الذى أقسم جميع وزراء الدولة على  
احترامه ، تنتهى نصوصه وروحه الى القاء المسئولية كلها على  
كاهل الوزراء . والوزراء حين يحملون هذه المسئولية يعتبرون  
مؤتمنين عليها من قبل الامة . فان فرطوا فى رعاية هذه  
الامانة ، فقد استوجبوا أشد انواع المؤاخذه .

وان الدستور ليقرر ان أوامر الملك شفعية كانت أو كتابية  
لا تعفى الوزير من المسئولية . بل ان الدستور يركز المسئولية  
فى الحكومة حتى يجعل رئيسها مسئولا عن احاديث الملك  
الشخصية . فكيف يقبل بعد هذا عنر وزير مهد للملك سبيل



الافساد ويسر له استغلال اموال الدولة واغتصاب أراضيها  
واضاعة مصالحها ، واعانة على اهدار الحريات وسفك دماء ابنائها  
الابرار ، وسن له من التشريعات والقوانين الاسـتثنائية  
ما يحميه من رقابة الشعب ويدفعه الى التماذى فى طريق  
البغى .

ولكن رجال الحكم: قد جاوزوا كل حد فى التفريط وتضييع  
الامانة ، ورأوا أن الاحتفاظ بمقعـد الحكم ، وهو اقصى  
ما يستطيع الملك حرمانهم منه - أعز عليهم من الوطن والشعب  
جميعا . فضلا عما شاركوا فيه من الغنم الحرام والاستغلال  
الآثم لمقومات البلاد .

لقد أصبح لزاما أن تمتد يد التطهير الى هؤلاء الحكام ،  
فنبـادر الى تنحيـتهم عن الحياة العامة وحرمانهم من مزاولـة  
النشاط السياسى ، حتى يقدموا للمحاكمة عن كل ما يوجه  
للملك السابق من اتهامات ، وما يعاب عليه من تصرفات ،  
وما تظهره الملفات الحكومية اليوم وبعد اليوم من مظاهر البغى  
وسوء الاستغلال ، حتى يكونوا عبرة لكل من يلي أمور هذه  
البلاد ، اذ يوقنون ان عقاب انـشعب المتربص أحق بأن يبقى  
من نعمة الملك المتسلط .

ولا يبلغ التطهير غايته حتى تشمل المؤاخـذة كل من عبث  
بمصلحة الدولة أو أـجـرم فى حق البلاد فى عهد الحكم المختلفة .  
• • • وهذا يتقاضانا ان نبادر الى تنفيذ قانون الكسب الحرام دون  
هوادة ولا محاباة ، وان نقدم للمحاكمة بلا تردد ولا تمييز كل  
من أساء استخدام السلطة بمصادرة الحريات وترويع الأمنين  
وتعذيب أبناء الامة الاحرار ، وان يعاد التحقيق نزيها صارما  
فى القضـايا التى غل الطغيان عنها يد العدالة من قبل ،  
كقضايا الجيش واغتيال الشخصيات التى كان لبعض المسئولين  
فيها دور معروف .

كما ينبغي إلغاء الأحكام العرفية وسائر القوانين الرجعية  
المنافية للحريات .

## ثانيا - الإصلاح الخلقى والتربوي :

ان حركة الجيش التي أسلمتنا هذه النتيجة المباركة نتيجة  
السير في طريق التطهير ، حتى يتسنى لها ان تؤتى ثمارها  
كاملة غير منقوصة ، حتى نسير في الإصلاح التشريعي والحقلي  
بخطوات حاسمة لا تتكرر معها التجارب المريرة ولا تسمح  
ببروز أوضاع وظهور اشخاص من طراز أولئك الذين لم  
نستجمع انفسنا بعد منذ أنحنأهم عن الطريق .

ولا شك ان التشريع مهما أحكمت صياغته واستقامت  
أهدافه وأصوله ، لا يبلغ غايته حتى يقوم على تنفيذ الفرد  
الصالح الذي لا يتم اعداده الا عن طريق التربية الدينية ، اذ  
تغرس في نفسه من معاني الانسانية السامية ما يعصمه من  
اتباع الهوى ويهديه الى ان يحب للناس ما يحب لنفسه . فاذا  
ولى أمرا أو تقلد سلطانا كان المؤمن بربه الذي لا يزل  
ولا يتزلزل ، المستقيم في خلقه الذي لا يتكبر ولا يتغطرس ،  
المرضي في أمانته الذي لا يختلس ولا يرتشي ، والذي لا يقصى  
الفضيلة عن حياته الشخصية أو حياته العامة ، فهو في بيته  
القدوة الصالحة وفي مكتبه المثل الطيب ، فقد افلح من ذكائها  
وقد خاب من دسائها .

ومن تمام هذا الباب ان تعمل الحكومة على تحريم ما حرم  
الله ، وإلغاء مظاهر الحياة التي تخالف ذلك مثل القمار والخمر  
ودور اللهو والمراقص والافلام والمجلات المثيرة للغرائز الدنيا .

وان العاطفة الدينية لا تكفي وحدها لضمان التخلق باخلاق  
الاسلام . فينبغي ان يقترن غرسها وانماؤها بمحاسبة الفرد

حسابا دقيقا عن اتخاذ الآداب والاخلاق القرآنية منهاجا ته في حياته الخاصة والعامة .

كما يجب ان نعيد بناء نظامنا التعليمى والتربوى على أسس جديدة تضمن تكوين جيل جديد مشبع بالروح الدينية والخلقية والوطنية ، وان نعيد كتابة تاريخنا الاسلامى والمصرى لنزيل منه ما وضعه المغرضون من المستعمرين والمستشرقين .

ويجب أن نوفر التعليم للمواطنين جميعا وألا يكون ذلك على حساب سواه . ويجب تدعيم معاهد العلم والجامعات على اختلافها وتزويدها بالبحث حتى تقوم بمصر نهضة علمية جديدة تستطيع ان تساهم بقسط كبير فى بناء نهضتنا الاجتماعية والاقتصادية .

### ثالثا - الاصلاح الدستورى :

ان الفرد الصالح لا تطيب له الحياة فى ظل دستور تم وضعه فى عهد الاستعمار الانجليزى اولا والطفغان السياسى ثانيا . وقد نشأ عن ذلك وجود ثغرات فى نصوص الدستور سمحت باحداث اضطرابات فى حياتنا العامة ، واستطاع الاحتلال أن

ينفذ منها بين حين وآخر ، كما سولت للملك التدخل المستمر وتجاوز حدود المبادئ الدستورية الاساسية . ولقد كان المظهر البارز لهذه الملاحظات ان يجيء الدستور منحة من الملك لا نابعا من ارادة الامة .

ولما كان تصرف الحكام قد اهدر الدستور نصا ومعنى ، وكان من طبيعة الثورات الناجحة ان تسقط الدساتير التى تحكم الاوضاع السابقة عليها ، فان الدستور المصرى يكون قد أصبح لا وجود له من ناحية الواقع ولا من ناحية الفقه ، مما يقتضى المسارعة الى عقد جمعية تأسيسية لوضع دستور جديد ، على أساس أنه تعبير عن عقيدة الامة وارادتها ورغبتها

وسياج لحماية مصالحها ، لا على انه منحة من الملك . وسيترتب على إعادة اصدار الدستور بطبيعة الحال اختفاء جميع نصوصه التي تصدر عن طبيعة كونه منحة ، ويستمد مبادئه من مبادئ الاسلام الرشيدة في كافة شئون الحياة .

وفي ظل هذه المبادئ تختفي من الدستور أسطورة الحكام الذين هم فوق القانون أو فوق المسؤولية الجنائية ، فالمبدأ الأساسي الذي يقرره الاسلام أن المسؤولية بمقدار السلطة ، وأن الكل سواء أمام القانون .

هذا وينبغي ان نستفيد ايضا من التجارب الدستورية السابقة ليكون اتجاهنا الى الاصلاح مؤسسا على قواعد واقعية ملموسة . والذي يستتقرى هذه التجارب منذ بدء الحياة النيابية الى اليوم ، يجد انها لم تقدم نيابة صالحة ولا تمثيلا صحيحا . وليس أدل على ذلك من انه مع شيوع المفاسد وانتشار الاخطاء التي تعترف بها الاحزاب السياسية اليوم وتقول أن الملك كان هو الأمر بها - لم يفلح برلمان واحد في اسقاط حكومة أو مناقشة مناصات الملك أو تغيير وزير أو توجيه اللوم الى وزارة ، ولم ينته أى مجلس من مناقشة أى استجواب الا بالانتقال الى جدول الاعمال .

وفوق ذلك ، فما من قانون جاء ضارا بالحريات الا وقد أقرته وخضعت لمشيئة الحكومات فيه البرلمانات المتلاحقة ، تلك البرلمانات التي طالما يسرت للحكومات اعتماد الاموال الضخمة المرهقة للميزانية في أوجه البذخ والترف وتحقيق شهوات الحكم الفردى بحيث عجزت الميزانية عن مواجهة مطالب النهضة وضرورات الاصلاح في مرافق الحياة .

وهكذا انتهت الحياة البرلمانية في كافة العهود الحزبية الى أن أصبحت أداة تعطى شهوات الحكام ومظالم السلطان صيغة قانونية . فلا مناص اذن من النظر في إعادة بناء الحياة النيابية

والقوانين الانتخابية على أصول سليمة ، حتى تؤدي رسالتها  
على الوجه المنشود .

#### رابعاً - الإصلاح الاجتماعي :

أن الأمة تعاني تفاوتاً اجتماعياً خطيراً ، فهي بين قلة أظفارها  
الغنى ، وكثرة أظفارها الفقر . وهذه حال لا يرضى عنها الإسلام .  
فالإسلام يكره أن يكون المال دولة بين الأغنياء وحدهم ،  
والإسلام يقضى بأن يكون لكل فرد في الدولة - مسلماً كان أو  
غير مسلم - كحد أدنى : مسكن يقيه حر الصيف وبرد الشتاء  
وملبس للصيف والشتاء ، ومطعم يقي جسمه ويجعله قادراً  
على العمل ، وعلاج بالمجان إن كان غير قادر ، وتعليم بالمجان ،  
ذلك كله له ولزوجه ومن يعول .

وسبيل الإسلام إلى تحقيق هذه المزايا :

**أولاً - العمل :** فالعمل فرض على القادر عليه ، ولا يجوز له  
أن يتخلى عنه ، ولا تجوز إعانة رجل لا يعمل وهو قادر ، بل  
يحمل على العمل حملاً ، ويجب على ولي الأمر أن يساعد على  
إيجاد عمل له ، ويهيئ له وسائله ويتعهد حتى يتحقق أنه  
مستريح فيه .

**ثانياً - التكافل الاجتماعي :** فإذا لم يجد عملاً أصلاً أو كان  
عمله لا يكفي أو كان غير قادر عليه ، وجب على ولي الأمر أن  
يتدخل ليحقق له ضرورات الحياة المذكورة آنفاً بالزكاة ، وهي  
فريضة مقررة مقدرة ، وليست صدقة يدفعها الغنى متفضلاً .

وهي حق للفقراء ، وتصرف حيث تجبى ولا تنقل إلى مكان آخر  
حتى يستوفي أهل كل جهة بفقرائها الذي يعرفونهم ويعرفون  
حاجتهم ، فيشعر الأغنياء والفقراء بأنهم متكافلون متراحمون .

فإن لم تكف الزكاة لتوفير تلك الحاجات الضرورية ، وجب



على من عنده فضل مال أن يرده على الفقراء حتى يستوفوا حاجاتهم ، فإن لم يفعلوا أجبرتهم الحكومة على ذلك ، واتخذت من التشريعات ما يكفل اصلاح حال المجتمع بقدر ظهور الحاجات وبروز الضرورات .

وقبل توفير هذه الضروريات الاساسية لكل فرد لا يوقع الاسلام حد السرقة على السارق .

وبناء على هذه المبادئ يجب النظر في عدة اجراءات يلزم ان تتخذها الدولة لتحقيق تلك الغايات نلخص أهمها فيما يأتي :

١ - **تحديد الملكيات الزراعية** . فان الملكيات الكبيرة قد اضررت ابلغ الضرر بالفلاحين والعمال وسدت قى وجوههم فرص التملك وصيرتهم الى حال اشبه بحال الارقاء ، فلا سبيل الى اصلاح جدى فى هذا الميدان الا بتقرير حد أعلى للملكية وبيع الزائد عنه الى المعدمين وصغار الملاك بأسعار معقولة تؤدي على آجال طويلة . كما يتعين توزيع جميع الاطيان الاميرية المستصلحة والتي تستصلح على صغار الملاك والمعدمين خاصة .

٢ - **تحديد العلاقة بين المالك والمستأجر** : فمن الواضح أن عددا كبيرا من المشتغلين بالزراعة لن تتوافر له ملكية حتى بعد التحديد ، وذلك نظرا الى قلة الاراضى الصالحة للزراعة بالقياس الى عدد المشتغلين بها .

ولقد جرت العادة أن يلزم المستأجر بأداء مبلغ نقدى أو قدر عينى من المحصول لقاء انتفاعه بكل فدان دون مراعاة للقصد والاعتدال ، الامر الذى يترتب عليه ان يحرم الفلاح ثمرة عمله طوال العام ، بل يخرج فى اكثر الاحيان مقللا بدين لا يستطيع أدائه .

ولا علاج لهذه الحال ، بعد تجديد الملكية ، الا باصدار تشريع يقصر نظام التأجير على المزاوعة ، بمعنى انقسام

المحصل بنسبية يتفق عليها كالنصف مثلا ، لانها اقرب  
الصور الى العدالة .

٣ - استكمال التشريعات العمالية : باعادة النظر في  
التشريعات العمالية الحالية لتشمل جميع فئات العمال بما فيهم  
العمال الزراعيين ، ولتكفل للعامل وأسرته التأمينات الكافية  
ضد البطالة والاصابات والعجز والمرض والشيخوخة والوفاة  
- مع مراعاة جعل الانتساب الى النقابات اجباريا ، وإباحة  
تكوين الاتحادات النقابية وتحديد أجور العمال وفق المبادئ  
الاسلامية على أسس اقتصادية سليمة مع ضمان حصول العمال  
على نصيبهم من غلة الانتاج . وإلغاء مكافآت أعضاء مجالس  
إدارة الشركات على أن يكون تقرير هذه الحقوق وحمايتها  
بنصوص قانونية صريحة .

٤ - اصلاح نظم التوظيف : على أساس تقريب الفوارق بين  
الحد الاعلى والحد الادنى للمرتبات والاجور وكفالة الضمانات  
القانونية والمالية في الخدمة والمعاش . وتأمين المروءسين ضد  
اهواء الرؤساء واستبدادهم وتحديد التبعات وتبسيط  
الاجراءات والغاء المركزية .

٥ - الغاء النياشين : وذلك تكملة لما تم من الغاء الرتب  
وتحقيقا للمساواة الكاملة بين أبناء الوطن الواحد وحتى تكون  
الاعمال خالصة لله . وكذلك العمل على القضاء على مظاهر البذخ  
والترف .

٦ - جعل المسجد مركزا دينيا وثقافيا واجتماعيا : وقد  
كانت هذه وظيفة المسجد الرئيسية منذ نشأته ، ولا يتم هذا  
الا بتعيين رجال متدينين مثقفين للإشراف على المساجد لا يكتفون  
باقامة الصلوات ، بل يحولون المسجد ، وبخاصة في القرى الى  
ندوة حافلة بضروب النشاط والاصلاح ومكافحة الامية .

## خامسا - الاصلاح الاقتصادى :

ان مواد الثروة فى مصر بوضعها الحالى ، لاتكفى أن يعيش المواطنون معيشة طيبة ، ولا بد من فتح ابواب جديدة للثروة واصلاح الاوضاع القائمة على أسس سليمة . ونقترح لذلك أمورا منها :

١ - تحريم الربا ، وتنظيم المصارف تنظيما يؤدى الى هذه الغاية . ونكون الحكومة قدوة فى ذلك بالتنازل عن الفوائد فى مشروعاتها الخاصة .

٢ - تمصير البنك الاهلى وانشاء مطبعة نلاصدار فى مصر واستعجال انشاء دار سك النقود المعدنية .

٣ - الغاء بورصة العقود التى أدت المضاربات فيها الى زعزعة الاقتصاد القومى والعمل على اصلاح السياسة القطنية بما يحقق مصالح البلاد .

٤ - استكمال اصلاح الاراضى البور ، والعناية باستغلال الصحارى المصرية زراعيا ومعدنيا .

٥ - تصنيع البلاد مع العناية بالصناعات المعتمدة على المواد الاولية المحلية ، والصناعات الحربية .

## سادسا - التربية العسكرية :

ان رجال الجيش الباسل هم أولى الناس باصلاحه ، ويجب على الدولة ألا تبخل عليه بالمال الذى يهيئه لتأدية واجباته ، وأن تعتبر ذلك فريضة لا يؤخرها غيرها من الفرائض ولو اقتضى الامر الجور على أبواب الميزانية الاخرى . ونود أن نشير الى أمور فى التربية العسكرية نجملها فيما يلى :

١ - أن تراعى الآداب والشعائر الدينية فى الجيش وأن تقوم العلاقة بين أفرادہ على أساس الاخوة .

٢ - أن يوسع نطاق التجنيد بحيث لا يبقى فى الامة بعد فترة محدودة ، من يستطيع حمل السلاح دون أن يحمله ، حتى يصبح الشعب كله جيشا كامل الاهمية والعتاد : « انقروا خفافا أو ثقالا وجاهدوا بأموالكم وأنفسكم فى سبيل الله » .

٣ - أن تضاعف العناية بالتدريب العسكرى فى المدارس والجامعات ، وأن يتسم بالجد والانتاج فيقرر إجباريا فى مناهج التعليم ويشمل فنون الحرب وأساليب القتال الصحيح .

٤ - انشاء جيش اقليمى يتكون من كل من فاته الانتظام فى الجيش العامل .

٥ - أن تبادر الحكومة الى انشاء مصانع الاسلحة والذخيرة لامداد الجيش بحاجته منها حتى يستطيع الجيش أن يحقق غاياته فى العدد والعدة ومستوى التدريب .

### سابعاً - البوليس :

ان رجال البوليس هم حفظة الأمن الداخلى ، وهم جزء من الامة يجب أن تكون علاقاتهم معا علاقة اخوية وقائمة على أساس من الخلق أنفاضل الكريم .

لذلك ينبغى أن يظهر البوليس من العناصر الفاسدة التىعاونت الطغساء على اذلال الامة ومهدت السبيل لزج ابنائها الابرياء فى ظلمات السجون والمعتقلات وأشاعت فى البلاد جوا من الفرع والارهاب ، مازالت آثاره حية بيننا ، وأن ينزه البوليس عن أن يكون أداة فى يد الاحزاب تسخره فى مآربها السياسية مستغلة سيطرتها عليه حين تكون فى الحكم .

ويجب إلغاء نظام البوليس السياسى الذى اساء الى سمعة

البوليس ومد نفوذه بغير حق الى كثير من مرافق الحياة وهو في حقيقته اثر من آثار الاستعمار البغيضة . ويجب أن يرفع مستوى رجال البوليس وأن يأمنوا في حياتهم وتوثيق روابط الود بينهم وبين رؤسائهم من ناحية وأفراد الامة من الناحية الاخرى .

## خاتمة

هذه خطوط رئيسية في الاصلاح يحتاج كل منها الى بيان . وان المشكلة التي تقابلنا الآن ذات ثلاثة أطراف : مظلومون ، وظالمون ، وأوضاع مكنت الظالم من أن يظلم . ولا بد لكي يستقيم أمر هذه الامة مما يأتي :

١ - أن ترد المظالم الى أهلها وأن يعاد الى كل ذي حق حقه ، فترد الى المسجونين السياسيين حريتهم . ولقد كانت هذه الصفوة من الشباب الطليعة الاولى التي ثارت في وجه الظلم والطغيان ، ولا زالت ترسف في اغلالها بينما يتمتع المترفون والجلادون باهوائهم . كما ترد الاموال والارض المخصصة الى أهلها وان تتوفر للمواطنين حياة يتحررون فيها من أغلال الالحاد والفقر وطغيان الطبقة الحاكمة وتجار السياسة .

٢ - أن يقتصر من الظالمين ، وأن يبعدوا من الميدان السياسي . هؤلاء الذين استباحوا الحرمات واعتدوا على الحريات وداسوا على مقدسات الامة وجعلوا البلاد مزرعة لشهواتهم واتخذوا العبث بمصالحها مادة للكسب الحرام لأنفسهم وأهلهم وأنصارهم .

٣ - أن تغير الاوضاع التي مكنت الظالم من أن يظلم ، وأن يكون التغيير شاملا لكل مرافق الحياة التي استطاع الطغاة أن ينفذوا منها الى مآربهم .



أما قضية الاستقلال فليس لها إلا حل واحد ، هو أن يخرج  
الانجليز من مصر والسودان ، وأن يخرج كل مستعمر من بلاد  
الاسلام ( ويقولون متى هو ، قل عسى أن يكون قريباً ) • وإن  
الاخوان المسلمين حين يتقدمون بهذه الخطوط الرئيسية إنما  
يستوحونها من كتاب الله الذي يأمر بالعدل والاحسان ويحض  
على الاخاء ورعاية أهل الذمة ( لا ينهاكم الله عن الذين لم  
يقاتلوكم في الدين ولم يخرجوكم من دياركم أن تبروهم  
وتقسطوا اليهم • إن الله يحب المقسطين ) ويدعون الله جلّت  
قدرته أن يجمع القلوب على الهدى ، وأن يحقق للامة أهدافها ،  
وأن يهدينا سواء السبيل والله أكبر ولله الحمد •

**المرشد - حسن الهضيبي**



## ملحق رقم ٧

محضر حديث مع أبو سيف يوسف

أول ديسمبر ١٩٧٥

س - ما اسم منظمتكم ؟

ج - « طليعة العمال » حتى سنة ١٩٥٦ ، وتغير الاسم بعد ذلك الى « العمال والفلاحين » .

س - ماذا كانت صلة تنظيمكم بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة ؟ -

ج - لم يكن هناك صلة في البداية . ثم حدث انقسام في تنظيم الحركة الديمقراطية ( حدثو ) ترتب عليه انضمام جزء من التنظيم اليانا من المدنيين والعسكريين . وكان المسئول عن هذا الجزء الذي انتقل اليانا من الضباط الاحرار هو حميدى أبو العلا ، الذي كان يعمل وكيلا للنياحة وزوج انجى افلاطون ، وكان الصلة بين التنظيم والضباط . وقد أكد لي البعض أن جمال عبد الناصر كان من بين هؤلاء الضباط ، ولكنى لا أستطيع أن أجزم بذلك .

س - ما هو المقصود من انضمام جزء من الضباط الى تنظيمكم ؟

ج - ليس المقصود أن هؤلاء الضباط كانوا جزءا من التنظيم عمليا ، وإنما المقصود أنه كانت هناك صلة ..

س - ماذا كان موقفكم من الثورة بعد قيامها ؟

- أخذنا موقف التحفظ لعدة اسباب :

أولها - كان لدينا قبل قيام الثورة تحليل كامل بأنه سوف يحدث انقلاب عسكري يقوم به الملك . فقد كان فاروق يتحدث في ذلك الحين عن الاستعانة بفرقة سينغالية ( مثل الفرقة الباكستانية في الاردن التي لعبت دورا في تصفية المقاومة ) . وصحيح أن الاشخاص الذين توقعناهم لعمل هذا الانقلاب ، مثل حيدر وغيره ، لم يكونوا على رأس الانقلاب ، ولكن الملك كان ما يزال موجودا ، ولم نكن نعرف هل ستبقى عليه الثورة . أم لا .

ثانيا - ارتباطنا القوى بالطليعة الوفدية وبالوفد عموما . فكان من الضروري أن ننتظر حتى تحدد الثورة موقفها من الوفد .

ثالثا - كانت قضية الديمقراطية والحريات تهمنا بالدرجة القصوى . وكان من الضروري أن نعرف موقف الثورة من هذه القضية ومن الاوضاع الداخلية في البلد .

لذلك تحفظنا كما ذكرت . فلم نؤيد أو نهاجم عند قيام الثورة . ولكننا أيدنا بعد ذلك بعض الاجراءات مثل عزل الملك ، وتحديد الملكية الزراعية وغيرها .

- على أن اعدام الثورة لحميس والبقرى كان حاسما بالنسبة لنا ، فانتقلنا الى المعارضة النشطة .

س - هل كان تقييمكم للثورة بعد انتقالكم الى الهجوم عليها ، انها فاشية ؟

ج - لم نستخدم لفظ فاشية ، لأننا نعرف أن الفاشية لها مواصفات أخرى لا تنطبق على الثورة . وانما وصفناها بأنها دكتاتورية عسكرية .

س - متى بدأت الثورة في القبض على أعضاء التنظيم ؟

ج - كان تنظيمنا بالغ السرية واجراءات الامن متوفرة فيه الى حد كبير . ولذلك أذكر أن أول واحد قبض عليه هو أحمد سالم ، وهو وكيل نقابة نسيج القاهرة ، وقد وضع في السجن الحربى بعد ١٩٥٤ .

س - متى تغير موقفكم الى تأييد الثورة ؟

ج - كنا أول تنظيم اتخذ موقف الدعوة الى التعاون مع النظام ابتداء من ١٩٥٥ . وقد أيدنا قضية الحياد الايجابى رغم معارضة التنظيمات اليسارية الاخرى لهذا الخط . حتى توحدت التنظيمات الشيوعية فى تنظيم واحد فى ٨ يناير ١٩٦٨ هو الحزب الشيوعى المصرى . وهى تنظيمات : العمال والفلاحين ، وحدثو ، والحزب الشيوعى المصرى .

### ● أبو سيف يوسف

- عضو مجلس الشعب .
- مدير تحرير الطليعة .
- سكرتير تحرير الفجر الجديد ١٩٤٥ - ١٩٤٦ .
- عمل محررا فى «صوت الامة» و «البلاغ» و «رابطة الشعب» ١٩٤٧ - ١٩٤٨ .
- ألف كتاب : «حول الفلسفة الماركسية» ردا على العقاد سنة ١٩٤٦ . وقد صودر الكتاب وقدم بسببه الى المحاكمة .





## ملحق رقم ٨

محضر حديث مع الدكتور ابراهيم الطحاوى

يوم ٢١ نوفمبر ١٩٧٥

س - كنت تشغل منصب السكرتير العام المساعد لهيئة التحرير ، وكنت على رأس اعتصام العمال يوم ٢٦ مارس .  
فما هو دور جمال عبد الناصر فى هذه الأزمة ، وما هو دوركم ، وما هو دور العمال ؟

ج - كانت هناك أزمة بين نجيب والثورة . وكان اللواء نجيب مسيطرا على الموقف . وكان الجيش منقسما بين الفريقين ، ولكن لم يفكر احد فى الاستعانة بالجيش . وبقي الشعب . وكان التجمع من العناصر الحزبية والاخوان والشيوعيين رهيبا وراء محمد نجيب وضد مجلس الثورة . وكان هذا التجمع يستخدم محمد نجيب وسيلة ومرحلة للعودة الى الماضى والى العهد القديم . ثم تقاعمت الازمة ، وصدر قرار ٢٥ مارس بانسحاب الثورة ، وبدأت المظاهرات المعادية للثورة والمؤيدة لمحمد نجيب . وفى اليوم التالى - حسبما اذكر - جئنا فى هيئة التحرير بعض القيادات العمالية فى النقل العام ، ومعهم صاوى أحمد صاوى ، وقالوا انهم لا يوافقون على انسحاب الثورة ،

وأنهم يريدون عمل حركة لتأمين الثورة . وأبدوا استعدادهم للاعتصام في الاتحاد العام حتى يعيد مجلس الثورة النظر في قراراته . فاتصلت بجمال عبد الناصر وأبلغته بهذا الموضوع ، ولكنه قال لى : « أنا فى وضع لا يمكننى من مساعدتك ولا الدفاع عنك ، فإذا عملت حاجة أنا برىء من دمك » . فقلت له : الله معنا . وقلت للعمـال : ابدأوا على بركة الله ، فبدأوا الاعتصام ، وربنا استجاب ، وبدأت الحركة تنتشر والانتقابات تضرب من الاسكندرية الى أسوان حتى أعاد مجلس الثورة النظر فى قرارات ٢٥ مارس .

س - ما هو دور يوسف صديق فى الحركة المؤيدة لمحمد نجيب ؟

ج - هناك واقعة سمعتها من العمال سالفى الذكر ، وهم الصاوى ومن معه . قالوا أن يوسف صديق اتصل بهم وقال لهم أنه يريدهم أن ينظموا حركة للمطالبة باقصاء مجلس الثورة فوراً ، وعرض عليهم كما قالوا أى مبلغ يطلبونه . وحتى يطمئنهم ، طلب اليهم مقابلته فى بيت محمد نجيب عند منتصف الليل ليطمئنوا الى أن العملية تتم بمعرفة محمد نجيب . فأنـ سألـت العمال : واية الى جابكم هنا وعندكم مثل هذا العرض وخصوصاً هم الأقوى ؟ فكان الرد أن الثورة قد منعت الفصل التعسفى ، وبصـدور هذا القرار تجرأوا على أصحاب الأعمال ، فعودة الاحزاب معناه عودة سيطرة أصحاب الاعمال والانتقام من العمال .

س - هل حصل صاوى وزملاؤه على أربعة آلاف جنيه مقابل عمل الحركة لحساب عبد الناصر ، كما روى البعض ؟

ج - هذا حرام وظلم . فلم يكن لدينا ميزانية فى هيئة التحرير ، ولم نكن نأخذ معونات من الحكومة ، وكانت ماليتنا تتكون من اشتراكات وتبرعات الاعضاء ، وكانت احتفالاتنا

تتم على حساب الاعضاء ، بل ان عربات الهيثة التي كنت أركبها والصاغ طعيمة كانت تبرعات من محمد حسن العبد .  
باشا ، المقاول المعروف . ولم تتجاوز مصروفات هيئة التحرير  
من واقع دفاترها أكثر من ٨٠٠ جنيه في الشهر فقط ، فمن  
أين حصل صاوى وزملائه على أربعة آلاف جنيه ؟

س - لا ضرورة لأن يكون هذا المبلغ قد أعطى من ميزانية  
هيئة التحرير . فهناك المصاريف السرية !

ج - أخشى أن أقول لك ان الذي حدث لصاوى هو العكس  
تماما ، فقد جوزى جزاء سـنـمـار ، وكذلك جوزى طعيمة  
وجوزيت أنا . ومعروف أن صاوى قد ضرب على يد أحمد انور  
امام الناس ، وأبعد عن الاتحاد . واما أنا فقد حرمني  
عبد الناصر من حقى فى الانضمام الى مجلس قيادة الثورة ،  
رغم أن بعض اجتماعات المجلس كانت تتم فى بيتى فى الجيزة  
قبل الثورة . بل لقد وصل الامر الى ابعاد من ذلك ، فبسبب  
الغيرة والحقد لدورنا فى أزمة مارس ، أخذت بعض الاجهزة  
ندس لنا عند جمال عبد الناصر ، وقالوا له أننى والصاوى  
نقول فى أحاديثنا أننا « رجعنا عبد الناصر » ، وقالوا له ان  
ابراهيم الطحاوى خطيب يؤثر فى الجماهير ، وله تنظيم سرى  
من العمال . واستدلوا له بنجاح حركة مارس على وجود هذا  
التنظيم السرى ! وقالوا له انه اذا كان الطحاوى قد استطاع  
بتنظيمه السرى القضاء على حركة نجيب رغم قوتها فى أيام  
معدودة ، فيمكنه أن يقضى على مجلس الثورة فى ساعات  
فقط ، ومن ثم فلا بد من ابعادى لتأمين الثورة . وعبد الناصر  
نفسه قال لى انهم أقنعوه باعتقالى لصالح الثورة وتأمينها ! وعلى  
ذلك ، فلم يكرم صاوى ولم يكافأ وانما ضرب وأهين وشالوه  
من رئاسة الاتحاد .

س - هل عرض عليك عبود العمل فى شركاته أنت والصاغ  
طعيمة ؟

ج - قبل الازمة ما تشدد ، وأثناء أن كان معروفا ان الثورة سوف تنفض وكل ضابط سوف يرجع الى حاله ، عرض علينا العمل فى شركاته بمرتب كبير . وقد شكرناه على شعوره ولم نقبل .

س - ألم تجر اتصالات بينكم وبين رجال الاحزاب فى شهر مارس ؟

ج - كان عبد الناصر قد طلب الى قبل شهر مارس الاتصال بأنظف العناصر فى الاحزاب بهدف تكوين هيئة تتعاون مع الثورة . وقد اتصلت بحوالى ثمانين منهم ، منهم فكرى أباطة ، واللواء فتوح ، ومحمد صلاح الدين من الوفد ، وعلى ماهر ومجموعته ، وسعد اللبان وزهير جرانة . فلما جاء مارس ، وظهر مجلس الثورة فى موقفه الضعيف ، طلب الى عبدالناصر الاتصال بهذه اقيادات مرة أخرى لجلس نبضها ومعرفته استعدادهم للانضمام الى الثورة ، ولكن أحدا منهم لم يقبل اعلان تأييده لبقاء الثورة ، بل الجميع تنكروا لها .

س - ألم يتصل بكم أحد من الاحزاب ؟

ج - خلال الازمة زارنى أحمد الالفى عطية مندوبا عن الوفد ، وقال لى أن الوفد يعرض على مجلس الثورة الدخول فى الوفد ، ويكون جمال عبد الناصر سكرتيرا عاما للوفد ، ويكون مصطفى النحاس رئيس شرف . وبقوة الوفد الشعبية فسوف تنجح الثورة فى الانتخابات وتحكم باسم الوفد . وقد نقلت هذا الكلام الى جمال عبد الناصر ، ولكنه لم يقبل وقال ان هذا يعتبر تخليا عن مبادئنا . فلقد أعلننا الثورة على تلك الاوضاع فكيف نقبل أن نكون جزءا منها دفاعا عن مصيرنا . ولما سألته : ما العمل ؟ قال : نعود للجيش أو الشارع ونقاتل من جديد . قابلت الالفى باعتذارنا ، فقال : أنا الى آسف لكم ، لان هذا العرض عرض عليكم وعلى اللواء نجيب ايضا ، ولو قبلتم كنا فضلناكم .

س - لقد كتب احمد الالقى عطية بالفعل مقالا فى هذا المعنى . فلعله عرض عليكم الاقتراح على مسئوليته الخاصة ؟

ج - كلا . لقد قال انه مكلف من حزب الوفد ، ويطلب ردا .

س - ما هى معلوماتكم عن حادث ضرب السنهورى . وهل لكم دور فى ذلك باعتباركم قادة الحركة ؟

ج - لم يكن لنا دور . فقد كنا نعمل داخل هيئة التحرير لمتابعة الحركة العمالية . وقد بلغنى وقتها انه بينما كانت المظاهرات المؤيدة للثورة فى الشوارع ، سرت اشاعة بأن مجلس الدولة ونقابة المحامين والغرفة التجارية تعقد اجتماعات لاصدار قرارات ضد الثورة ، فالذى سمعته أن بعض جموع المتظاهرين اتجهوا الى الغرفة التجارية وفضوا اجتماعها ، والبعض اتجهوا الى نقابة المحامين وفضوا اجتماعهم ، والبعض اتجهوا الى مجلس الدولة ، وطلبوا مقابلة السنهورى للرد على الاشاعة . ولكن السنهورى رفض ، وحدث اشتباك ضرب فيه . ولا اعتقد ان المظاهرات كانت مدبرة وانما كانت عشوائية .

س - ما الذى دفعكم الى تأييد استمرار الثورة ؟

ج - الخوف من العودة الى العهد القديم . فلا ننسى أن الوضع قبل اثورة فى مصر كان سيئا ، فقد كانت الوزارات تتكرر باستمرار ، والاسلحة الفاسدة ، وفساد القصر ، وحريق القاهرة وغير ذلك من معالم سوء الحالة ، فكانت العودة الى الاحزاب معناها العودة الى تلك الاوضاع التى ثرنا عليها . وفضلا عن ذلك اذكر أننى تقابلت مع فكرى ابازة أيام الأزمة وكان ملخص رأيه ان يعود الجيش الى ثكناته ، فتضايقت وقلت له : ان الثورة ليست جمال عبد الناصر وحده ، فهناك ثمانون ضابطا على الاقل خرجوا ليلة الثورة ورفضهم على أكفهم مستعدين للموت فى سبيل بلدهم . هؤلاء هم الثورة . واذا



انسحب جمال عبد الناصر فلن ينسحب هؤلاء ، لانهم يعرفون انهم اصبحوا معروفين ومعرضين ومكشوفين . ورجوع العهد القديم يهددهم ويقضى عليهم ، ومحمد نجيب لن يتركهم في الجيش وسوف يذبحون قطعاً . فسواء اعلن عبد الناصر الانسحاب أم لا فان الضباط الاحرار ، واقفون صامدون .

س - نعود الى حادث السنهورى . لقد روى حسين عرفه ، مدير المباحث الجنائية العسكرية فى أزمة مارس ، لأحمد حمروش ، انه توجه الى السنهورى بتكليف من أحمد أنور ، لاقتناعه بعض اجتماع مجلس اللولة ، ولما رفض السنهورى ، أرسل حسين عرفه مندوباً من البوليس اليك والى طعيمة ، فوصلت المظاهرات الى سبور المجلس تهتف بالموت للخونة . فما رأيك فى هذه الرواية ؟

ج - هذه anecdote لا اساس لها من الصحة . وفضلاً عن ذلك فهي غير معقولة ، لأن حسين عرفه هو زوج أخت أحمد أنور مدير البوليس الحربى ، وكان بيننا وبين أحمد أنور قطيعة شاملة ، امتدت بعد ذلك حتى حاربنى فى دائرة السيدة فى انتخابات ١٩٥٦ . وقد كان أحمد أنور هو نفسه الذى ضرب الصاوى فى مطار القاهرة امام الناس عند سفر عبد الناصر الى بانلونج . لقد قلت اننا كنا مشغولين فى حركة اضراب النقابات .

### ● الدكتور ابراهيم الطحاوى فى سطور :

- من الضباط الاحرار الذين لعبوا دوراً أساسياً فى تكوين هيئة التحرير فى أواخر عام ١٩٥٢ ثم فى مارس ١٩٥٤ .
- سكرتير عام المؤتمر الاسلامى بعد محمد أنور السادات سنة ١٩٦٢ .
- رئيس شركة مصر لتجارة السيارات من ١٩٦٢ - ١٩٦٥
- وزير برئاسة الجمهورية من ١٩٦٧ - ١٩٧٤ ، ورئيس جمعية الشبان المسلمين فى تلك الفترة .

## ملحق رقم ٩

محضر حديث مع أحمد صادق سعد

يوم ١٧ نوفمبر ١٩٧٥

س - ماذا كانت علاقاتكم بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة وبعدها ؟

ج - قبل الثورة كان هناك احساس بحركة فى الجيش ، خاصة وقد جرت قبلها حركات فى البوليس وبلوكات النظام وقد وصلتنا منشورات الضباط الاحرار ، وخصوصا منشور شهر يتضمن النقاط الست . وفى احدى الفترات قبل الثورة ربما قبل حريق القاهرة ، كان أحد زملائنا على علاقة ببعض الضباط فى الجيش ومنهم عبد الناصر . وكنا مرحبين بتنظيم الضباط الاحرار لانه دليل تفسخ النظام ودعائه الاساسية وهو الجيش .

وعندما قامت الثورة ، اتخذنا فى البداية موقف الترقب لعدة أسباب :

أولا - كان قد سبق وقوع عدد من الانقلابات العسكرية فى

الشرق العربى ، خصوصا فى سوريا ، وكانت تلعب فيها ايدى المخابرات الامريكية والانجليزية كل منها تحاول شد الحيوط اليها . وفى مصر كان قد بدأ يدخل النفوذ الامريكى بشكل أوسع بعد موافقة حكومة الوفد على مشروع النقطة الرابعة الامريكى .

ثانيا - لم يقم الانجليز بأى تحرك مضاد للثورة عند قيامها ، رغم وجودهم على بعد بضعة كيلو مترات من القاهرة الأمر الذى أثار الشكوك ودعا الى الانتظار .

ثالثا - كانت هناك صلة وثيقة بالسفارة الامريكية من جانب الثورة عن طريق على صبرى . وكانت خطوات مجلس الثورة تبلغ أولا بأول للسفارة الامريكية وكافرى .

على أننا فى نفس الوقت أيدنا طرد الملك وفكرة الاصلاح الزراعى . ولكن كان من رأينا عودة الجيش الى ثكناته ، حيث كنا متخوفين من حكم عسكري . وكان الضباط قد أعلنوا عن عزمهم على إعادة الدستور ، وجرى الكلام على عودة انعقاد مجلس انتواب الوفدى المنحل . وكان موقفنا مرتبطا بموقف الثورة من الوفد ، لأنه كان فى نظرنا مسطرة قياس أو ترمومتر نقيس به موقف الثورة من قضية الديمقراطية .

س - ماذا كانت صلتكم بالوفد ؟

ج - كنا على صلة وثيقة بالطليعة الوفدية قبل الثورة . وكنا نرى أن الوفد هو الحزب الجماهيرى الكبير الوحيد فى مصر ، رغم عيوبه وتدهور قياداته ، وامكانيات حدوث انقسامات داخلية فيه . وكان هناك حلف بيننا وبين الوفديين فى الجامعة ، وفى النقابات من أيام اللجنة الوطنية للعمال والطلبة . وكان هذا الموقف من جانبنا يختلف عن موقف التنظيمات الشيوعية الاخرى ، مثل حدتو والحزب الشيوعى المصرى ، التى كانت سياستها تقوم على الهجوم على الوفد

ومحاولة استدراج الاخوان المسلمين وحزب أحمد حسين،  
الاشتراكي المتحالف .

س - متى بدأ يستقر موقفكم من الثورة ؟

ج - بعد شنق خميس والبقرى . فقد زالت فترة الترقب،  
وبلأنا نهاجم حركة الجيش في منشوراتنا وفي تنظيم الجبهة  
في الجامعة ، على أساس انها « دكتاتورية عسكرية » .

س - هل كانت خميس والبقرى صلات بالتنظيمات  
الشيوعية ؟

ج - كان خميس عضوا معنا في التنظيم قبل الثورة ، ثم  
فترت الصلة أو انقطعت لست أذكر . المهم أنه وقت الحادثة  
لم يكن معنا في التنظيم ، وانما كان نقابيا سياسيا مناضلا .

س - ما هو نفوذكم في الحركة العمالية قبل الثورة ؟

ج - أعتقد اننا أكثر التنظيمات الشيوعية نفوذا في  
الحركة العمالية ، خصوصا في الحركة العمالية الاستقلالية .

س - ما تعنى بالحركة العمالية الاستقلالية ؟

ج - كانت الحركة النقابية قبل الثورة تنقسم الى عدة  
أجنحة . فكانت هناك « نقابات صفراء » مركزها اساسا  
وسط الشركات الاحتكارية ذات الامتيازات في مصر . مثل  
شركة الكهرباء ، والقرام ، والاتوبيس ، والسجاير ، وكوم  
امبو ، وشيل . وكنا نسميها نقابات صفراء لأن أرباح هذه  
الشركات كانت تمكنها من اعطاء عمالها أجورا أعلى ، فتكونت  
بها ارسقراطية عمالية وسط عمال الشركات الاهلية . وكانت  
نقاباتها تخدم أساسا أرباب الاعمال .

وكان هناك جناح آخر من النقابات ، يتمثل في النقابات  
والروابط الحكومية . مثل نقابة عمال المطبعة الاميرية، وورش

أبو رعبيل ، وعمال الترسانه ، والسكة الحديدية . وهذا الجناح من النقابات كان يدين بالولاء للوفد ، لأن الحكومات الوفدية كانت تخدمهم عند مجيئها الى الحكم .

وكان هناك جناح ثالث يتركز أساسا في النقابات شبه الحرفية ، مثل عمال المطابع الاهلية ، والاحذية ، والنسيج اليدوى . وكان هذا الجناح يدين بالولاء للنبييل عباس حليم .

وكان هناك جناح رابع أكثر تقدما من النقابات ، يتركز أساسا في العمال الانتاجيين المرتبطين بالانتاج الميكانيكى . مثل عمال النسيج الميكانيكى في شبرا الخيمة ، وفي الاسكندرية ، وفي المحلة ، وعمال شركات المعادن . وكانت نقابات هذا الجناح تشكل اتجاهها استقلاليا ، بمعنى انهم كانوا ينادون باستقلال الحركة النقابية عن الاحزاب البورجوازية والحكومية . وقد كان تأثيرنا الاساسى في وسط هذه الفئة الاخيرة التى تعتبر الجانب الاكثر تقدما من النقابات . فكانت لنا علاقات بنقابات كفر الدوار ، والمحلة ، والاسكندرية ، وشبرا الخيمة ، وحلوان ، ودمياط . وبور سعيد . وامبابة .

س - اذا كان الامر كذلك ، وكانت لكم صلات بنقابات عمال كفر الدوار ، فهل كانت لكم صلة بحركة عمال كفر الدوار في أغسطس ١٩٥٢ ، والتى اعدم بسببها خميس والبقرى ؟

ج - لم تكن لنا صلة مباشرة بحوادث كفر الدوار ، ولم يكن لنا يد فيها . ولكن الطبقة العاملة في ذلك الحين كانت خارجة من معارك ما قبل الثورة ، ولم يكن من السهل تكميمها أو تقييدها عن الحركة . وقد استغلت القوى الرجعية ذلك تماما في استفزاز عمال كفر الدوار واستفزاز نقاباتهم . فليس صدفة زيارة حافظ عفيفى لكفر الدوار قبل الحوادث مباشرة ، وليس هناك تفسير للعقوبة القصوى ، وكان عبد المنعم أمين رئيس المحكمة التى حكمت بالاعدام مواليا للامريكان . وكان الغرض هو توجيه حركة الجيش ضد الحركة العمالية .

س - هل حاولتم تأليف حزب علنى بعد قيام الثورة وصدور قانون تنظيم الاحزاب ؟

ج - بعد صدور قانون تنظيم الاحزاب ، أخذنا اجراءات لتشكيل حزب ديمقراطى تقدمى علنى • وقد كلف المهندس حسين طلعت من قبل التنظيم لتكوين هذا الحزب بحيث يضم طليعة الغمال وأصدقاء تقدميين • ولكن بعد عدة أيام من مناقشة الاسماء والبرامج واللائحة ، صدر قانون بإلغاء الاحزاب •

س - ما هو نشاطكم بين طلبة الجامعات ؟

ج - كنت قد تألفت جبهة من الشيوعيين والوفديين وفلول حزب أحمد حسين على مستوى الجامعات • وكان لنا عدد كبير من الاعضاء فى جامعتى القاهرة والاسكندرية • وقد نجح مرشحو الجبهة بأغلبية ساحقة فى انتخابات اتحادات الطلبة فى أغلبية الكليات ، مثل الآداب والعلوم والهندسة •

س - ما هو دوركم فى أزمة مارس ١٩٥٤ ؟

ج - كانت هناك خلافات بين محمد نجيب وعبد الناصر انتهت بقرارات تصفية الثورة فى ٢٥ مارس ١٩٥٤ • وفى نفس اليوم صباحا وفى اليوم التالى قامت مظاهرات مؤيدة لمحمد نجيب • وقد اتخذنا قرارا من التنظيم بالاشتراك فى مظاهرات اليوم التالى مع عمال شبرا الخيمة وحلوان (الاسمنت وحرير النوزى) ، بعد أن جرت اتصالات مع زملاء لنا اشتركوا فى هذه المظاهرات دون انتظار قرار من التنظيم ، فوافقنا على فكرة الاشتراك فى المظاهرات • وقد تمكنت هذه المظاهرات من السيطرة تماما على الشارع منذ الصباح وحتى الساعة الرابعة بعد الظهر • ولكن فى مساء نفس اليوم قامت مظاهرات الصاوى المضادة تنادى بسقوط الحرية !



● أحمد صادق سعد في سطور :

- بكالوريوس هندسة سنة ١٩٤٤ •
- عضو جماعة انصار السلام ١٩٣٦ •
- عضو هيئة تحرير مجلة الفجر الجديد ١٩٤٥ - ١٩٤٦
- من مؤسسي تنظيم طليعة العمال سنة ١٩٤٧ •

## ملحق رقم ١٠

محضر حديث مع احمد عبد الله طعيمة

يوم ٩ فبراير ١٩٧٥

س - من هو صاحب فكرة تدبير اعتصام واضرابات العمال  
يوم ٢٦ مارس ١٩٥٤ ؟

ج - تداعى الحوادث ! فعند صدور قرارات ٢٥ مارس  
١٩٥٤ بتصفية ثورة ٢٣ يوليو ، لم تكن هناك فكرة فى ذهنى  
لعمل هجوم مضاد على القوى السياسية التى يتزعمها اللواء  
محمد نجيب . ولم توجد هذه الفكرة ايضا فى ذهن الرئيس  
الراحل جمال عبد الناصر . بل لقد شاهده بعد هذه  
القرارات يبكى الثورة - يبكى بالفعل ! - وقال لى : ان  
الثورة انتهت ، ولا مفر من أن نعود الى العمل السرى ونبدأ  
من جديد . وقد رددت عليه بقولى : كيف نعود الى العمل  
السرى واعدائنا الآن يعرفوننا تمام المعرفة ؟

حتى هذه اللحظة لم يكن هناك من جانبنا أى تدبير أو  
تخطيط لعمل اعتصامات او اضطرابات . ولكن التدبير

والتخطيط كان من جانب الطرف الآخر الذى كان يدبر فى ذلك الحين عمل اضرابات ومظاهرات لقطع خط الرجعة على جمال عبد الناصر والمطالبة بتنفيذ قرارات ٢٥ مارس فوراً .  
فهذا التدبير من الجانب الآخر كان من الضرورى ان نواجهه بتدبير مضاد . ويمكننى القول بانه لو لم يلجأ الجانب الآخر لتدبير اضرابات ومظاهرات لربما نفذت قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤ وتحول مجرى التاريخ .

وتفصيل ذلك اننى حين عدت من لقاء عبد الناصر الذى أشرت اليه ، جاءنى صاوى احمد صاوى ، رئيس اتحاد نقابات النقل العام ، ومعه محمدى عبد القادر ، سكرتير عام الاتحاد ، واخبرنى انه قادم من الزيتون ، وانه توجد تدابير للقيام باضرابات مؤيدة لتصفية الثورة ، وانه عرض عليهم مبلغ عشرة آلاف جنيه . وانا أذكر هذا الرقم جيداً . لذلك قررت استئعاء رؤساء النقابات الآخرين الذين لم يذهبوا الى الزيتون . . . على انى عندما عرضت الامر على جمال عبد الناصر ، قال لى : انه لا شأن له بما افعل ، فانه لا يستطيع ان يحمينى ، بل لا يستطيع ان يحمى نفسه !

وفى ذلك الوقت كان الموقف السياسى لغير صالحنا ، فقد كان اكثر من نصف الجيش مؤيداً للجانب الآخر ، وكانت وزارة الداخلية ضدنا . ولكنى توكلت على الله ايماناً منى باستمرار الثورة وضرورة منع القوى السياسية القديمة من العودة الى الحكم . فاستدعيت رؤساء النقابات الآخرين للقيام برد فعل فى مواجهة الهجوم الذى يدبره الجانب الآخر . وجرت الاحداث على النحو المعروف بعد ذلك .

س - هل كان الاستئعاء لاملاء الاعتصام على رؤساء هذه النقابات ؟

ج - لم يكن هناك املاء ، بل ايهاء . انا كنت رافض هذا

الوضوح ، واحببت ان اعرف رأيهم . وقد قالوا رأيهم الذى يتفق مع ما فى ذهنى .

س - اذا كان عبد الناصر نفسه قد نفى يده من المسألة وقل لك انه لا شأن له بما تفعل ، فلماذا وقفت موقفك هذا ؟

ج - ايمانى بالثورة واستمرارها . ولو كنت أريد مغامرا لاخترت الجانب المضاد . فقد عرض على وعلى الطحاوى فى هذا اليوم وظائف عند عبود باشا وتحديد المرتب الذى نطلبه ، والذى عرض علينا ذلك هو الدكتور محمد فريد الرفاعى .

س - هل كان عبود باشا يقف ضد الثورة فى ذلك الوقت؟

ج - نعم كان ضد الثورة .

س - كيف قابل عبد الناصر صنيعة ؟

ج - عبد الناصر حاربنى منذ اليوم التالى لنجاح الحركة ! فقد عرض على منصب الوزارة ، ولكنى استحسننت رفض المنصب لصالحه ، وحتى لا يفهم اعمال اننى اخذت مكافأة على عملى ، وحتى يمكننى التأثير عليهم من موقعى . ولكن عبد الناصر فهم العكس ، وهو انى اريد ان ابقى فى هيئة التحرير لتزعم العمال والحلول محله . وقد علمت بعد وفاته انه كان يطلق على اسما غريبا هو : « الرئيس احمد طعيمة » ! وعندما أنشأ الاتحاد القومى ، تركنى وانطحاوى دون مناصب وكانت حجتهم انه لا يريد أن ينقل الى الاتحاد القومى ما علق بهيئة التحرير .

س - قبل التحاقك بالضباط الاحرار ، ماذا كانت ميولك السياسية والعقائدية ؟

ج - كنت اخوان مسلمين ، والتحقض بالضباط الاحرار بعد سنة ١٩٤٩ .

● **أحمد عبد الله طعيمة في سطور :**

---

- من الضباط الأحرار الذين لعبوا دورا أساسيا في تكوين هيئة التحرير سنة ١٩٥٢ •
- وزير الأوقاف الأسبق •
- لعب دورا أساسيا في أزمة مارس ١٩٥٤ •

## ملحق رقم ١١

محضر حديث مع أحمد طه  
يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥

س - ما هي علاقة تنظيم حدتو بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة ؟  
ج - كانت هناك علاقة وثيقة . حتى ان بعض المطلبوب القبض عليهم بعد حريق القاهرة كان يجري تهريبهم وممارستهم نشاطهم داخل القاهرة بواسطة عربات الجيش . وأذكر أن الانقلاب كان محمدا له يوم ٢٣ مارس ١٩٥٢ ، وكنت في قسم الموسكى وعارف انه سيحدث انقلاب في ٢٣ مارس . وكان هذا سببا من الاسباب التى دعت الحكومة الى سحب الجيش الى ثكناته بعد نزوله فى حريق القاهرة عندما أحست بالخطر ، وترتب على ذلك تدبير عمليات اغتيال من جانب السراى بدأت بشقيقى عبد القادر طه .

وقد عرفنا بقيام الثورة قبل حدوثها ، ولذلك كان تنظيم حدتو أول من أيدها ، واستمر موقف التأييد والتعاون ،



وعملنا بيانات مؤيدة ومظاهرات على مستوى الحركة العمالية .  
وكان الخط الاساسى للحركة حينذاك مبنى على أن العدو  
سيحاول ضرب الحركة الجماهيرية بحركة الجيش لعزلها ،  
ولذلك كان الشعار الذى طرحناه : وحدة الشعب مع الجيش ،  
باعتباره موقفا ضد المخطط الرامى لعزل حركة الجيش عن  
الشعب .

س - ماذا كان موقف حدتو من شتى خميس والبقرى ؟

ج - كانت معلوماتنا أن الذين دبروا الحريق هم حافظ  
عفيفى والرجعيون ، وقد منّا شهودا للمحكمة التى حاكمتهم .  
وكان لدينا وعد من بعض أعضاء مجلس قيادة الثورة بعدم  
إعدامهم . فلما اعدموا أضعف هذا من موقفنا .

س - متى تغير موقفكم من تأييد الثورة ؟

ج - تغير الخط الى الهجوم ، وبدأ الصدام العلنى فى  
نهاية ١٩٥٢ وأوائل ١٩٥٣ بالاعتقالات للشيوخ وعيين ومنهم  
حدتو . ولكن رغم الاعتقالات كانت سيطرة حدتو وشعاراتها  
ساحقة ، وتمثل ذلك فى مؤتمر الاسكندرية الذى سيطرت  
عليه شعارات الدستور ، وكانت سيطرتنا فيه تامة لدرجة  
أن عبد الناصر عجز عن القاء خطابه وبكى ، وصدرت مجلة  
التحرير وهى تحمل على صفحتها الاولى صورة عبد الناصر  
وهو يبكى .

س - متى صدر الامر بالقبض عليك ؟

ج - صدر الأمر بالقبض على فى يناير ، ولكنى تمكنت من  
الاختفاء ، ثم قبض على فى مارس ١٩٥٣ تقريبا فى بنى سويف  
وكان مفروضا أن بكر حمدى سيف النصر سوف يساعدنى  
على الهرب بعد افلاتى من الحبس ، وكان فى ذلك الحين ممثل  
الوفد فى الجبهة . لكن الذى حدث هو أنه قبض عليهم قبل

هروبي بيومين . وكان البديل أن أنفذ خطة الهرب بمفردي .  
وكان ضابط المباحث في بنى سويف في ذلك الحين هو  
يوسف صبرى وهو من الحركة ، فبلغ التنظيم بهربى ، ولذلك  
عندما وصلت الى القاهرة وجدت أن التنظيم عنده خبر .

وقد استأنفت مسئوليتى كعضو لجنة مركزية وكنت مسئولاً  
عن التنظيم بعد أن قبض على جميع الاعضاء تقريباً . ولكن  
قبض على مرة أخرى بعد شهرين تقريباً . وفى هذه الفترة  
اعتقلوا زوجتى وابنى ( سنة ونصف ) ! ثم استلغيت فى  
نضية أخرى هى قضية الجبهة الوطنية ، وكان معروفاً أننا  
سنقدم الى محكمة الثورة . وقد وضعنا فى السجن الحربى  
فى حبس انفرادى لمدة ثلاثة أشهر ، مما أدى الى اصابة ثلاثة  
منا بالجنون هم : كمال عبد الحليم ، ومصطفى كمال صدقى ،  
وعبد الرحيم صدقى ، وبدأوا يعطونهم جلسات كهربائية .  
وقد شفى كمال عبد الحليم ، ولم يشف مصطفى كمال صدقى  
حتى وفاته ، ولم يشف عبد الرحيم حتى الآن .

س - ما هى قصة بيان السجن الحربى ؟

ج - فى فبراير ١٩٥٤ علمنا بمظاهرات فى الخارج ، وبدأ  
يصلنا كلام عنها . وجاء الضابط حسين عرفه ، وطلب عدداً منا  
وبائدات من أعضاء اللجنة المركزية : أنا وكمال عبد الحليم  
وأحمد الرفاعى ، وقال لنا : « لقد كان عندنا أمل فى  
الامريكان ، وتصورنا أن ضرب الشيوعيين سوف يكسبنا ،  
فخسرنا . تعالوا نتفق على برنامج ، وبعد الاتفاق سنفرج عن  
كل الشيوعيين ، ولكم الحق فى التحرك بحرية فى اطار  
البرنامج المتفق عليه » . وقد اشترطنا الا نناقش انفرادياً  
بل نجتمع سوياً لنبحث المسألة ، وقد وافقوا ، واجتمعنا  
وانفقنا على المفاوضة ، واعدنا مشروع بيان هو الذى عرف  
باسم « بيان السجن الحربى » فى النضال الشيوعى المصرى .  
ولم يكن له من نتيجة سوى أنهم بدلا من تقديمنا الى محكمة

الثورة قدمنا الى محكمة عسكرية أمام الدجوى .

وقد أدينت مجموعتنا من زملائنا محليا وعالميا باعتبارها المجموعة المسئولة عن « بيان السجن الحربى » . وترتب عليه انقسام داخل حداثو نفسها على أساس هذا البيان ، وظهر داخلها ما يسمى « بالتيار الثورى » .

ورأى أنه لو قبل بيان السجن الحربى فى ذلك الحين ، لترتب عليه تغيير كبير فى تطور العلاقة بين الشيوعيين والثورة . ولكن زملائنا كانوا يطالبون فى ذلك انحين بعودة الديمقراطية والبورجوازية ، مع أن عودة الديمقراطية البورجوازية كانت تسمح بعودة القديم . وهذا هو رأى الآن . ولكن الشيوعيين المصريين احيانا يفكرون كمصريين تقليديين !

على كل حال ، كانت قضية الجبهة الوطنية أول قضية فى مصر يظهر فيها من جانب الشيوعيين ما عرف باسم « الدفاع السياسى » . فمثلا أنا لم يكن ضدى شىء ، ومحامى نصحنى بألا اتكلم وسوف يضمن لى البراءة . ولكنى التزمت بالقرار الحزبى ، وألقيت بدفاعى السياسى . وقد حاول القاضى الدجوى ايقافى مرتين لمصلحتى ، لكنى استمرت . وفى المحاكمة طلبت حضور حسين عرفه ليشهد بما قاله لنا من أن الثورة قامت بالقبض علينا لارضاء الأمريكان ، وأننا كنا ثمن مساومة الأمريكان ، ولكن رفض الطلب .

وقد كانت قضية الجبهة أول قضية فيها اتفاق جنائى يحاكم فيها المتهمون فرادى . فقد عجز الدجوى عن محاكمتنا لأننا كنا نصيح فيه : « انطق أحكامك يا دجوى ، أصدر أحكامك يا خائن » . فقرر محاكمتنا فرادى حتى يستطيع الاستمرار . وقد أقيمت دفاعى السياسى ، ونشرته جميع الصحف السودانية والغالية ، وكتبت مجلة الاتحاد العالمى

للنقابات تتحدث عن «شجاعة وعزة اخوتنا» ، ونشرت مقتطفات من دفاعي ، ودعت للدفاع عني ، ونشر أحد الشعراء السوريين قصيدة في ذلك في مجلة « الطريق » .

### ● أحمد طه في سطور :

---

— عضو مجلس الشعب حاليا .

— كان عضو اللجنة المركزية لحدتو ، وعضو المكتب السياسي ، وعضو السكرتارية المركزية ، والمسئول طول فترة عن المكتب النقابي في حدتو من سنة ١٩٥١ فصاعدا .

— عند قيام ثورة ٢٣ يوليو كان عضو اللجنة المركزية .



## ملحق رقم ١٢

محضر حديث مع خالد محيي الدين  
يوم ١٤ فبراير ١٩٧٥

س - ماهي أحداث أزمة مارس ١٩٥٤ ؟

ج - في فبراير ١٩٥٤ كان الخلاف بين اللواء نجيب ومجلس قيادة الثورة قد استحكم عندما خير اللواء نجيب المجلس بين عودة الحياة الديمقراطية أو قبول استقالته .

وقد اجتمعنا يوم ٢٣ فبراير لبحث الموقف . وكان اتجاه الضباط نحو اخراج محمد نجيب ، وان يصدر القرار بالاجماع . ولكنني اعترضت على ذلك ، وعرضت استقالتي . وقد طلب الجميع ارجاء الاستقالة حتى لا يبطل المجلس متصديعا ، فوافقت على شرط ألا أعود الى سلاح الفرسان لاقتناع الضباط بتنحية نجيب . وقد تقرر تعيين جمال عبد الناصر رئيسا لمجلس الوزراء ورئيسا لمجلس قيادة الثورة .

على ان ضباط سلاح الفرسان ما كادوا يعلمون بنبا تنحية اللواء محمد نجيب ، حتى ابدوا تدميرهم ، وطلبوا الى



عبد الناصر الحضور لمناقشته ، فذهب اليهم ، وحاول اقناعهم بصحة القرار ، ولكنهم ابدوا تأييدهم للديموقراطية والدستور قائلين ان الشعب يؤيد الديموقراطية والدستور ، وأفحم بعضهم عبد الناصر بقوله : ماذا يكون الحال لو خرج الناس في مظاهرات مؤيدة لعودة الحياة النيابية ، هل يوجه الضباط اسلحتهم الى صدور الشعب ؟ ثم طلبوا عودة محمد نجيب بدون سلطة كرئيس لجمهورية برلمانية ، وان يطلب الى علي ماهر الانتهاء بسرعة من مهمة اعداد الدستور . واستمر هذا النقاش أربع ساعات . ورأى عبد الناصر ألا مفر من الاستجابة وضرورة عودة محمد نجيب ، فقد خفى ان ينتقل هذا الموقف من سلاح الفرسان الى بقية الاسلحة الاخرى .

وقد استقر الرأي على اسناد الوزارة الى ، وطلبت فعلا ليلا الى مجلس قيادة الثورة في القبة ، حيث كلفت بتأليف الوزارة . وكانت وجهة عبد الناصر في اسناد الوزارة الى انه لا يستطيع التعاون مع اللواء نجيب اطلاقا ، واننى وحدي الذى يستطيع التعاون معه . وطلب الى الذهاب الى محمد نجيب لاقناعه بعودته كرئيس للجمهورية ، وأتولى أنا رئاسة الوزارة . فتوجهت الى اللواء نجيب ومعى شمس بدران وعباس رضوان وعماد ثابت ، ووافق محمد نجيب على العودة .

على انه فى تلك الاثناء كان الموقف ينقلب رأسا على عقب . فعندما عدت الى مجلس قيادة الثورة ، فوجئت بأن جميع الضباط الاحرار وانصارهم داخل المبنى ، بينما كانت كتائب المشاة والمدفعية تحاصر سلاح الفرسان . وعلمت ان الضباط فى الاسلحة الاخرى عندما سمعوا ان مجلس قيادة الثورة ينوى تصفية الثورة واعادة القوى السياسية القديمة . تحركوا فى الحال - بدافع من انفسهم - ليعلنوا تمسكهم بمجلس قيادة الثورة والغاء قرار اسناد الوزارة الى . وفى

ذلك الوقت اتصل على صبرى ، وكان مديرا لمكتب عبد الحكيم عامر للشئون الجوية ، بالمطارات ، فخرجت الطائرات تحلق فوق سلاح الفرسان ، بينما كانت كتائب المشاة والمدفعية كما ذكرت تحاصر السلاح .

عند ذلك ادرك عبد الناصر ان ما خشيه من انتقال العدوى من سلاح الفرسان الى الاسلحة الاخرى لم يتحقق . وعلى العكس من ذلك فقد أظهرت الاسلحة الأخرى تمسكها بالثورة . . . وعندئذ قال لى هو وعبد الحكيم عامر : اذن لابد من الغاء القرار !

وقد انعقد مجلس قيادة الثورة فى اعقاب ذلك ، واقترح جمال سالم فى وجودى اعتقالى لانى عبات سلاح الفرسان بأرائى فى اتجاه معين . وأيده فى ذلك صلاح سالم وحسن ابراهيم وغيرهم . ولكن بغدادى اعترض قائلا ان خالد لم يخف رأيه عن المجلس ، وفضلا عن ذلك فقد عرض تقديم استقالته ، ولكن المجلس رفضها ، وعلى ذلك فيكون الذنب ذنب المجلس . واقترح أن أقدم استقالتي وأسافر الى الخارج أو الى أية جهة أخرى داخل القطر . ولكن عبد الحكيم عامر رأى انه لا داعى لسفري . كما اعترض زكريا محيى الدين على الابعاد . وعندئذ قال عبد الناصر ان المسألة الملحة الآن ليست هي البت فى مسألة خالد ، وانما البت فى مسألة محمد نجيب : هل يعود أم لا ؟ ذلك انه اذا تقرر عودته ، فلا يمكن بالطبع ابعاد خالد .

ولما كنا فى ذلك الحين قد أنهكنا التعب ، فقد قررنا أن ننام بضع ساعات ثم نعود لنتخذ القرار . وطلب جمال عبد الناصر منا بمنحه سلطة اتخاذ أى قرار قد تقتضيه الحالة اثناء نومنا .

على أننى عندما استيقظت بعد ساعتين ، علمت ان الاذاعة المصرية قد اعلنت نبأ عودة محمد نجيب ! ثم علمت بالسبب

فى هذا القرار ، وهو انه عندما توجه صلاح سالم لينام فى بيت جلال فيظى عند محطة سكة حديد باب اللوق ، وعندما وصل الى عابدين ، وجده مملوءا بالبشر الذين يطالبون بعودة محمد نجيب ويهتفون : محمد نجيب أو الثورة • فعاد الى جمال عبد الناصر وابلغه رأيه بأنه من الضرورى اتخاذ قرار بعودة محمد نجيب وإن يصدر تعليماته باعلان ذلك من الاذاعة بوصفه ( صلاح سالم ) وزيرا للارشاد • وفى ذلك الحين ايضا كان قد وصل وفد عن ضباط الاسلحة بالاسكندرية ، وابلغوا عبد الناصر بضرورة عودة محمد نجيب • وبذلك بدا ألا مفر من اتخاذ هذا القرار • لذلك عندما ابلغ صلاح سالم عبد الناصر برأيه فى عودة محمد نجيب ، لم يحر جوابا ، وأخذ صلاح سالم يردد عليه السؤال عدة مرات دون ان يتلقى اجابة • وعندئذ اصدر تعليماته الى الاذاعة المصرية باعلان عودة محمد نجيب •

وقد أوفدت الى محمد نجيب لاقنعه بعودته دون ان اكون رئيسا للوزارة ، فأقنعتة • وكان يرفض أن يكون رئيسا لجمهورية برلمانية ، لانه سيكون بدون سلطة •

على أى حال ففى ذلك الحين غادرت مسرح الحوادث الى وادى النطرون • وفى أثناء غيابى صدرت قرارات ٥ مارس ، التى اراد بها عبد الناصر امتصاص الاستياء • وقد عدت يوم ٦ مارس واخذت أشارك برأى فى الصحف ومن موقعى داخل مجلس قيادة الثورة حتى يوم ٢٥ مارس •

س - ألا ترون معى ان تصفية الثورة ورجوع الجيش الى ثكناته وعودة الحياة النيابية كان معناه رجوع العجلة الى الوراء ورجوع القوى السياسية القديمة ؟

ج - ام اكن ارى انسحاب الثورة • بل كنت أرى استمرار الثورة بشكل ديموقراطى ، وكنت أرى ان تتحول الثورة الى

حزب ، وتعود الحياة النيابية مع استبعاد القيادات السياسية التي ارتكبت جرائم في حق الشعب ، وفي اثناء النقاش حول الدستور سوف تنشأ احزاب وتكوينات سياسية في صورة جديدة ، وبذلك تعود الحياة الديموقراطية في شكل مختلف وكنت أرى ان ظهور الجيش على مسرح السياسة قد جعل من المستحيل عودة الحياة النيابية بشكلها القديم ، لأنه بدخول الجيش المسرح السياسي ، لم يعد من الممكن أن يخرج منه . فضلا عن ان الانجازات التي قامت بها الثورة لم يكن من الممكن الرجوع فيها .

س - هل اتصل بك أحد خلال شهر مارس من القوى المضادة للثورة لتنسيق العمل ؟

ج - لم يتصل بي أحد من الوفد أو الاخوان المسلمين أو الشيوعيين طوال الازمة . ولم يتعد نشاطي ابداء الرأي في الصحف وفي داخل مجلس قيادة الثورة .

س - ماذا حدث في اجتماع ٢٥ مارس ١٩٥٤ ؟

ج - انعقد المجلس كاملا بحضور كل من : محمد نجيب ، جمال عبد الناصر ، عبد الحكيم عامر ، كمال الدين حسين ، انور السادات ، زكريا محيي الدين ، حسين الشافعي ، خالد محيي الدين ، صلاح سالم ، جمال سالم ، عبد اللطيف بغدادى ، حسن ابراهيم .

وتقدم كل من جمال عبد الناصر وعبد اللطيف بغدادى باقتراحين متضادين ، وان كانا في رأيي بتخطيط واحد : الاقتراح الاول من عبد الناصر ، ويتضمن القرارات التي صدرت في ٢٥ مارس بتصفية الثورة تماما . والاقتراح الثانى من عبد اللطيف بغدادى ، ويتضمن استمرار الثورة في الطريق الذى بدأته ، وهو التطهير والمحاكمات وبصورة أشد . وقد وافق على قرارات عبد الناصر كل من زكريا محيي الدين

وعبد الحكيم عامر وانور السادات وحسين الشافعي .

ولكني اعترضت قائلا لعبد الناصر ان هذا الاقتراح معناه الغاء الثورة ! فرد قائلا : اما الموافقة على اقتراحي أو اقتراح بغدادى . فقلت : كلاهما مرفوضان . وقد أيدنى محمدنجيب قائلا : لماذا ؟ أحرىات كاملة أو تصفية كاملة ؟ . وقلت : هناك اقتراح بديل ، وهو اجراء انتخابات للجمعية التأسيسية بدون احزاب ، وعلى ألا يدخلها القيادات السياسية التى ارتكبت جرائم فى حق الشعب ، وسوف تخلق المناقشات حول الدستور القادم أحزابا وتكوينات سياسية جديدة ، وتعمل الثورة حزبا .

ولكن عبد الناصر أصر على رأيه : اما الرجوع الى الثكنات وإعادة الحياة الديمقراطية والحريات كاملة ، واما استمرار الثورة بقيود الحرية القائمة حسب اقتراح بغدادى ، وطلب التصويت على الاقتراحين . فوافق على اقتراح عبد الناصر بإعادة الحريات وتصفية الثورة ثمانية ضد أربعة . وأما الأربعة الذين اعترضوا فهم : جمال سالم ، وعبد اللطيف بغدادى ، وصلاح سالم ، وحسن ابراهيم أو كمال الدين حسين لا أذكر تماما .

ومن ذلك يتضح اننى لم أكن مع تصفية الثورة ، وانما مع استمرارها بشكل ديمقراطى .

س - روى اللواء محمد نجيب فى مذكراته عدة أسباب لجذور الخلاف بينه وبين أعضاء مجلس الثورة قبل أزمة مارس . فكيف ترى الاسباب الحقيقية أو الرئيسية للخلاف ؟

ج - كان الخلاف الاساسى على ممارسة سلطة اصدار القرارات فى مجلس الثورة . فقد كان الدستور المؤقت ينص على أن رئيس مجلس قيادة الثورة مع مجلس القيادة يصدران قرارات السيادة ، أى تعيين الوزراء وغير ذلك . وقد فسر

محمد نجيب مع القانونيين ( سليمان حافظ ) هذا التكلام على أنه يعنى أنه لا مجلس القيادة بمفرده ، ولا رئيس المجلس بمفرده يستطيع اصدار قرار السيادة ، فلا بد من تواجد الرئيس والمجلس . ولكن أعضاء مجلس القيادة كانوا يرون أن لائحة مجلس قيادة الثورة تعنى أن اجتماع المجلس يعتبر قانونيا فى حالة انعقاده بأغلبية مطلقة . فكان المجلس يجتمع ويصدر قرارات فى غيبة محمد نجيب ، وكان هو يعترض عليها على أساس أنها غير شرعية ومخالفة للدستور . ومن ناحية أخرى فقد كان يرى من حقه اختيار الوزراء ، بينما كان المجلس بدوره يرى من حقه أيضا الاعتراض على تعيين الوزراء . وكان هذا النزاع يعكس اتجاهات سياسية وصراعا داخل المجلس انتهى الى أن تبنى محمد نجيب الدعوة الى الحياة النيابية ، وخرج بدعواه الى الشارع والصحف ، فكان لابد للمجلس أن يتخذ موقفا .

س - هل تعتقد بوجود أصبع أجنبى ساهم فى انتصار عبد الناصر فى أزمة مارس ؟

ج - لا أستطيع أن أجزم . لأنى اذكر أن صحفيا فرنسيا اسمه « روجيه ستيفان » وكان مراسلا لصحيفة « نوفيل اوبزير فاتور » ، زارنى أثناء الازمة مع اللواء نجيب ، وقال لى ان عبد الناصر سوف يكسب ، لان الأمريكان يؤيدونه ! وكان هذا الصحفى على اتصال بالسفارة البريطانية وعرف منها .

س - هل شاركت فى الغاء قرارات ٢٥ مارس ؟ وماهى مناسبة خروجك من مجلس قيادة الثورة ؟

ج - لم أشارك فى الغاء قرارات ٢٥ مارس . منذ سافرت الى الاسكندرية عقب صدورها ، ثم طلبوا الى العودة لالغاء القرارات ، ولكنى رفضت ، وقدمت استقالتي فى أوائل ابريل ، وسافرت يوم ٦ ابريل الى فرنسا ثم ايطاليا وسويسرا .. وعشت هناك سنتين .



س - جرت أقوال على لسان البعض بتحركات لك في الجيش أثناء شهر مارس . فما هو نصيبها من الصحة ؟  
ج - لم افكر اطلاقا في عمل هذه التحركات . وكان التفكير في ذلك من جهات أخرى في الجيش . فبعد قرارات ه مارس ، جاءني الضابط احمد حموده ، وهو من الضباط الاحرار ، برسالة من البكباشي عبد الحميد لطفى ، المشهور بـ « الحبيب » والبكباشي الحشاش في المدفعية ، يخبراني فيه انهما جهزا لانقلاب بالتضامن بين المدفعية والفرسان ، على ان اضمن انا الفرسان . ولكنى رفضت فكرة الانقلاب على اساس ان مصر لا تحتمل أن يحكمها ضابط يساري، كما ان لعبة الانقلابات العسكرية لا نهاية لها ، فضلا عن ان قرارات ه مارس يمكن ان تأتي بنتيجة .

س - كيف أصبحت يساريا ؟

ج - لقد بدأت في الاخوان المسلمين . فقد كونا تنظيما من الضباط. افمنا عن طريقه صلة بحركة الاخوان المسلمين عن طريق الصاغ بالمعاش محمود لبيب عضو مكتب الارشاد . وكان في هذا التنظيم جمال عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وحسن ابراهيم . وكان ذلك في سنة ١٩٤٥ تقريبا حتى قيام حرب فلسطين ، أى قبل انشاء تنظيم الضباط الاحرار . وكنت قد عينت في ادارة التدريب الجامعي ، واتصلت بالطلبة في هذه السنوات المليئة بالافكار السياسية ، وفي احدى المرات جاءني ضابط وأعطاني كتاب في الماركسية هو : «الاقتصاد محرك التطور الاجتماعي» لجارودي . وقد تأثرت بهذا الفكر ، ولم أجد تعارضا بينه وبين الاسلام ، ولم أر فيه ما يصرفني عن ديني .

س - هل كان لك اذن دور في مشروع الاصلاح الزراعي ؟

ج - لم يكن في برنامج الضباط الاحرار شيء عن الاصلاح الزراعي . وانما وضع المشروع اندكتور راشد البراوي

والقاضي أحمد إقّاد عضو اللجنة المركزية الحدتو • وقد قدمه  
لمجلس الثورة ، ومجلس الثورة قدمه لعلّ ماهر •

س - هل وافقت على اعدام خميس والبقرى فى حوادث  
كفر الدوار المعروفة ؟

ج - اعترضت على الحكم وكان معى عبد الناصر ويوسف  
صديق •

س - هل كانت ميول عبد الناصر الدكتاتورية ملموسة فى  
ذلك الحين ؟

ج - عبد الناصر لم يبد ميولا دكتاتورية ، وانما كان  
مناصرا للحكم الديمقراطى ، حتى انه عندما صدرت فتوى  
مجلس الدولة بعدم دعوة البرلمان الوفدى للانعقاد ، وايد  
مجلس الثورة الفتوى ، اعترض قائلا : احنا التزمنا أمام  
الشعب بالديمقراطية • ثم قدم استقالته وانسحب • ولكنه  
عاد حتى لا تتمزق الحركة •

س - ماهى الاتجاهات داخل مجلس قيادة الثورة من وجهة  
نظرك ؟

ج - كان حسين الشافعى وكمال الدين حسين يميلان الى  
الحكم بالقرآن ، ويريان أن خلاص مصر فى الدين • أما أنور  
السادات فاتجاهه وطنى متطرف مع اصول اسلامية بنظرة  
عصرية • وكان صلاح سالم وجمال سالم وعبد اللطيف  
البغدادى وحسن ابراهيم ، يمثلون التيار الوطنى المتطرف •  
بينما كنت ويوسف صديق يمثل التيار الماركسى الملتزم  
بالدين • أما عبد الناصر فكان يمثل التيار الوطنى الليبرالى  
مع ميول اجتماعية واضحة •

س - تقول عبد الناصر ليبرالى ؟ •

ج - ليبرالى بمعنى أنه كان له رغبة فى التعايش مع الافكار

الآخري وكان يقف معه في هذا الاتجاه بدرجة أقل زكريا محيي الدين وعبد الحكيم عامر . ولكن ممارسة السلطة شيء ، والصراع عليها شيء آخر .

س - بالنسبة لتنظيم الضباط الأحرار منشأته ؟

ج - تنظيم الضباط الأحرار هو الحركة التي بدأت بعد حرب ١٩٤٨ ، وكانت نسبة كبيرة من أعضائه أصلا في الإخوان المسلمين أو جماعة عزيز المصري أو الشيوعيين أو الوفد وغيره ، إلى جانب عناصر جديدة . وعندما تكونت اللجنة التأسيسية في عام ١٩٤٩ أخذ كل ضابط يكون في سلاحه خلايا من زملائه ، فتكون حتى نهاية الأمر تنظيم الضباط الأحرار .

س - ماهي مناسبة خروج يوسف صديق وعبد المنعم أمين من مجلس قيادة الثورة في يناير ١٩٥٣ ؟

ج - بالنسبة ليوسف صديق فقد اعترض على القرارات التي تمس الحريات ، ولم يكن يكتفى بالكلام في المجلس بل كان يبدي نقده في الخارج ، فانتقل السخط إلى سلاح المشاة وعندما قبض على ضباط المدفعية ووضعوا في السجن برتبهم وملابسهم العسكرية قدم استقالته . أما عبد المنعم أمين فهناك شق يتصل بزواجه التي كانت سيدة أعمال ، وقد أثارت تصرفاتها الاستياء بين ضباط المدفعية ، ولكن السبب الحقيقي في إخراجهم من مجلس قيادة الثورة ، أنه كان يذهب في مبدأ التعاون مع الولايات إلى مدى لا تقبله الثورة . وأذكر أنه في بداية الثورة ، دعت السيدة قرينته ، في بيتها محمد نجيب وجمال عبدالناصر وضباط الثورة للالتقاء بكافري وبعض موظفي السفارة الأمريكية ، وكنا في بيتها الفاخر أشبه بالفلاحين في قصر ! ولأن السيدة كانت كما قلت سيدة أعمال فقد كانت تتكلم مع الوزراء في أعمالها باعتبارها زوجة عبد المنعم

أمين عضو مجلس قيادة الثورة • وكان عبد المنعم أمين يرى  
الالتجاء في التطور الداخلي للبلاد الى الرأسمالية الكاملة وكان  
يريد على حد قوله اقامة «دكتاتورية صناعية» • ولهذه الاسباب  
جميعها أخرج من مجلس قيادة الثورة ولارضاء الضباط المدفعية  
في تدميرهم في يناير ١٩٥٣ •

س - حاولت الثورة اخراجك في أواخر عام ١٩٥٢ فما  
هي الاسباب ؟

ج - موافقى في مقاومة الميول الرجعية لبعض الاعضاء •  
وعند مناقشة قانون العمال ، وكان يقضى بتحريم الاضراب أو  
الامتناع عن العمل بأية صورة من الصور ، اعترضت اعتراضا  
شديدا ، وأردت تقديم استقالتي ، وأقنعني عبد الناصر بعدم  
تقديمها على أساس إعادة النظر في القانون • ثم حدث أن أبلغ  
ضابط يدعى صلاح عيادروس المجلس عن اجتماع للفرسان  
كنت أحضره ، وحصل فيه تهجم على قيادة الثورة ، فأراد  
مجلس الثورة اتخاذ قرار ضدي ، ولكن ثروت عكاشة قال  
أنه غير مسئول عن السواري اذا تقرر ابعادي • فعدلوا عن  
القرار ، وطلبوا الى قطع العلاقة بأحمد فؤاد • ثم سارت  
الخلافات مع المجلس على النحو الذي رويته فيما سبق أثناء  
الازمة مع نجيب ، حتى قدمت استقالتي نهائيا في أوائل  
أبريل ١٩٥٤ •

س - ماهي معلوماتك عن حوادث اضرابات العمال المؤيدة  
للثورة في ٢٦-٢٩ مارس ١٩٥٤ ؟

ج - أخبرني عبد الناصر انها تكلفت أربعة آلاف جنيه  
فقط ! •

● خالد محيي الدين في سطور

- من مؤسسي تنظيم الضباط الأحرار الاوائل ، وعضو

- مجلس قيادة الثورة حتى قلم استقالته في ابريل ١٩٥٤ .
- مناضل تقدمي يلتزم الشرعية •
- رأس تحرير جريدتي « المساء » ثم « أخبار اليوم » •
- سكرتير عام المجلس القومي للسلام •
- من مؤسسي تنظيم التجمع الوطني التقدمي الوحدوي ومقرره الحالي •

## ملحق رقم ١٣

### محضر أقوال الدكتور راشد البراوى

يوم ٢٠ سبتمبر ١٩٧٥

عندما قامت ثورة ٢٣ يوليو ، نثبت مقالا فى جريدة الزمان فى أوائل أغسطس ، أوجه فيه نظر الثورة الى أن المشكلة الرئيسية التى يجب معالجتها هى المشكلة الزراعية . وقد فوجئت بأحمد حمروش يأتى الى فى الاسكندرية ويطلب الى أن أصحبه الى مصر لمقابلة مجلس القيادة . وذهبت معه حيث قابلنا فى محطة السكة الحديد كمال الدين حسين واصطحبنا الى مجلس القيادة فى القبة . وكانوا جميعا هناك ، وسألونى رأى ، فعرضت فكرتى بتحديد الملكية ، واقتрحت مائتى فدان كحد أقصى ، وقلت أن ذلك سوف يكسب الثورة تأييد الفلاحين ، وقد حصلت معارضة من بعض الاعضاء . وبعد نقاش طويل استمر ساعات ، سألنى جمال عبد الناصر عما اذا كان فى امكانى اعداد مشروع للإصلاح الزراعى ، وتقديمه لمجلس القيادة . فأجبت بالإيجاب ، وتوجهت الى بيتى حيث عكفت على وضع المشروع ، ثم ذهبت به الليلة ذاتها الى جمال عبد الناصر ومعه المذكرة التفسيرية . وقد ناقشناه سويا



طوال تلك الليلة واليوم التالي ، وعدت الى الاسكندرية . وقد كان هذا المشروع هو الذى نشرته جريدة المصرى بالكامل بعد ذلك بأيام .

— ذكر خالد محيى الدين أن أحمد فؤاد قد أعد معك المشروع . فما هو الجزء الذى أعده معك ؟

— أحمد فؤاد لم يعد معى المشروع . فقد كان خارج الاجتماع . وقيما اظن أن جمال عبد الناصر عند ما طلب الى اعداد المشروع قال لى : خذ معك أحمد فؤاد . على أنى لما خرجت من الاجتماع ، طلبت الى أحمد فؤاد المجرى معى لاعداد المشروع ولكنه اعتذر بأنه « موش فاضى » ، وطلب الى أن انفرد بوضعه .

— وكيف سارت الامور بعد ذلك بالنسبة للمشروع ؟

— لقد طلبونى مرة أخرى ، وأخبرونى بأن هناك جلسة لمجلس الوزراء فى اليوم التالى . وطلب الى جمال عبد الناصر الذهاب الى مجلس الوزراء مع جمال سالم وصلاح سالم . وقد قابلت على ماهر فى مقر مجلس الوزراء ، ولكنه نظر الى فى ضيق . ثم طلب الى جمال سالم حضور جلسة مجلس الوزراء فحضرتها ، وتكلم محمد نجيب ورشاد مهنا والدكتور عبد الجليل العمرى ، وغيرهم ، كما تكلمت أنا . وحدث احتداد فى المناقشة بسبب معارضة البعض ، مثل الدكتور عبد الجليل العمرى ، الذى اقترح توزيع أراضى الاوقاف بدلا من ذلك . وكان رأى أن الهدف من المشروع سياسى ، وهو تحطيم القوة التى تستند الى ملكية الارض .

— هل حدث تعديل فى المشروع الذى قدمته ؟

— أذكر أن مادة « الإيجار » قد عدلت الى سبعة امثال الضريبة . وكان مشروعى يقضى بأن يتم تحديد ايجار الارض على مستوى المديرىات ، وبواسطة لجان تشكلى لتحديد

الايجارات حسب الظروف المحلية لكل مديرية ، مثل درجة الخصوبة وغيرها . وعندما سألت جمال سالم عن سبب تعديل هذه المادة قال : « أسهل ! » .

— هل ترى ان فكرة الاصلاح الزراعى كانت فى مخطط الضباط ؟

— فكرة الاصلاح الزراعى لم تكن لتخطر فى بال الضباط الاحرار . فقد فوجئ أغلبهم بالمشروع حين عرضت فكرته أول مرة ، فيما عدا البعض مثل جمال عبد الناصر وخالد محيى الدين . وقد حصلت اعتراضات كثيرة . ومنشورات الضباط الاحرار تخلو من أى شىء من ذلك .

— هل كان جمال عبد الناصر متحمسا للمشروع ؟ وما هى أحاسيسك بالنسبة لبيوله الاجتماعية ؟

— كان عبد الناصر مقتنعا بالمشروع ، وقد كلفنى بعمله كما ذكرت . وكنت أحس بأنه ينظر بعين الرعاية للطبقات المحرومة ويريد عمل شىء لها .

— ماهى أحاسيسك فى هذه الفترة المبكرة بالنسبة للقائد الفعلى للثورة : هل هو محمد نجيب ، أم جمال عبد الناصر؟

— أحسست من الجلسة الاولى أن عبد الناصر هو الرئيس الفعلى ، فقد كانت كلمته هى « الماشية » . وينفذها الضباط فى المجلس .

— أخبرنى فؤاد سراج الدين بأنه كان لكم لقاء معه بخصوص مشروع الاصلاح الزراعى . فهل كان هذا اللقاء بتكليف من مجلس القيادة ؟ وما الذى دار فيه ؟

— لم أذهب لمقابلة فؤاد سراج الدين بتكليف من مجلس القيادة ، وانما كانت فكرة اجتماعى به عن طريق أحمد أبو الفتح صاحب جريدة المصرى التى أكتب فيها ، فقد قال لى ان فؤاد

باشا يريد رؤيتك ، وقد دار الحديث حول قانون الاصلاح الزراعى ، وأبديت رأيى بأن أية معارضة من قبل الوفد للمشروع لن تكون مجدية ، لان مجلس الثورة مصمم عليه ،

### ● الدكتور راشد البراوى فى سطور ●

---

- - أستاذ التاريخ الاقتصادى بجامعة القاهرة
- - له عدد عظيم من المؤلفات الهامة
- - مترجم رأس المال لكارل ماركس وعديد من الاعمال الماركسية
- - لعب دورا هاما فى بداية الثورة فى مشروع الاصلاح الزراعى وفى تأليف حزب للثورة فى مارس ١٩٥٤

## ملحق رقم ١٤

محضر حديث مع الدكتور رفعت السعيد

يوم ١٦ أكتوبر ١٩٧٥

س - ماذا تعرف عن علاقة حدتو بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة ؟

ج - علاقة حدتو بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة علاقة وثيقة . فقد كان عبدالناصر يعتمد على مطبعة حدتو في كوبرى القبة في طبع منشورات الضباط الاحرار . وكان هناك ضابط اتصال يأخذ مطبوعات الضباط ويسلمها لتنظيم الضباط الاحرار ، وهذا التنظيم يسلمها بدوره الى مجموعة اسمها مجموعة توزيع المنشورات ، كان خالد محيي الدين مسئول هذه المجموعة من الضباط الاحرار ، التي كان منها محمود المانسترلي وحمدى حافظ وغيرهم .

س - ماهو مصير هنم المطبعة بعد الثورة ؟

ج - بعد الثورة بثلاثة أسابيع هوجمت هذه المطبعة وصودرت !

س - هل تعتقد أن عبد الناصر كان هو الذى دبر مهاجمة المطبعة أم انه البوليس السياسى ؟

ج - أعتقد أنه كان عبد الناصر ، لانه كان يعرف أحد المتصلين بها . وربما أراد طمس معالم هذه العملية واخفاء الصلة بين تنظيم الاحرار وحدتو . وقد وضع جهاز الرونيو هذا فى متحف ثورة ٢٣ يوليو فى قصر عابدين فيما بعد .

س - ماهى معلوماتك عن البيان الذى أصدرته وحدتو فى تأييد الثورة صبيحة قيامها ؟

ج - كنت أحد مسئولى التنظيم فى الدقهلية . وكانت تصلنا مجلة «النصر» ، وهى مجلة تنظيم الضباط الاحرار . مع مجلة «الكفاح» السرية لحدتو ومطبوعاتها الاخرى . وفى ثانى يوم للثورة وصلنا منشور صادر من سكرتارية اللجنة المركزية (سكر) الى الزملاء فى كافة المستويات بتأييد الثورة . ومن الطريف أن الذين كانوا يوزعون هذه المنشورات فى المنصورة قد قبض عليهم بعد ثلاثة أيام أو أربعة من الثورة . فقد قبض على محمود حسن ندا ، وهو وفدى يسارى . ومعه ١٥ شيوعيا . وقد اعتذر عبد الناصر عن ذلك بأنه يحكم بجهاز مباحث فاروق !

س - ماذا تعرف عن الجبهة الوطنية الديموقراطية ؟

ج - الجبهة الوطنية الديموقراطية تألفت فى عام ١٩٥٣ من تنظيم وحدتو ، التى كان مندوبا عنها زكى مراد . ومن الوفد ، الذى كان مندوبا عنه حنفى الشريف وأبو بكر سيف النصر . ومن أجنحة من مصر الفتاة التى رفضت مساومة أحمد حسين مع الثورة ، ومنها ابراهيم يونس وعبد المنعم العياشى وعادل حسين . ومن بعض ضباط الجيش مثل مصطفى كمال صدقى الذى كان متزوجا من تحية كاريوكا فى ذلك الحين .

وأذكر عن دور الوفد ودور النحاس باشا أنني عملت  
أجتماعا في حلوان مع «السقا» سكرتير خاص مصطفى النحاس  
وكان بكر سيف النصر يجيء بعربته لاستلام منشورات الجبهة  
لتوزيعها .

س - ماهي معلوماتك عن العرض الذي عرض علي يوسف  
صديق بتعيينه سفيرا في إحدى الدول الآسيوية ؟

ج - بعد أن قدم يوسف صديق استقالته ، عرض عليه  
عبد الناصر التعاون وتعيينه سفيرا لمصر في الهند ، ولكنه  
رفض التعاون ورفض منصب السفير . وصارح عبد الناصر  
برأيه فيه بطريقته الخطابية المعروفة ، وهي أنه « دكتاتور » !  
س - ممن عرفت بهذه القصة ؟  
ج - من يوسف صديق شخصيا .

س - ماذا تعرف عن بيان السجن الحربي ؟  
ج - هذا البيان وجهه قادة حدثو المعتقلون في السجن  
الحربي الى عبد الناصر في مارس ١٩٥٤ ، وأعلنوا فيه موقفهم  
من النظام . وقد تعرض البيان والقادة الذين أصدروه للهجوم  
الشديد مع زملائهم ، نظرا لما حواه من مغالاة في التقييم .  
فقد ذكروا انهم يلمحون بوادع تقدم من جانب النظام (وكان  
أحمد فؤاد أيامها قد سافر الى موسكو في أول وفد مصري  
لاجراء محادثات اقتصادية ) ، بينما كان الخط العام لحدثو  
وقتذاك المطالبة بتصفية ثورة ٢٣ يوليو

**الدكتور رفعت السعيد في سطور :**

- أحد أعضاء أسرة « الطليعة » .
- حصل على درجة الدكتوراه في الفلسفة من جامعة ليبزج  
بألمانيا الديمقراطية .
- له عدة دراسات هامة عن تاريخ الحركة الاشتراكية في  
مصر .





## ملحق رقم ١٥

محضر حديث مع زكى مراد

يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥

س - ماهى الصلة بين تنظيم «حدثو» وتنظيم الضباط  
الاحرار قبل الثورة ؟

ـ الصلة بين «حدثو» والضباط الاحرار قديمة . ولكنها  
تكثفت من تاريخ الغاء المعاهدة فى ٨ أكتوبر ١٩٥١ الى حريق  
القاهرة فى ٢٦ يناير ١٩٥٢ ، بسبب المد الشعبى العالى  
وتكوين كتائب من الاحزاب المختلفة مثل الوفديين والشيوعيين  
والاشتراكيين . وقد لعب الضباط الاحرار دورا هاما فى  
تدريب هذه الكتائب ، ومنهم جمال عبد الناصر وخالد بهيى  
الدين وأحمد حمروش ولطفى واكد قيما أذكر . وكان هناك  
اتفاق بين حدثو والضباط لتسليح تشكيلاتهم وتدريبها  
عسكريا .

وعندما تمكنت المؤامرة الرجعية من حرق القاهرة ، فرض  
على البلاد حكم ارهابى مباشر يرأسه القصر . وقد اعتمد  
القصر على الجيش فى مراقبة حظر التجول ، دون أن ينتبه الى

التركيب الاجتماعى للجنود والضباط الذى هو نفس تركيب الجماهير ، مما أدى الى تعاطف الجيش مع الشعب .

ومنذ اليوم التالى للحريق أخذت المعتقلات تمتلئ بالمسجونين من الوفدين وحزب مصر الفتاة الاشتراكي والشيوعيين وأنصار السلام والحزب الوطنى الجديد . وتوزع هؤلاء على معتقلي الهاكستيب فى القاهرة ، والنزهة فى الاسكندرية . كما اعتقلت نصف قيادات حدتو وكنت منها . وبذلك انتقلت المعارضة السياسية الى السجن .

فى مثل هذه الظروف ، كان من الطبيعى أن ينشط العمل السرى . وكان أبرز تنظيمين سرين فى ذلك الوقت هما : تنظيم حدتو ، الذى كان أكثر من ٨ أو ٩ من قياداته خارج السجن ، والى جانبه بعض التنظيمات الشيوعية الأقل شأنًا ومنها الحزب الشيوعى المصرى ، وتنظيم الضباط الاحرار . ومن هنا توثقت الصلات بين التنظيمين من ٢٦ يناير الى ٢٣ يوليو . وقد ساعدت حدتو الضباط الاحرار على طبع نشرتهم بل أعدت لهم مطبعة خاصة زودتها بعمال الطباعة اللازمين لها . وعلى هذه المطبعة نشر برنامج الضباط الاحرار .

س - تقصد النقاط الست المعروفة؟ ؟

ج - كان البرنامج أوسع من النقاط الست ، والنقاط الست تلخيص للبرنامج .

س - من كان رئيس حدتو فى ذلك الحين ؟

ج - التنظيمات الماركسية ليس لها رئيس . وانما هناك سكرتير عام . وكان فى ذلك الحين سيد سليمان رفاعى ، وهو ميكانيكى طيران من الذين جندوا فى أوائل الاربعينيات . وكان معه خارج المعتقل كمال عبد الحليم وأحمد رفاعى وغيرهما .

س - ماهى أوجه التعاون الاخرى بين حدتو وتنظيم الضباط  
الاحرار حتى قيام الثورة ؟

ج - على سبيل المثال كانت لدى الضباط فكرة للقيام  
بالحركة فى مارس . ولكن عندما عرضوا الامر على حدتو ،  
دارت مناقشات انتهت الى تأجيل الموضوع تحت نصيحة حدتو  
التي رأت الانتظار حتى تتضح المعارضة .

وعندما اعتزم الضباط القيام بالثورة فى ٢٣ يوليو أخطروا  
قيادة حدتو . لا لأخذ رأى هذه المرة ، لان الموقف كان موقف  
سباق بين الضباط والملك على الضربة الاولى ، وانما لمجرد  
الاطار . ولذلك كان أول بيان صدر بتأييد الثورة هو البيان  
الذى أصدرته قيادة حدتو مساء ٢٣ يوليو ووزع مع ساعات  
الصباح الاولى لذلك اليوم . وقد طلب البيان الى الجماهير  
تشكيل لجان وطنية لحماية حركة الجيش . وفعلا تشكلت فى  
خلال أسبوع أو أسبوعين أكثر من أربعين لجنة وطنية فى أحياء  
مختلفة ، لحماية حركة الجيش من محاولات الاستعمار والقصر .

س - ماهو موقف الثورة من المعتقلين الشيوعيين بعد  
نجاحها ؟

ج - منذ يوم ٢٥ يوليو فتحت المعتقلات وأخذت فى الافراج  
عن الشيوعيين وغيرهم من القوى الوطنية الاخرى ، باستثناء  
١٤ شيوعيا ، قيل أن ذلك بتأثير رجال المباحث العامة ، وعرفنا  
فيما بعد أنهم كانوا خميرة للضغط !

س - كيف استأنفتم نشاطكم ؟

ج - ابتداءنا نصدر جرائدنا التى صودرت فى حريق القاهرة  
فصدرت جريدة حدتو الاسبوعية العلنية وهى «الملايين» ،  
ومعها مجلة نقابية اسمها «الواجب» كانت تصدرها اللجنة  
التحضيرية لاتحاد النقابات وسكرتيرها أحمد طه .

س - تقصد اللجنة التي ضربت في حريق القاهرة ؟

ج - نعم . وكانت هذه اللجنة ترمع عقد المؤتمر التأسيسي للاتحاد يوم ٢٧ يناير ١٩٥٧ بعد أن أعدت له مع النقابات . ولكن الحريق منع عقد المؤتمر ، حتى اعتقد البعض أن الحريق قد دبر لمنع إعلان العمال اتحادهم . على أنه رغم إعلان الأحكام العرفية ، فقد أصدر العمال قرارهم بتحويل اللجنة التحضيرية الى لجنة تأسيسية لاتحاد النقابات .

س - متى بدأت فكرة الجبهة الوطنية الديموقراطية ؟

ج - شعار الجبهة الوطنية الديموقراطية شعار قديم لحدثو من عام ١٩٤٦ . وفي سنة ١٩٥١ طرح هذا الشعار بقوة لحماية النضال الشعبى المسلح فى القنال . ثم طرح بعد نجاح الثورة لتأمين حركة الجيش وحمايتها من الانحرافات الرجعية وضمان مسيرتها فى الاتجاه الوطنى الذى أعلنته فى برنامجها .

س - هل استجابت الاحزاب السياسية لهذا النداء بعد نجاح الثورة ؟

ج - لم تستجب الاحزاب . ولذلك اضطرت حدثو الى تكوين الجبهة على المستوى القومى . فقامت بانشاء التنظيمات الجماهيرية على أساس طبقى ، مثل انشاء نقابات العمال ، واتحاد الطلاب ، واتحاد الفلاحين والعمال الزراعيين . وكان رأينا أن هذا الضغط بالتنظيمات الطبقية سوف يفرض على السياسيين فكرة الجبهة الوطنية الديموقراطية .

س - متى بدأت فكرة الجبهة الوطنية الديموقراطية تتجه الى معاداة حركة الجيش ؟

ج - بعد حل الاحزاب والقبض على الشيوعيين فى يناير ١٩٥٣ . فحتى ذلك الحين لم تكن حدثو قد غيرت رأيها من

تأييد حركة الجيش . صحيح كانت تنقد بشدة ، ولكنها لم تعلن خيانة حركة الجيش لمبادئها .

س - هل يفهم من هذا الكلام أن اعدام حركة الجيش خميس والبقرى لم يدفع «حدثو» الى معاداتها ؟

ج - ليس من شك أن أصرار حركة الجيش على اعدام خميس والبقرى ، رغم المحاولات الهائلة من جانب حدثو ومن جانب الوفود العمالية التي توجهت الى قيادة الجيش ، والاحتجاجات من الخارج ، كان له تأثيره في موقف حدثو ، نظرا لان هذه كانت المرة الاولى في تاريخ الحركة العمالية التي يتم فيها اعدام عمال بسبب عمل نقابي . وقد ضاعف من هذا التأثير أن الاعداد لم يكن متوقعا رغم صدور الحكم بذلك . فقد كان رأى ضباط القيادة القريبين منا ، مثل خالد محيي الدين ويوسف صديق وجمال عبد الناصر ، ان صدور حكم الاعداد لا يعدو أن يكون «طلقة عيار» لاحداث «دوشة» ، ولكن الاعداد لن يتم .

على أن تقديرنا للامر أن تنفيذ الاعداد كان مؤامرة رجعية لاحداث فرقة بين الطبقة العاملة والجيش . خصوصا أن الذي أصدر حكم الاعداد هو عبد المنعم أمين الذي كان معروفا بميوله الامريكية ، الامر الذي جعلنا نشعر بأن العملية مقصود بها احراق الجسور بين الطبقة العاملة والجيش . لذلك لم نشأ أن نساعد هذه المؤامرة على التحقيق باعلان الحرب على حركة الجيش .

على انه بعد صدور قرار حل الأحزاب والقبض على الشيوعيين كان قد اتضح أن الجناح الدكتاتوري في مجلس الثورة ، والذي كان يتركز بصفة خاصة حول مجموعة الطيران : جمال سالم، وحسن ابراهيم وعبد اللطيف البغدادي ، قد انتصر . ولذلك اجتمع المكتب السياسي لحدثو وقرر مهاجمة حركة الجيش وأعلن خيانتها لمبادئها وانتصار القوى الرجعية والاستعمار الامريكي



كما قرر المكتب السياسى نزول حدتو تحت الارض مرة أخرى، ومحاولة تعبئة القوى الوطنية فى جبهة وطنية سرية هذه المرة . وأصدر نداء الى الاحزاب والقوى الوطنية بضرورة العمل من أجل اسقاط الدكتاتورية وعودة الحياة الديموقراطية واستئناف الكفاح المسلح ضد الانجليز .

ثم أصدرت حدتو مجلة «الكفاح» السرية ، التى انتظمت فى صدورها ، ومجلة «صوت الفلاحين» التى أصدرتها «منطقة بحرى» ، وبدأ توزيعها ب ٣٠٠ نسخة ثم ارتفع الى ١٥٠٠ . وفى الفترة من يناير وفبراير ومارس ، أجرت حدتو اتصالات بالاطراف الآتية :

١ - الوفديون أساسا

٢ - الاخوان المسلمون

٣ - أجزاء من مصر الفتاة .

هذا بالإضافة الى دعوة التنظيمات الشيوعية الاخرى الى تنسيق العمل حول نقاط الاتفاق الجبهوية . ولكن دعوة التنظيمات الشيوعية لم تنجح ، لان أغليبيتها كان مضروبا من جهة ، وبسبب شدة الاختلافات النظرية فيما بينها من جهة أخرى .

س - من كان مندوبو حدتو فى الاتصال بالقوى السياسية المذكورة ؟

ج - كان مندوبو الجبهة أحمد الرفاعى وكمال عبدالحليم . وعندما قبض عليهما فى ابريل ١٩٥٣ فيما أذكر ، كلفت أنا بأن أكون مندوب حدتو .

س - ماهى استجابات الاحزاب هذه المرة ؟

ج - كان هناك تردد من جانب النحاس باشا ، ولكنه وافق أخيرا ، وأتاب عن الوفد النائب الوفدى البارز حنفى الشريف كمندوب اتصال . وأذكر أن حنفى الشريف عين مندوبا احتياطيا له وهو المرحوم المناضل بكر سيف النصر .

كذلك جرى الاتصال بالاخوان المسلمين عن طريق الاستاذ عبد الحفيظ الصيفى ، الذى كان من أبرز أعضاء الهيئة التأسيسية للاخوان المسلمين ، وكان يحمل فكرا تقدميا . وقد تمت ثلاثة اجتماعات فيما أذكر بيننا وبين الدكتور خميس حميدة والاستاذ صالح أبو رقيق ، ولكن نظرا لانه كان من الصعب على الاخوان اصدار بيان بانضمامهم الى جبهة من الشيوعيين والوفديين ، فقد سمحوا لنا بالاتصال بطلبة وشباب الاخوان ، وقد وافقنا ، وبدأ تنسيق بيننا وبين هؤلاء الشباب والطلبة ، وأذكر منهم الاستاذ فتحى البوز .

كذلك كان هناك اتصال ببعض شباب حزب مصر الفتاة الاشتراكى ، مثل ابراهيم يونس . ولكنه لم يكن مندوبا عن الحزب ، وانما بصفته الشخصية .

وفى نفس الوقت فى أواخر صيف ١٩٥٣ ، جرى الاتصال ببعض ضباط الجيش من أنصار يوسف صديق الذين كانت لهم امتدادات خارج الجيش ، وبذلك اتسعت الجبهة وصار لها نشاط محسوس .

س - ماذا بشأن الضابط مصطفى كمال صدقى ؟

ج - مصطفى كمال صدقى كان قد بدأ يلح فى صيف ١٩٥٣ ليكون عضوا فى حديثو . ولكن نظرا لما كان يدور حوله من أقوال حول دوره فى الحرس الحديدى وناهد رشاد وتشكيلات السراى ، فقد وضعته حديثو فى مركز «مرشح» ، أى تحت الاختبار . ولكنه للحقيقة انضم بكامل امكانياته ، أصدقائه

وسلحه الى نضال حدتو . وقد ألصق في قضية الجبهة دون أن يكون فيها ، نظرا لانه كان أول واحد قبض عليه . ولما كان مشهورا فقد عرفت القضية باسمه .

س - ماهو نشاط الجبهة في هذه الفترة ؟

ج - في أول اجتماع بين مندوب حدتو أحمد الرفاعي ومندوب الوفد حنفي الشريف ، صدر بيان الجبهة الوطنية الديمقراطية الذي تعلن فيه تأسيسها تحت شعار استئناف النضال المسلح ضد الاحتلال الانجليزي ، وتعلن نقاط الاتفاق الجبهوية الآتية : عودة الجيش الى ثكناته ، وعودة الحياة النيابية ، وتأمين حريات الشعب الديمقراطية وفي مقدمتها حرية حمل السلاح ضد العدو . وتأمين حقوق التنظيم النقابي والسياسي للطبقات الشعبية ، وتأمين حق العمال الزراعيين في تكوين نقاباتهم ، والفلاحين في تكوين اتحاداتهم ، وبناء علاقاتنا مع الدول على أساس موقفها من نضالنا ضد الاحتلال البريطاني . وقد اهتمنا بطبع هذا البيان التأسيسي بأعداد بلغت عشرات الألوف .

كذلك فقد ابتدأنا في تنشيط شباب شباب الوافد في الاعمال السرية ، مثل تلقي المنشورات وتوزيعها . وكانت هذه تجربة جديدة بالنسبة لهؤلاء الشباب .

وعندما أعلنت الجمهورية في ١٨ يونيو ١٩٥٣ ، اجتمعت مع حنفي الشريف ، وأصدرنا بيانا تحت عنوان : « نريد جمهورية ، ولكن ديموقراطية » . هاجمنا فيه المضمون الدكتاتوري للجمهورية الجديدة .

وفي شهر أغسطس جرت اتصالات مع المستر هانكي ، تسرب اليها منها خبر انه اتفق على أن يبقى في القاعدة البريطانية في القنال عشرة آلاف خبير انجليزي ، وأن الحلاف

- يدور حول ما اذا كانوا يرتدون ملابس عسكرية أم مدنية .
- وقد عملنا منشورا تحذر فيه المواطنين من هذا الخطر .
- واضطر صلاح سالم الى تفى هذا الخبر فى الاذاعة .

ومن أعمال الجبهة كتاب أصدرناه يوم ٧ سبتمبر بمناسبة مرور عام على اعدام خميس والبقرى . وقد زيننا غلافه بصورة لخميس وعنوانه : « ٧ سبتمبر ، خميس لم يمت » . وكان الكتاب من ٣٥ صفحة وطبعنا منه ٤٠٠٠ نسخة .

وعندما أنشئت محكمة الثورة أصدرنا بياننا مطولا هاجمنا فيه انشائها .

وفى ذلك الحين أصدرنا جريدة سرية اسمها « صوت الفلاحين » . وقد انتشرت انتشارا كبيرا بين الفلاحين ، لان الملاك كانوا حينذاك قد لجأوا الى التحايل على قانون الاصلاح الزراعى لطرد المستأجرين الذين فى يدهم الارض من مدة طويلة ، وذلك عن طريق ارسال اذارات الى هؤلاء المستأجرين والحصول على توقيعهم على هذه الاذارات ، فىكون من حقهم استصدار حكم بطردهم بالقوة الجبرية . وقد قام نشاطنا على توعية الفلاحين بالامتناع عن استلام الاذارات ، وفى حالة البلاد التى تسلم فيها فلاحوها الاذارات ، يقاومون عند تنفيذ الحكم . وقد حدثت معارك عنيفة ، خاصة فى الدقهلية والشرقية والغربية ، سقط فيها شهداء من الفلاحين ، منهم : على ماجد ، ومحمد ابراهيم ابراهيم من قرية الجعفرية فى مديرية الشرقية ، وقد قامت معركة حامية فى ميت أبو الحسن قبض فيها على ٧٠ فلاحا ، ولكن النيابة أفرجت عنهم فى اليوم التالى . اذ كان وكيل النيابة شابا تقديما . فأفهمناه المسألة واقتنع .

كذلك حدث اضراب عمال امبابة فى صيف ١٩٥٣ ، ( عمال الشورىبجى ) .

وعلى ذلك كان هناك صراع عنيف بين حدنو والجبهة الوطنية الديمقراطية من جانب ، وبين حركة الجيش من جانب آخر . وأذكر أن حسين عرقة نقل لنا عن عبد الناصر قوله : « لقد أدخلت الباشوات الجحور ، ولكن حدثوا الشيوعيين أخرجوهم وبدأوا ينظمونهم من جديد » .

وفي ٣ نوفمبر ١٩٥٣ ، ألقى القبض على المجموعة ، ومنهم مصطفى كمال صدقي ، وبكر سيف النصر ، وحنفي الشريف ، وسعد كامل ، وإبراهيم يونس ، ومحمد شطا ، والدكتور فؤاد منير . ولم يبق من اللجنة المركزية الأساسية لحدنو سوى . ولكن من حسن الحظ في نفس اليوم وصل أحمد طه هاربا من معتقل بنى سويف ، ولذلك نشرنا بيانا قلنا فيه : لقد أخذتم منا فلان وفلان وفلان ، ولكننا استرددنا أحمد طه من وراء السجون .

ولكن لم يلبث أن قبض على في ٢٧ نوفمبر . ثم قبض على أحمد طه ومحمد خليل قاسم في أوائل ديسمبر . ووضعنا في حبس انفرادي بضعة أشهر : نوفمبر وديسمبر ويناير وفبراير . وكان أول من حقق معنا مكتب الادعاء والتحقيق الخاص بمحكمة الثورة . فابقنا أننا سنقدم الى محكمة الثورة ومعنى ذلك حكم الاعدام . وبالفعل كانوا يشنون علينا حرب أعصاب ويفهموننا في كل يوم أننا سوف نعدم ولذلك كتبت على جدران زنزانتى بعض الابيات التى أسخر فيها من الاعدام على النحو الاتي :

قال لي عشاوى ماذا تشتهي  
قبل أن يشنقني في حبله  
قلت انى ليس لي ما اشتهى  
غير شيء انت من اعدائه  
قال : ما الشيء ؟ ألا تفصح عنه ؟  
قلت : عمرى . ايها السفاح دعه !

ان تكن تقوى على العيش بدونه  
فلتدعه لى ، انى ابن سنينه

على أن القبض على الاخوان المسلمين فى يناير ١٩٥٤ خفف  
عنا الحبس الانفرادى بعض الشيء بسبب الرغبة فى الحصول  
على أمكنة لكل المعتقلين . ثم حدث الاصطدام بين الضباط فى  
أواخر فبراير فسمح لنا بالخروج من الزنزانة لمدة ربع ساعة  
فى اليوم . وقد عرفنا بالازمة ، اذ كان سلاح الفرسان قريبا  
منا وسمعنا ضجيجا .

س - ماهى قصة «بيان السجن الحربى» ؟

ج - بعد اصطدام الثورة بالاخوان المسلمين ، بدأت تتجه  
الىنا . فقد خفت قبضتهم علينا الى أن جاء مارس ففوجئنا  
بأنهم يفكرون عنا الحبس الانفرادى ويجمعوننا فى عنبر ،  
وبدأوا يرسلون الينا مندوبين يناقشوننا فى السياسة ، منهم  
حسين عرفة وشاب اسمه أحمد محمود من المخبرات ، موفدين  
من عبد الناصر . وكانوا قد بدأوا الاتصال بيوسف حلمي  
فقال لهم : اتصلوا بهم . فبدأت المناقشات معنا على أساس  
أن حركة الجيش حركة وطنية ، والرجعية تريد أن تنقض  
على المكاسب مثل قانون الاصلاح الزراعى وتريد طرد الجيش  
من الحكم عن طريق التركيز على المطالب الديموقراطية لكى  
تعود الى الحكم ، وأنه لا توجد حريات ديموقراطية فى بلد  
مستعمر ، فأولا نحرر البلد ، ثم نحرر المواطن . وكان ردنا  
انه لايمكن تعبئة القوى الوطنية من غير حريات ديموقراطية .  
وكانوا يريدون استصدار بيان منا فيه تأييد لمجلس الثورة  
واستنكار الحركة القائمة ضده ، على أساس انه سوف يفرج  
عنا دون قيد أو شرط . لم نصدق هذا الكلام ، وحملناهم  
مسئولية الانحراف عن برنامج الضباط الاحرار . وقد سألونا :  
هل انتم موافقون على تصفية الثورة ، فقلنا اننا سوف نصدر  
بيانا بكامل ارادتنا ، وأصدرنا بيانا كالاتى : تحدثنا فيه عن



العلاقة بين النضال الوطنى ضد الاستعمار الانجليزى - تامين  
المكاسب الاجتماعية ، مثل الاصلاح الزراعى وقوانين الايجارات  
وغيرها - تامين الحياة الديموقراطية •

وقد كتبنا هذا البيان ووزعناه على زملائنا ، فوقعه كل  
المسجونين فى السجن الحربى • وقد احدث هذا البيان ضجة  
فى صفوف زملائنا وصفوف المنظمات الشيوعية ، لان الشعار  
المطروح فى الشارع حينذاك كان عودة الجيش الى ثكناته •  
ولكننا كنا معزولين عن الشارع لشهور لانعرف تطور الحركة  
الوطنية فى تلك الاثناء • ونظرا لاننا لم نضع نقطة عودة  
الجيش الى ثكناته فى البيان ، فقد اغضب هذا زملائنا  
وقواعدنا •

س - هل تم طبع هذا البيان ؟

ج - لقد ارسلنا هذا البيان الى اللجنة المركزية الاحتياطية  
لتوزيعه ، ولكن لاأذكر اذا كانوا طبعوا هذا البيان أم لا ؟

س - ممن كانت تتكون اللجنة المركزية الاحتياطية فى  
ذلك الوقت ؟

ج - ربما كانت تتكون من محمود توفيق وصالح حافظ  
وجابر خلاف •

س - هل افرج عنكم كما وعدتم ؟

ج - لم يفرج عنا • فقد ارسلوا بنا الى سجن مصر • ومع  
ذلك كنا مبسوطين ، فقد كان ارحم من الاعداء على يد محكمة  
الثورة • وقد كنت انا وكمال عبد الحليم وأحمد الرفاعى  
ومحمد شطا وآخرون مبلغين بالاعدام • على أنهم كانوا قد  
افرجوا من قبل عن يوسف حلمى وسعد كامل وكمال  
عبد الحليم وعبد آخر •

س - متى تمت محاكمتكم ؟

- تمت في يوليو ١٩٥٤ . - فقد تشكلت محكمة عسكرية  
عليا خاصة لمحاكمتنا . وكلمة «خاصة» هنا معناها أن تتكون  
فقط من عسكريين . فلا يكون هناك مستشارون مدنيون  
اطلاقا . وكانت برئاسة الدجوي . وعند نظر قضيتنا اتبعنا  
خطة «الدفاع السياسي» الذي يقوم على الاعتراف بما هو  
منسوب اليها والدفاع عنه .

● ذكرى مراد في سطور :

- ليسانس في القانون ١٩٥١

- عضو اللجنة المركزية والمكتب السياسي لحدتو .

- سجن من ١٩٥٣ - ١٩٦٤ في السجن العربي ثم ليما  
طره ثم الواحات .



( ملحق رقم ١٦ )

محضر حديث مع عبد المنعم الغزالي

يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥

س - ماهو موقف الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى  
(حدثو) من حركة كفر الدوار ؟

ج - كنا نرى أن حركة الاضراب التى قامت ، هى حركة  
مطالب شرعية ، ولكن استخدام سلاح الاضراب فى هذا الوقت  
استفادت منه القوى الرجعية فى تشويه وجه الحركة العمالية  
وكان كبش الفداء فى هذه العملية خميس والبقرى . وقد كان  
خلف هذا التدبير لاحداث التخريب مأمور كفر الدوار وابن حافظ  
عفيفى . وكل دورنا الكشف عن دورهما ، خصوصا أن عمليات  
التخريب التى تمت كانت داخل مكاتب الادارة حيث أعدمت  
أوراق ومستندات هامة ضد مسئولى الشركة ، وكان الدليل على  
براءة الحركة العمالية أن المظاهرة العمالية التى خرجت من المصنع  
لم تتجاوز حدودها ولو كانت تستهدف التخريب لحربت المصانع  
نفسها . وكان الى جانبنا فى هذا رأى البكباشى عاطف نصار  
قائد منطقة الاسكندرية ومن الضباط الاحرار ، واكتشف المؤامرة

معا ، وكان ضابطا شريفا اتضحت الصورة أمامه انضاحاً كاملاً ،  
وساعدنا فى عقد العديد من المؤتمرات فى مصانع الاسكندرية  
حيث تمكنا من تأسيس ١١ نقابة فى أحد عشر موقعا لم تكن بها  
نقابات اطلاقا .

س - ماذا كان رد فعلكم عند شنق خميس والبقرى ؟

ج - كانت أول برقية احتجاج على اعدام خميس والبقرى هي  
التي وجهت من الحركة الديموقراطية ، وكانت موقعة من محمد  
على عامر . ولكننا نعرف أن الهدف من العملية احداث مايلى :

١ - احداث فرقة بين العمال والجيش تصل الى حد وجود  
دم بينهما .

٢ - الصاق تهمة التخريب بالعمال لتنمية الاتجاه المعادى  
للشيوعية داخل الضباط . وقد استفادت من ذلك بعض العناصر  
للولاية للولايات المتحدة الامريكية ، ووجهت مجرى القضية  
والتحقيق لتحقيق هذا الهدف .

٣ - الوصول الى فرض قيود منذ البداية على الحركة العمالية .  
وفى خلال تحركنا المضاد لحركة الرجعية فى ذلك الحين ، اكتشفنا  
تحركات أخرى فى مدينة الاسكندرية فى بعض المصانع ، قبض  
فيها على بعض رجال البوليس السياسى الذين كانوا يعملون  
بتوجيه من رئيس البوليس السياسى فى الاسكندرية حينئذ  
زهران واشدى .

٤ - انتهاز الفرضة لتصفية الشيوعيين . وفى ذلك الحين كنا  
سافرننا الى الاسكندرية لمواجهة الحركة لان تقديرنا أن فيها أيد  
رجعية . وأثناء وجودنا هناك صدر قرار من اللواء محمد نجيب  
باعتقال جميع الشيوعيين الموجودين فى مدينة الاسكندرية  
وخارجها ومنعهم من المرور بالمصانع أو بالوحدات الجماهيرية .  
وقد بلغ هذا القرار لقيادة الاسكندرية ، ولكن حصل اتصال

تليفونى بين قيادة الاسكندرية وجمال عبد الناصر ، كما  
أجريت اتصالات بين الحركة الديموقراطية وجمال عبد الناصر ،  
فألغى القرار .

س - ماهى معلوماتكم عن تأسيس الجبهة الوطنية  
الديموقراطية ؟

ج - مرت الدعوة الى تأسيس الجبهة بمرحلتين : مرحلة  
تأييد الثورة ، ومرحلة المعارضة .

وبالنسبة لمرحلة التأييد ، فبعد قيام الثورة تمكنا من  
تأسيس جبهة وطنية على مستوى الجامعات . وكنت مسئولاً  
عن تأسيس هذه الجبهة فى كل القطر . وقد تأسست الجبهة  
الوطنية داخل الجامعات من رابطة الطلبة المصريين ، ورابطة  
الطلبة الوفديين ، خاصة الطليعة الوفدية ، ومن الطلبة  
الاشتراكيين فى حزب أحمد حسين ، ومن عناصر من المنظمات  
اليسارية الأخرى خصوصاً « طليعة العمال » ، ولكن الحزب  
الشيوعى المصرى لم يدخلها ، كما لم يدخلها الإخوان  
المسلمون . وكان برنامجها يتلخص على ما أذكر فى تأييد  
حركة الجيش ضد الاقطاع والرجعية واستمرار النضال ضد  
الاستعمار ، والتحرر الوطنى ، والديموقراطية مثل إلغاء  
الاجراءات الاستثنائية والاحكام العرفية ، وإطلاق سراح  
المسجونين السياسيين . وحرية الصحافة ، الى جانب مطالب  
متعلقة بحرية الحركة الطلابية وحصانة الجامعة .

وأذكر أن أول نشاط لهذه الجبهة كان فى مسألة تغيير  
مدير جامعة فؤاد ، وهو الدكتور عبد الوهاب مورو ، الذى  
طلب اليه الاستقالة ، فتمكنت الجبهة من اعادته فوراً الى  
الجامعة ، وذلك بعد أن تم لقاء بين وفد الجبهة الذى كنت مشاركاً  
فيه ومجلس قيادة الثورة . وقد استطاعت الجبهة أن تحرز  
نجاحات ساحقة فى انتخابات اتحادات جامعات الاسكندرية



وعين شمس والقاهرة • وكان أبرز معركة في جامعة القاهرة  
في انتخابات كلية الحقوق ، حيث تمكنت من ادماج مرشحها  
ضد مرشح الاخوان المسلمين •

س - متى بدأ الخلاف بين حدتو ومجلس الثورة ؟

ج - بدأ الخلاف على قضية الديمقراطية • وأذكر لقاء بين  
ممثلى الحركة الديمقراطية للتحرر الوطنى وجمال عبد الناصر  
فى منزل أحمد فؤاد ، حضره معى فيما أذكر سيد سليمان  
رغماعى • وسعد كامل • ويوسف حلمى • وكمال عبدالحليم •  
وزكى مراد • وكان اجتماعا طويلا محورالحوار فيه كان قضية  
الديموقراطية والحريات ، وكان الاجتماع بعد سبتمبر ١٩٥٢  
وقد استمع عبد الناصر أكثر مما تكلم الى مختلفه وجهات  
النظر التى أبديت ، والتى كان محورها ضرورة الاعتماد على  
ال جماهير الشعبية وتنظيمها واطلاق الحريات وحرية الاحزاب •

س - بمناسبة الاحزاب • هل فكرتم فى عمل حزب علنى؟

ج - نعم فكرنا فى عمل حزب علنى موسع تحت اسم «حزب  
التحرر الوطنى» ، وكنت عضو اللجنة التحضيرية التى أعدت  
البرنامج ، وكانت مكونة من كامل البندارى • وسعد كامل •  
ويوسف حلمى • و ابراهيم عبدالحليم • ولكن جاء الغاء الاحزاب  
فأنهى المسألة • بل ان الحركة الديمقراطية كانت قد قررت  
اصدار مجلة باسم «الميدان» تكون لسانا لحالها ، وتقرر يوم ١٣  
يناير لصدورها ، فجاء الغاء الاحزاب وصدور العدد وأغلقت  
المجلة ، وبدأ القبض على الشيوعيين • وبذلك انتقلنا الى  
المعارضة وأخذنا فى تكوين جبهة أخرى معادية لحركة الجيش  
وبدأت الاتصالات لها ، ثم ألقى القبض على فى مايو ١٩٥٣ حتى  
يوليو ١٩٥٦ •

س - ماذا تعرف عن دور حسين عرفة فى بيان السجن  
الحربى ؟

ج - جاء حسين عرفه مندوبا عن القيادة يطلب التعاون مع الشيوعيين . وكان قد سبق مجيئه مناقشات بيننا ووصلنا الى أن هناك جديد في موقف الثورة . فالأمريكان لم يعطوا مصر شيئا ، وهذا يعنى هزيمة الخط الأمريكى لفصل ما بين الثورة وبين القوى التقدمية ، ولا يمكن أن يهزم هذا الخط الأمريكى ونحن بعيدين عن خط الثورة ، وأن القوة الرئيسية فى حركة الضباط الاحرار هى قوة وطنية ديموقراطية . وثانيا : ان هناك جديدا فى العلاقات الخارجية لاقامة علاقات مع البلدان الاشتراكية . يعنى هذا أن هناك بالتحتم اتجاهها للاستخدام مع الاستعمار والتعاون مع المعسكر الاشتراكي . فى هذه الحالة لا يمكن لنا الا أن نكون مع هذه القوى فى معركتها ضد الاستعمار .

س - هل كان حسين عرفه يمثل نفسه أو آراءه أم انه كان موفدا .

ج - كان موفدا ، وأعتقد انه كان جادا . ولم يكن الا ناقل رسالة .

س - ماهو ملخص بيان السجن الحربى ؟

ج - كان فى أسطر قليلة قلنا فيه اننا نرى تغييرات جديدة فى اتجاه مجلس الثورة ، وأن هذه السياسة الخارجية فيها عداء للاستعمار وعداء للرجعية واتجاه بالعلاقات الخارجية الى المعسكر الاشتراكي ، واننا نحى هذه السياسة الخارجية ونطالب بالافراج عنا لنمارس دورنا فى النضال ضد الاستعمار والرجعية . وقد وقع على البيان كل من كمال عبدالحليم وشريف حتاتة وعبد المنعم الغزالي وأحمد طه ومحمد شطا وحليم طوسون واحمد رفاعي ( حوالى ٢٠ اسما ) . وكان البيان موجها لمجلس قيادة الثورة .

س - هل تعتقد أن هذا البيان الذى استخلصه حسين عرفه

منكم كان مقصودا به ضرب التنظيم وشقه ؟ أم ان عبد الناصر كان جادا في هذه المفاوضات ؟

ج - حسين عرفة لم يستخلص منا بيانا ، وانما قدمناه عن اقتناع ، وكان عبد الناصر مخلصا في رأيه ، وقد أعطينا البيان لإدارة السجن الحربى ، ولكن أغلبية القيادة الموجودة في سجن مصر رفضته وكذلك القواعد الجماهيرية لحدتو

### عبد المنعم الغزالي في سطور

- عضو أسرة تحرير الطليعة حاليا .

- عمل في جريدة « صوت الطالب » ١٩٤٦ و « الجماهير » سنة ١٩٤٧ و « الملايين » ١٩٥٠ - ١٩٥٢ ، « الكاتب » ١٩٥٥

- له مؤلفات عديدة من الحركة العمالية والنقابية

## ملحق رقم ١٧

محضر أقوال سراج الدين (باشا)

أيام ٥ و ٨ و ١٢ فبراير ١٩٧٥

س - ما هو موقفكم الشخصى وموقف الوفد من مشروع  
الاصلاح الزراعى ؟

ج - فى شهر أغسطس ١٩٥٢ طلب الى رئيس الوفد  
مصطفى النحاس أن اتصل باللواء محمد نجيب لاستعجال  
تحقيق وعود الثورة بعودة الحياة النيابية . ولكن اليوزباشى  
عيسى سراج الدين ، وهو من الضباط الاحرار ، اتصل بى  
وأبلغنى أن الضباط يريدون الاجتماع بى . وتم اللقاء بالفعل  
فى منزل عيسى سراج الدين بالزيتون ، وحضر من الضباط  
فيما اذكر جمال عبد الناصر ، وصالح سالم ، وعبد الحكيم  
عامر ، وعبد اللطيف بغدادى ، وكمال الدين حسين ،  
والقائم مقام أحمد شوقي . وقد تناقشنا فى مسائل كثيرة ،  
منها على سبيل المثال ، اننى أبديت ملاحظتى بأن اللواء أحمد  
طلعت ، حاكم دار الاسكندرية ، قد نحى عن منصبه وعين مراقبا  
عاما لوزارة التموين ! وقلت لجمال عبد الناصر : أفهم أن  
شخصا لا تثبت عدم صلاحيته فى منصبه فيقعد فى البيت ،  
أما أن ينقل الى وظيفة أخرى لاخبرة له بها ، فهذا ما كنت أود

أن نكون قد تخلصنا من مثل هذه العادات بحيث يوضع الشخص المناسب في المكان المناسب . أم أن ذلك حدث لأن أحمد طلعت قريب على ماهر ؟ . وهنا خشي عبد الناصر أن استرسل في الموضوع مع وجود القائمقام أحمد شوقي معنا وهو قريب لعل ماهر ، فنبهني الى ذلك باسم : ألا تعلم أن القائمقام أحمد شوقي قريب لعل ماهر باشا ؟ فلم أشأ أن أظهر عدم معرفتي بذلك ، وقلت : نعم أعلم ، واني أقول ذلك عمدا حتى يبلغ القائمقام أحمد شوقي ذلك لعل ماهر باشا .

ثم تعرضنا لمشروع الاصلاح الزراعي . فسألني الضباط رأيي فيه . فقلت : انني سابدئ ملاحظاتي . ولكنني منذ البداية أعلن موافقتي عليه سواء بالملاحظات ام بغيرها . ثم اخذت في سرد ملاحظاتي . وفي حوالى الساعة العاشرة مساء حضر من الاسكندرية أحمد أبو الفتح و ابراهيم طلعت وانضموا الى الاجتماع .

س - ما هي عيوب المشروع كما كنتم ترون ؟

ج - كان من عيوب المشروع ما سياترئب عليه من أن الثروة الحيوانية سوف تقل ، حيث أن صاحب الاملاك الكبيرة يستطيع أن يربى عددا من العجول ، وهو أمر لا يستطيعه مجموع الفلاحين الصغار الذين ستوزع عليهم هذه الاراضى . فضلا عن تدهور رتب القطن بسبب ضعف امكانية الفلاح الفنية ، وغير ذلك .

بعد ذلك كلمني حسين أبو الفتح واخبرني أنه والدكتور راشد البراوى سوف يأتيان لمقابلتي لمعاودة الكلام في المشروع وقد تقابلنا في منزل صهرى عبد العزيز البسدر اوى بالدقى ، ودان بيننا حديث طويل . وقد قال الدكتور راشد البراوى أن الضباط يبغون من وراء المشروع القضاء على العصبية العائلية في الريف وسيطرتها على الفلاحين بمالها من ثروة عقارية . وقد ضحكت وقلت له أن العصبية العائلية في الريف لاتستند فقط

الى الثروة وانما تستند الى عوامل اخرى أهم ! وضربت المثل بدائرة ارمنت ، حيث عبود باشا يملك اثني عشر ألف فدان ، فقد نجح فيها في مواجهته أبو المجد الناظر ، مرشح الهيئة السعدية ، رغم انه لا يملك اية ثروة ، وانما يؤجر عشرين فدانا من تفتيش عبود باشا نفسه . وقد نجح ايضا رغم ان الوفد ترك الدائرة لعبود باشا - أى أن عبود باشا كان مرشح الوفد غير المعلن - وكان الوفد هو حزب الاغلبية ، فهذه العوامل جميعها التي تساند عبود باشا ، وهى ثروته العقارية الضخمة وترك الوفد الدائرة له ، لم تؤد الى نجاحه . ومعنى ذلك أن العصبية العائلية لا تقوم بالحتم على الثروة ، فعصبية أبو المجد الناظر تتمثل فى قدم عائلته فى المنطقة وعدد افرادها وخدماتها للناس .

كذلك فقد ضربت المثل بصالح الملوم وعائلته فى مغاغة . فقلت للدكتور راشد البراوى أنه رغم أنهم يملكون ما يقرب من عشرين ألف فدان ، الا أن مرشح الوفد كان ينجح ضد صالح الملوم ، وهذا المرشح الوفدى واسمه الشيخ غريانى عبد الجواد ، كان يملك سبعة أفدنة فقط .

وفى هذه المقابلة طلبت الى الدكتور راشد البراوى أن يأتى بإحصائية من مجلس النواب تبين أسماء النواب الذين جاءوا من سنة ١٩٢٤ الى سنة ١٩٥٢ ، ليعرف منها كم عدد النواب الذين يملكون مائة فدان ! وقلت له انه سوف يجد أن عدد هؤلاء لا يتجاوز ٥٪ فقط ، وأن الباقين ممن لا يملكون هذا العدد .

على أن الدكتور راشد البراوى افهمنى أن الضباط مضمون على المشروع ، وانه : اما الموافقة دون مناقشة عليه ، واما حكم عسكرى الى ماشاء الله .

س - ماذا كان رأى مصطفى النحاس فى المشروع ؟



ج - كان رأيه في صف المشروع ، وكانت الاغلبية ايضا في صف المشروع .

س - بعد اجتماعات الوفد في سبتمبر ١٩٥٢ أعلنتم يوم ٥ سبتمبر أن الوفد موافق على مشروع الاصلاح الزراعى من حيث المبدأ ، ولكن مع ملاحظات وتعديلات على المشروع ابلغتموها للجهات المختصة . هل تستطيع ان اعرف ماهى هذه الملاحظات والتعديلات ؟

ج - أذكر منها :

١ - اعطاء الملاك مهلة خمس سنوات للتصرف في المقدار الزائد ، مع تقرض ضرائب تصاعدية اثناء هذه المدة تصل الى ٩٠ ٪ .

٢ - ترك الاراضى البور المستصلحة فترة في أيدي أصحابها لتعويض ما تكلفوه في اصلاحها .

٣ - التمييز بين الاراضى الخصبة والاقل خصوبة . فان مائتى فدان في المنوفية لاتقارن بمائتى فدان في برارى . الدلتا .

٤ - التمييز بين من له اولاد ومن ليس له اولاد . وعلى كل حال ، فقد ابلغت صلاح سالم اننا سنقبل المشروع سواء بالملاحظات ام بدونها .

س - هل كل عائلتكم ثرية ؟

ج - فى عائلتى فلاحون حفاة . فان العلاقات فى الريف متشابكة وواسعة لحد كبير .

س - ماهى قصة التطهير فى الوفد ؟

ج - عندما طرحت دعوة التطهير لم اكن موافقا عليها ،

ومازلت . وكان رأيي أن تقوم به سلطات قضائية . ولكن غالبية الوفد رأت الاستجابة ، كخطوة في سبيل ملاقات الثورة وأن يجرى في اضيق الحدود . ولكني رأيت أنه سوف يكون خطوة شكلية . على أنه لما كانت قرارات الوفد تتخذ بالاغلبية ، وكان رأى الاغلبية مع اجراء التطهير ، فلذلك جرى التطهير كما تم .

س - ماهى أسس التطهير الذى تم ؟

ج - التطهير لم يجر لوجود عيب حتمى فى نزاهة الذين جرى معهم التطهير ، وانما كان فى معظمه لاسباب تتصل بالانضباط الحزبى . فمثلا أحمد قرشى باشا خرج فى تطهير الوفد ، لانه قد خرج على الوفد بانضمامه الى نجيب الهلالي باشا ، رغم انه كان رئيس لجنة الوفد العامة بأسيوط ، وكان الوفد سيتخذ معه هذا الاجراء على أى حال .

كذلك ارجو ملاحظة أن التطهير لم يكن بين أعضاء الوفد ، وانما بين أعضاء الهيئة الوفدية !

س - ماهو الفرق بين الاثنين ؟

ج - الفرق هو أن أعضاء الوفد المصرى هم بمثابة مجلس ادارة الحزب فى الاحزاب الاخرى . ولم يكن الوفد يطلق عليهم اسم « مجلس ادارة الحزب » لانه لم يعتبر نفسه حزبا ، وانما وكيل الامة . أما أعضاء الهيئة الوفدية فيتكونون من قسمين :

١ - أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية . وهم الشيوخ والنواب « الحاليون » . وكانت تضم ما يقرب من ٣٠٠ عضو أو أكثر .

٢ - الشيوخ والنواب الوفديون السابقون الذين لم يجدد انتخابهم ، ومرشحو الوفد فى الانتخابات الذين لم ينجحوا .

س - هل كان هؤلاء جميعهم يكونون الهيكل التنظيمي للوفد ؟

ج - كلا ، فقد كانت هناك لجان الوفد العامة في المحافظات والمديريات ، ثم لجان الوفد المركزية في المراكز ، ثم لجان الوفد الفرعية في القرى .

وقد كان لكل لجنة من لجان الوفد الفرعية رئيس وأمين صندوق وسكرتير وأعضاء ينتخبهم الوفديون في القرية . وكان رؤساء لجان الوفد الفرعية أعضاء بحكم مراكزهم في لجنة الوفد المركزية ، التي كانت تتكون منهم وممن تضمهم إليها من الشخصيات البارزة في المركز . وكذلك كان رؤساء لجان الوفد المركزية أعضاء ، بحكم مراكزهم ، في لجنة الوفد العامة بالمحافظات والمديريات ، التي تتكون منهم وممن تضمهم إليها من الشخصيات البارزة في المحافظة أو المديرية . وكان الوفد يعتمد تشكيل كل لجنة ، وهذه توافي الوفد بمحاضر جلساتها .

وكان عضو الهيئة الوفدية العامة يقسم يمين الوفد أمام النحاس باشا . أما عضو الوفد فيقسم اليمين أمام أعضاء الوفد . وكان أعضاء الهيئة الوفدية البرلمانية يدفعون اشتراكا شهريا قدره جنيهان ، لان مالية الوفد قائمة على ما يدفعه أعضاؤه ، وخصوصا الأعضاء الاثرياء .

س - لماذا لم ينتخب أعضاء الوفد من القاعدة العريضة بدلا من اختيارهم بواسطة القمة ؟

ج - لان قانون الوفد يقضى بأن الاسماء المذكورة ( أى أعضاء الوفد ) لهم الحق فى أن يضموا اليهم من يرونه . وكان الوفد يستند الى هذا القانون . فضلا عن ذلك فنظرا لان مالية الوفد كانت تعتمد على التبرعات من أعضائه ، فقد كان من المهم تعيين أعضاء من الأثرياء لتمويل نشاطه ، بينما لم تـ

الانتخاب من القاعدة فانه قد يأتى بأعضاء من غيرهم ممن لا يقدرّون على التمويل والتبرع عند الحاجة .

س - لماذا استقلت من الوفد في سبتمبر ٥٢ ؟

ج - قامت الثورة باعتقالى ومحمود سليمان غنام مع عدد من زعماء الاحزاب الاخرى بحجة افساح المجال للاحزاب لتطهير نفسها . وفى المعتقل تعرضت لضغط شديد من قبل الثورة لتقديم استقالتي من الوفد . ولكنى رفضت حتى مناقشة مبدأ الموضوع . على انه لما صدر تشكيل الوفد الجديد مع تأجيل ضمى ومحمود سليمان غنام حتى يتبين موقفنا ، أدركت أن ثمة ضغوط قوية أملّت على النحاس باشا اتخاذ هذا القرار ، فاتخذته رغم ما فيه من مرارة ، لمصلحة بقاء الوفدية . فأرسلت استقالتي . ولكن الهيئة الوفدية البرلمانية للشيوخ والنواب الوفديين رفضت الاستقالة والنحاس رفض .

س - أستمع معى فى أن الوفد فقد سيطرته على الجماهير بعد قيام الثورة ؟ فما هى الاسباب فيما ترون ؟

ج - نعم . والاسباب تتلخص فى ثلاثة :

أولا - أن الوفد سسلم الجماهير الى الثورة حين رحب بها ترحيبا كبيرا . لقد كنت مع النحاس باشا فى أوروبا حين قامت الثورة . وقد انهالت علينا الطلبات من أحمد أبو الفتح وابراهيم فرج وجميل سراج الدين بالعودة ، على أساس أن « اخواننا ضباط مجلس الثورة يطلبون عودتنا بسرعة لاعلان تأييدنا للثورة » . ولم يكن فاروق قد عزل بعد . ورغم أن مصطفى النحاس وانا رحبنا بالثورة ترحيبا كبيرا الا أن النحاس لم يكن ينوى العودة قبل استكمال علاجه . وقد ألححت عليه ، وقبل على غير مألوف عادته العودة بالطائرة لاعلان تأييده للثورة والرجوع بعدها لاستئناف علاجه . وقد عدنا يوم ٢٦ يوليو مساء وكان فاروق قد غادر البلاد . وسرنا

هى موكب من البوليس الحربى ( موتوسيكلات ) وقال لنا أحمد أبو الفتاح أن الضباط فى انتظارنا • وفى مقر مجلس القيادة انتظرنا نصف ساعة حتى استقبلنا الضباط • وقد رحب بنا محمد نجيب بينما سلم علينا الضباط بصرامة • وقد قرأت فى أعينهم ما رأيناه فى العشرين سنة التالية ، لدرجة أن عبد الفتاح الطويل ومحمد باشا الوكيل ، وكانوا فى النمسا ، رأوا هذا التعبير فى الصورة التى التقطت لنا بعد خروجنا ، فرأوا عدم العادة • وقد اعتذر أحمد أبو الفتاح بأن الضباط كانوا نائمين ومرهقين • وكان يخشى أن تستغل الفرصة ضد الوفد نظرا لان الاحزاب ستتسابق على تأييد الثورة •

وكان من الطبيعى أن ينعكس تأييد الوفد للثورة على الجماهير ، فانسأقت فى تأييد الثورة ، ولم يستطع الوفد أن يسترجعها عند الخطر للسبب التالى •

ثانيا - سارعت الثورة بضرب مراكز القوة فى الوفد بالقبض على سكرتيره العام الممثل فى شخصى ، وسكرتيره العام المساعد ، الممثل فى محمود سليمان غنام • وفى الوقت نفسه فقد الوفد ادوات السيطرة على الجماهير ، وهى أدوات الاعلام ، بفرض الرقابة على الصحف • كما فقد مصادر تمويل نشاطه بمصادرة أمواله •

ثالثا - حدث تخلخل فى صفوف الوفدين • فان الصف الثانى وجد الفرصة لزعزعة الصف الاول والحلول مكانه • وقد جرى ذلك فى الاحزاب الاخرى فيما عدا الاحرار الدستوريين ، الذين كانت تجمعهم رابطة عائلية تربط معظم كبار رجال الحزب •

**فى اثناء الحديث تدخل الاستاذ عبد الوهاب حسنى المحامى**  
**وكان موجودا معنا ، بادلاء وجهة نظره فى التخلخل ، فقال :**

- كان عبد السلام فهمى جمعة يطمع فى أن يخلف النحاس •

وكان يؤيده أحمد الحضرى وبعض أعضاء الوفد . وفى الوقت نفسه كان صلاح الدين يطمع فى منصب سكرتير عام الوفد . وكان يؤيده عبد الفتاح حسن . كما كان هناك فريق الوفديين الشبان مثل أحمد أبو الفتاح وإبراهيم طلعت ) .

سألت فؤاد سراج الدين ( باشا ) - مارأيكم فى مسألة تقبيل مصطفى النحاس باشا يد الملك فاروق التى أثارها حسين سرى باشا بعد نجاح الوفد فى آخر انتخابات خاضها ؟ - اختلاق وافك ! وعلى العكس ، لقد كنا نعارض دائماً هذه العادة . فقد كان بعض الوزراء من كبار السن يسرون على عادة قديمة بتقبيل يد الملك . وقد أثارنا هذه المسألة ، وقلنا لهم انهم يخرجوننا بذلك ، لانه حين يكون أمامك من يقبل ثم يأتى الدور عليك فى المصافحة فلا تقبل ، فان هذا يسبب احراجاً . فما قاله حسين سرى محض اختلاق .

### ● فؤاد سراج الدين (باشا) فى سطور :

- ١ - سكرتير عام تحرير الوفد عند قيام ثورة ٢٣ يوليو .
- ٢ - تولى وزارة الزراعة ، ثم وزارة الداخلية بعد طرد مكرم عبيد باشا من حكومة الوفد سنة ١٩٤٢ . ثم تولى وزارة الداخلية فى يناير ١٩٥٠ ، وأضيفت اليه وزارة المالية فى نوفمبر ١٩٥٠ .
- ٣ - كان أقوى رجل فى الوفد بعد مصطفى النحاس . ولذا وجهت اليه الثورة أولى ضرباتها واعتقلته فى سبتمبر ١٩٥٢ .
- ٤ - واذن موقفا شريفا من الثورة فلم يتعرض لها بالدس والتآمر ، ولم يتهم زعيمها بمثل ما اتهمه به بعض من انتفعوا بالثورة ، وكان هذا الموقف هو غالبية زعماء الوفد .





## ( ملحق رقم ١٨ )

محضر أقوال الدكتور فؤاد مرسى

يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٥

س : هل كانت لكم صلات بتنظيم الضباط الاحرار قبل الثورة ؟

ج - عندما تألف الحزب الشيوعى المصرى فى ديسمبر ١٩٤٩ منى ومن الدكتور اسماعيل صبرى وسعد زهران ومصطفى طيبة وداود عزيز ، لم نفكر فى العمل داخل صفوف الجيش . ولكن تفكيرنا فى الجيش كان تفكيرا متفائلا بحكم تركيبته الطبقية ، باعتبار قاعدته من أبناء الفلاحين والعمال وقيادته الصغرى من أبناء الطبقة البورجوازية الصغيرة ذات الاتجاهات الديموقراطية . ولذلك فعند صياغة برنامج الحزب الشيوعى المصرى أدرجنا فيه بنداً بعنوان : « اقامة جيش وطنى قوى » ، وهو البند الذى انتقل بنصه الى برنامج الضباط الاحرار . وقد كان ادراج بند عن « الجيش » فى برنامج شيوعى عملاً فريداً فى برامج الاحزاب الشيوعية ، ولكن كان تفكيرنا أن النظام الملكى الاقطاعى عاجز عن استخدام الجيش ضد الجماهير

لظروف الكفاح المسلح وهيمنة الوطنيين على الجماهير . وفي يوم ٢٦ يناير رفض حيدر باشا انزال القوات الحديثة التجنيد لخوفه من انضمامها للجماهير ، وقال هذا الكلام في تقرير له نشر وقتها . وعندما نزل الجيش يوم ٢٦ يناير ١٩٥٢ تأخى مع الجماهير التي كانت من قبل قد تأخت مع قوات بلوك النظام في حوادث الاسماعيلية . فكنا من الناحية النظرية نرى أن الجيش لا يمكن استخدامه ضد الشعب ، وكانت فكرة تحويل الجيش الى جيش وطنى فكرة اساسية في برنامجنا .

على أننا مع تفاؤلنا بتركيبة الجيش الطبقية ، كنا نخشى حركة يقوم بها الضباط . خوفا من أن يكون موعزا بها من جهات أجنبية ، خصوصا مع كثرة الانقلابات السياسية في العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية ، التي كانت تلعب فيها الايدي الاجنبية دورا كبيرا .

ولذلك فعندما اتصل بنا القاضى أحمد فؤاد قبل قيام الثورة لجس نبضنا بالنسبة لحركة يقوم بها الجيش ابدينا حذرا وتخوفنا لان الجيش لا يضمن .

س - لكن القاضى أحمد فؤاد كان منتبيا لتنظيم « حدتو » فى ذلك الحين ؟

ج - أحمد فؤاد فى الشهور الاخيرة السابقة على قيام الثورة ، لم يكن رجل حدتو فقط بل كان على صلة بنا ايضا وعلى صلة بغيرنا .

س - ماذا كان موقفكم من الثورة عند قيامها ؟

ج - عندما قامت حركة الجيش يوم ٢٣ يوليو ، أخذنا نخاطب الحركة مخاطبة ودية لمدة ثلاثة أيام : ٢٣ ، ٢٤ ، ٢٥ . وكانت منشوراتنا فى هذه الايام الثلاثة تدعو الجيش الى التأخى مع الشعب عن طريق اطلاق الحريات كاملة ، والافراج عن

المدجونين السياسيين نى البلاد ، واستئناف الكفاح المسلح  
ضد الانجليز ، ودعوة الجماهير الى الحركة وملء الشوارع  
تأييدا للجيش .

ولكن الاستجابة لم تتم لذلك من حركة الجيش . فقد منع الجيش  
المظاهرات والتجمهر . فأعطانا ذلك مؤشرا على انها حركة  
عسكرية بحتة . ثم كان السماح لفاروق بمغادرة البلاد دون  
محاكمة ، وتصفية المعركة التاريخية بين الشعب والاقطاع  
والملكية على هذا النحو ، مما اعطانا صورة متهادنة للحركة .  
وكنا نرى ضرورة محاكمة فاروق ، لانها محاكمة نظام باكملة  
على رأسه فاروق . كما كنا نطالب باعلان الجمهورية . وقد  
كان الدور الواضح للسفارة الامريكية فى الحركة ما اعطانا  
تحليلا بأنها انقلاب عسكرى له طبيعة فاشية ، وحذرنا منه  
منذ يوم ٢٦ يوليو وأصدرنا منشورا مشهورا باسم « الخدعة  
الكبرى » .

وقد تدعم تحليلنا للحركة بتصرفات الجيش طوال أغسطس  
وسبتمبر بموقفهم من حركة عمال كفر الدوار ، وعدم اطلاقهم  
الحريات ، ومعاداة الاحزاب دون تمييز بين الاحزاب الرجعية  
والاحزاب الديمقراطية والتقدمية . وبإلغاء الاحزاب فى يناير  
١٩٥٣ انفصلت الحركة عن الشعب ، وأصبحت قيادتها تمثل  
عصابة Junta عسكرية .

س - ألم تحدث خطوات من جانبكم لتنسيق العمل من  
التنظيمات الشيوعية الاخرى ؟

ج - كلا . لم يحدث اتصال بيننا وبين الاحزاب الاخرى  
لعمل تنسيق . وانما حدثت غيرت موقفها بحيث أصبح يتفق  
مع موقفنا .

س - ما هو نشاطكم منذ ذلك الحين حتى أزمة مارس ؟  
ج - فى سنة ١٩٥٣ سيطر الحزب الشيوعى المصرى على

حركة الطلبة والعمال ، واستطاع أن ينزل الى الفلاحين ، بعد أن تبينوا أن الاصلاح الزراعى وان اعطى الارض ، الا انها كانت بمقابل وباقساط باهظة على الفلاحين .

وقد هاجمنا مفاوضات الجلاء بعد أن كشفت عن مدى فهم الضباط للقضية الوطنية . فخلاصة موقفهم من القضية الوطنية يتمثل فى جلاء القوات المسلحة البريطانية من مصر ، وليس فهمها على أساس انها استعمار اقتصادى . ثم ان الجلاء بالمفاوضات التى يعاون فيها الأمريكان ، عندما نحوله الى كلام نظرى ، يكون استبدال استعمار باستعمار . ولذلك عندما انتهت المفاوضات بالمعاهدة ، هاجمناها وسميناها « الجلاء المزيف » .

وفى أواخر ١٩٥٣ انضم جزء من الضباط الاحرار الى الحزب الشيوعى . وبدأ الحزب يكون له تنظيما فى الجيش كان يصدر مجلة للقوات المسلحة ومنشورات للضباط والجنود .

س - ما هو موقفكم من الخلاف بين محمد نجيب وعبد الناصر ؟

وهل كنتم تؤيدون نجيب ؟

ج - لم يطالب الشيوعيون بعودة نجيب اطلاقا . وكنا نسميه «البهلوان» ، بل كنا نطالب بعودة العسكريين الى ثكناتهم بما فيهم نجيب .

س - اذن ألم يكن لكم دور فى مظاهرات أواخر فبراير ١٩٥٤ المطالبة بعودة نجيب ؟

ج - مظاهرات أواخر فبراير للمطالبة بعودة نجيب ليست من تدبير الشيوعيين ، وهذا بصفة مؤكدة ، وانما أساسا للاخوان المسلمين .

س - متى بدأ الحزب الشيوعي المصرى يغير موقفه من الثورة ؟

ج - بدأنا نغير موقفنا من الثورة بعد باندونج وصففة الاسلحة السوفيتية • على الرغم من أنه قبض على اسماعيل صبرى فى منتصف ١٩٥٥ وعذب فى السجن عذابا شديدا • فبدأنا فى تأييد استمرار الثورة بكل قوتنا •

وفى ضميرى أن النظام كان متعسرا فى اكتشاف طريقة لنفسه • وهذا التعسر كان يترك انعكاسه على مجموع الاوضاع السياسية ، وعلى فكر القيادات التى كانت موجودة ، وسبب آلاما كثيرة لمصر • وهل كان من الممكن فى ذلك الحين أن تقول التحليلات عن عبد الناصر انه ديموقراطى دون ديموقراطية ، أو ثورى دون ثورية أو تقدمى دون تقدمية ؟

### ● الدكتور فؤاد مرسى فى سطور :

- استاذ الاقتصاد بجامعة الاسكندرية ١٩٤٩ - ١٩٥٩ •
- أسس الحزب الشيوعي المصرى فى يناير ١٩٥٠ •
- عضو مجلس الامة فى عام ١٩٦٩ •
- عضو الامانة العامة للاتحاد الاشتراكى سنة ١٩٧١ •
- وزير التموين سنة ١٩٧٢ •





( ملحق رقم ١٩ )

محضر أفعال مصطفى طيبة

يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٥

س - ماهى ظروف التحاقك بالجنح اليسارى من الحركة الوطنية ؟

ج - بدأت مع أحمد حسين وفكرة الوطنية المتطرفة • ثم التقيت بسلامة موسى فى الشبان المسيحيين فى ندوة • فبدأت تتفتح عقولنا على المسائل العلمية • وفى أثناء الحرب اعطى تحالف الحلفاء مع الاتحاد السوفيتى الفرصة لمجىء المجالس الانجليزية الشيوعية •

وكان فى مصر ذلك الحين تنظيمات شيوعية :

- الحركة المصرية للتحرير الوطنى ، بزعامة هنرى كورييل •

- وايسكرا ، بزعامة شفارتز •

- وكانت هناك نوادى علمية ، مثل : «دار الابحاث»

لشهدى عطية • وكانت تجمع عددا من المثقفين • وكان  
التركيب الاجتماعى للحركة المصرية بوجوازية صغيرة •  
ولذلك التحقت بالحركة المصرية من باب الصدف • أما  
ايسكرا فكان تركيبها الاجتماعى ارسقراطيا وأجنبيا ومنقفا  
فقد كان فيها أمثال نبيل الهلالي ، ومحمد سيد أحمد ، وحرم  
اسماعيل صبرى • وهى ابنة الدكتور افلاطون عميد كلية  
العلوم ووالدتها صالحة أفلاطون صاحبة أكبر دار للآزفاء فى  
القاهرة • والدكتور شريف حتاته • والهام سيف النصر •

أما التنظيم الثالث فهو الفجر الجديد ، وكان يضم أعدادا  
كبيرة من يسار الوفد الذى كان يكون « الطليعة الوفدية » •  
وكان الماركسيون فى هذا التنظيم يغلب عليهم الطابع  
الوفدى •

ثم بدأت مناقشات الوحدة بين « الحركة المصرية » و« ايسكرا »  
ولكن كان هناك تنافر بين الفريقين ، منشؤه طبقة بالتأكيد •  
ولذلك كانت وحدة مزعزة •

وكان مركزى التنظيمى قبل الوحدة «عضو لجنة حى» •  
فصعدت بعد الوحدة الى «سكرتير مدينة القاهرة» • وتضم  
عناصر من ايسكرا والحركة المصرية • وكان من عناصر ايسكرا  
جمال غالى ، ابن الدكتور محمود غالى ، وشهدى عطية  
الشافعى ، الذى كان مفتش أول اللغة الانجليزية ، والدكتور  
عبد الرحمن الناصر • وكان سبب تصعيدى الى هذا المركز  
التنظيمى ، اننى كتبت تقريرا عن نشاط عمل الجماهير فى  
الحى والنقابات، وأبدت اقتراحات لقيت قبول اللجنة المركزية  
فتقرر تصعيدى لهذا المركز •

وقد كان الخط السياسى عندما حدثت الوحدة بين  
التنظيمين غير محدد • فالكلام عن الاشتراكية كلام مطلق •  
والخط الغالب نضال ضد الاستعمار • والخط الاجتماعى •

لم يكن واضحا ، والوحدة عملت على أسس عامة .

وبعد الوحدة بعدة أشهر ، عمل كورييل خطا سمي بخط «القوات الوطنية الديموقراطية» . فحدث رد فعل يسارى عنيف ضد هذا الخط . فقد كان الخط بين المصريين قبل الوحدة هو « تمصير » القيادة ، وان كان السكرتير السياسى هو هنرى كورييل ، والسكرتير التنظيمى شفارتز .

كان رد فعل خط «القوات الوطنية الديموقراطية» انقسامات . أول انقسام كان لشهدى عطية ، الذى كون « التكتل الثورى » وجوهره التركيز على العمال ، والتأصيل للصراع الطبقي فى مصر ، واعطاء أبعاد اجتماعية . ويليه انقسام عبدالمعبود الجبيلى . الذى كون «العمالية الثورية» . وحاول أن يعطى أبعادا اجتماعية . ويليه انقسام ثالث ، وان بقى داخل التنظيمات وهو «صوت المعارضة» . وقد تزعمته أوديت . وكانت شبه فاشية . وكان يطالب بهجرة كل المثقفين الى العمال ليعيشوا بينهم . ثم انفصل بشكل رسمى وبدأ يتهم بقية التنظيمات الاخرى بأنها خائنة وبوليس . ومع ذلك كان التنظيم الذى حوى داخله أكبر عدد من البوليس !

فى ذلك الحين جاءت فترة حكم النقراشى وابراهيم عبد الهادى ، واعتقل عدد كبير من اللجنة المركزية . وبعد هذه الاعتقالات صعدت الى اللجنة المركزية لجدتو ، وأصبحت السكرتير السياسى للحركة الديموقراطية بعد اعتقال هنرى كورييل ، وعملت خط سياسى جديد ووفق عليه من مؤتمر من التنظيم الباقى ، وهو لا يخرج كثيرا عن خط كورييل من ناحية البعد الوطنى ، وكنت أعتقد أن الطلبة يستطيعون القيام بدور كبير فى المستعمرات ، وقد تأثرت بهذه الفكرة لدرجة أننى اعتبرت أن العمال فى مصر ليسوا هم العمال الذين قال عنهم ماركس ، وأن الطلبة يلعبون الدور الاساسى .

فمحتى تلك اللحظة كانت فكرة الصراع الطبقي لاتزال غير واضحة فى أذهاننا .

فى هذا الوقت كانت اللجنة المركزية لحشدتو تتكون من تسعة ، منهم حمدى عبدالجواد ، وفؤاد عبد الحليم ، ومحمد شطا ومحمد الجندى . تم حدث أن ذهبت الى اجتماع للعمال فى شبرا الخيمة ، وأعددت كلمة ، ولكن تبينت انها لم تحدث أثرا فيهم . الامر الذى دفعنى الى معاودة التفكير فى المسألة . وانه لابد من الدراسة الواسعة للفكر الماركسى لدراسة كيفية التأثير على العمال . ولكنى عندما طلبت الانقطاع عن النشاط للقراءة ، رفضت اللجنة منحنى أجازة ، فانقطعت دون اذن ، ففصلتنى اللجنة .

ثم سافرت الى الاسكندرية ، وهناك قابلت صدفه الدكتور فؤاد مرسى ، وكان قادما من فرنسا لينضم الى حدتو ، فبهرت به ، لانه كان واضحاً من الناحية النظرية . وأخذنا نجمع كل التقارير السياسية التى صدرت عن التنظيمات الشيوعية ، مثل تقارير شهدى عطية وعبد المعبود الجبيلى وصوت المعارضة وتقاريرى ، وأعدنا تقريراً بعنوان : «صراع الطبقات فى مصر» . وأعدنا تقريراً آخر من أربعة أجزاء بعنوان : «ثورتنا المقبلة» ، تحدد فيه لأول مرة موقع كل طبقة فى مصر . وقد تجمعت نواة حول هذين التقريرين . وكانت الفكرة لأول مرة تطرح وهى تكوين حزب ، وأن يكون الحزب هدفاً استراتيجياً . فأعلننا الحزب فى أول يناير ١٩٥٠ من فؤاد مرسى . ومصطفى طيبة . وداود عزيز . وسعد زهران . بعد مفاوضات مع كل التنظيمات . ولكن التنظيمات أخذت منا موقفاً معادياً . ثم أعلننا قيام الحزب . ونشر البرنامج احسان عبد القدوس بحيلة صحفية بارعة . بعد أن أرسلناه اليه بالبريد . ولأول مرة يوضع حد أدنى ( برنامج وطنى ) . وحد أقصى ( تحقيق الاشتراكية ) .

ولم يلبث الحزب أن تطور في هذه الفترة حتى أصبح أكبر قوة شيوعية ، ورفعنا شعار «الجبهة الشعبية» عام ١٩٥١ . وأذكر انه جرت يوم ١٣ نوفمبر ١٩٥١ مظاهرة كبيرة كان على رأسها القيادات السياسية في البلاد ، ومنها على ماهر . وفي أثناء المظاهرة ألقى عدد من منشورات الحزب الشيوعي على المتظاهرين . فوق أحد هذه المنشورات على على ماهر الذي قرأه ، وسمعتة يخاطب من بجواره قائلا: «الشيوعيين أصبحوا موضوعين جدا» !

وفي تلك الاثناء بدأت علاقتنا بتنظيم الضباط الاحرار في أواخر سنة ١٩٥٠ . فقد كانت تأتينا منشوراتهم فننشرها في مجلة الحزب السرية «راية الشعب» . ثم عملت صلة بالضباط الاحرار عن طريق أحمد قزّاد الذي قال لي أنه سوف يوصلني بالضباط الاحرار لايجاد صلة منظمة بهم . وقد قابلني بأحد الضباط الذي أشك في انه كان عبد الناصر . وبعد الغاء المعاهدة أصدرنا كتيبا صغيرا للدكتور اسماعيل صبرى ، (لم يكن بعد في اللجنة المركزية) ، بعنوان : «ماذا بعد المعاهدة» . وكان لنا اتصال بعزيز فهمي وحفنى الطرزي وكنا نعتبر سراج الدين من الجناح اليميني داخل حزب الوفد .

ثم قبض على قبيل الثورة ، كما قبض على مجدى فهمي بعد الثورة بشهر ، وعلى سعد باسيل وصلاح هاشم ومصطفى خليل . ثم أصدرت الثورة قانون الافراج عن المسجونين السياسيين ، وأفرجت عن الجميع عدا الشيوعيين . وقد تظلمنا أمام القضاء ، ونظرت قضايانا أمام المستشار عبد الوهاب ياسين أغلب الظن . وقام بالدفاع عنا المحامى أحمد شوقي الخطيب . ولكن المحكمة رفضت التظلمات ، وكانت حيثيات الحكم هزيلة ، اذ قالت ان الشيوعيين ليسوا سياسيين



وانما اقتصاديين ، وانهم يكونوا سياسيين عندما يأخذون السلطة !

ثم نظرت قضيتنا أمام القائمقام أحمد شوقي ، ودافع عنا محمود سليمان غنام وأحمد الحضري وموريس أرقش وغيرهم وقد أودى غنام بسبب دفاعه عنى فيما بعد . ثم قبض على القائمقام أحمد شوقي لصلته بمحمد نجيب ، فنظرت قضيتنا أمام الدجوى .

### ● مصطفى طيبة فى سطور

---

- محرر بجريدة الأخبار
- كان السكرتير السياسى لحدثو سنة ١٩٤٩ .
- ساهم فى تكوين الحزب الشيوعى المصرى فى يناير ١٩٥٠ .
- اعتقل قبل الثورة بأسبوع ، وحكم عليه فى عهد الثورة بعشر سنوات ، ولم يفرج عنه الا عام ١٩٦٤
- صدر له كتاب « حرب التحرير الوطنية » مذكرات كمال رفعت وكتاب : « قضايا التقدم والتنمية » ، ويعد مذكراته عن « ١٢ سنة سجن » .

## مراجع الكتاب

### أولا - مصادر أصلية

#### ١ - وثائق رسمية :

- الجناية ٢ لسنة ١٩٥٣ عسكرية المعادى ، ٢ لسنة ١٩٥٣  
عسكرية عليا .
- الجناية ١٤ لسنة ١٩٥٣ عسكرية الازبكية ، ٣ لسنة  
١٩٥٣ عسكرية عليا .
- الجناية ٤٧ لسنة ١٩٥٣ عسكرية الدرب الاحمر ، ٥٥  
سنة ١٩٥٣ عسكرية عليا .
- الجناية ٧٢ لسنة ١٩٥٣ بندر شبين الكوم ، ٥٥٨ سنة  
١٩٥٣ عسكرية عليا .
- الجناية ٢٢٢ لسنة ١٩٥٣ عسكرية عابدين ، ٣٩١ سنة  
١٩٥٣ عسكرية عليا .
- الكتاب الابيض ، القضية المصرية ١٨٨٢ - ١٩٥٤ (المطبعة  
الاميرية ١٩٥٥) .

محاضر اللجنة التحضيرية للمؤتمر الوطنى للقوى الشعبية ،  
الطريق الى الديمقراطية ( كتب قومية عدد ٢٥٠ )

محكمة الثورة ، الجزء الثانى (مطبعة مصر ١٩٥٤)

محكمة الشعب ، المضبطة الرسمية لمحاضر جلسات محكمة  
الشعب ، (سبعة أجزاء)

مجلس الشيوخ : الدستور والقوانين المتصلة به  
( المطبعة الأميرية ١٩٣٨ ) .

مجلس الشيوخ : دور الانعقاد الحادى والعشرين ،  
١٩٤٦ .

مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبدالناصر  
القسم الثالث والرابع (القاهرة - مصلحة الاستعلامات)

## ٢ - وثائق تاريخية ( مؤتمرات ومذكرات ) :

أنور السادات : قصة الثورة كاملة (كتاب الهلال عدد ٦٤)

فتحي رضوان : أسرار ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، كما رواها  
لضياء الدين بيبرس (روزاليوسف ١٩٧٥)

كمال الدين حسين : قصة ثوار يوليو ، اعداد حمدي  
لطفى (المصور ١٩٧٥ - ١٩٧٦)

محمد خطاب : المسحراتى (المكتبة السعيدية)

محمد نجيب : كلمتى للتاريخ ، الطبعة الاولى (بيروت  
١٩٧٥) ، والطبعة الثانية (القاهرة : دار الكتاب النموذجى  
١٩٧٥) .

محمود الجيار : الأسرار الشخصية لجمال عبد الناصر  
(روز اليوسف ١٩٧٥)

مجموعة أعمال المؤتمر الاقتصادي الاول  
( مطبعة مصر ١٩٤٧ )

### ٣ - أحاديث شخصية :

حديث شخصي مع أبوسيف يوسف يوم أول ديسمبر  
١٩٧٥ .

حديث شخصي مع الدكتور ابراهيم الطحاوي يوم ٢١  
نوفمبر ١٩٧٥

حديث شخصي مع أحمد صادق سعد يوم ١٧ نوفمبر  
١٩٧٥ .

حديث شخصي مع أحمد عبدالله طعيمة يوم ٩ فبراير  
١٩٧٥ .

حديث شخصي مع أح. ، طه يوم ٤ ديسمبر ١٩٧٥ .  
حديث شخصي مع خالد محيي الدين يوم ١٤ فبراير  
١٩٧٥ .

حديث شخصي مع أسعد حليم يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ .  
حديث شخصي مع الدكتور راشد البراوي يوم ٢٠  
سبتمبر ١٩٧٥

حديث شخصي مع الدكتور رفعت السعيد يوم ١٦ أكتوبر  
١٩٧٥ .

حديث شخصي مع زكي مراد يوم ١٦ ديسمبر ١٩٧٥ .  
حديث شخصي مع صالح أبو رقيق يوم ٢٢ نوفمبر  
١٩٧٥ .

• حديث شخصى مع صلاح حافظ يوم أول يناير ١٩٧٦ .  
• حديث شخصى مع عبد المنعم الغزالي يوم ٥ ديسمبر ١٩٧٥ .

• حديث شخصى مع فتحى خليل يوم أول يناير ١٩٧٦ .  
• حديث شخصى مع فؤاد سراج الدين أيام ٥ و ٨ و ١٢ فبراير ١٩٧٥ .

• حديث شخصى مع الدكتور فؤاد مرسى يوم ٦ نوفمبر ١٩٧٥ .

• حديث شخصى مع مصطفى طيبة يوم ٣ نوفمبر ١٩٧٥ .

#### ٤ - صحف ومجلات :

- الأخبار ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ و ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .
- الأهرام ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ .
- التحرير ١٩٥٢ و ١٩٥٣ .
- الجمهورية ١٩٥٤ و ١٩٧٥ .
- روز اليوسف ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .
- الزمان ١٩٥٢ .
- القاهرة ١٩٥٤ .
- الكاتب ١٩٧٤ .
- المصرى ١٩٥٢ و ١٩٥٣ و ١٩٥٤ .
- المصور ١٩٧٥ و ١٩٧٦ .

#### **ثانيا : دراسات عربية وأجنبية**

أحمد حمروش : قصة ٢٣ يوليو ، مصر والعسكريون ،

الجزء الاول ( بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر  
١٩٧٤ ) .

باتريك أوبريان : ثورة النظام الاقتصادي في مصر ، ترجمة  
خيري حماد ( دار الكتاب العربي ١٩٧٠ ) .  
حافظ عفيفي ، الدكتور : على هامش السياسة ، بعض  
مسائلنا القومية ( القاهرة : دار الكتب المصرية ١٩٣٨ ) .  
خالد محيي الدين : أثر التراث الاشتراكي في  
النكوين الفكري للضباط الاحرار ، مقدمة كتاب رفعت  
السعيد : تاريخ الفكر الاشتراكي في مصر ( دار الثقافة  
الجديدة ١٩٦٩ ) .

Laquer, W. Z: Communism and Nationalism in the  
Middle East (London, Routledge and Kegan 1957)

عبد الرحمن الرافعي : ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ ، تاريخنا  
القومي في سبع سنوات ( النهضة المصرية ١٩٥٩ ) .

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في  
مصر ١٩١٨ - ١٩٣٦ ( دار الكتاب العربي ١٩٦٨ ) .

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : الصراع الاجتماعي  
والسياسي في مصر ، منذ قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ الى  
نهاية أزمة مارس ١٩٥٤ ( مكتبة مدبولي ١٩٧٥ ) .



## تصويبات

ص	س	الاتجاه	تصفا	صواب
٥	١١	من أسفل	كادت	كانت
٣٥	٨	من أعلى	مدليه	مدنية
٣٥	١٧	من أعلى	ويعلن	ويعلق
٤١	١٤	من أعلى	٣٥	٢٥
٤٢	١٣	من أعلى	المطبقات	الطبقات
٤٣	٥	من أسفل	رشا	رشاد
٥٠	١٠	من أسفل	يفرض	فرض
٦٩	١	من أسفل	ايسكرا	، وايسكرا
٩٨	٧	من أعلى	اي	أي
١٠٠	٢	من أعلى	x	Z
١٠١	٨	من أسفل	ويذكرني	ويذكر في
١١٠	٦	من أسفل	أفض	أفضل
١١١	٦	من أسفل	حق	حق الارث
١١٩	٣	من أعلى	وما	واما
١٢٢	٣	من أعلى	لم	ولم
١٣٠	١٢	من أسفل	رفيق	رقيق
١٣٤	٤	من أعلى	مستعد	غير مستعد
١٦٩	٨	من أعلى	هل	على
١٧٠	٨	من أعلى	الضابط	الضباط
٢١٠	١٢	من أسفل	الجمهوري	الجمهور
٢٣٥	٦	من أعلى	الخطر	الخطر
٢٤٠	٦	من أعلى	واحد	واحد

ص	س	الاتجاه	خطا	صواب
٢٥٨	٧	من أسفل	والسودان والسودان ، والعمل على تحقيقها • ولا يزال قائما تحدى الوعد للانجليز في اجراء استفتاء حر لتقرير مصير السودان •	
٢٥٨	٢	من أسفل	وبث	وتبث
٢٧٣	١	من أسفل	١٢	٢
٢٧٥	٢	من أعلى	واعانة	واعانه
٣١٩	٥	من أسفل	منذ	فقد

## الفهرس

صفحة	
٥	مقدمة
١١	الفصل الأول : يوم ٢٣ يوليو بين الانقلاب والثورة
٢١	الفصل الثاني : الثورة بين الديمقراطية والدكتاتورية
٤٧	الفصل الثالث : حزب الوفد والثورة
٦٩	الفصل الرابع : الشيوعيون والثورة
١٠٧	الفصل الخامس : الاخوان المسلمون والثورة
١٥١	الفصل السادس : انقسامات الثورة
١٦٧	الفصل السابع : أزمة مارس ١٩٥٤
١٦٧	أحداث ٢٣ - ٢٨ فبراير ١٩٥٤
١٧٦	قرارات ٤ - ٥ مارس ١٩٥٤
١٨٢	قرارات ٢٥ مارس ١٩٥٤
١٨٥	أحداث ٢٦ - ٢٩ مارس ١٩٥٤
١٩٧	دور يوسف صديق
٢٠٢	حركة البروليتاريا
٢١١	الاعتداء على السنهورى
٢٢٠	أزمة مارس فى التاريخ
٢٢٩	الملاحق :
	ملحق رقم ( ١ ) المقال التاريخى للدكتور راشد
٢٢٩	البراوى فى جريدة الزمان يوم ٤ أغسطس ١٩٥٢
	ملحق رقم ( ٢ ) أول مشروع قانون للإصلاح الزراعى
٣٣٣	وضعه الدكتور راشد البراوى

ملحق رقم ( ٣ ) فتوى قسم الرأى بمجلس الدولة	
٢٣٩	مجتمعا فى مسألة الوصاية . . .
ملحق رقم ( ٤ ) البرنامج الأول للوفد الصادر يوم	
٢٤٧	اول اغسطس ١٩٥٢ . . . . .
ملحق رقم ( ٥ ) البرنامج الثانى للوفد الصادر يوم ٢٣	
٢٦١	سبتمبر ١٩٥٢ . . . . .
ملحق رقم ( ٦ ) بيان الاخوان المسلمين عن الاصلاح	
٢٧٣	المنشود فى العهد الجديد . . . . .
ملحق رقم ( ٧ ) محضر حديث مع أبو سيف يوسف	
٢٨٧	٢٨٧
ملحق رقم ( ٨ ) محضر حديث مع الدكتور ابراهيم	
٢٩١	الطحاوى . . . . .
ملحق رقم ( ٩ ) محضر حديث مع أحمد صادق سعد	
٢٩١	٢٩١
ملحق رقم ( ١٠ ) محضر حديث مع أحمد عبدالله طعيمة	
٣٠٣	٣٠٣
ملحق رقم ( ١١ ) محضر حديث مع أحمد طه .	
٣٠٧	٣٠٧
ملحق رقم ( ١٢ ) محضر حديث مع خالد محيى الدين	
٣١٣	٣١٣
ملحق رقم ( ١٣ ) محضر حديث مع الدكتور راشد	
٣٢٥	البراوى . . . . .
ملحق رقم ( ١٤ ) محضر حديث مع الدكتور رفعت	
٣٢٩	السعيد . . . . .
ملحق رقم ( ١٥ ) محضر حديث مع زكى مراد المحامى	
٣٣٣	٣٣٣
ملحق رقم ( ١٦ ) محضر حديث مع عبد المنعم الغزالى	
٣٤٧	٣٤٧
ملحق رقم ( ١٧ ) محضر حديث مع فؤاد سراج الدين (باشا)	
٣٥٣	٣٥٣
ملحق رقم ( ١٨ ) محضر حديث مع الدكتور فؤاد مرسى	
٣٦٣	٣٦٣
ملحق رقم ( ١٩ ) محضر حديث مع مصطفى طيبة	
٣٦٩	٣٦٩
مراجع الكتاب	
٣٧٥	٣٧٥
نصويبات	
٣٨١	٣٨١

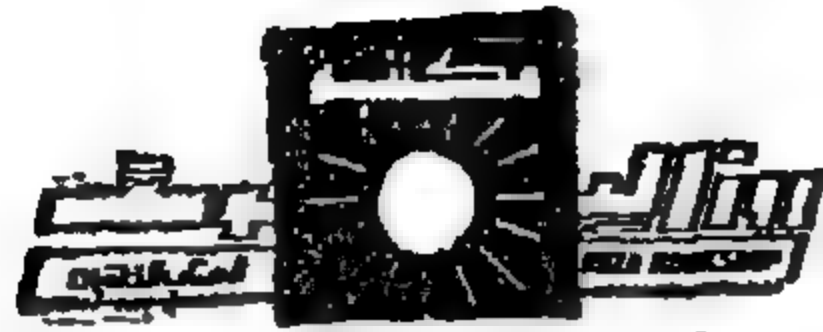
## من أهم الاعمال العلمية للمؤلف

### مؤلفات :

- تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩١٨ - ١٩٣٦  
( دار الكاتب العربى ١٩٦٨ ) .
- تطور الحركة الوطنية في مصر من ١٩٣٧ - ١٩٤٨  
( جزآن ) .
- ( دار الوطن العربى - بيروت ١٩٧٣ )
- الصراع الاجتماعى والسياسى فى مصر من ثورة ٢٣  
يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .  
( مكتبة مدبولى ١٩٧٥ )
- عبد الناصر وأزمة مارس .  
( دار روز اليوسف ١٩٧٦ )
- صراع الطبقات فى مصر ١٨٣٧ - ١٩٥٢ ( تحت الطبع )  
( المؤسسة العربية للدراسات والنشر - بيروت )

### كتب مترجمة :

- تاريخ النهب الاستعمارى لمصر ١٧٩٨ - ١٨٨٢ ، تأليف:  
جون مارلو ( الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦ ) .



## الكتاب الذهبی

٢١٨

یصدر عن

مؤسسة روز اليوسف

رئيس مجلس الإدارة

عبد الرحمن الشرقاوي

العضو المنتدب

لويس جريس

الإشراف الفني

محمد سليم



رقم الايداع بدار الكتب ٣٨٩٦ / ٧٦  
الترقيم الدولي ٧ - ٢٢ - ٣٢١ - ٩٧٧





## هذا الكتاب

دراسة تاريخية جادة تعالج في سبعة فصول كاملة أدق فترة في تاريخ مصر المعاصر ، حين كانت ثورة ٢٣ يوليو تتأرجح في عنف بين الانقلاب والديمقراطية ، بين البقاء والبقاء ، وهو يتتبع الصراعات الكبرى بين الولد والثورة ، وبين الإخوان المسلمين والثورة ، وبين الشيوعيين والثورة . كما يتتبع الانقسامات التي ولعت داخل مجلس قيادة الثورة بين أعضائه المتنوعى الانتماء ، الطبقي والأيدولوجي ، حتى أزمة مارس ١٩٥٤ التي حسمت بصورة تامة مصير ثورة ٢٣ يوليو .

والمادة العلمية للكتاب مستقاة من أوثق المصادر التاريخية ، فضلا عن مصادر معلومات جديدة يكشف عنها الستار لأول مرة ولقد ألحقت به مجموعة من الوثائق التاريخية الهامة منها محاضر المناقشات التي عقدها المؤلف مع عديد من الشخصيات التاريخية المعاصرة التي أسهمت في صنع الأحداث .

والمؤلف الدكتور عبد العظيم رمضان غنى عن التعريف فهو أستاذ للتاريخ في جامعة القاهرة ، ومن مؤرخينا الشبان بدراساتهم ودلتهم العلمية .  
السياسيين المرمولين . وله تاريخ مصر الحديث .











